إشكالية بناء الدولة فى المغرب العربي

دراسة فى تطور دولة ما بعد الاستعمار





إعداد

فخر الدين ميهوبي





إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي

دراسة في تطور دولة ما بعد الإستعمار

إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي

دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار

إعـــداد

فخر الدين ميهوبي

الطبعة الأولى

2014م

الناشر

مكتبة الوفاء القانونية

محمول: 0020103738822 الإسكندرية

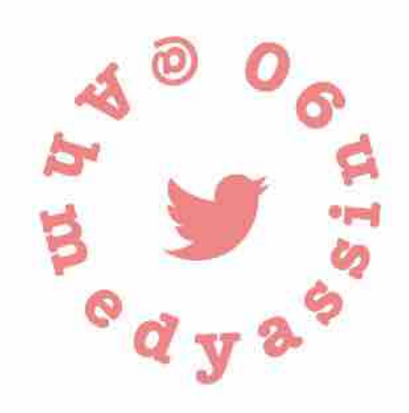
شكر وعرفان

كل الشكر إلى الأسرة الجامعية بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد خيضر بسكرة وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي الذي اعتز بكونه الأستاذ المشرف على هذه المذكرة كما أتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساندني على إتمام هذا العمل "كلنا نعلم، في مجال العلم، أن عملنا سيصبح متجاوزا بعد عشر سنوات، أو عشرين أو خمسين سنة. وكل عمل علمي مكتمل لا يعني في الحقيقة سوى الشروع في طرح أسئلة جديدة، ويقتضي بالتالي تجاوزه. وعلى كل راغب في خدمة العلم أن يرضى بهذا المصير"

ماكس فيبر

تصوير

أحمد ياسين


@Ahmedyassin90



الإهـــــــداء

إليهم جميعا..............

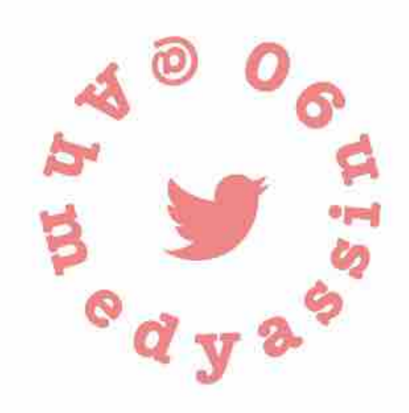
إلى أمي وأبي عرفانا متجددا

الى الاخ عز الدين سندا متواصلا

إلى العـائلة الكريمة عطاءا مستمرا

إلى أصدقائي الأحباء وفاءا لا ينضب

إلى كل الذين يمكن أن أحبهم لو عرفتهم


@Ahmedyassin90

خطة الدراسة :

- مقـدمـة:

الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية والنظرية لبناء الدولة

- **المبحث الأول : بناء الدولة مقاربة مفاهيمية.**
- المطلب الأول: الأطر المفهومية المحددة لمفهوم الدولة.
- المطلب الثاني: محددات الجوانب التاريخية والمفهومية لمصطلح بناء الدولة.
- **المبحث الثاني : تحديات ومستلزمات بناء الدولة.**
- المطلب الأول: أهم تحديات بناء الدولة.
- المطلب الثاني: أهم مستلزمات بناء الدولة.
- **المبحث الثالث: أهم الاتجاهات النظرية الخاصة ببناء الدولة.**
- المطلب الأول:بناء الدولة وفق تصور مدرسة التحديث.
- المطلب الثاني: بناء الدولة وفق تصور مدرسة التبعية.

الفصل الثاني: بناء الدولة في المغرب العربي "السياق والأبعاد"

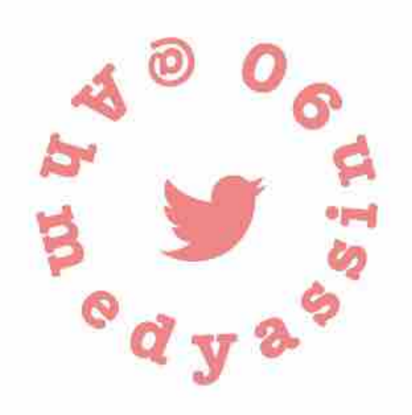
- **المبحث الأول: الجوانب التاريخية المؤثرة في تكوين الدولة في المغرب العربي**
- المطلب الأول: نموذج الدولة المخزنية "السلطانية" في المغرب العربي.
- المطلب الثاني: اثر التكوين التاريخي الاستعماري على بناء الدولة في المغرب العربي.
- **المبحث الثاني: التوجهات الأولى لبناء الدولة في المغرب العربي.**
- المطلب الأول: دواعي التوجه نحو الدولة القطرية في المغرب العربي.

- المطلب الثاني: أسس البناء الإيديولوجي والسياسية في أقطار المغرب العربي.
- المطلب الثالث: أسس البناء التنموي والاقتصادي في أقطار المغرب العربي.
- **المبحث الثالث: المرحلة الثانية من بناء الدولة في المغرب العربي.**
- المطلب الأول:أهم المتغيرات الدولية والداخلية المؤثرة في عملية إعادة بناء الدولة في المغرب العربي.
- المطلب الثاني: التوجهات السياسية والتنموية لعملية إعادة البناء في المغرب العربي.
- المطلب الثالث: أثر الحراك الشعبي (أحداث تونس 2010) على بناء الدولة في المغرب العربي.

الفصل الثالث: المسارات البنيوية للدولة والمجال السياسي المغربي

- **المبحث الأول: المحددات التاريخية والإيديولوجية لإشكالية بناء الدولة والمجال السياسي المغربي.**
- المطلب الأول: منطلقات أساسية حول تاريخ الدولة المغربية.
- المطلب الثاني: بناء المجال السياسي المغربي.
- المطلب الثالث: أهم محددات الأزمة البنيوية للدولة المغربية.
- **المبحث الثاني: أهم مراحل بناء الدولة في المغرب الأقصى بعد الاستقلال**
- المطلب الأول: مرحلة وضع أسس بناء الدولة الحديثة (1956-1961).
- المطلب الثاني:مرحلة البناء الدستوري والاقتصادي(1961- 1975).

- المطلــب الثالــث: مرحلــة التوجــه المحلــي والإصــلاح الهيكلــي للاقتصاد(1975- 1992).
- المطلب الرابع: مرحلة ما بعد 1992 (العهد الجديد)
- **المبحث الثالث: مستقبل بناء الدولة في المغرب الأقصى بعد التعديل الدستوري2011**
- المطلب الأول: محددات الحراك الشعبي واهم المطالب المجتمعية في المغرب الأقصى.
- المطلب الثاني: أهم الإصلاحات السياسية والدستورية لبناء الدولة في المغرب الأقصى.


@Ahmedyassin90

مقـــدمة

1/ المـوضوع:

يعتبر القرن العشرين بحق عصر الدولة حيث ظهرت منظومة الدولة الوطنية بشكل لم يسبق لها مثيل، بعد أن أخذت تتطور عما كانت عليه بعد اتفاقية واستفاليا (1648)، وإذا كان العالم الغربي قد أسس لمعالم الدولة الوطنية منذ القرن السابع عشر فان العالم الثالث عموما والوطن العربي خصوصا قد بدأ يحاول تأسيس معالم الدولة الوطنية الحديثة بعد الاستقلال فقط، وعند الحديث عن الدولة المغاربية نجد انها تأثرت بوجود تراثين أساسيين، ارتبط التراث الأول بالخصوصية التاريخية التي حملتها في شكل ترسبات للذهنية التقليدية القبلية وما تنتجه من تخلف حضاري وبنائي في تواصل مستمر إلى هذا الزمن الراهن، إلى جانب الأثر الذي خلفته التركة الاستعمارية من توجهات وتبعات على الدولة المستعمرة بأشكال مختلفة ومتواصلة، وبذلك ساهم امتزاج هذان التراثان بشكل كبير في إرساء إشكاليات تكوّن وبناء الدولة في المغرب العربي، وهذا محور دراستنا بحيث سنحاول إبراز توجه الدولة نحو عملية التنمية والتحديث على جميع الأصعدة والمستويات، وذلك استنادا إلى المحطات الكبرى لعمية البناء التي تعني أساسا إنشاء مؤسسات جديدة أو تقوية الموجودة منها، في ظل الإشكالات المحيطة بها، فكان من الضروري أن نتطرق إلى المستويين الوظيفي والبنيوي لرصد حالة الدولة المغاربية، وطرحها عبر تناول النخب الحاكمة التي تقود عملية البناء – نخب البناء الوطني – وفق إيديولوجياتهم ومعتقداتهم المحددة للسياسات العامة للدولة، والمؤسسات والبنى السياسية

والاقتصادية والقوى الفاعلة، كل ذلك في إطار يحدد الأبعاد والمراحل المقطوعة .

من هذا المنطلق سنعمل على تسليط الضوء على الدولة المغاربية الحديثة في فترة ما بعد الاستعمار وما تحمله من توافق وتداخل من جهة وتباين واختلاف من جهة أخرى في عملية البناء الدولتي كما اختصت الدراسة بتناول حالة الدولة في المملكة المغربية.

2/ أهمية الدراسة : هناك اعتبارات عملية واعتبارات علمية

أ - **الاعتبارات العملية**: تأتي هذه الدراسة لرصد وتحليل سيرورة تطور الدولة في المغرب العربي وكيفية انتقالها من النموذج التقليدي إلى النموذج التحديثي، في ظل التحديات التي تواجهها، حيث كان للمتغيرات على الساحة الدولية الأثر الكبير على ظاهرة الدولة خاصة بعد حصول الدول المستعمرة على استقلالها ومحاولة تمسكها بالإطار التنظيمي للفكر الأوروبي من جهة، ومراعاة خصوصيتها الثقافية والحضارية من جهة أخرى، إضافة إلى أن موضوع الدولة يمر بمرحلية انتقالية نتيجة تسارع التغيير العالمي وخضوعها لإعادة تعريف وهيكلة على وفق رغبات ومقتضيات تخرج عن حاجات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في المجتمعات العربية بل وعموم مجتمعات العالم الثالث.

ب- **الاعتبارات العلمية**: دراسة موضوع الدولة الذي يمتد في حقول معرفية مختلفة، فمتغيراتها تقع في نطاق علوم الاقتصاد والاجتماع السياسي والسياسة والإدارة العامة.

كما أن هذه الدراسة من شأنها إثراء المعرفة النظرية والواقعية لبناء الدولة من خلال تتبع مسارها التطوري والمناهج المتبعة لعملية البناء.

3- أهداف الدراسة:

تطمح هذه الدراسة إلى الوصول إلى الأهداف التالية:

- محاولة تغطية الندرة حول موضوع حساس في الدراسات العربية وهو موضوع الدولة من خلال الإحاطة بالجوانب النظرية والمفهومية للدولة في المغرب العربي.
- محاولة الإحاطة بإشكالات ومحددات التوجه الدولاتي للبناء السياسي والتنموي.
- دراسة النموذج الدولة في المغرب الأقصى كحالة، يتم خلالها إبراز مسيرتها التاريخية التي تميزها عن باقي الدول العربية مع وضع رؤية حول الأشواط المرحلية التي قطعتها الدولة بالمغرب وإبراز أهم التوجهات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في عملية البناء والتحديث، وفي مقابل ذلك مظاهر الهيمنة والتمركز في الدولة المغاربية والمغربية .

4- مبررات الدراسة:

لكل باحث في موضوع ما أسباب معينة تدفعه لدراسته قد تكون هذه الأسباب موضوعية تدخل في إطار البحث العلمي أو ذاتية تتعلق بالدارس في حد ذاته.

أ- المبررات الموضوعية:

باعتبار أن الدراسة تدخل ضمن نطاق التخصص في إطار الدراسات المغاربية وموضوع الدولة في المغرب العربي يمثل أهمية كبرى نظرا لحساسيته ومكانته، حيث كان الحديث عن الدولة يعتبر مساس بهيبتها في الوطن العربي.

ومحاولة رصد النموذج المتبع في عملية البناء في المغرب العربي القائم على الازدواجية بين التعاطي مع أحكام ومقتضيات النموذج الاستعماري والنزوح نحو المحافظة على الإرث التقليدي المحدد وفق الضوابط الحضارية(يدخل في هذا الإطار الهوية العربية الإسلامية) وإبراز خصوصية الدولة المغربية التي تتميز بكثافة تاريخية ونظام حكمها المرتبط بمفهوم الدولة المخزنية ذات الطابع التقليدي وكيفية بداية الانتقال إلى مظاهر التحديث وهذا عبر رصد تطور هياكلها وفقا للمستجدات الداخلية والخارجية .

ب- المبررات الذاتية:

تنطلق من إرادة شخصية في محاولة لمعرفة تركيبة الدولة ودورها بشكل عام والدولة في المغرب العربي بشكل خاص، باعتبار الدولة الأداة الرئيسية في المجتمعات المغاربية والرغبة في الوصول إلى دراسة أكاديمية حول هذا الموضوع يمثل إضافة جديدة ومفيدة.

5- الإشكالية:

لقد شكلت ظاهرة الدولة بمختلف ملابساتها التاريخية والاقتصادية والفقهية مادة علمية لعدة دراسات، وقد ازداد الاهتمام بهذه الظاهرة خاصة في منتصف القرن التاسع عشر، حيث ركزت الأدبيات

الاستعمارية على مختلف ميكانيزمات الدولة بالمغرب العربي، وبعد الاستقلال بدأ الحديث عن إشكالية الدولة بتناول مختلف الجوانب التاريخية والاقتصادية والسياسية والدستورية.

كما تضاعف الاهتمام بالدولة في الآونة الأخيرة وكثر الجدل حول إشكالية تحديثها والكيفيات التي يمكن بواسطتها ترسيخ دولة الحق والقانون بالمغرب العربي خصوصا مع تبلور مجموعة من العوامل المساعدة على ذلك.

على هذا الأساس تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في :

ما هي الإشكاليات الرئيسية التي اعترضت بناء الدولة في المغرب العربي ؟

وما هي إسقاطات ذلك على نموذج الدولة في المغرب الأقصى؟

الفرضيات:

من خلال الإشكالية المطروحة يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- اثر الوجود الاستعماري على التوجهات الرئيسية لبناء الدولة في المغرب العربي.
- هناك علاقة بين نجاح النموذج التحديثي في الدولة الغربية الذي عاملا مساعد في تبنيه من قبل اغلب دول العالم .

5- منهجية البحث:

في بحثنا هذا سوف نتبع مناهج متعددة، لأن الدراسة التي سنقوم بها تنطوي على جوانب مهمة في قضية البعد التطوري للدولة المغاربية

وبالتالي فمن الضرورة المنهجية التي تستوجب المزج بين مناهج الدراسة التالية: المنهج الوظيفي والمنهج المقارن وتقنية تحليل المضمون.

استعمال المنهج الوظيفي، خاصة لتتبع الهياكل المؤسساتية التي تمثل البنية المؤسساتية لأي دولة، والتعرف على تطورها وشرعيتها وأدوارها وتقييم مدى فاعليتها، ومستويات نموها ومخرجاتها المختلفة.

وقد استعمل المنهج المقارن الذي يقوم على معرفة كيف، ولماذا تحدث الظواهر، من خلال مقارنتها، مع بعضها البعض من حيث أوجه الشبه والاختلاف، وذلك لدوره في دعم الدراسة من خلال المقارنة بين النموذج التقليدي الممثل في الإرث المخزني والنموذج التحديث الذي بدأ يتبلور في الدولة المغاربية من خلال مجموعة من المتغيرات والمؤشرات في شكل مراحل وفترات محددة.

أما تقنية تحليل المضمون فتستعين بها الدراسة من حيث التحليل الكمي والكيفي للخطابات والاتفاقيات المبرمة.

6- النطاق الزمني والموضوعي للدراسة :

تم تحديد الفترة الزمنية للدراسة اعتبارا من فترة ما بعد استقلال الدولة في المغرب العربي حيث بدأ الحديث عن الدولة الوطنية وتبني نماذج وتوجهات معينة لعملية البناء والتنمية، وصولا إلى المستجدات المتعلقة بالحراك الشعبي بما يصطلح عليه إعلاميا " بالربيع العربي" أواخر سنة 2010.

7- أدبيات الدراسات:

إن الدراسات حول الدولة عموما والدولة في المغرب العربي خصوصا تعتبر قليلة وهذا راجع الى حساسية الموضوع، لكن بعد

الاطلاع والبحث حول مختلف الدراسات ظهرت مجموعة من الكتابات ذات الطابع النظري، كما حاولت كتابات أخرى ملامسة بعض الإشكاليات التحديثية المرتبطة بتطور الدولة في المغرب العربي وعصرنتها، وفي هذا الصدد يمكن الحديث عن مشروع مركز دراسات الوحدة العربية من خلال خمسة مجلدات حول المجتمع والدولة في الوطن العربي إحداها كان بعنوان المجتمع والدولة في المغرب العربي للدكتور عبد الباقي الهرماسي، كما كان للمفكر المغربي عبد الله العروي رصيد هام من الدراسات حول مفهوم الدولة وخاصة الدولة المغربية، إضافة الى المؤلف الجماعي جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب الذي نشر من طرف دار النشر إفريقيا سنة 1992 ولنفس دار النشر كان كتاب تطور الدولة في المغرب إشكالية التكون والتمركز والهيمنة سنة 2006.

8- تقسيم الدراسة:

تم الانطلاق في هذه الدراسة من ثلاثة فصول سبقتهم مقدمة تتناول الإطار المنهجي للدراسة.

الفصل الأول بعنوان المنطلقات المفهومية والنظرية لبناء الدولة نحاول من خلاله الإحاطة بالجوانب المفهومية والنظرية للدولة ومصطلح بناء الدولة، فكان الفصل الأول في مجمله يتحدث عن أهم التعاريف للدولة باعتبارها تدخل ضمن نطاقات معرفية متعددة وعرض أهم التحديات التي تواجهها العملية البنائية للدولة بمقابل الإحاطة بأهم مستلزمات ومتطلبات بناء الدولة الحديثة .

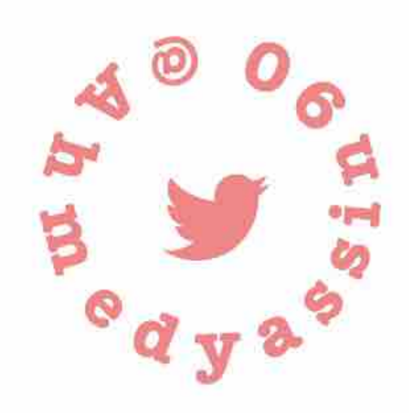
والتطرق إلى المداخل النظرية بين مدرستي التحديث والتبعية وطرح تصور كل اتجاه حول مسألة البناء في العالم الثالث وكيفية التجاوز مع إبراز أهم الاختلالات التي وقع فيها كل اتجاه.

أما الفصل الثاني الذي يمثل الإطار التطبيقي لبناء الدولة في المغرب العربي "السياق والأبعاد"، نسلط الضوء على الأسس الإيديولوجية والسياسية من جهة والأسس الاقتصادية والتنموية من جهة أخرى التي اعتمد عليها كل قطر مغاربي في عملية البناء الدولاتي وفق مرحلتين تم الفصل بينهما انطلاقا من متغيرات دولية (أهمها نهاية الحرب البارة وسقوط المعسكر الاشتراكي) ومتغيرات داخلية وطنية متمثلة أساسا في التعديلات الدستورية خاصة في الجزائر ثم المغرب وتغير القيادة السياسية في تونس كما تم التطرق إلى الأحداث الأخيرة التي رافقت الحراك الشعبي وما نتج عنها من تغيرات.

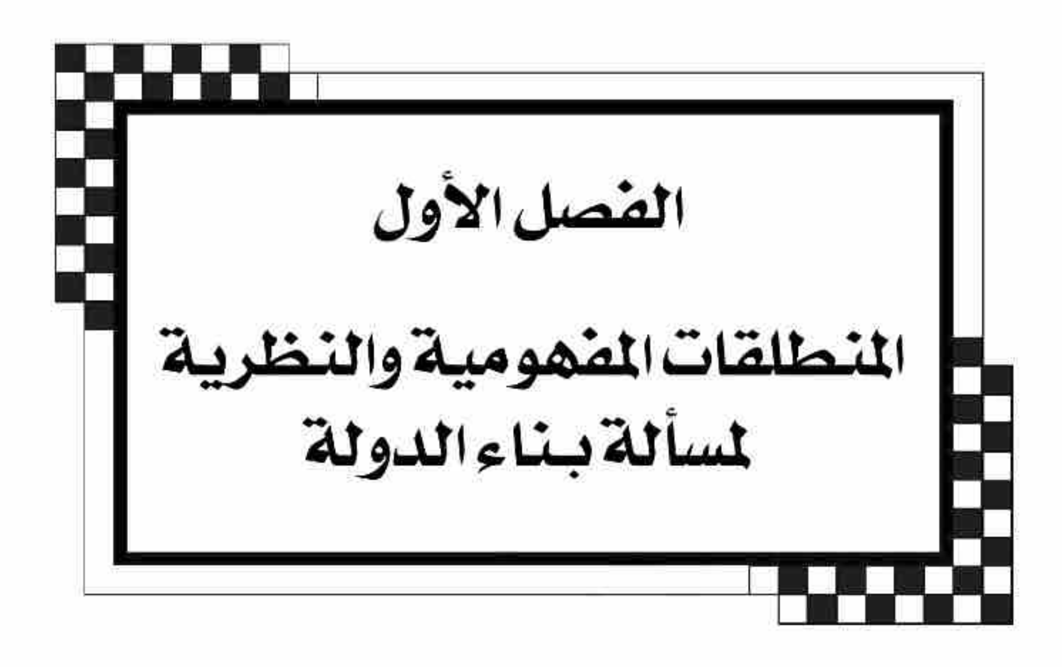
وفي الفصل الثالث الذي أدرج تحت عنوان المسارات البنيوية للدولة والمجال السياسي المغربي وعليه فان هذا العنوان يدل على تناول أهم المراحل التي شهدتها المملكة المغربية وفق معالم محددة لكل مرحلة مع توفر الجانب التقليدي المميز للدولة المغربية من خلال مؤشرات تبين الطابع المخزني بالتركيز على قدسية السلطان وامتلاكه للسلطة الدينية والروحية والزمنية والسيطرة على المؤسسات والنخب ثم الانتقال إلى المراحل والسياسات التي تبنتها الدولة المغربية من اجل تجاوز الطابع التقليدي الى النموذج التحديثي الممثل في مظاهر ومستويات سياسية

ودستورية وحقوقية واجتماعية واقتصادية لكن في ظل وجود أعباء وتحديات .

مع إبراز اثر التغيرات الأخيرة التي مست المنطقة العربية عموما المنطقة المغاربية خصوصا وما صاحبه من تعديلات على مستوى السياسات والمناهج وحتى الذهنيات في المغرب الأقصى.

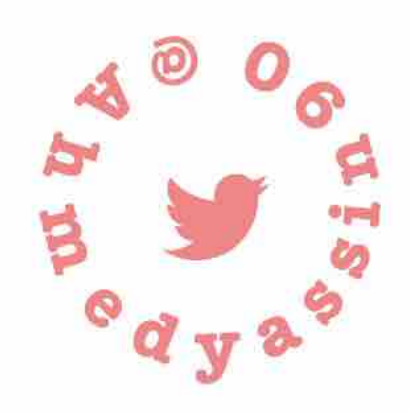


@Ahmedyassin90



الفصل الأول

المنطلقات المفهومية والنظرية لمسألة بناء الدولة


@Ahmedyassin90

المبحث الأول
بناء الدولة مقاربة مفهومية

المطلب الأول
الأطر المفهومية المحددة لمفهوم الدولة

تعتبر مقاربة مسألة الدولة متنوعة بطبيعتها، ويرجع ذلك إلى تنوع زوايا النظر إليها وتنوع واختلاف الأدوات المنهجية الخاصة بدراستها، في هذا الصدد يقول الباحث عبد الإله بلقزيز "**البحث في الدولة من منظور علم الاجتماع أو الانثربولوجيا السياسية يختلف حكما عن نظرة المؤرخ إليها وقطعا عن نظرة الباحث في العلوم السياسية وفي القانون على نحو خاص**"[1].

ويذهب المفكر المغربي عبد الله العروي مميزا بين هذه الأنماط من المقاربة "**من يتساءل عن هدف الدولة يسبح في المطلقات ويصرف نظره عن الظروف الزمنية والمكانية، فينظر ويتفلسف، ومن يتساءل عن التطور يصف أطوار الدولة، أي أشكالها المتتابعة: فينطق بمنطق المؤرخين.ومن يتساءل عن وظيفة الدولة، يحاول أن يحلل آليتها بالنظر إلى محيطها الاجتماعي فيتكلم كلام الاجتماعيات والانسياء[*]، إذا ألحقنا بهذه المحاور القانون[2]....أمكن لنا أن نقول أن الدولة تدرس حسب أربعة مناهج: القانون، الفلسفة، التاريخ، الاجتماعيات**"... لكل

1- عبد الإله بلقزيز، **الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث، 2008)، ص 58.

(*) الانسياء كمنهج يجمع بين التاريخ والاجتماعيات.

2- عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، (المركز الثقافي العربي، 1993)، ص7.

منهج طريقة متميزة في التعامل مع المواد المتوفرة للباحثين"....لا يمكن للفيلسوف أن يكون تطوريا ولا للعالم الاجتماعي أن يكون استنباطيا ولا للمؤرخ أن يكون افتراضيا.لكل سؤال منهج ولكل منهج سؤال "[1].

ما يمكن فهمه هو عدم وجود تعريف شامل مانع وموحد يكون مرضيا حتى لأغلبية المهتمين جديا بالمشكلة[2]، وهذا يرجع بالأساس إلى الزاوية التي ينظر من خلالها للدولة، فعلم الاجتماع له اهتمامه الخاص وينظر إلى الدولة من خلال تفاعلها مع المجتمع أي جميع أفراد المجتمع، والسياسي ينظر إليها من خلال التفاعل السياسي والتأثير الذي يمكنه أن يحدث بين أفراد المجتمع، والقانوني ينظر إليها من خلال مصطلح السيادة وما يترتب عليه، وهذا الاختلاف له ما يبرره طالما أن الدولة ظاهرة مشتركة لمجموعة من الاختصاصات في ميدان العلوم الاجتماعية[3]، وامتدادها في حقول معرفية مختلفة فمغيراتها – موضوع الدولة – تقع في نطاق علوم الاقتصاد والاجتماع والإدارة والسياسة[4]، لذلك سنحاول الإحاطة بمجموعة من الأطر المفهومية المحددة لمسألة الدولة.

1- **المرجع نفسه**، ص ص. 7،8.

2- بهجت قرني، "وافدة متغربة ولكنها باقية: تناقضات الدولة العربية،" **المستقبل العربي**، ع 105، 1987، ص34.

3- عبد العالي دبلة، **الدولة في العالم الثالث،طبيعتها ودورها،مثال الجزائر**،(رسالة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة قسنطينة،1996)،ص ص، 58،59.

4- حسن لطيف كاظم الزبيدي، **العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة**، ع3، دار الكتاب الجامعي:الإمارات،2002.

أولا : الإطار اللغوي المحدد لمفهوم الدولة:

- أزمة مدلول مصطلح الدولة في اللغة العربية.
- رؤية نقدية مقارنة.

أزمة مدلول مصطلح الدولة في اللغة العربية:

لم يتخذ مصطلح "دولة" في اللغة العربية المفهوم المتعارف عليه في زمننا الحاضر[1] بمعنى: الكيان السياسي والإطار التنظيمي (المؤسسي) الواسع لوحدة المجتمع والناظم لحياته الجماعية، وموضع السيادة فيه[2] بإقليمه المحدد الثابت والقائم بذاته في المجال الدولي والمقابل لمصطلح " STATE " في اللغة الانجليزية وما يطابقه في اللغات الأوربية الأخرى، إلا في فترة غير بعيدة من فترات عصر" النهضة " العربية الحديثة، فالمصطلح العربي الأصلي للدولة لم يتضمن أي مفهوم للدولة من حيث هي كيان سياسي عام يشمل الأرض والسكان والحكم – معا- بالمفهوم التاريخي الكلاسيكي للدولة كما تجسدت مثلا في الدولة الصينية أو الدولة الفارسية أو الدولة الرومانية، أي الدولة بمعناها التجريدي[3]، ويلاحظ "فرانز روزنتال"[*] أنها أصبحت تعني منذ عهد الكندي تنقل وتداول السلطة السياسية".

1- محمد جابر الأنصاري، **التأزم السياسي عند العرب وموقف الإسلام، مكونات الحالة المزمنة**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات النشر،1995)، ص 21.

2- **المكان نفسه**، نقلا عن **موسوعة السياسة**، إشراف الكيالي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ، 1981) ،ج2، ص 702.

3- رضوان سليم، **نظام الزمان العربي دراسة في التاريخيات العربية الإسلامية**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 126.

(*) فرانز روز نتال ولد في ألمانيا عام 1914، درس الحضارات واللغات الشرقية بها، حصل على درجة الدكتوراه عام 1935 من نفس الجامعة. درس اللغة= =العربية في

تعني الدولة إذن انتقال الملك من أسرة إلى أخرى[1]، فيقول ابن طباطبا[*] "في ذكر انتقال الملك من بني أمية إلى بني العباس: قال تعالى: **﴿وتلك الأيام نداولها بين الناس﴾**[2]، وعزى بعض الحكماء بعض الملوك عن مملكة خرجت عنهم، فقالوا لهم: لو بقيت لغيرك لما وصلت إليك، فالتبدل هو الخاصية المميزة للدولة بالمدلول اللغوي.

وحتى إلى مطلع العصر الحديث، نجد خير الدين التونسي[**]-(1810- 1890) يستخدم في كتابه السياسي "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك" مصطلح دولة للإشارة إلى معنى الحكومة، وحتى في معجم عربي حديث كـ "المنجد" الذي ألف عام 1908 مازال يعرف الدولة بمعنى الحكومة أو الجهاز التنفيذي الحاكم عندما يقول " **والدولة عند أرباب السياسة تطلق على الملك ووزرائه، "ج دول ودول**[3].

جامعة بنسلفانيا، وشغل منذ عام 1956 منصب أستاذ اللغات السامية في جامعة بل.قام بترجمة وتحقيق مقدمة ابن خلدون، وله مؤلفات مستفيضة في دراسة الحضارة الإسلامية منها: مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، مقدمة ابن خلدون، تاريخ الطبري، مفهوم الحرية في الإسلام، مفهوم المعرفة في الإسلام.

1- رضوان سليم، **المكان نفسه**.

(*) ابن طباطبا: هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم طباطبا ابن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، عالم، وشاعر، وأديب، ذكر المرزباني في "معجم الشعراء"

2- القرآن الكريم، " سورة آل عمران"، الآية 140.

(**) خير الدين التونسي خير الدين التونسي (1820 – 1889) مفكر وسياسي تونسي، وأحد رموز الإصلاح السياسي في تونس.

3- محمد جابر الأنصاري، **مرجع سابق**، نقلا عن: " **المنجد في اللغة والأدب والعلوم**"، المطبعة الكاثوليكية،ط5،مادة د.و .ل،ص 228.

والى أن تنبه الفكر العربي في القرن 19 م إلى مفهوم الدولة "المؤسسة الكيانية والسيادية بمعناها الحديث، ظل الاستعمال المزدوج لبعض الوقت يشي بازدواجية التحول السيمانتيكي الدلالي للكلمة في تمازج غير مبين بين قديم المعنى وجديده(*)، عبر عن هذا الطرح المفكر العربي عزمي بشارة بقوله" **وقد أكدنا على صحة تماهي مفهوم الدولة مع السلطة في الذهن العربي الحالي وفي الثقافة السياسية السائدة...**"[1]

1- عزمي بشارة، **في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص118.

(*) كما يخلط بين مفهوم الدولة مع عدة مصطلحات على غرار النظام السياسي، الذي يختلف عن مفهوم الدولة لان الأول لا يعدو أن يكون مفهوما تحليليا يستخدم لفهم ظاهرة معينة ظاهرة معينة و لا يعرف له وجود مادي في الواقع. بيد ان الدولة تعد هي الوحدة القانونية المستقلة ذات السيادة التي تملك صلاحية الإرغام المادي المشروع على الصعيد الداخلي، كما تملك الشخصية القانونية التي تكسبها أهلية أن تكون مخاطبة بأحكام القانون الدولي العام على الصعيد الخارجي، كما أن مفهوم النظام السياسي يعتمد وجوده على نمط مستمر من التفاعلات والعلاقات الإنسانية، بينما يتطلب وجود الدولة عناصر اهرى كالإقليم والشعب والسيادة. للمزيد انظر: علي الدين هلال، نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3،2005)، ص10.

أما عن الخلط بين الدولة والسلطة، فالدولة هي كيان مجرد ومتعالي عن مجال المنافسة لأنها تمثل للإرادة العمومية وللمصلحة العمومية، وتعبير عن السيادة التي ليست سلطة بعض عن بعض كما هو شأن السلطة بل سلطة الأمة برمتها بكافة فئاتها قواها أما السلطة، فتخرج عن نطاق هذا التعيين لانها تعبر عن توازن سياسي لا عن إجماع، وعن خيار برنامجي من جملة خيارات برنامجية أخرى تتنافس في منافسة سياسية-انتخابية قبل أن يحسم الاقتراع بينها لمصلحة واحد منها. للمزيد انظر :عبد الإله بلقزيز، "السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش= =والسلطة" في:

رؤية نقدية مقارنة: بين المدلول اللغوي العربي وما يقابله في اللغة الأجنبية:

من خلال المدلول اللغوي للدولة المقدم سابقا والذي ينم في الاصطلاح العربي التقليدي على معنى السلطة السياسية الزمنية لجماعة ما، معرضة دوما للتغيير والانقلاب لتحل محلها دولة أخرى – بعكس المفهوم الكياني والمؤسسي الدائم والثابت للدولة في معناها الكلاسيكي العربي والمعاصر[1].

فالدولة لغة في لسان العرب هي "اسم الشيء الذي يتداول، والدولة الفعل والانتقال من حال إلى حال[2]"، فهي محاولة لرصد مقارنة بين المعنى المترتب على اللغة العربية وما يقابله في اللغة الأجنبية نتوصل إلى وجود تباين واضح فمصطلح " STATE " في اللغة الانجليزية أو"ETAT" في اللغة الفرنسية مشتق من الأصل اللاتيني "STATUS"[3] وفعله "STARE" الذي يقابله الفعل"TO STAND" في اللغة الانجليزية، بمعنى " يقف وينتصب ويصمد ويكون في موقف أو وضع معين، ويظل قائما أو نافذا ساري المفعول"[4].

من منطلق هذا المعنى فإن المفهوم اللغوي العربي للدولة بعيد عن مدلوله الصائب قياسا بالمفهوم المقدم في اللغة الأجنبية.

الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 16.

1- محمد جابر الأنصاري، **مرجع سابق**،ص 23.

2- ابن منظور، **لسان العرب**، (بيروت: دار صادر، 1956) المجلد 11، المادة د.و.ل. ص 320.

3- International Encyclopaedia Of The Social Sciences, Vol.15, Macmillan CO, New York, 1968, p.144.

4- قاموس الموارد، (بيروت: دار العلم للملايين، 1991)، مادة stand ص 898.

التأصيل الفلسفي لمفهوم الدولة:

ينظر الفيلسوف إلى الدولة نظرة مجردة كلية شاملة لا يتقيد فيها بدولة معينة، بل يتأملها كتنظيم ضروري بصورة مطلقة بغض النظر عن أصل هذه الضرورة فالفيلسوف بحكم تأملاته هو "**من يتساءل عن هدف الدولة و يسبح في المطلقات ويصرف نظره عن الظروف الزمنية والمكانية ينظر ويتفلسف**"[1] فالغاية من تأملات الفلاسفة إجمالا هي الوصول إلى مجتمع إنساني مثالي متميز عن الحيوان بمستوى التنظيم " **أن الهدف العام من البحث و التفكير الذي كان يريد الفلاسفة المسلمون تحقيقه هو الوصول إلى المجتمع السياسي الفاضل الممثل في الدولة و لعل ذلك كان هو أيضا هدف اليونانيين** "[2].

وعند تقديم بعض التعاريف الفلسفية نجد أن"سبنوزا" SPINOZ (1632- 1677) يعتقد بان الدولة الأمثل هي تلك التي يمضي فيها الناس حياتهم في وئام بواسطة العقل المعبر عن القيمة الحقيقية والحياة الحقيقية للروح[3].

أما "هيجل" فعبر على أن الدولة هي واقعية المعنى الخلقي الموضوعي فعلى الروح الخلقية بصفتها إرادة جوهرية متجلية في بنية لذاتها "فهذا التصور يمثل النظرة الفلسفية للدولة على أنها فكرة كلية مطلقة وبما هي عقلية وبما هي غاية في ذاتها تتحقق في ظلها إنسانية

1- عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**،(المغرب: المركز الثقافي العربي.1986)، ص 7.

2- إسماعيل زروخي، **الدولة في الفكر العربي الحديث"دراسة فكرية فلسفية**، (مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 1991)، ص 59.

3- سبينوزا، رسالة في السياسة ، تر: عمر مهيبل، (الجزائر: موفم للنشر، 1995)، ص 69.

الإنسان وحريته، كما كان التصور الفلسفي الواقعي حضورا مع كارل ماركس (1818- 1883) المنطلق من التجربة والواقع لمنطق التحليل فأساس الدولة عند ماركس هو المجتمع وهي تعبير دائم عن المصالح الطبقية.

المدلول الاجتماعي للدولة:

مثلت الدولة المؤسسة أو السلطة القائمة على النظام والإشراف على عموم الحياة العامة وترتيب شؤونها وتوفير الشروط الأساسية لعملية التنظيم والتحضير والتخطيط للمستقبل، فاحتكرت لنفسها امتلاك السلطة المطلقة"ABSOLUTE POWER" وتمكنت من التأثير في مجمل النسق الاجتماعي، حيث شكلت الدولة في جوهرها واقعة اجتماعية ولم تتكون على نحو عضوي وإنما هي بنيان اجتماعي قام بناءا" على ظروف اجتماعية موضوعية تفاعل الأفراد معها[1] فلا يمكن دراسة الدولة وسلطتها وقانونيتها وأهميتها دون ربطها بالمجتمع الذي تحكمه فالمجتمع هو المحرك الأساس لظهور الدولة واستقرارها ونموها وديمومتها، على اعتبار أن الدولة تظهر إلى حيز الوجود عندما يكون هناك مجتمع بحاجة إلى جهود وخدمات ترعى متطلباته وتحمي أفراده من التحديات الداخلية والخارجية التي قد يتعرضون إليها وتحقق أهدافه وطموحاته القريبة البعيدة الأمد[2].

1- حسن لطيف كاظم، **الدولة والتنمية في الوطن العربي**، (الأردن: دار الوراق للخدمات الحديثة، 2008)، ص 18، 19.

2- إحسان محمد حسن، **علم الاجتماع السياسي**، (الأردن: دار وائل للطباعة والنشر، 2005)، ص 139.

بذلك تمثل الدولة جزء من المجتمع تنبثق منه وتتخذ لها مكانة عالية لكي تقوم بدور تنظيمي له[1] وقد عبر عن هذا المنطق الدكتور بلقزيز"**إن الدولة ظاهرة طبيعية، أي صادرة عن النظام الاجتماعي[2] بوصفة نظاما طبيعيا ولذلك تطابق المجتمع ولا تناقضه لان وظيفتها أن تخدم المجتمع والفرد وهما مبدأ الوجود الاجتماعي الطبيعي**"

الجانب القانوني والفقهي لمفهوم الدولة:

تعود دراسة الدولة في حيز مهم منها إلى فقهاء القانون الدستوري ففي أوروبا سعى الرواد منهم إلى استعارة فكرة الشخصية القانونية للمواطن الطبيعي وطوروا فكرة الشخصية المعنوية للدولة وحددوا العناصر والشروط القانونية لهذه الشخصية المعنوية والتي من أهمها السيادة والأرض والإقليم والشعب كما اهتموا بموضوع سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية، العلاقات بينها وأهمية التمييز والفصل والتوازن بين هذه السلطات[3].

بهذا المعنى تعرف الدولة على أنها تجمع بشري مرتبط بإقليم محدد يسوده نظام اجتماعي وسياسي وقانوني موجه للمصلحة المشتركة تسهر على المحافظة على هذا التجمع وسلطة مزودة بقدرات تمكنها من فرض النظام ومعاقبة من يهدده بالقوة[4].

1- حسن لطيف كاظم، **مرجع سابق**، ص 19.

2- بلقزيز ، **مرجع سابق**،ص 22،23.

3- حسن لطيف كاظم، **مرجع سابق**، ص 30.

4- سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، (القاهرة: دار النهضة العربية 2007،) ، ص 11.

فالعناصر اللازمة لتكوين دولة هي :

1- تجمع بشري 2- إقليم يرتبط به التجمع البشري 3- سلطة توجع المجتمع 4- نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي وقانوني يسعى المجتمع لتحقيقه[1].

التصور السياسي للمفهوم الدولة :

ازداد الاهتمام بظاهرة الدولة مع ظهور العلوم السياسية إذا كانت الدولة الموضوع الأساسي، لعلم السياسة حتى إن علماء السياسة يسمونها : مؤسسة المؤسسات[2].

وقد عرف اصطلاح الدولة تراجع في الاستخدام الأكاديمي في ربع القرن التالي للحرب العالمية الثانية لصالح مفاهيم الحكومة والتطور السياسي وجماعات المصالح والسياسة البيروقراطية..الخ. خلال الخمسينات والستينات كان ينظر إلى الدولة بكونها مفهوما مرتبطا بصورة أساسية بدراسات قانونية لآليات عمل الدولة وظهرت كتابات ركزت على عمليات صناعة القرار والاختبار العام والقيود المفروضة على الدولة سواء في الداخل أو في الخارج[3] وفي أواخر سبعينات ومطلع ثمانينات القرن الماضي تصاعد الاهتمام بموضوع الدولة(*) ومع التسعينات

---

1 سعاد الشرقاوي، **مرجع سابق**، ص 19.

2- مارسيل بريلو، **علم السياسة**، ص 126.

3 -- حسن لطيف كاظم، **مرجع سابق**، ص 16، 17.

(*) عمد كتاب كثيرون في هذه الفترة إلى تشريح هذا المفهوم ومحاولة اكتشاف مضامينه وسجلت أعمال متميزة لكتاب من مختلف المدارس أهمها المدرسة الماركسية المحدثة من بين تلك الكتابات تبرز أعمال "دافيد هيلد" "D.Held" وثيدا سكوكوبول" theda skokopolo و "الفريد استيبان" stepen و" بيري اندرسون" Perry Anderson فضلا عن أعمال المدرسة الواقعية الجديدة في صياغة مفهوم وسط يؤطر العلاقات والتشابكات الدولية.

اكتسب الاهتمام بالموضوع أبعادا جديدة وجرى التركيز على مفهوم الحوكمة gaverons أو الحكم الراشد.

يمكن تقديم أهم التعاريف التي تدخل ضمن نطاق حقل العلوم السياسية ففي المعجم النقدي لعلم الاجتماع تعرف الدولة بأنها :"**الهيئة التي تملك فوق إقليم معين حق احتكار واستخدام القوة الشرعية**"[1].

كما تعرف الدولة بأنها مجموعة من المؤسسات التي تعزز النظام وتحفظ الاستقرار الاجتماعي[2].

ويعرف المفكر محمد شحرور الدولة بأنها أداة للتعبير عن واقع يعيشه شعب ما من خلال مؤسسات وتعتبر الدولة قمة الوعي المعرفي والأخلاقي والاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع لذا فهي بنية فوقية لبنية تحتية تمثل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة والمستوى المعرفي فإذا كانت هذه العلاقات متخلفة فالدولة متخلفة وإذا كانت متقدمة فالدولة متقدمة كما أكد على وجود علاقة تأثير وتأثر متبادل بين المؤسسات والمجتمع، فكلما كان التأثير البنية التحتية للمجتمع على البنية الفوقية وهي المؤسسات، كبيرا كانت الدولة أكثر ديمقراطية وكلما كان تأثير البنية الفوقية المؤسسات على البنية التحتية المجتمع كبيرا اتجهت الدولة باتجاه القمع والديكتاتورية.

فالدولة الديمقراطية هي حالة الوسط في التأثير والتأثر المتبادل بين البنى المختلفة وتمثل بذلك الدولة قمة العلاقات الواعية الاجتماعية

1- نقلا عن المعجم النقدي لعلم الاجتماع.

2- Heywwod, Andrew, **Politics** (London : MacMillan press, 1997), p.84.

والاقتصادية والسياسية وان السياسة هي قمة العلاقات هذه العلاقات[1].

وفي هذا الصدد يمكن تقديم تعريف حول الدولة بأنها نظام معياري ورمز لمجتمع معين ومعتقدات تربط شعب يحيا في حدودها وهي هوية تحتكر الاستخدام المشروع للعنف في مجتمع محدد[2]، هذا ما يصحبنا إلى تعريف "ماكس فيبر"(1864- 1920)، الذي يرى أن الدولة مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي تطالب مبادئه الإدارية بنجاح، وفي تطبيقها للأنظمة باحتكار الإكراه البدني المشروع ، ويضيف بأنه لا يمكن تعريف الدولة في مفهومها الحديث إلى الاستناد إلى الأداة التي هي من اخص خصائصها شأنها في ذلك شأن في مجموعة سياسية أخرى ونقصد بها العنف المادي[3].

أما التعريف الذي يقدمه بلقزيز هو " **الدولة هي الكيان السياسي لشعب أو أمة، والذي يتجسد في نظام مؤسسي يعبر عن ماهية تلك الأمة، ويحقق مبدأ سيادتها على نفسها وعلى أرضها وعلى منافعها...**"[4]

كما عبر "فيبر" عن نشأة بيروقراطية الدولة وهي الجوانب المهمة التي أغفلها الفكر الماركسي، وأن التقدم الذي حققته البيروقراطية

1- محمد شحرور، **دراسات إسلامية معاصرة في الدولة والمجتمع**، (دمشق:الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع) ص 179، 180.

2- Mingst Karen, **Essentials Of International Relations** (New York: WW. Norton and Company 2008).103

3- نقلا عن أنا أفكر. مجموعة نصوص المركز البيداغوجي القومي تونس ص 321.

4- عبد الإله بلقزيز، "السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة" في: **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 16.

يرتبط على نحو وثيق بالنظام الرأسمالي والنمو الهائل الذي يشهده النظام على أساس ما يسميه بالمعايير: القانونية، العقلية، التي تمثل احد ابرز خصائص المشروع الرأسمالي الذي يتشكل فيه الرابط بين البيروقراطية والرأسمالية[1].

بذلك كان للدولة وظائف واسعة أهمها حصر استعمال العنف بها وتوزيعه وجعله شرعيا في وجه المعارضة الداخلية المحتملة والخطر الخارجي والاهم هو قدرتها على زج الأفراد في ما يسميه "مارتن شول" Merten shol تراتيبية العنف الجماعي المنظم[2].

المطلب الثاني

محددات الجوانب التاريخية والمفهومية لمصطلح بناء الدولة

مثل مصطلح بناء الدولة ازدواجية تاريخية، يحمل دلالتين، دلالة تقليدية وأخرى حديثة استخدم في فترات متعددة من التاريخ السياسي، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وبعد استعادة البلدان التي كانت خاضعة للاستعمار استقلالها وحتى نهاية الحرب الباردة، كان يراد به إقامة مؤسسات مستقرة، تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحقيق الأمن وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية، إلا أن مفهوم بناء الدولة الذي شاع استخدامه بعد الحرب الباردة، يركز على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدرا لتهديد الأمن والسلم والاستقرار في العالم، ومن ثم يتوجب على الأمم المتحدة والدول الديمقراطية الاهتمام بشأن هذه الدول ومساعدتها

1- Max weber .the theory of social .p28.
2- Moctin slou wer Staeand society P 29.

على إعادة بناء ذاتها، وذلك خلال إعادة هندسة سياسية واجتماعية لهذه الدول، تمكنها من تحقيق الأمن والديمقراطية والاستقرار الداخلي وتجنب دول العالم من الأخطار الآتية منها.

فهندسة بناء الدولة التي برزت بعد الحرب الباردة، صاحبت انهيار الدولة في مناطق عدة من العالم وانطوى انهيارها على بروز أخطار تهدد الأمن الدولي، وأصبح الحديث عن مصادر الخطر في الدولة الفاشلة والواهنة أكثر منه في الدول القوية أو في بعضها[1].

وإذا كان هذان التصوران يعبران عن عملية بناء الدولة في مراحل مختلفة ولظروف متباينة وتبعا لأهداف متمايزة، فإن التركيز في هذه الدراسة سينصب على النوع الأول المتعلق بإقامة مؤسسات مستقرة لمواجهة التحديات التنموية بالدرجة الأولى، والاستجابة لطموحات مجتمع ما بعد الاستقلال. ومن ثم ىمكن عرض هذه التعاريف لمفهوم بناء الدولة، حيث يعرفها " فرانسيس فوكوياما " كما يلي: Fukuyama" **يشير بناء الدولة إلى إيجاد حكومة مؤسسات جديدة وتعزيز الموجود منها وتقويته.**[2]

فالتركيز هنا ينصب على وظائف الدولة وأجهزتها الحكومية، وعلى قدراتها والأسس التي تقتضيها شرعية الحكومة، وضبط عملية ممارسة السلطة وفقا للقواعد القانونية وممارسة القهر المشروع[3].

1- Pouligny Béatrice, **State Building et Sécurité International, " Critique International, n° 28 (Juillet September 2005), pp. 119 – 69.**

2- Fukuyama, Francis, **State Building** (London: Profile Books, 2004), Preface.

3- Ibid., pp. 1 – 21

ويعرف " تشارلز تيلي" Charles Tilly"بناء الدولة على أنه" **إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة، لها سلطة السيطرة على أقاليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة** ".[1]

وهناك من ىشر إلى بناء الدولة على انها " **بناء مؤسسات قادرة على اختراق المجتمع والتغلغل فيه واستخراج الموارد منه**".[2]

ويمكن التعبير عن بناء الدولة بقدراتها على تحقيق الأمن لساكنيها والرفاهية وتمثيل مواطنيها، ومع ذلك فإن هذه المهمة تظل نسبية وتختلف من دولة إلى أخرى، بل وتختلف في الدولة نفسها من حقبة إلى أخرى، هذا ما يبرز جليا في تباين مستويات قدرات الدول على حفظ الأمن وإنجاز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي (وتمثيل المواطنين، ومن ثم يمكن القول: إن عملية بناء الدولة تظل عملية نسبية[3].

كما أن نمط بناء أية دولة ومضامينه وأهدافه تختلف بحسب القائمين على تلك العملية، وأهدافهم ومصالحهم ومذاهبهم، وبحسب السياق الاجتماعي والاقتصادي السائد عشية الشروع في تلك المهمة.

1- Ayoob, Mohammed, **The Security Predicament Of The Third World State,** " In Job, Brian (ed.) National **Security Of Third World States (Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1992) p. 68.**

2- Ibid., p. 67

3- صلاح زرنوقة، " الاتجاهات الحديثة في دراسة الدولة، "، **النهضة**، م. 7، ع. 2 (ربيع 2007)، ص ص.1 – 57.

ويؤثر النسق الدولي ومصالح القوى الفاعلة فيه وتوجهاتهم في نمط بناء الدولة في العالم النامي، لقد كان موضوع بناء الدولة ومضمونه منصبا بشكل كبير في عقدي الستينيات والسبعينيات على قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحرر من التبعية والاستعمار الجديد، ولكنه صار بعد ذلك أكثر اهتماما بقضايا الديمقراطية وحقوق لإنسان والمشاركة، والإصلاح السياسي والاقتصادي، والحقيقة أن موضوع بناء الدولة يخضع للاحتياجات الداخلية والضغوط الخارجية.

المبحث الثاني
تحديات ومستلزمات بناء الدولة

المطلب الأول
أهم تحديات بناء الدولة

لا شك في أن الأزمة البنائية التي تعانيها الدولة، بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، إنما تترك تأثيراتها السلبية في أداء الدولة وفاعلية أجهزتها من ناحية، وفي طبيعة علاقتها بمجتمعها من ناحية ثانية، وفي نمط علاقتها بالعالم الخارجي من ناحية ثالثة. وتتجلى أهم أبعاد مظاهر الأزمة البنائية للدولة في ما يلي:

1- عدم استكمال عملية البناء المؤسسي للدولة

- هناك نوع من التماهي بين كيان الدولة وشخص الحاكم، أيا كانت صفته وطريقة وصوله إلى سدة السلطة.
- تحول الدولة إلى أداة في يد نخبة حاكمة تستند في ممارستها للسلطة إلى أساس عائلي / قبلي أو ديني أو ديمقراطي شكلي. و في معظم الحالات يعتبر القمع وليس الشرعية هو الضمانة الرئيسية لتامين النظم الحاكمة و ضمان استمرارها في السلطة.
- صعوبة الفصل بين ما للدولة وما للسلطة، فالسلطة هي التي تبني الدولة ومؤسستها وأجهزتها.[1]

1- محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص190.

2- تضخم أجهزة الدولة:

- ترتب عليه تمدد دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع.[1]
- الفشل في تحقيق التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والاستقلال الوطني والأصالة الحضارية.

3- التأزم في علاقة الدولة بالمجتمع

- من خلال السعي إلى السيطرة على المجتمع بواسطة القمع بالأساس، فضلا عن أساليب وممارسات أخرى، سياسية وإدارية واقتصادية واجتماعية **وقد أدى ذلك إلى:**

أ – تزايد لجوء الدولة إلى السياسات والممارسات القمعية لضمان سيطرتها على المجتمع.

ب– غياب أو تدني مستوى المشاركة السياسية بسبب غلبة الطابع المركزي على العملية السياسية من ناحية، وغياب أو ضعف قنوات المشاركة السياسية المؤسسية والفعالة من ناحية أخرى.

ج – لجوء بعض القوى والتيارات السياسية والاجتماعية إلى ممارسة، أو الانخراط في بعض أعمال الاحتجاج والعنف السياسي التي تستهدف الدولة ورموزها.

د – استشراء بعض مظاهر الفساد السياسي والإداري في أجهزة الدولة ومؤسستها، وغلبة الطابع البيروقراطي على العملية السياسية.

1– غسان سلامة ، "قوة الدولة وضعفها ، بحث في الثقافة السياسية العربية،" في: غسان سلامة وآخرون، **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ج1**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص ص 204– 226 .

هـ - عجز الدولة في بعض الحالات عن المحافظة على وحدة المجتمع وتماسكه، ووقوعها فريسة للحروب الأهلية والصراعات الداخلية.[1]

4- اهتزاز شرعية الدولة ككيان سياسي :

إن أزمة الشرعية يمكن أن تصيب النظام الحاكم لأسباب عديدة وقد يترتب عليها إطاحة النظام وتغييره سواء باستخدام أساليب سليمة أو عنيفة، ولكن انهيار شرعية النظام لا تؤثر بالضرورة في الدولة ككيان سياسي يشمل الجميع في إطاره وتجري داخله مختلف التفاعلات والعمليات السياسية وغير السياسية ويتجه إليه المواطنون بولائهم الأسمى، وفي هذا السياق فإن الدول تبقى وتستمر على الرغم من تغير وتبدل النخب الحاكمة والمؤسسات السياسية.[2] من المؤكد انه عندما تتزامن أزمة شرعية[*] النظام الحاكم مع أزمة شرعية الدولة،

1- حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005) ، ص60.

2- **المرجع نفسه**، ص 62.

(*) عبر الدكتور عبد الإله بلقزيز على أنواع الشرعيات وهم: الشرعية العصبية الأهلية القائمة على القبلية والطائفية والعشائرية وتكون مصدر لإفرازات المنظمات والأحزاب وحتى التمثيل المؤسساتي نفسه يخضع لهذا التكوين: تنشأ البرلمانات ومجالس الشورى ومجالس الأعيان من ذلك النظام العصبوي.وهناك الشرعية الدينية المتعلقة بتبرير وتسويغ السلطة القائمة على أنها مستمدة من حق ديني، أما الشرعية الأخرى هي الشرعية الوطنية التي دائما تحاول تعويض الشرعية الديمقراطية المفتقدة يتم اللجوء إلى الشرعية الوطنية وإقامة التلازم بين هذه الشرعية مع مصالح الطبقة المتوسطة وشريحتها العسكرية. للمزيد انظر : عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات، في: **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002) ، ص142-144.

فإنها تصبح في هذه الحالة عرضة لخطر الصراعات الاجتماعية الممتدة والحروب الأهلية، بل قد يصل الأمر أيضا إلى حد انهيار الدولة وتحللها.

هناك استراتيجيات فئوية وخاصة تعوق نضوج الدولة كوعاء للمواطنة، وتأكيد أهمية الدولة القانونية والديمقراطية كوعاء لتنمية مفهوم المواطنة، مقابل مفهوم الزبونية والمحسوبية، ويتجاوز الولاءات الدينية والقبلية نحو الولاء للدولة والقانون. وهكذا، فان استمرار معضلة الهوية دون حل، وما يرتبط بذلك من تعدد في الهويات وتنافسها وتصارعها، إنما يعتبر من العناصر الرئيسية في أزمة شرعية الدولة القطرية(*).

5 ـ الجوانب التقليدية المعيقة لبناء الدولة:

يؤدي التخلف إلى:

- الابتعاد عن التصنيع في المجال الاقتصادي، وعن التنظيم المهني والحزبي في الحياة السياسية .
- زيادة الفقر والأمية يعملان ضد انتشار الوعي وإضعاف قوة الرغبة في المشاركة السياسية.[1]
- زيادة الانقسامات الإقليمية والطائفية والعشائرية ضد التصرف العقلاني للمواطن، وتحرمه من حريته الفردية، وتقف عقبة في وجه النمو بكل أبعاده.

1- محمد فريد حجاب، "أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث، في: **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي،** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002) ، ص92-94.

كما فرض نمط المؤسسات القانونية والسياسية في دول العالم الثالث من أعلى، من جانب القوى الاستعمارية حيث انتقلت مؤسسات العهد الاستعماري إلى عهد الاستقلال دون تغيير، وبالتالي أصبحت الدولة في العالم الثالث لا تعبر عن خصوصية ثقافية، ولا عن تطور تاريخي طبيعي، ولا عن خصائص المجتمع وتكويناته الاجتماعية والحضارية.[1]

كل ما سبق يعبر عن التحديات التي توجهها الدول المتخلفة في عملية بناء الدولة، **أما الدول المتقدمة فلها قدر من التحديات نجمل أهمها فيما يلي:**

أهم تحد يواجه الدولة في الديمقراطيات الليبرالية هي المشكلات الاقتصادية وعلى رأسها التضخم والكساد والبطالة خاصة الأزمات الاقتصادية الأخيرة التي مست العالم الغربي عموما وأوروبا خصوصا.

بالإضافة إلى امتلاك القلة الغنية لوسائل الإعلام والتأثير في الرأي العام وتؤثر في عملية صنع القرارات بمختلف الأساليب والوسائل.[2]

كما تواجه الدولة الديمقراطية الليبرالية أزمة تتعلق بمستقبل الديمقراطية على المستوى العالمي، فكما تسعى الدول الغربية إلى السيطرة على السوق الاقتصادي العالمي، تسعى أيضا إلى السيطرة على السوق السياسي العالمي، وبالتالي فإنها مطالبة بترويج مفاهيمها الديمقراطية بالقدر نفسه التي تسعى به الى ترويج منتجاتها المادية والاقتصادية.

1- محمد فريد حجاب، **مرجع سابق**، ص 93.

(*) أطلق بعض الباحثين على هذا النمط اسم الدولة ما بعد الاستعمارية Post Colonial State.

2- **المرجع نفسه**، ص 87-89.

المطلب الثاني

أهم مستلزمات ومتطلبات بناء الدولة.

يتطلب بناء الدولة توفر بيئة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية ومؤسساتية توفر إمكانية الاستمرار والنمو بطريقة متصاعدة بعيدة عن الانقطاع والتراجع. ويلعب الإرث التاريخي والاجتماعي دورا حيويا في هذا البناء.

وعندما نتحدث عن المستلزمات السياسية- الاجتماعية لبناء الدولة الديمقراطية فهذا يعني مجموعتين من العوامل:

- العوامل الذاتية: التي تعين للحركة أهدافها وقيمها التي تناضل من أجل تحقيقها وتغيير الواقع الموضوعي نفسه للوصول إليها.
- العوامل الموضوعية التي لا تقوم أي حركة متميزة ومنظمة من دونها أي البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تخلق الحركة وتشترط تطورها وتعين آفاق عملها.

ويكمل هذان العاملان بعضهما بعضاً كما يتوقف أثر كل واحد منهما على الآخر، فالديمقراطية ثمرة تفاعل العاملين معاً. فإذا لم يجتمعا لن يتحقق أي تقدم حقيقي على هذه الجبهة. فقد يسمح النضج النظري والسياسي بإحداث تغييرات ديمقراطية سريعة تساهم في إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والتقليل من الفوارق الطبقية أي في تغيير الشروط الموضوعية لممارسة الديمقراطية، وعلى العكس قد تساهم الظروف الموضوعية المفاجئة أو الناشئة من تراكمات بطيئة في

إحداث طفرة فكرية، وهذا يعني أن الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق دون محتوى سياسي اجتماعي واقتصادي وثقافي خاص.[1]

1- المحتوى السياسي: تأسيس عقد اجتماعي جديد وإيجاد ثقافة سياسية جديدة

يعتبر جوهر البناء السياسي تأسيس عقد اجتماعي جديد[2] بين الدولة ومواطنيها، يجعل من المواطنة بمعناها السياسي والقانوني، محور الرابطة المعنوية بين الحاكم والمحكوم، ويستند الى مبادئ وأسس احترام حقوق الإنسان، وإقرار التعددية السياسية والفكرية، وتمكين مختلف القوى والتكوينات الاجتماعية من التعبير عن مصالحها وتوصيل مطالبها من خلال قنوات مؤسسية شرعية، مع توفير ضمانات تمثيلها في هياكل الدولة ومؤسساتها بصورة عادلة ومتوازنة.

ومن مقومات العقد الاجتماعي إقرار مبدأ الفصل بين السلطات، واحترام استقلال القضاء، وتوفير ضمانات ومتطلبات تحقيق المشاركة السياسية والرقابة السياسية، كل هذا يقود الى تحقيق التداول السلمي على السلطة طبقا للإرادة الشعبية.

ومن جهة أخرى ضرورة توفر ثقافة سياسية جديدة لدى السلطة ولدى المعارضة على السواء تسمح ببناء وعي جديد بالمجال السياسي وبعلاقات السلطة داخل المجتمع[3].

1- هاشم نعمة، "نظرة في مستلزمات بناء الدولة الوطنية الديمقراطية،" **طريق الشعب**، (ع .79 السنة 74، 2008)، ص7.

2- حسنين توفيق إبراهيم، **مرجع سابق**، ص71.

3- عبد الإله بلقزيز، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات،" في: **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002)، ص 137.

2- المحتوى الدستوري القانوني:

وهو محتوى وثيق الصلة بالمدخل السياسي، فالدستور والقانون يمثلان المرجعية لمختلف العمليات والتفاعلات السياسية وغير السياسية، والانطلاق إلى تطوير عملية صنع القوانين والتشريعات من حيث صياغة القوانين وإعدادها كعملية فنية، ومناقشتها وإقرارها كعملية قانونية سياسية.

العمل بمبدأ سيادة القانون بتطبيقه على الجميع دون تمييز أو استثناء،[1] فقيام الدولة على قوانين واضحة لا تترك مجالا للبس، وهذا ما يتحقق بوجود قضاء مستقل وهيئة دستورية تشرف على دستورية القوانين وتمارس عملها باستقلال ونزاهة، ويسود في المجتمع إعمال القوانين والاحتكام إليها.[2]

3- التفاعل بين الاقتصاد والديمقراطية

يشكل الاقتصاد عصب الحياة لبناء دولة ديمقراطية عندما توظف نتائجه للتنمية وتأمين حاجات الناس وتقليل التفاوت الطبقي وتحقيق التطور الإنمائي للاقتصاد الوطني. ومن الثابت أن دولة القانون والديمقراطية تؤمن كليا بالتطور الاقتصادي والعلمي، فالدولة لا تتطور إلا عندما تحقق قدرا من تراكم رأس المال الوطني وفرص العمل الناتجة عن هذا التراكم ، يضاف إلى ذلك ضرورة العمل بمبدأ اللامركزية في اقتصاد الدولة وتنفيذ برامجها الاقتصادية.

1- حسنين توفيق إبراهيم، **مرجع سابق**، 73، 74

2- أحمد جزولي، "دولة الحق والقانون في الوطن العربي: الديمقراطية نظريا والمشاركة سياسيا..مطافات التحول وحقيقة الرهان،" في: **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002)، ص181.

إن مبدأ السوق الاقتصادي للدولة يخضع إلى معايير مهمة ومتعددة ومنها معايير العمل والصناعة والزراعة والخدمات والتعليم. وعندما تتمتع هذه بحيازة مستلزماتها وتكون قادرة على التفاعل مع واقع السوق، يتحقق تجديد الطاقات الإنتاجية المادية والاجتماعية للعاملين فيها وكذلك للعائلة بشكل عام. ويصبح الاهتمام بالمعاهد التربوية والتعليمية التي تهتم بالإعداد لحياة مهنية متطورة.[1]

4- المدخل الإداري:

يقوم الجهاز الإداري بدور مهم وحيوي في الدولة باعتباره يتولى مهمة تنفيذ سياساتها وقراراتها، لذلك يتعين أن تكون هناك رؤى ومناهج جديدة للإصلاح تأخذ بعين الاعتبار واقع التطور الهائل في مجالات الاتصالات والمعلومات، فإنه من المهم إعادة هيكلة الأجهزة الإدارية على النحو الذي يجعلها اقل تضخما وأكثر فاعلية، لتأتي مسألة تطوير خطط وبرامج إعادة تأهيل وتدريب العاملين في هذه الأجهزة للوصول إلى تحقيق الكفاءة بمعايير الأداء والانجاز.[2]

ويمكن تلخيص أهم المتطلبات والعوامل المساعدة على خلق البيئة المناسبة لتعزيز البناء المؤسساتي والديمقراطي للدولة في شكل نقاط أهمها:

- وضع دستور ديمقراطي.
- احترام مبدأ سيادة القانون والمساواة القانونية.

1- عبد المنعم عنوز،" مستلزمات بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، **طريق الشعب**، (ع. 102 السنة 74، 2009)، ص 6

2- حسنين توفيق إبراهيم، **مرجع سابق**، ص 75، 76.

- احترام حقوق الإنسان.
- نشر التعليم.
- احترام حرية التعبير.
- السماح بالتنظيمات الاجتماعية والمهنية والسياسية.
- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وممارسة الرقابة على اجهزة الحكم.[1]
- إقرار التعددية السياسية على أسس غير قبلية وغير مذهبية.
- تأمين الحاجات الأساسية لجميع المواطنين.
- خلق روح المواطنة والانتماء إلى الدولة.
- نشر الثقافة السياسية لترسيخ المفاهيم الديمقراطية.

1- محمد فريد حجاب، **مرجع سابق**، ص 101.

المبحث الثالث
أهم الاتجاهات النظرية الخاصة ببناء الدولة

المطلب الأول
بناء الدولة وفق تصور مدرسة التحديث

1- الأصول والفرضيات الأساسية لنظرية التحديث

جاءت نظرية التحديث لدراسة مجتمعات العالم الثالث منطلقة من إشكالية واضحة مفرقة بين مجتمعين مختلفين تماما، مجتمع حديث هو العالم الغربي ومجتمع متخلف تقليدي هو العالم الثالث كما أطلق عليه تم تطوير هذه الإشكالية من طرف علماء التحديث بعد الحرب العالمية الثانية [1] من خلال وصف التغيرات الأساسية التي مرت بها المجتمعات الأوروبية نتيجة لانهيار الإقطاع ونمو التجارة وظهور الصناعة وقد اهتم كثيرا منهم بإقامة نماذج مثالية [2] تعكس خصائص المجتمع الأوروبي الحديث ونماذج مقابلة تعبر عن سمات المجتمع التقليدي[*].

1- دبلة عبد العالي، **مرجع سابق، ص153**

2- السيد الحسيني، **دراسات في التنمية والتخلف دراسة بنائية تاريخية**، (القاهرة: دار المعارف، 1982)، ص 12.

(*) استندت هذا النماذج إلى نزعة تطورية انعكست في ثنائيات قدمها علماء التحديث إذ نجد "هنري مين" يفرق بين مجتمع يستند إلى التعاقد (تقليدي) وآخر يستند إلى المكانة المعبرة عن الحداثة، ويقيم "ماكس فيبر" تميزا بين مجتمع مستند إلى سلطة تقليدية وآخر مستند إلى سلطة قانونية رشيدة.

من هذا الباب سيطر المنظور التنموي أو مدرسة التحديث والتنمية السياسية على حقل السياسة المقارنة في أواخر الخمسينات والستينات بالتركيز على دراسة المناطق النامية وفق معايير ودراسات تحدد العوامل المساعدة على إيجاد نظم مستقرة وديمقراطية ومنها اعتبار الجماعات الناشئة الجديدة في الدول النامية كالطبقة الوسطى ونقابات العمال والأحزاب السياسية وعلى العكس من ذلك فقد تم تحديد المؤسسات الدينية والنخبة الزراعية المالكة على أنها عوامل معيقة لأي تحول نحو الحداثة في المجتمعات النامية[1]، فالحداثة محكومة بالسير في اتجاه النمو البيروقراطي وما يتضمنه من رشد وعقلانية مستمرة، حيث تتطور من نظم تعتمد على أنماط تقليدية كاريزمية للسلطة إلى نظم تعتمد على أنماط قانونية لسلطة حسب رأي "ماكس فيبر"[2].

أما "بارسونز" فقد صاغ ما اسماه متغيرات النمط التي هي عبارة عن نماذج مثالية يتم تبني البعض منها في مقابل التخلص مما يقابلها من متغيرات أخرى، فالمجتمعات الرأسمالية الحديثة في الغرب تتبنى مستويات ثقافية تقوم على الانجاز والحياد الوجداني والتخصص والعمومية والمصلحة الجماعية، وإذا كانت المتغيرات الأولى تبناها الغرب محققا بذلك درجة عالية من التباين الوظيفي فان الدول المتخلفة تنتشر

1- Jean François BAYART, "l'analyse des situation autoritaires: étude bibliographique", Revue française de science politique, année1976, vol 26, N°3, PP 484-485.

2- احمد زايد، **البناء السياسي في الريف المصري**، (القاهرة: دار المعارف، 1981)، ص 82.

فيها متغيرات متناقضة(*) وأنها في مرحلة التحول في أنساقها السياسية وأبنيتها الاجتماعية و الاقتصادية[1].

تنطلق نظرية التحديث في جانب البناء الاجتماعي والاقتصادي في الدول المتخلفة من اتجاهات تفسيرية مفادها فرضية مشتركة هي البناء المتخلف في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وتمثل ظاهرة متأصلة وفق مؤشرات التخلف مثل متوسط الدخل ودرجة التصنيع ودرجة التحضر..وغيرها[2].

هذا لا يعني أن عملية التحديث تقع عندما تنهار أنماط السلوك التقليدية عبر الضغوط التي تأتي من الخارج، فوفق النظرية يمكن أن تسير عن طريق الحداثة بمساعدة البلدان المتقدمة التي استخدام أفكارها وتقنياتها ونشرها في البلدان الفقيرة[3].

لكن تفسير نظرية التحديث لتخلف الدول تم إثبات عجزها انطلاقا من المتغيرات السابقة بحيث ارتفعت مؤشرات الدخل الفردي ودرجة التحضر ودرجة التصنيع، ومع ذلك بقيت هذه البلدان متخلفة (=اغلب البلدان النفطية يتمتع أفرادها بدخل فردي مرتفع وتشهد درجة

(*)المتغيرات المقابلة هي قائمة أساسا على تفضيل المصلحة الذاتية.

1- دبلة عبد العالي، **مرجع سابق**، ص157

2- نادية رمسيس فرج، " مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم العربية ، " **المستقبل العربي**،ع91 (1979)، ص 41.

3- اندرو ويبستر، **مدخل لسوسيولوجيا التنمية**، تر: حمدي يوسف، (بغداد:دار الشؤون الثقافية ، 1986) ص 74.75

تحضر عالية ومع ذلك لا يمكن تصنيفها ضمن الدول المتقدمة) يقول في هذا الصدد "راوول بريتش " ليس بالإنتاج الوطني يحيا الإنسان".[1]

ورغم الاختلاف الواضح بين الدول المتخلفة والعالم المتقدم انطلاقا من الأثر الذي تركه الاستعمار على الاقتصاد المحلي من ضعف البنية الاجتماعية كلها مثلت عوائق أمام عملية التنمية المجتمعية[*] وبالتالي فان الإشكالية تمحورت حول كيفية تطوير البنية السياسية والاجتماعية لهذه الدول على نحو يمكن الغرب من القيام بمهمته التاريخية في تحديث الدول المتخلفة بغرض إعادة إنتاج السيطرة الغربية[2] حيث اعتبر النسق الرأسمالي هو النسق الذي يجب أن يسود بقيمه الثقافية والسياسية والاقتصادية وان الثقافة الغربية هي ثقافة سامية ومتطورة تتضمن عناصر مادية وثقافية بالغة التوتر إلى جانب توفرها على قيم ومعايير عقلانية كل هذه العناصر ساهمت في تشكيل نسقا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا متقدما.

إن اغلب نظريات التحديث تتخذ من موضوع التنمية والتخلف أساسا لدراستها في هذا الإطار أكدت "سوزان بودينهايمر" بأن نظريات الحداثة تشكل في مجملها إيديولوجيا تنموية التي تمنح الإجماع والاتفاق

1- عبد العالي دبلة، **مرجع سابق**، ص 158.

2- جمال بوقزاطة، **خصوصية علم الاجتماع في الوطن العربي**، رسالة ماجيستر (جامعة القاهرة.1989)، ص104-105.

(*) التي تكمن في الدين القبيلة والطائفة والمجتمع المحلي أو القرابة.

بين تعدد نظريات التحديث وهي التي تجعل من هذه النظريات تمثل موقفا نظريا فلسفيا أكثر منه تصورا علميا[1].

ويظهر بشكل واضح دور العامل الإيديولوجي ضمن تحليلات أصحاب نظرية التحديث حيث أتت بمفاهيم وتعاريف لا تعدو أن تكون أحكام قيميه نابعة من ثقافة اورومركزية وهذا من خلال إعادة تركيب التاريخ على نحو يضع الحضارة الغربية كغاية وحيدة للتقدم العالمي المنشود[2].

نتيجة لهذا الفهم الخاص لمدرسة التحديث يمكن إضافة سمة أخرى وهي النزعة الذاتية الأوروبية والتي تركز على مثالية المجتمعات الغربية كما عبر "كاردوزو"Cardoso أن هذه النظرية تفترض أن الدول المتخلفة ترى مستقبلها في الأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية على تعبير "الآن تورين" A.TOURAINE بأن المركزية الاجتماعية لأطروحات هذه النظرية تبين بنوع من المجاملة للمجتمعات المتخلفة فرصها في التنمية بعد عشرين سنة أو مائة سنة لما نحن عليه الآن[3].

بالتطرق إلى إشكالية التنمية من وجهة نظر اتجاه التحديث فقد ذهب ممثلوا هذا الاتجاه في تفسيرهم للتخلف وغياب التنمية والتحديث التي هي عملية نفسية عند البعض واجتماعية عند البعض الآخر تنطوي

1- عبد الخالق عبد الله، **التبعية والتبعية السياسية**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1986)، ص27

2- بوقزاطة ، **مرجع سابق**، ص 104.

3- Alain Touraine, **Production de la société** (Paris le seuil,1972), p522.

على تغيرات لمستويات عدة سياسية واقتصادية وفكرية واجتماعية وان هذه التغيرات هي التي حدثت في المجتمعات المتقدمة الآن وتخلصت من تخلفها وتقليديتها وهذا ما يجب على العالم المتخلف (=التقليدي) أن يفعله.[1]

أما علماء الاقتصاد فقد حاولوا بدورهم بناء نظريات مفسرة للتخلف تقوم في أساسها على تنظيم العمل وتراكم رأس المال الذي أصبح هو الموضوع الرئيسي السائد في أدبيات النمو الاقتصادي، وانه التراث الذي لابد من تعلمه (=من التجربة الغربية) وتطبيقه في أنحاء العالم المتخلف في هذا التوجه تذهب نظريات الحلقة المفرغة إلى أن التخلف يرجع إلى الفقر وما ينتج عنه من قلة الميل للادخار وضآلة الاستثمارات المتاحة وصغر حجم تكوين رأس المال والحل يكمن في كسر الحلقات المفرغة بدفعة قوية تؤدي إلى رفع الاقتصاد القومي فوق مستوى الكفاف بدرجة تسمح بالانطلاق في مسار النمو الذاتي ويتحقق هذا الطرح بواسطة استيراد رأس المال والمعرفة التكنولوجية من الخارج[2] والاستعانة بالقروض والمساعدات الأجنبية(*).

لكن التركيز على العوامل والقوانين الاقتصادية معناه تجاهل خصوصية وتاريخ الدول وقد عبر على ذلك المفكر سمير أمين بان الاقتصاد الكلاسيكي يتجاهل التاريخ ولا يعلم إلا قوانين اقتصادية

1- دبلة، **مرجع سابق**، ص 168.

2- موريس غورنيه، **العالم الثلث ثلاثة أرباع العالم** ، تر :سليم مكسور ، (بيوت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر)، ص 47.

(*) المساعدات ليستحل للدول المتخلفة بقدر ما تحمله من أخطار أيديولوجية وسياسية وأهداف تجارية وأهداف لتحقيق النفوذ والتدخل والسيطرة السياسية من قبل الغرب.

يدعي أنها عامة فتفرض نفسها كقوة طبيعية لا يمكن تفاديها وتفرض تنمية يكاد يكون لا مفر منها فالتخلف في إطار هذه النظرة يرجع إلى رفض الخضوع لمقتضيات هذه القوانين العامة[1] وانه من غير الممكن استعمال نماذج التطور للبلدان المتخلفة مثلما عرفتها البلدان المتقدمة لان التفصيلات الأساسية التي ترتكز عليها هذه النماذج مختلفة عن مثيلاتها في البلدان المتخلفة[2].

بذلك فان أزمة التنمية التي تعيشها الآن مجموعة الدول المتخلفة من احد أهم أسبابها طغيان نوع من الفكر التنموي الذي لم يكن يلاءم أوضاع هذه البلاد[3].

كانت نظرية التحديث اقل اهتماما بتحليل الجوانب البنائية للدولة والسياسة فجاءت أفكارها (=تفسيرات وتحليلات) في إطار الفرضيات العامة التي تحكم هذه النظرية انطلاقا من ثنائية التقليد/الحداثة، وان الدولة التقليدية سائرة في طريق الدولة الحديثة مع الانتشار العلمي للمؤسسات والأفكار والمفاهيم العصرية[4].

1- سمير أمين، " حول التبعية والتوسع الرأسمالي، " **المستقبل العربي**، ع93 (1987)، ص 91.

2- André Dumas, "Les Modèles de développement" **Temps Modernes**, 1972 p28

3- محمود عبد الفضيل، **الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1982)، ص60.

4- دبلة، **مرجع سابق**،ص 183.

استند ممثلوا نظرية التحديث إلى أفكار كل من "دور كايم" و"ماكس فيبر" يشير "دور كايم" إلى انه كلما كان تطور المجتمع كبيرا وعظيما كلما كان تطور الدولة عظيما.

أما "ماكس فيبر" (=الذي يعتبر أول من ركب نموذج الدولة الحديثة في الفكر السياسي المعاصر) من خلال إجراء مقارنة بين مثل سلبي للدولة (=ممثلة في الدولة الارستقراطية) وآخر ايجابي ممثلا في فرنسا النابليونية لأنها مقارنة بين التقليد والحداثة وتتجلى مظاهر الحداثة في أربع ميادين الجيش الإدارة الاقتصاد والتعليم[1] أي دولة حديثة يسودها العقل في كل مجالات الحياة.

أما "مور"MOORE فربط بين ظهور الدولة وضرورة وجودها بعدة عوامل، فكلما زادت النهضة في الميدان الصناعي وكذا التفرقة بين أو التمايز في الميدان الاجتماعي كلما أصبحت الحاجة ملحة إلى وجود دولة من اجل تحقيق الاندماج الاجتماعي وبهذه النظرة فقد اعتبرت الدولة هي أساس تحقيق التنمية وتشكيل المجتمع والأمة والتمدن والتطور الصناعي والاقتصادي عموما وهذا ما دفع "صامويل هتنغتون" إلى وصف الدولة القوية والمركزية بالضريبة التي يجب أن تدفع من طرف المجتمعات العاجزة إلى بلوغ التمدن.

---

(1) الجيش : وتتمثل مظاهر الحداثة في كونه جيش وطني شعبي لان الدولة الجديدة وضعت حدا للجيش المحترف أو المرتزقة، أما الإدارة فتتمثل مظاهر الحداثة في الإصلاح الإداري أو البيروقراطية والاقتصاد ممثل في انتشار العقلانية التي من مظاهرها رفع الإنتاج على حساب الاستهلاك وتحرير المنتجين من القيود المفروضة وتحديث التعليم وعقلنته.

وفيما يتعلق بجهاز الدولة تترجم هذه المبادئ نفسها في صورة بناء بيروقراطية حديثة تنظم شؤون المجتمع على أساس من مبدأ عقلانية ارتباط الوسيلة بالهدف[1].

يحكم منطق اتجاه التفكير تصور مثالي محدد وفق قيم البناء المتجلية في الرشد العقلانية والعلمانية والتمايز الاجتماعي والسياسي والوظيفي وما على الدول المتخلفة سوى التوجه نحو هذا المنطق في مقابل التخلص من كل قيمة وثقافة تقليدية، حيث يتمكن من بناء دولة تحقق التقدم والازدهار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

فالجانب السياسي عامل محدد انطلاقا من النظام السياسي نجد ان المقارنة تدفعنا إلى وجود فرق كبير بين البناء السياسي للدول المتقدمة(=تعددية مشاركة عدالة ديمقراطية...) ونقيضها في البناء السياسي للدول المتخلفة، وهو ما ركز عليه هتنجتون بأن عملية المأسسة (Institutionnalisation) أو المدخل البنائي- الوظيفي الذي يذهب إلى أن أي نظام سياسي تتوقف فعاليته واستمراريته على درجة قوة مأسسته وتنظيماته وإجراءاته والقدرة على التكيف مع مختلف الظروف والحقب التاريخية[2] وان يتميز بدرجة عالية من التعدد في الهياكل واستقلالها وتماسكها، لتدخل ضمن نطاق الحداثة السياسية المعبرة عن

1- نزيه نصيف الأيوبي، **العرب ومشكلة الدولة** (بيروت: دار الساقي، 1992) ص31، 30.

2- احمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث**، (الإسكندرية: الجامعة الجديدة لنشر، 2000) ص ص14- 16.

ثلاث مقومات وهي الترشيد السياسي والتمايز الهيكلي والمشاركة السياسية [1].

انطلاقا من العلاقة الترابطية بين الجوانب السياسية والجوانب الاقتصادية ربط "ليبست" LIPST بين استقرار الديمقراطية وبين التطور الاقتصادي وان الدول التي لا يوجد فيها تراث من الديمقراطية السياسية تقع في الأجزاء المتخلفة من العالم [2] حيث يوجد تداخل بين التنمية الاقتصادية وارتفاع الناتج القومي الإجمالي والديمقراطية السياسية حسب فرضية كل من "ليرنر وليبست" اللذان يذهبان إلى انه كلما زاد ثراء الأمة زادت فرص إرساء الديمقراطية [3] كما ذهب "فوستر" G.M.FOSTER إلى تبيان تأثير التكنولوجية على الثقافة التقليدية وكذلك "نيل شملسر" الذي يصور عملية التحديث كنتيجة للقطيعة التي يجب أن تحدث عند الانتقال إلى المجتمع الصناعي [4].

وقد اعتمدت نظريات التحديث في تحليلها للبناء السياسي للدول المتخلفة انطلاقا من المقارنة مع بنية الدول الغربية المتطورة ذلك من خلال اعتمادها على مفهوم ها للدولة الديمقراطية أين يتم قياس هذا النضج عبر سماته الرئيسية.

1- احمد وهبان، **مرجع سابق** ص ص14-16.

2- احمد زايد، **علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية**، (القاهرة: دار المعارف، 1976)، ص144.

3- سيمور مارتن ليبست، كيونج سونج، جون نوربر، " تحليل مقارن للمتطلبات الاجتماعية الخاصة بالديمقراطية ، " **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**،ع136 (ماي 1993)، ص 5.

4- دبلة، **مرجع سابق**، ص 190.

أولا : نظام سياسي تعتبر فيه المصلحة العامة هي الهدف الأعلى ويتحقق ذلك من خلال المشاركة الواسعة في الأجهزة الديمقراطية(*)

ثانيا : يكون الرأي العام مطلعا ومتنورا ويرغب بالحلول الوسطى العقلانية أكثر من التكتل في زمر ومحاور الفئات المتطرفة.

ثالثا : تضمن الصفتان الأوليتان تطور هوية وطنية قوية مبنية على نظام ديمقراطي [1].

من خلال نظرية التحديث ظهرت التنمية السياسية كمجال جديد للدراسات في علم السياسة ركزت عل دراسة القوميات ودور البيروقراطية والجيش والدين ودور هذه العوامل مجتمعة في السياسة مع تدهور الديمقراطيات الدستورية والدور الذي تلعبه الاتجاهات السياسية والسلوك الفردي في عمليات بناء الدولة وكيف اثر التخلف الاقتصادي على طبيعة السياسة [2]، كما أشار "كولمان" إلى الدور المسيطر الذي يلعبه الجيش والبيروقراطية في العديد من الدول النامية لأسباب منها أن كلا من المؤسستين (=الجيش البيروقراطية) يضطلع بمسؤولية خاصة في حفظ القانون والنظام العام [3].

اقترح "جاكورابيه" JAQUARIBE صيغة للتنمية السياسية ممثلة في معادة التنمية السياسية(=تحديث+تأسيس) ويعبر عن عنصر

(*) وهي الأحزاب والنقابات ومجموعات الضغط وغيرها.

1- اندرو ويبستر، **مرجع سابق**، ص 183.

2- محمد نصر مهنا، **مدخل إلى النظرية الحديثة دراسة مقارنة**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981)، ص193.

3- عبد الغفار رشاد، **قضايا نظرية في السياسة المقارنة** (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية،1993)، ص111.

التحديث السياسي بأنه عملية زيادة المتغيرات الإجرائية للدولة ويحدد ثلاثة من هذه المتغيرات هي الاتجاه العقلاني التخصص الهيكلي والقدرة أما عنصر التأسيس فيعرف على انه عملية زيادة متغيرات المشاركة السياسية في الدولة ويقترح في هذا المجال ثلاثة عوامل هي: التعبئة السياسية التكامل السياسي والتمثيل السياسي[1].

وبالتالي فان التحديث السياسي يجب أن يشمل هذين الجانبين(=التحديث+التأسيس) لان أي اختلال بينهما ينعكس على عملية التنمية السياسية ويؤدي إلى ظهور مظاهر العنف وعدم الاستقرار والدكتاتوريات وغيرها من المظاهر السلبية التي في حقيقة الأمر تميز الدول المتخلفة وليست الدول المتقدمة، وإلى جانب هذا الاتجاه الذي يركز على أن الغرب هو مصدر التنمية السياسية وان نموذجه السياسي هو النموذج الحديث كان هناك اتجاه آخر لا يهتم بالخصائص الايجابية لعملية التنمية السياسية بل يتخذ من الجوانب السلبية ميدانا للتحليل بالتركيز على الخصائص التي تعيق عملية التنمية السياسية. ويعتبر "هتنجتون" ممثلا لهذا الطرح من خلال مؤشرات يمكن التعبير عنها رقميا باستعمال مؤشرات عدم الاستقرار العنف الاضطرابات وحوادث العصيان[*].

1- دبلة، **مرجع سابق**، ص201.

(*) بعد الحرب العالمية الثانية تميزت الدول التي سلكت طريق التحدي في آسيا وأمريكا اللاتينية تناقضات طبقية ودينية وحوادث عنف واضطرابات متكررة ومحاولات انقلاب عسكرية وسيطرة قادة مزاجيين مضطربين اتبعوا غالبا سياسات اقتصادية واجتماعية سببت انتشار الرشوة والفساد وتعد سافر على حقوق الإنسان وحريته وانخفاض مستويات الكفاءة والأداء البيروقراطي والشعور بالاغتراب فيما بين الجماعات السياسية ذات القواعد العريضة.

تكمن الخلاصة في أن نظرية التحديث أسست نموذجا غربيا متطور وحديث في مقابل ذلك عبرت عن عدم قدرة الدول المتخلفة للاقتراب من هذا النموذج نظرا لما تتميز به هذه الدول من عدم استقرار والتسلطية وغياب المشاركة السياسية والتأسيس السياسي وهي خصائص ومميزات لا يمكن إنكارها كما لا يمكن إنكار الدور التاريخي الذي لعبه الاستعمار والنظام الرأسمالي لتكريس وضعية التخلف.

نقد نظرية التحديث: تعرضت نظرية التحديث إلى انتقادات عدة خاصة من خلال المنهجية التي اتبعنها في دراستها للبناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدول المتخلفة حيث كان هناك انغماس عي عدة قضايا شكلية تعبر عن قصور واضح (منها عدم الاهتمام بالجانب التاريخي والعوامل الخارجية) لتعبر عن نتاج أيديولوجي بحت تعبر عن فهم خاطئ للتنمية نابع من أن الدول المتخلفة يجب أن تتبع نفس طريق الدول المتقدمة وهذا إهمال للطبيعة الخاصة التي يتسم بها الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد المتخلفة وهذا ما عبر عنه عادل حسين بقوله "**إن المدارس الغربية والنظريات الوظيفية ونظريات التحديث وغيرها هي مدارس غربية وليست علمية عالمية**"[1].

أما الباحث التركي علي كازنجيكل فقد انصب نقده للمقاربة الثقافية للدولة والمتلخص في المذهب التنموي الذي يضم مختلف النظريات الوظيفية والتطورية الخاصة بالتحديث وفي رفضه لهذه الأطروحة أو التفسير المثالي أو الثقافي وخاصة أطروحة الأخلاف البروتستانتية لماكس

1- عادل حسين، **نحو فكر عربي جديد**، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1985)

فيبر[*] لان تبني هذا الطرح يسبب مأزق فيما يخص مسألة عولمة الدولة الحديثة فإذا كانت العولمة تتم بحدوث نوع من العقلانية الداخلية المحددة ثقافيا. فإنه حسب كازانجيكيل : **لا ندرك كيف ولماذا ستقوم المجتمعات الأخرى التي لا تملك في الأصل الذهنيات والسلوكات التحديثية لبناء الدولة الحديثة**"[1].

وفي إطار الانتقادات التي وجهت لنظريات التحديث وخاصة الافتراض الذي يربط بين البنية الاقتصادية والديمقراطية كما يبين ذلك "ليرنز ليبست" و"دانكورت روستو" يعترض على هذا الطرح ويشير إلى أن الشواهد التاريخية قد أثبتت بزوغ الديمقراطيات في بلدان كانت مستويات التنمية الاقتصادية منخفضة على نحو نسبي مثل الولايات المتحدة الأمريكية 1800 والسويد 1890[2]، فنظرية التحديث حصرت نموذجا وحيدا للتطور والتحديث وهو النموذج الغربي معتبرة أن مسيرة التقدم والتحديث هي رسالة الغرب التاريخية ومن جهة أخرى أهملت الجوانب والتحليلات التاريخية والخصوصية الثقافية والحضارية المختلفة كل الاختلاف عن المجتمعات العربي، والهدف من التركيز على هذه النماذج والتوجهات الإيديولوجية الغربية هو ربط الدول المتخلفة بعجلة الامبريالية الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبر أن النموذج الغربي السياسي هو النموذج المثالي وهو صالح لكل المجتمعات، وهذا طرح غير علمي وغير موضوعي لخصوصية الأنظمة السياسية المختلفة.

(*) عبر عنها في كتابه الشهير الأخلاق والبروتستانتية

1- دبلة، **مرجع سابق**، ص 209

2- مارتن ليبست ، **مرجع سابق**، ص 209.

وهو ما ذهب إليه سعد الدين إبراهيم" **إننا لا نرفض مقولات النظريات الغربية ولكننا ننقدها على أساس أنها مبتورة في بدايتها ونهايتها ، فليس هناك من عاقل مثلا نرفض المقولة التي تذهب إلى الانضباط والطموح والرغبة في الانجاز هي من مظاهر وعوامل التنمية وليس هناك من عاقل يرفض المقولة التي تذهب إلى النظرة العلمية والعلاقات الموضوعية هي من عوامل ومظاهر التنمية. ولكن هذا ليس كافيا لتفسير ظاهرة التفاوت في المجتمعات"**[1].

المطلب الثاني

بناء الدولة وفق تصور مدرسة التبعية

البناء الاقتصادي السياسي وفق اتجاه التبعية :

منطلق هذا الاتجاه مؤسس على فرضيات أطلقها الماركسيون الجدد الذين تصوروا التخلف نتيجة مباشرة للنظام الرأسمالي الدولي[2]. كذلك عمل هذا الاتجاه على إبراز الإطار المرجعي من خلال الأزمة المنهجية والإيديولوجية التي تعاني منها مدرسة التحديث.

ذهب مفكرون من اتجاه التبعية أن البلدان المتخلفة مولت قسطا من تطوير البلدان المصنعة وتستمر اليوم بتأمين التراكم على الصعيد

1- سعد الدين إبراهيم، "نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث،" في: **إستراتيجية التنمية في مصر**،(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978) ص 64.

2- دبلة عبد العالي، **مرجع سابق**، ص 214.

(*) عبر عنها بأنها البلدان النصف طرفية أو البلدان البديلة.

العالمي وتعتبر هذه الفكرة أهم ما يركز عليه سمير أمين في أحد أطروحاته ويظهر ذلك جليا في كتابه "التراكم على الصعيد العالمي".

تعتبر "روزا لكسمبورغ" من أوائل الذين درسوا موضوع التخلف ودفعوا به إلى الأمام. إضافة إلى إسهامات "راوول بريتيش" الذي كان أول من استخدم المصطلحات الخاصة لهذا الاتجاه مثل المركز center والمحيط Peripheri وقد ذهب بيار سلامة إلى أن المركز والمحيط يشكلان الاقتصاد العالمي فالمحيط هو المصطلح الملائم الذي يشير إلى مجموع الدول المتخلفة.

كما ظهر مصطلح أخر من الباحث الأمريكي : والرشتين Waldstein هو أشباه المحيط أو نصف محيطية(*) والتي لها وظيفتان:

الأولى: نزع الاستقطاب السياسي للنسق، تقلل من تناقض مركز ومحيط.

الثانية: هذه البلدان نصف ظرفية تشكل دوما قطع غيار موجهة لأخذ مكانتها في دول المركز.

طبقا لرأي "دوسانتوس": احد أهم المنظرين المحدثين لمدرسة التبعية في أمريكا اللاتينية فإن حالة التبعية يمكن وصفها بأنها حالة يتحدد فيها مسار اقتصاديات عدد من الدول بالتطوير والتوسع في اقتصاد أخر تتبع له الاقتصاديات الأولى، إن العلاقة المتبادلة بين اقتصاد أو أكثر وبين هذه وبين العالم تأخذ طابع التبعية عندما تستطيع بعض الدول المسيطرة أن تتوسع وأن تعتمد على ذاتها بين الدول الأخرى التابعة، لا تحقق ذلك إلا بانعكاس لهذا التوسع الذي قد تكون له أثار ايجابية أو سلبية على تنميتها.

ويفرق "سانتوس" بين ثلاثة أنواع من التبعية:

- التبعية الاقتصادية: التي يسيطر فيها رأس المال التجاري بالتحالف مع الدول الاستعمارية.
- التبعية المالية الصناعية: التوسع في إنتاج المواد الأولية والمنتجات الزراعية مما أحدث تنمية متجهة للخارج.
- التبعية التكنولوجية – الصناعية: التي تركز على الاستثمارات بواسطة الشركات الدولية للنشاط في صناعة موجهة إلى السوق الداخلي في البلاد المتخلفة.[1]

ارتكزت نظرية التبعية على سلبية اثر العوامل الخارجية التي تمثل شكل من أشكال الضغوط والتأثير من الدول المتقدمة على الدول المتخلفة، فالنظام الرأسمالي منذ ظهوره وهو يتوسع ويتطور على حساب تخلف واستغلال الدول المتخلفة مستخدما آليات وميكانيزمات متعددة ومتغيرة تمكنه من إحكام السيطرة على اقتصاديات هذه الدول لذلك فإن نظرية التبعية تذهب إلى أن هذا الاحتكاك المكثف كان موجودا وما يزال وهو واقع تاريخي وحاضر لكنه أدى إلى تكريس التخلف.

ومن هنا ركز هذا الاتجاه على الجانب التاريخي لأنه وحده الذي يسمح باستقصاء أسباب وكيفية تكون هذا التخلف بغية تفسيره وفي هذا الإطار يقول "اندريه جندر فرانك"(*) أن استنباط نظرية وافية في التنمية تتلاءم وواقع بلدان الأرض التي جعلت تاريخها الاقتصادي والاجتماعي سببا في تخلفها الراهن.

1- محمود عبد الفضيل، **مرجع سابق**، ص 185.

(*) كان فررانك أول من قدم هذا المفهوم، وكانت كتاباته أكثر الكتابات رواجا لفكرة التبعية التي ظهرت في أعمال "بول بوران" و"بول سويزي".

الدولة والبناء السياسي: تمخض النقاش النظري حول الدولة التابعة عن تيارين كما صنفهما "مارتن كاروني" لكل منهما مميزاته إلا أنهما يلتقيان في التأكيد على مفهوم الدولة الرأسمالية التابعة بمعنى أن المؤثرات الخارجية هي المحدد في تشكيل في الدولة التابعة.

وتقوم نظرية التبعية على منطلقات أساسية أهمها إرجاع التخلف إلى النظام الرأسمالي، إضافة إلى التركيز على طبيعة العلاقات العابرة للقارات، المهددة لسيادة الدولة، وتقوم الأطراف بتنفيذ الوظائف التي يمليها التقسيم الدولي للعمل.[1]

كما تتضمن التبعية تصور الارتباط الوثيق بين نظام الدولة والبناء الاجتماعي. فنظام الدولة هو انعكاس لبناء اجتماعي تابع[2] يخضع لنظام تقسيم العمل الدولي، فالبناء الاجتماعي والأسس الاجتماعية التي تقوم عليها الدولة تتأثر بسياسة الدولة وأدوارها التي تفرض عليها أن تتدخل في توجيه مسار الحياة الاجتماعية.[3]

وبناء الدولة في سياق التبعية يؤثر في البناء الاجتماعي ويتأثر به، غير أن ما يميز هذه العلاقة أنها ليست رابطة تكاملية مباشرة، فالبناء الاجتماعي التابع هو أصلا بناء وسيط لأنه يتشكل في ضوء ظروف

1- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات**، (الجزائر: 1997)، ص 191..

2- احمد زايد، **الدولة بين نظريات التحديث والتبعية**، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص 45.

3- **المرجع نفسه**، ص 46.

(*) يمكن إن ينطبق على تحليل بناء الدولة في كل هذه الوحدات، فالعلاقة بين الجدلية بين هذه المستويات التحليلية هي التي تحدد مدى قوة الدولة وأدوارها وعلاقتها بالطبقات والبناء الاجتماعي بشكل عام في كل وحدة من وحدات النسق الرأسمالي.

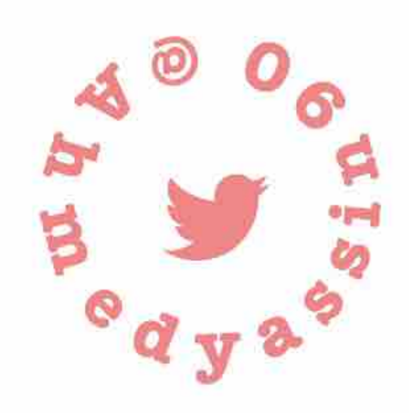
خارجية وهو يمارس تأثيره على بناء الدولة في ضوء هذه الظروف الخارجية. والدولة التابعة بدورها تعتبر بناءا وسطيا لا يمارس تأثيره على البناء الاجتماعي بشكل مباشر وإنما من خلال علاقة التبعية القائمة.[1] ينتج عن هذه العلاقة أطراف ثلاثة: الدولة، البناء الاجتماعي الداخلي، البناء الاجتماعي للنظام الرأسمالي العالمي، وينطبق هذا المبدأ على تحليل أي وحدة من وحدات النظام العالمي: المراكز والتوابع وأشباه التوابع[*].

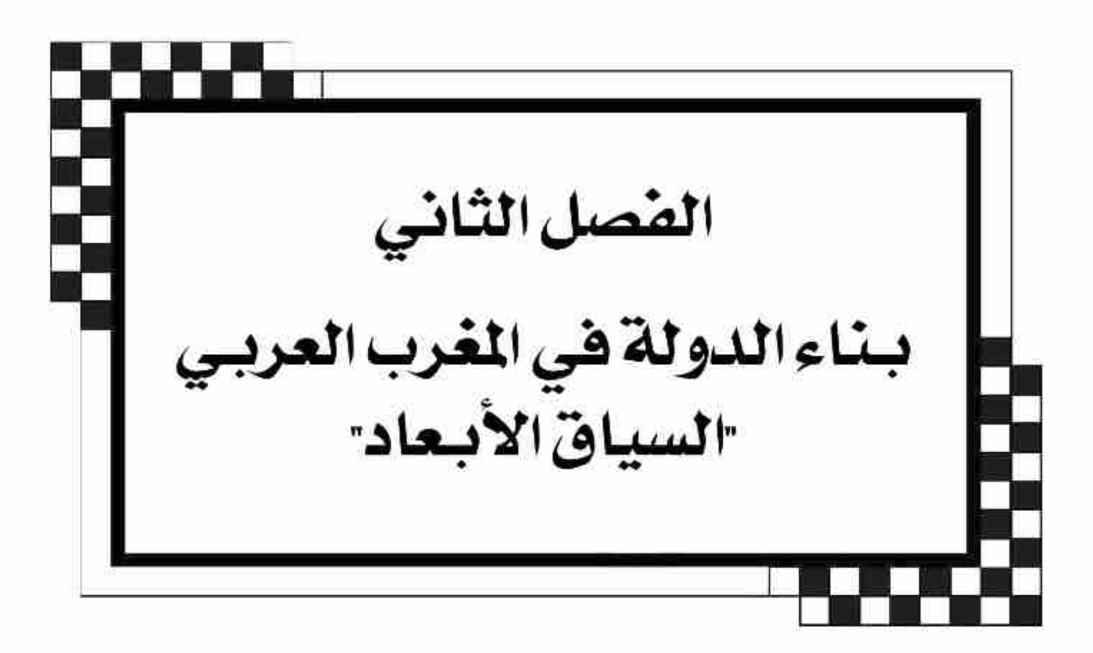
نقد نظرية التبعية: يعاب على هذه النظرية غموض مفاهيمها المستخدمة مثل التخلف، التبعية والتنمية، حيث يرى عض الباحثين أن هذه الأوصاف تكاد أكثرية المجتمعات أن تشترك فيها بغض النظر عن مستوى النمو الذي وصلت أليه، ويجعل هذا الوصف البحث في خصوصية المجتمعات صعبا، ويبقى توصيف النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على درجة كبيرة من الغموض.

كما أن بعض البلدان التابعة تفتقر إلى القدرة على النمو الذاتي.

ومن المآخذ التي توجه إلى نظرية التبعية هي التحليلات المتعلقة بالبناء السياسي والدولاتي بعدم إرجاعها إلى العوامل الداخلية وطبيعة التركيز الطبيعي والنظام السياسي واشتغاله في الداخل.

1- **المرجع نفسه،** ص 48.

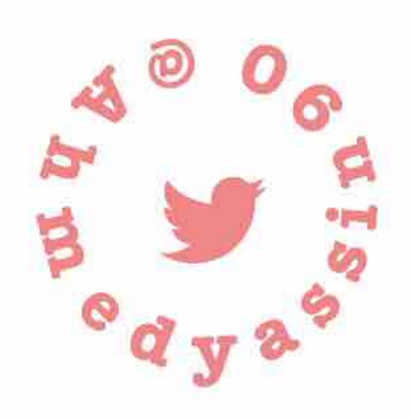

@Ahmedyassin90



الفصل الثاني

بناء الدولة في المغرب العربي "السياق الأبعاد"




@Ahmedyassin90

المبحث الأول
الجوانب التاريخية المؤثرة
في تكوين الدولة في المغرب العربي

المطلب الأول
نموذج الدولة القومية "السلطانية" في المغرب العربي

الدولة المخزنية[1] هي إحدى أشكال الدول التقليدية التي كانت نموذجا سائدا في المغرب العربي عبر فترة زمنية من تاريخه السياسي انطلاقا من الدولة الخلدونية وصولا إلى نموذج الدولة الباتريمونيالية[2]

---

(1) المقصود المغاربي لمصطلح المخزن هو إبراز دور الدولة في تحصيل الجباية وتعني كلمة مخزن الحيز المكاني لحفظ الضرائب العينية، ثم اتسع المفهوم ليعني الخزينة، ومن هنا كان المكان الذي يقطن به الأهالي الواقعون تحت سيطرة السلطة يسمى المخزن وما دون ذلك يسمى السيبة، والمخزن حسب تعريف عبد الله العروي "**للمخزن قاعدة إنتاجية، يبحث فيها الاقتصاديون، تتداخل فيها عوامل عتيقة وأخرى مستجدة .للمخزن هيكل اجتماعي يبحث فيه علماء الأجناس، يعتمد على هيئتين (القبيلة والزاوية)، لكل منهما أشكال متنوعة ووظائف كثير، يتولى المخزن القيادة القبلية وسياستها القمعية، كما يتولى الزوايا وسياستها التأليفة، ويستمد شرعيته الأساسية من وظيفة الإمامة فيتجسد المخزن في فرد المولى/السلطان/ الشريف/الإمام هو سلطان يأمر بالسيف والقلم/ حوله جيش منتخب من قواد القبائل**" للمزيد انظر عبد الله العروي، **من ديوان السياسة** (المغرب: المركز الثقافي العربي،2009) ص 109-111 .

(2) يعد Max Weber "ماكس فيبر" صاحب السبق في إرساء مصطلح باتريمونيالية ليعني به التوسع العسكري والإداري، للسلطة الأبوية وذلك على مستوى اختيار المسؤولين من المقربين الأوفياء لشخص الرئيس الممثل الوحيد للسلطة، ويستمد=

حسب تعبير ماكس فيبر[1]، أي من دولة تركز على العصبية القبلية إلى دولة تحكمها سلالة تعتمد على جيش وبيروقراطية منفصلين عن المجتمع موالين لشخص الحاكم وسلالته، لكن في تلك الفترة من القرن 19 لم يكن التقدم الحاصل في جهاز الدولة المغاربية يرتقي إلى المستوى الذي يصفه "فيبر" عندما يتكلم عن النظام البيروقراطي المعقلن، وإنما تم استبدال القاعدة القبلية بالاعتماد على جيش نظامي من جهة أولى، وستقود الأحداث إلى حدوث تغيرات نوعية مهمة في النظام الجبائي وبالتالي سيؤدي إلى تحديثه من جهة أخرى[2].

مثلت التحولات السياسية منذ العصر الوسيط حتى السنوات التي أعقبت الاستعمار في ترسيخ التركيبة السياسية، بالصورة التي جعلت سلطة الدولة تتقدم والانقسام يخف[3]، كما أن المعارضة التي كانت تعلنها القبائل الطرفية للحكم المركزي، بدأت تضعف وتقل نجاعتها عن ذي قبل، ولقد نجحت ملكيات القرن السادس عشر والسابع عشر في تثبيت نفسها في السلطة وهي التي ركزت الحدود

=شرعيته من مساندة الجيش والسلطة الرمزية لعقيدة الرسمية المتمثلة في الدين للمزيد انظر حافظ عبد الرحيم، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي قراءة اجتماعية – سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006) ، ص259–261.

1- محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 .1999)، ص8

2- سعيد بن سعيد العلوي، **الوطنية والتحديثية في المغرب العربي "مجموعة دراسات حول الفكر الوطني وسيرورة التحديث في المغرب المعاصر"**،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،1997)، ص143.

3- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص25.

الجغرافية للمجتمعات السياسية الحالية، حيث ساهمت القيادات المحلية في المغرب الأقصى بتركيز سلطة المخزن وذلك بإزالة المؤسسات المحلية ذات الطابع الجماعي، واستبدالها بنوع من النفوذ الشخصي والمستبد، كما حاولت هذه الزعامات في كل مرة أن تحافظ على مجال من الحرية إزاء السلطان مما جعل تعاونها معه في الوقت نفسه مرغوبا ومشبوها، وقد أثرت هذه العوامل على طبيعة الحكم في المغرب الأقصى[1]، وظهرت السلطنة في مجتمع مبني على التعدد الاثني والقبلي وواجهت أنماط مختلفة من النفوذ المجتمعي، سواء في صورة قبائل وزوايا أو قيادات وسطية ولذلك أخذ الحكم طابع الباحث عن التوازن والوساطة، وذلك حتى يضمن وحدة السلطة ولعب الإسلام دورا مهما في هذا المضمار عبر احتكار السلطان للسلطة الدينية[2] ويتضمن الإسلام تراثين من التأويل في التقليد السياسي، يمكن أن نعرفها بالشرعية الضمنية[*] والشرعية التعاقدية[**] ويمثل المغرب الأقصى البلد الإسلامي الوحيد تقريبا الذي نجح في الجمع بين هذين النمطين من التقليد السياسي في الوقت نفسه، فقد نجح العلويين في مشروعهم السياسي بإبراز انحدارهم من فرع نسبي واحد "الشرفاء" ودعموا موقفهم في المدن عبر بيعه العلماء لهم.

1- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص28.

2- سعيد بن سعيد العلوي، **مرجع سابق**، ص144.

(*) الشرعية الضمنية LEGITIMITE INTERNE= التي تقوم حول حصر الخلافة في أهل البيت.

(**) الشرعية التعاقدية LEGITIMITE CONTRACTUEL تكون بأحقية الخلافة في ما حصلت لهم البيعة.

أما في الجزائر فإن الدراسات التاريخية المتراكمة تبين أن المجموعات الجزائرية تتفاعل مع قادتها المحليين، وفي إطار الطرق الدينية، أكثر بكثير مع الأتراك، ولا غرابة أن يقود المعركة ضد الفرنسيين احد زعماء هذه الطرق في شخص الأمير عبد القادر عوضا عن الأتراك ويكون الأمير قد قدم أول قاعدة للتوحيد الوطني، على الرغم من قصر فترة تجربته وبذلك فالجزائر تملك تراثين سياسيين[1] :

التراث الأول: تراث الأتراك، تراث عسكري أجنبي وانتفاعي لم يكن مهما في بناء وتوحيد المجتمع.

التراث الثاني: هو تراث الأمير عبد القادر الذي مهما كان محدودا في الزمن فانه حاول إرساء نظام سياسي شرعي، ومركزا مؤسسيا.

وهذا ما ذهب إليه"دي توكفيل" بقوله « **إن حكومة "عبد القادر" كانت أكثر مركزة ومتحركا وقوة، كما لم تكن عليه يوما دولة الأتراك**»[1]، فقد نجح الأمير عبد القادر في بعض سنوات في تنظيم جيش عصري واختراق الحساسيات القبلية وتكوين جبهة قوية نسبيا، وبهذا الجيش انتزع الضرائب بصفة منتظمة مما مكنه من القيام بحاجيات دولته وجيشه، فهو مستعد دائما لتحذير أو لسحق كل أشكال المعارضة، فهو يقهر الأغلبية بالحماس والأقلية بالخوف ولكن المستقبل السياسي للجزائر سيكون صعبا لأن فرنسا قضت على الجهاز السياسي وعلى جميع معالم السيادة الجزائرية، ولهذا فلن تجد النخب السياسية في المستقبل الإطار التنظيمي الذي يمكن أن يبنى عليه مشاريعها والذي يمكن أن يشكل أساسا لبناء الهوية الوطنية[3].

1- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص30.

2- Alexis de Tocqueville, **Ecrits et discours politique (Paris : Gallimard.1962)**, vol3 des œuvres completes.pp222-224.

3- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص31.

أمـا تـونس فخلافـا لمـا هـو الشـأن في المغـرب والجزائـر فإنهـا لم تعـرف هـذا المـدى مـن التشـتيت السياسـي، وهـذا التفريـق القـديم بـين المركـز والأطـراف الـذي يفقـد مصـداقيته في تـونس، غـير أن أشـكال التضامن العشائري تضل موجودة وخاصة عند دفع الضرائب حيث يقع إحيـاء المؤسسـات المحليـة كـ"الميعـاد" لكـن لا تصـل هـذه التمـردات إلى درجة الانشقاق عن الكيان الدولي وهذا التقدم النسبي في البناء الدولي وانفتاح البلاد عن التيارات العالمية مكن من الإصلاح المشهور بواسطة "خير الدين" الذي أدى إلى ترشيد مؤسسات الدولة والحد من الفوضى الاقتصادية(*)(*).

أمـا ليبيـا فيجـب التطـرق إليهـا علـى حـدى لمـا تتمتـع بـه مـن خصوصية داخل المجتمعات المغربية نفسها

فيقول جمال حمدان« **من المغرب – ولكنها ليست من جزيرة المغرب أو قل أنها أقل المغرب العربي مغربية**»[1] فلقد دخلت في علاقات

(*) بواسطة الحركة الإصلاحية التي قادها خير الدين بهدف تحديث البنية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية لتونس حسب النموذج الغربي من دون التفريط بالهوية الإسلامية. ولقد كان تمثل نهج التقدم والتمدن الأوروباوي من جانب خير الدين، يهدف إلى القيام بالإصلاحات السياسية في الدولة منطلقاً من قناعة أن طريق أوروبا هو طريق التقدم والمدنية في العصر الحاضر بالنسبة للدول الإسلامية، الأمر الذي يقتضي ضرورة اللحاق بما انجزه الغرب، والاقتباس من أفكاره ومؤسساته، وايديولوجيته. وعلى الرغم من أن هذه الأفكار، والايديولوجيا الغربية الحديثة قد نشأت في بنية اجتماعية اقتصادية وسياسية وتاريخية مختلفة عن سائر بلاد الإسلام، إلا أنها مارست تأثيراً كبيراً على إيديولوجية وثقافية خير الدين، إلى درجة أنه اعتبر الاقتباس منها ليس متناقضاً مع الشريعة الإسلامية، بل إنه منسجم مع روحها.

1- جمال حمدان، **الجمهورية العربية الليبية:دراسة في الجغرافيا السياسية**،(القاهرة: عالم الكتب،1973)، ص103.104.

مع الشرق وخاصة مصر التي شاركت تونس التأثير عليها حضاريا غير انه لابد من الاحتراز إزاء هذا الموقف المتضائل، نظرا للسمات الأخرى التي تمتاز بها ليبيا والتي قد تتضارب مع الدور الذي تريد القيام به.

لقد عرفت ليبيا الحكم العثماني منذ منتصف القرن16 فكانت ليبيا العثمانية تعرف بطرابلس وبرقة وأحيانا بطرابلس الغرب فقط[2].

في الوقت نفسه كانت برقة منجذبة نحو الداخل ونحو الصحراء بعيدة كل البعد عن تأثير البحر والشمال وأوروبا بصفة عامة، فلقد كانت الصحراء مهد الحركة السنوسية(*) وقاعدة نشاطها وأوجدت نمطا من التنظيم السياسي هو نمط شيوخ القبائل وملوك الصحراء.

اتخذت كل من طرابلس وبرقة خطين تطورين مختلفين(**) حيث كانت طرابلس أكثر انفتاحا على الغرب وأكثر احتكاكا به وعلى العكس كانت برقة أكثر عزلة وانطواء ويميزها التراث العربي[3].

لذلك فإن تكون ليبيا كدولة مركزية موحدة حدث حديث مرتبط أساسا بتاريخ الاستعمار الإيطالي حيث كانت تخضع كل جهة من جهاتها إلى الخضوع الحضاري لإحدى الدول المجاورة.

(*) الحركة السنوسية هي إحدى الحركات الإسلامية السياسية في ليبيا التي ينتمي إليها الملك الأخير لليبيا إدريس السنوسي والتي تعود أصول مؤسسها إلى الغرب الجزائري.

(**) يمكن تطبيق هذا التباين من حيث تركيبة كل من سكان الشرق والغرب في ليبيا حتى من حيث انطلاق شرارة الحراك الشعبي ضد نظام القذافي التي كانت بسرعة وشدة في الغرب على العكس من ذلك في العاصمة إضافة إلى تأثيرات أخرى.

2 – الهرماسي، **مرجع سابق**، ص33.

3– جمال حمدان، **مرجع سابق**، ص27.

وفي موريتانيا مثلت الانقسامات القبلية الحاجز بإقامة دولة موحدة والوصول حد أدنى من التنظيم السياسي والاقتصادي.

فالتساؤل عن علاقة الدولة المخزنية بالدولة المغاربية المعاصرة يدفعنا إلى البحث عن مدى استمرارية وجود الظاهرة المخزنية من عدمها وهذا ما يقتضي التميز التحليلي بين الدولة كجهاز وإطار تنظيمي من ناحية والدولة كجملة من المفاهيم والتصورات الخاصة بمسألة السلطة وعلاقة الحاكم بالمحكوم من ناحية أخرى[1].

إن بلدان المغرب العربي قد وصلت قبيل القرن الاستعماري إلى صورة من الوجود المريض وإلى القول بوجوب العمل على بناء الدولة الوطنية[2] "**وان الدولة المخزنية انتهت تاريخيا كهيكل ولكنها مازالت متواصلة كذهنية تجاه السلطة وكممارسة للنفوذ**" على حد تعبير الدكتور الهرماسي[3]، كما كان للمرحلة الاستعمارية دورا في إحياء المخزن المراكشي بالمغرب الأقصى، لكنها أضعفت العائلة المالكة بتونس وقضت تماما على المخزن الجزائري.

إن تواصل المخزن كذهنية خاصة في الغرب الأقصى ممثلا في وجود نمط موازي للحكومة القائمة يراقب ويعطل ويحل محل المؤسسات الرسمية، كما أن القرار السياسي يصدر وراء الأجهزة البيروقراطية للدولة.

1- الهرماسي، **مرجع سابق**، 34.

2- سعيد بن سعيد العلوي، **مرجع سابق**،145

3 - الهرماسي، **المرجع نفسه**.

ومن معاني تواصل الذهنية المخزنية، إصرار الحاكم على أن يتواجد في جميع قطاعات الحياة الاجتماعية سواء مجال السياسة أو الاقتصاد أو مجال الدين، فهناك مراقبة مستمرة لجميع المجالات التي من الممكن أن تشكل مراكز النفوذ المستقل، فالحاكم هو مصدر كل مبادرة.

ومن نماذج استمرار التقليدي في الحداثي والعصري في القديم[1] ما يتعلق بنمط شبكة التنظيم الاجتماعي، فعنصر القبيلة في المغرب العربي كان له تأثير كبير في طبيعة التطور السياسي، فالوضع القبلي المعقد حال في بعض الحالات دون سرعة بناء الدولة الحديثة وتفكيك الروابط التقليدية، خاصة في ليبيا وموريتانيا[2].

ورغم قوة حضور التدخل التحديثي في مختلف الأجهزة والأطر بالعمل على تفكيك أسس المجتمع القبلي والتوجه نحو بناء الدولة وإنشاء قيم المواطنة وسيادة العلاقات المدنية وتحول الوعي الاجتماعي عبر التعليم والثقافة وتشكل الوعي السياسي الجديد، لم تستطع إجراءات التغيير أن تلغي البنية القبلية[3].

1- محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2002)، ص24.

2- السيد عوض عثمان،"تجربة التحول الديمقراطي المقيد في موريتانيا،" في: منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**،(القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، 2004)، ص 289.

3- محمد نجيب بوطالب، **مرجع سابق**،ص24.

بذلك يكون كل ما سبق، هو بمثابة قراءة تاريخية للأحداث التي تعبر عن مدى تأثير ثقل التراث على الهياكل السياسية والتطور الوطني المعاصر في أقطار المغرب العربي[1].

المطلب الثاني

اثر التكوين التاريخي الاستعماري على بناء الدولة في المغرب العربي

لقد عاشت شعوب المغرب العربي كلها في الواقع تجربة استعمار إدماجي أنكر مصدر قيمتها بين الشعوب وشرعية وجودها على أرضها وعمل على تفكيك قواعد هويتها من خلال حرب مدمرة على أربع واجهات «**الواجهة الدينية والعرقية والثقافية اللغوية وواجهة انتهاك الأرض**»[2].

فالبحث في واقع المغرب العربي المعاصر قد يفهم من خلال العودة إلى المرحلة الاستعمارية لما لها من أهمية في تحديد دينامية تكون الدولة الحديثة في بلدان المغرب العربي اقتصادا ومجتمعا وثقافة، إضافة إلى دور النخب القائدة في دول المغرب قد لا يمكن إدراكه أيضا دون العودة إلى المرحلة الاستعمارية على اعتبار أن جانبا مهما في تشكلها له صلة بالفترة السابقة على الاستقلال مما يعني أن تحديد طبيعة النخبة التي انتقلت إلى مراكز السلطة وتسيير شؤون الدولة[3].

1- الهرماسي، **مرجع سابق**،ص19

2- أمحمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993)، ص أ.

3- أمحمد مالكي، **مرجع سابق**، ص 10.

تستمد المرحلة الاستعمارية قوتها التاريخية والسياسية في كونها تمثل الاستمرارية بينها وبين حاضر المغرب العربي وعمق تأثيرها في القضايا المغاربية الراهنة فعملها على ترسيخ تأخر المغرب العربي وإدماج اقتصاداته ومجتمعاته بالمنظومة الرأسمالية ودورها في استكمال الدولة المغربية وتحديد توجيهاتها المستقبلية على المستويين الداخلي القطري والعلاقات الخارجية والقومية كذلك[1].

فالمغرب العربي ينظر إليه من زوايا التأخر التاريخي[2]الذي بدأ على امتداد القرن 19 من المناطق المؤهلة للإدماج ضمن آليات المنظومة الرأسمالية التي لم يكن الاستعمار سوى أحد تعبيراتها الضرورية من الناحية التاريخية التي لها امتدادها على اقتصاد المغاربة ومجتمعاتهم.

فالجزائر كان الاستيطان أكثر تعقيدا وسلبية على حاضر الجزائر ومستقبلها سواء من حيث نظام الملكية والإنتاج، أومن حيث مؤسسات المجتمع ونضمه في الحكم وتدبير شؤونه المدنية[3].

أما بتونس والمغرب الأقصى حيث شكل المساس بالهوية مقوما أساسيا لسياسة فرنسا الاستعمارية، فقد كان طبيعيا أن يتعرض الاقتصاد والمجتمع معا، لتحولات بنيوية، ولو بدرجات متفاوتة قياسا لحالة الجزائر.[4]

1- **المرجع نفسه**، ص11.

2- مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي – السياسي**، تر :سمير كوم، (بيوت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1993)، ص 57-68.

3- **المرجع نفسه**، ص57- 68

4 – أمحمد مالكي، **مرجع سابق**، ص 144.

هـذا المعطـى الـذي تـبرره طبيعـة المشـاريع التربويـة والتعليميـة المعتمدة في الجزائر أولا ثم تونس والمغرب الأقصى لاحقا، التي كانت تهدف في فلسفتها إلى تكوين نخبة قادرة على استيعاب شروط الاستعمار، ومؤهلة للدفاع عن صيانته واستمراره[1]، لذا كان منطقيا أن تشهد بلدان المغرب العربي تغيرات عميقة، طالت اقتصادياتها فلسفة وإنتاجا كما مست مجتمعها سلوكا وتعليما وثقافة هذا وقد عمقت نتائج دخول الاستعمار بلاد المغرب من عملية الإدماج وهي أن الاقتصاد المغربي قد تعرض لإختلالات بنيوية غيرت من أولوياته ووظائف قطاعاته، بشكل يستجيب لمتطلبات الارتباط بالنظام الرأسمالي ويتلاءم ومقتضيات التقسيم الدولي للعمل، الذي يعد إحدى أدواته الأساسية[*]، وتوجد أربعة قطاعات كفيلة بإعطائنا نظرة دقيقة وشاملة عن عمق إدماج[2] **وتفكك الاقتصاد المغربي وهي:**

الزراعة، المعادن، الاستثمارات ثم التجارة الخارجية: فالزراعة أعيد هيكلة بناها على مقتضيات السوق الفرنسية المراكز الرأسمالية، كما أعاقت تطوير الإمكانات المحلية، وقللت من فرص استعادتها لمكانتها الطبيعية[3] لذلك يقول "سمير آمين" في هذا الصدد **«الاستعمار الذي استولى على الجزائر فتونس مراكش، وبين البلد والآخر ما يقارب**

---

1 – أمحمد مالكي، **مرجع سابق**، ص 145.

(*) وهو التقسيم الذي جعل المغرب العربي كيان في الدول المستعمرة وقتئذ مختصا في تصدير المواد الأولية في شكلها الخام و اليد العاملة.

2– البير عياش، **المغرب والاستعمار :حصيلة السيطرة الفرنسية**، تر :عبدالقادر الشاوي، نور الدين سعودي، (الدار البيضاء: دار الخطابي، 1980)، ص 14–16.

3 – أمحمد مالكي، **مرجع سابق**، ص 335.

من ثلاثين عاما ، قد ثور بالتأكيد الطرائق الزراعية في مناطق كانت بقيت أحيانا حتى ذلك الوقت قصيرا ، لكن مع أن هذه الثورة الزراعية تركزت في أراضي الاستعمار وحدها تقريبا ، فقد كانت التطورات في الزراعة بطيئة على وجه الاحتمال تراوحت بين 1 و 2.5 بالمائة في العام حسب الفترات المختلفة ....» [1].

فإنتاج الحبوب مثلا ، قد ظل متقاربا من حيث نسبه المئوية ، ضعيفا من حيث مواكبته النمو الديموغرافي بأقطار المغرب العربي ، وبالموازاة مع ضعف هذا المنتج الذي يعتبر ضرورة أساسية إلى حاجات المجتمعات المغربية ومتطلباتها اليومية ، أدخلت أنواع زراعية جديدة وتطورت إمكاناتها وذلك لاستجابتها للأسواق الرأسمالية[*] ومقتضيات التصميم الدولي للعمل ، والمقصود بذلك الحمضيات ، والبواكير ، والصيد البحري ، بالجزائر مثلا تشهد زراعة الكروم نموا ضخما ما بين الحربين إلى حد أصبحت معه **«الأساس الاقتصادي للجزائر الفرنسية ومقياسا لرفاهيتها»** [2].

وبالمغرب الأقصى استحوذ الاستعمار على ما يفوق مليون هكتار من الأراضي الفلاحية ، سينصب الاهتمام على المنتجات الأكثر إقبالا من الجالية الفرنسية و الأوروبية فهكذا ستغطي مساحات الكروم

1- سمير أمين، **المغرب العربي الحديث**، تر:كميل قيصر داغر ، (بيروت: دار الحداثة، 1978)، ص 27.

2- Charles Robert, **Histoire de L Algérie contemporain(**Paris Presses Universitaires de France,1979), p.487.

(*) يقول برتراند لويس عام 1931 «تعتبر الجزائر مزرعة شاسعة من الكروم فهي تغطي بلدا كبيرا في حجم المتروبول، إنها معصار ضخم ينبع منه نهر من الخمر ، كفوارة ماء طبيعية »

41,00 هكتارا من الراضي الخصبة موزعة على المناطق النافعة بتقدير الاستعمار، كمكناس والدار البيضاء والرباط .

أما بالنسبة إلى تونس شرع المعمرون في زراعة الكروم منذ 1890 ووصل إلى ما يفوق 3500 هكتار خلال السنوات الأخيرة للاستعمار بتونس[1]، وتعرض قطاع المعادن بدوره، إلى المضاعفات نفسها أو أكثر، سواء من حيث نوعية المواد المستخدمة، أو من ناحية القطاعات التي شملتها الصناعات المنجمية وعمد إلى تركيز استثماراته المادية ونشاطاته الاقتصادية، ببعض القطاعات التي تحدد أنها أكثر إستراتيجية لحركته التصنيعية، لذلك سيحظى استخراج الحديد الجزائري باهتمام متزايد لمكانته الخاصة بنسبة الاقتصاد الفرنسي، كما هو الشأن بالنسبة إلى مادة الفوسفات لكل من تونس 1980 والمغرب الأقصى1925.

لقد ترتب على هذا التقسيم تخصص دول المغرب العربي في تصدير المواد الأولية نتائج عميقة بالنسبة إلى طبيعة الحركة التصنيعية وآفاقها المستقبلية، وتوسعت الصناعات الاستخراجية بالدول الثلاث كما تطور بدرجات متفاوتة، الصناعات الحقيقية المرتبطة بحاجات السوق الفرنسية ومتطلبات الجالية الأوربية المقيمة بالمغرب العربي مثل التغذية، والبناء، فقد عمل الاستعمار على فرض التخصص على دول المغرب العربي عبر إعادة هيكلة اقتصادها في اتجاه تصدير المواد الأولية، واستيراد المواد المصنعة، أما حركة الاستثمار فكانت موجهة لخدمة توسيع الاقتصاد الاستعماري وزيادة عائداته وضمان استقراره، مثل تجهيزات البنية التحتية (الطرق، السكك الحديدية، الموانئ، ....)

---

1 – أمحمد مالكي، **مرجع سابق**، ص 336.

والأنشطة الموجهة إلى التصدير (المناجم، المنتجات المصنعة وشبه المصنعة، والمواد الفلاحية...)[1].

إضافة إلى ذلك أهمل الاستعمار قطاعات تعد روافد ضرورية لكل تنمية اقتصادية واجتماعية[2] فقد همش الاقتصاد التقليدي وفكك التوجه الاجتماعي كما اعدم إمكانات بناء صناعة ثقيلة وفي مستوى آخر ابعد التكوين الثقافي والفني القادر على نمو الإنسان المغربي وهو المحور المركزي لكل مشروع يهدف إلى التقدم والاستقلالية .

أما بخصوص التجارة الخارجية فارتباطها كان متمحورا أساسا حول السوق الفرنسية وبعض المراكز الأوروبية بالدرجة الثانية، مقابل ضعف كبير للمبادلات الأفقية بين الأقطار الثلاثة وغياب شبه كامل تجاه بلدان المشرق العربي خلال سنة 1952 بلغت تجارة المغرب الأقصى مع فرنسا وحدها ما يقارب 63% أي ثلثي المبادلات المغربية مع الخارج[3].

اجتماعيا: المجتمع كان ضمن الاعتبارات الاستعمارية وتم المساس بمكوناته وعناصر توازنه وقيمه الفكرية ونظمه الثقافية، حيث شهدت مجتمعات المغرب العربي تغيرات عميقة كان لها تأثير بالغ في نسيجه الاجتماعي والحضاري واستمر هذا التأثير حتى بعد الاستقلال.

1- أحمد مالكي، **مرجع سابق**، ص339

2- عبد العزيز بلال، **الاستثمار في المغرب، 1912- 1964** (الدار البيضاء :دار النشر المغربية،1980)، ص11.

3- سمير أمين، **المغرب العربي الحديث، مرجع سابق**، ص56.

هناك مجموعة من المتغيرات لإدراك طبيعة التحولات التي عرفتها المجتمعات المغربية وكيفت علاقات مكوناتها الاثنية والثقافية بشكل يواكب ويستجيب لمتطلبات المنظومة الاستعمارية أولى هذه المتغيرات متعلقة بالبيئة الديموغرافية، من حيث معدلات نموها وتكوينها الاثني، تشكَلها المهني، وتمركزها الحضري وهي عناصر كفيلة بتقديم صورة تقريبية عن التغير الذي مس الجوانب البشرية وتحول المجتمعات المغربية[1] عبر التشكل المهني للسكان وحركات الهجرة الداخلية والتمدن، و تفقير سكان الأرياف العاملين بالزراعة لذلك تقلصت أعداد العاملين بالزراعة لصالح قطاع المناجم والصناعات الاستخراجية والحرفية(زيادة 10.6%) و من جهة ثانية، ارتفعت نسبة المشتغلين بالخدمات الشخصية والمنزلية والأعمال الإدارية والبوليس والجيش[2].

فالتغير الحاصل بفعل الارتباط بالمنظومة الرأسمالية امتد إلى مجال حيوي ممثل في التعليم ونظمه التربوية والثقافية حيث كانت حصيلة الاستعمار جد سلبية في مجال التعليم، سواء من حيث الانتشار والتوسع أو على مستوى تطور المؤسسات وتقدم مناهجها التربوية والتعليمية، هذا ما تؤكده معدلات التمدرس، ونسب الأمية، وإعداد الخرجين الجامعيين بدول المغرب العربي، في الجزائر، بلغ معدل الأمية[*] 85% سنة 1954 وكانت نتائجها على مكونات المجتمع ولغته وقيَمه الثقافية والفكرية، وسعى الاستعمار إلى خلق ثنائية متعارضة على صعيد ثقافة النخبة الجزائرية وأنماط تفكيرها وذلك بواسطة البرامج التعليمية والإمكانيات المادية وأيضا من خلال آفاق الشغل

1- أمحمد مالكي، **مرجع سابق**، ص341.

2- **المرجع نفسه**، ص344.

وحظوظ الاندماج بمؤسسات الاحتلال و دواليب إدارته، الحصيلة التي كانت في المغرب الأقصى وتونس مع حلول سنة 1955 وصلت نسبة الأطفال الذين هم في سن التمدرس ولم يجدوا مقعدا في التعليم العمومي، إلى ما قدره مليونين، تلك مظاهر من التغيرات التي طالت اقتصاد ومجتمع وثقافة المغرب العربي [1] منذ احتلال الجزائر (1830) وحتى السنوات الأخيرة من وجود الاحتلال فهي وان تفاوتت درجات عمقها من قطر إلى آخر، ومن ظرفية إلى أخرى، فإنها توحدت حول الحصيلة والإبعاد. تكسير الوحدة الوطنية للمغرب وتفكيك نسيجه الاقتصادي والاجتماعي والاثني وبالضرورة إعادة هيكلته بشكل يتماشى ومتطلبات ارتباطه بالمنظومة الرأسمالية.

المبحث الثاني
التوجهات الأولى لبناء الدولة القطرية في المغرب العربي

المطلب الأول
دواعي التوجه نحو الدولة القطرية في المغرب العربي

ظهور الدولة القطرية في المغرب العربي كإطار سياسي مقبول

1- Guy Perville, **Les Etudiante Algériens de l'université française, 1880-1962 (**Paris C.N.R.S.1984) p. 87.

(*) إحصاء 1954 يبين أن "هناك 3.020.000 طفل في سن الدراسة يوجد بينهم 1.900.000 فقط في المدارس

لقد كانت وحدة المغرب العربي أثناء نضال الحركات الوطنية المغربية ضد الاستعمار تمثل دافعا قويا لمستقبل التكامل، ولكن إثارة قضية الوحدة نفسها في الخطاب الوطني المناضل، والتنسيق السياسي بين الأحزاب اثناء العراك مع الاستعمار، إنما كان دائما لتعزيز النضال القطري، ولم تتحقق وحدة المغرب العربي على واجهة المقاومة المسلحة، ضد الاستعمار[1] وكان الهدف القريب والمباشر للاستقلال هو استرجاع الدولة وإعادة بنائها على قاعدة قطرية[2]، فجميع الأحزاب السياسية التي قادت الحركة الوطنية كانت تؤطر باسم الوطن لا باسم الوحدة، وحتى عندما آثيرت مسألة الوحدة، التي لم تحدث إلا في السنوات الأخيرة من الفترة الاستعمارية، وأن التفكير حولها لم يتم إلا في إطار وحدة مغربية تجمع أقطار المغرب العربي وتوظيف هذه الفكرة نفسها في خدمة قضية الاستقلال وبناء الدولة القطرية[3].

بالعودة إلى الفترة الاستعمارية نجد أن القطرية من حيث كونها نزعة لبناء الكيان الواحد، لم تحصل على درجة واحدة، وبعمق تاريخي موحد بالنسبة إلى دول المغرب العربي، حيث أن مفعول الاستعمار في ترسيخ مفهوم القطرية وتأكيد مواصفاتها، قد اختلف نسبيا من بلد كالجزائر إلى آخر كتونس والمغرب الأقصى[1]، الذي يقدم حالة متميزة من حيث محافظته على نوع من الاستمرارية التاريخية لتكون

1- أمحمد مالكي، **مرجع سابق**، ص ج.

2- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص 38.

3- **المكان نفسه**.

1- صالح بشير، "بحث أولي في ديناميكية تكون الدولة الحديثة في بلاد المغرب، " **قضايا عربية**، السنة 6، ع. 8 (ديسمبر 1979)، ص ص.49-62 .

دولته والتحامها مع النسيج الداخلي الأصلي للمجتمع، وهو ما يفسر اعتراف سلطات الحماية أثناء حكم الماريشال "ليوطي" بوجود دولة ومؤسسات بالمغرب وأصرت على الإبقاء عليها[1]، مع العمل على إحداث أجهزة وتنظيمات بجانبها(*) في حيث يقدم النموذج التونسي حالة اقل انصهارا وتلاحما بين الدولة ونسيجها المجتمعي والاثني.

أما بالنسبة للجزائر، فقد كان التأثير الاستعماري أكثر عمقا وشمولية وسلبية حيث لم يكتف بتحويل هذا القطر إلى حقل من التجارب لسياساته والتحقق من نجاحاتها[2] وإنما عمل على تحطيم النخب القائمة وأزاح الزعامات التقليدية الوسيطة، وأنهى جميع الرموز التي يمكن أن تذكر بالسيادة الجزائرية.

نتيجة لذلك نجح في إحداث قطيعة بين المخزن "التقليدي" والمؤسسات القديمة التي تكونت عبر تاريخ الجزائر والدولة الجديدة المتمثلة في الأجهزة المحدثة خلال فترة الاستعمار لذلك بقى شكل الدولة مطروحا بالساحة السياسية الجزائرية[3] سواء خلال فترة المقاومة من اجل الاستقلال، أو حتى استرداد السيادة الوطنية ببضع سنوات، بذلك أعطي لشعار وحدة المغرب العربي مضمونان مختلفان: مضمون قريب وهو استقلال الجزائر ومضمون بعيد وهو الشروع في بناء المغرب العربي

1- صالح بشير، **مرجع سابق**، ص 49-62.

(*) هذا ما يبرر لماذا استهدف النضال الحركة الوطنية استرداد الدولة المفقودة وليس بناء دولة غير موجودة بالمرة.

2- أمحمد مالكي، **مرجع سابق**، ص446.

3- الهرماسي، **مرجع سابق**،ص 42.

لبنة لبنة، لكن مع قيام الدولة القطرية التي كانت ترى فيها الشرط الموضوعي لقيام نوع من الوحدة مستقبلا.[1]

مظاهر التوجه نحو القطرية امتدت إلى هيئة الأمم المتحدة حين دخلت قضية استقلال أقطار المغرب مرحلة التدويل، تحديدا منذ بداية الخمسينيات الواقع الذي عكسته الوثائق التاريخية التي تعتبر كوظيفة لتأكيد تحرر واستقلال الدول المغربية منفردة وليس ترسيخ وحدتها أو في أدنى الحالات إعادة بنائها القطري على أساس وحدوي – قومي.

إن وحدة المغرب العربي كمشروع بناء إقليمي واجه معوقات في فترة ما بعد الاستعمار[2] فبعد عامين من استقلال تونس والمغرب عام 1956 وتجذر الثورة الجزائرية في مقاومة الاستعمار تم عقد أول قمة مغاربية تعرف بمؤتمر طنجة ضم قادة أحزاب الاستقلال المغربي والدستور التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية[3] وليست الحكومات على اعتبار عدم استقلال الجزائر وبعد استقلال الجزائر سنة 1962 كان التوجه التكاملي المغاربي بين بلدان المغربي العربي، حيث تم توقيع اتفاقية الرباط في سنة 1963، التي نصت على تحقيق التطابق في سياستهم تجاه السوق الأوروبية المشتركة وتنسيق مخططات التنمية وسياسة التبادل التجاري، غير ان كل هذه الاتفاقيات لم تتجسد ماديا ولم تتجاوز بناء المغرب العربي إطار المشروع النظري بسبب الصراع

1- محمد عابد الجابري، **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،1989)، ص93.

2- أمحمد مالكي، **مرجع سابق**، ص446

3- توفيق المديني، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية**، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب،2006)ص21

التنافسي على الزعامة واستمرار النزاعات الحدودية، ساهم هذا في حدوث حواجز الهجرة والجمارك والتسليم بالكيانات القطرية وبات مشروع المغرب الكبير مجرد تعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية دون التنازل عن سيادتها لأي هيئة اتحادية[1]، كل هذه الحواجز شكلت تصورا قائما على أن الدولة القطرية تمثل مركز الإدماج والتنمية وانجاز كل ما خربه الاستعمار وقد قبلت الأنظمة هذا الرهان الخطير، ووجدت في حماس الحركة الاستقلالية وتفاؤل اقتصاديات التنمية، ما جعلها تأخذ على عاتقها عمليات بناء الدولة وبعث التنمية، في مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولتحقيق هذه البرامج التنموية وفق عملية دولنة المجتمع كما يقول الباحث عبدالباقي الهرماسي« **ومن الأهمية بمكان أن نقف عند الكيفية المؤسساتية للاضطلاع بهذا البرنامج فيمكن وصف العملية بدولنة المجتمع (étatisation de la société)، و نعني بدولته المجتمع، التصرف في برامج التغيير والإصلاح من خلال تحييد المؤسسات الموجودة، والاعتماد على طرائف رسمية(systèmes corposatils) قصد تأطير الناس في مختلف القطاعات»**[2] حيث تأثر مشروع الدولة بطبيعة الهيكل المؤسساتي القائم في كل مجتمع حيث استطاعت العائلة المالكة في المغرب أن تؤكد استمراريتها في قيمها السلفية والتراتب الاجتماعي الموروث والحد من التغيرات الجذرية والمحافظة في عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي.

1- المديني، **مرجع سابق**، ص22.

2- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص127.

في تونس ظهور نظام الحزب الواحد الذي كان دوره بارزا في بناء الدولة ذات الاتحاد الوطني[1].

أما في الجزائر فقد أصبح الجيش المؤسسة المركزية للمجتمع وبجانب المؤسسات هناك عوامل حاسمة نذكر منها البنية الطبقية ودرجة التعددية الاجتماعية والقدرة على التعبئة"mobilization" فطبقة الرأسماليين في القطاع الفلاحي والتجاري كان لها وزن اكبر في المغرب الأقصى وتونس منه في الجزائر، في مقابل ذلك كانت درجة التعبئة أقوى في الجزائر ولهذه الأسباب اختار النظام المغربي التوجه الليبرالي وانطلقت الجزائر في مشروع الصناعات التصنيعية تحت نوع من رأسمالية الدولة.

أما تونس فيحاول النظام أن يمثل النموذج الوسطي بين التوجه الليبرالي الرأسمالي ونموذج رأسمالية الدولة[2].

هذا التنوع في التوجه البنائي يعبر عن وجود تناقضات إيديولوجية وسياسية عميقة تفصل بين أنظمة المغرب العربي جرَاء الخيار كل نظام لاختيارات اقتصادية اجتماعية[3]، فمسار البناء السياسي لأنظمة المغرب العربي – باستثناء ليبيا – انصب بشكل رئيس على بناء الدولة القطرية في اختلاف مع التوجه القومي والوحدة العربية[4]. **وفي هذا الصدد نشير لبعض الأسباب التي ساهمت في ترسيخ التوجه القطري ومنها:**

- إخفاق التجارب القومية العربية بالمشرق.

1- **المرجع نفسه**، ص128.

2- الهرماسي، **المكان نفسه**.

3- المديني، **مرجع سابق**، ص11.

4- **المرجع نفسه**، ص13.

- طبيعة سلوك النخب السياسية المغاربية الحاكمة التي تتسم بشكل واضح بـ :

- التشبث بالدولة الوطنية، ذلك أن النخب السياسية التي قادت حركات التحرر الوطني ضمن الشروط التاريخية والسياسية محددة لتطوير حركات الاستقلال وصيرورتها في هذه البلدان.

- اتخاذ وعيها القومي العربي معناه الكامل في الوعي الوطني الخاص، وتم الحسم لصالح الجانب الوطني[1].

- غياب الإرادة السياسية للتوجه المغاربي لدى النخب المغاربية[2].

- عدم توفر قادة المغرب العربي على لإرادة السياسية اللازمة إضافة إلى وجود الصراع على زعامة المغرب العربي بين القيادات التاريخية.

- اختلاف المسارات التي عرفتها بلدان المغرب العربي بعد الاستقلال، حيث اتجهت بعض البلدان شرقا إلى الاتحاد السوفيتي – ليبيا والجزائر- اتجهت بلدان أخرى غربا – تونس والمغرب - .

المطلب الثاني
أسس البناء الإيديولوجي والسياسية في أقطار المغرب العربي

1- المديني، **مرجع سابق**، ص14.

2- **المرجع نفسه**، ص15.

تتضمن الدول المغاربية، على اختلاف أنظمتها الدستورية وتوجهاتها الإيديولوجية جملة ثابتة من السمات تضفي على حياتها السياسية نسقا خاصا، ففي كل حالة نجد الزعيم أو الحاكم الفردي يمثل مكانا فريدا، سواء في شكل رئيس أو ملك او زعيم، هذا من جهة ومن جهة أخرى تبرز سمة تشريك النخب السياسية يقع على قاعدة "الجلب أو التزكية" التي تنطبق على أهل الولاء أكثر منها على أصحاب الكفاءة، إضافة إلى طبيعة الانتخابات التي كثيرا ما تأخذ شكل الاستفتاء أي تنظيم طريقة تقنن بها تركيب القرارات المتخذة من القمة.[1]

وبمتابعة سيرورة النظم السياسية في دول المغرب العربي كان التوجه العام الاعتماد على النمط التعبوي في الجزائر، واخذ المغرب الأقصى النمط المصالحي، في حين آخذت تونس خط الوسط بين النمطين.

أما في ليبيا فكان العمل على تطبيق نموذج الممارسة المباشرة بمستوياته العديدة، وفي موريتانيا كانت مركزية السلطة ونفوذ الحزب لفتح المجال أمام الانقلابات العسكرية التي طغت على مشهد التاريخ الموريتاني الحديث[1]، فالأمر يتعلق بأنظمة سياسية على درجة عالية من السلطوية، تراقب عملية المشاركة في النشاط السياسي بدقة، والهدف هو تنظيم المجتمع وتغيير السياسة، مما يدفع إلى ظهور نظام جديد من

1- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص43.

1- ثناء فؤاد عبد الله، "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي: قضايا أساسية،" في: منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، 2004)، ص55.

الولاءات والأفكار والتخصص الإيديولوجي ويتحول الحزب والحكومة إلى أدوات مركزية للتغيير[1].

أ- أسس البناء السياسي والمؤسساتي والجوانب الإيديولوجية الممهدة لبناء الدولة في الجزائر الجوانب الإيديولوجية والسياسية:

عمل الاستعمار على تحطيم النخب والزعامات التقليدية الوسيطة كما أنهى جميع الرموز التي يمكن أن تذكر بالسيادة الجزائرية، نتيجة لذلك كان لابد أن تأتي المبادرة لدفع الاستعمار من الأطراف لا من المركز، وان تكون الشعارات المرفوعة وقتها تقليدية المحتوى، نابعة من الأوساط الشعبية بهويتها العربية الإسلامية.

وكانت بمثابة الإطار المعبر عن الأوساط الشعبية بهويتها في هذه الظرفية التاريخية[1] المدافعة عن الهوية العربية الإسلامية وعن الحس الشعبوي خاصة وأن الزعماء التاريخيين الذين أعلنوا ثورة 1954 وإطارات جيش التحرير ينتسبون في غالبيتهم إلى الفئات الوسطى للمجتمع الريفي، هذه النخب الريفية الصغيرة التي صاغت إيديولوجية شعبوية في ظروف الحرب ومن خلال اتصالها بمجموع الفلاحين الذين شكلوا قاعدة العمل المسلح[2]، كانت جبهة التحرير الوطني هي الحزب الذي نشأ في غمار حرب التحرير الوطني وبالنظر إلى طبيعة المهمة الكفاحية فان جيش التحرير الوطني تمكن من فرض امتيازاته فيما

1- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص88.87.

1- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص42.

2- **المكان نفسه**.

يخص تعيين أول رئيس للدولة المستقلة[3]، فكانت الدولة تحت حماية ومراقبة الجيش واستمرت هذه الحماية دون توقف مع خضوع وإدماج العلماء في جبهة التحرير التي أصبحت حركة سياسية مهيمنة[4].

مثلت القيادة السياسية الجزائرية بقيامها بدور ثوري انطلاقا من القمة أو"الفوق" باسم المجموعة الوطنية ومصلحة الشعب، ولهذا فان التصور السائد للمشاركة يكون اقرب إلى مفهوم الديمقراطي للممارسة السياسية[5].

هذا النموذج التعبوي هدفه عدم السماح بوجود معارضة نظامية قادرة على مناقشة النظام الحاكم ومساءلته، وأن تقوم مع ذلك تعبئة الجماهير من خلال المؤتمرات والمسيرات الشعبية والحملات الدعائية، لا كوسيلة للمشاركة الحقيقية، ولكن كأداة لمساندة قرارات النظام وسياسته، ونظرا للحاجة إلى إقامة وحدة قيادة اعتمد النظام النموذج التضامني في بعض نواحيه الذي يشير إلى نوع من السياسات والهياكل المؤسساتية التي تقوم بتنظيم المصالح وخصوصا المهنية منها وتمثيلها.[1]

الإطار الدستوري: شهدت الجزائر منذ الاستقلال تعديلات دستورية متتالية، حيث صدر الدستور الأول للجزائر في سبتمبر1963، والغي في أكتوبر 1963، وبذلك عاشت الجزائر بدون دستور الى حين صدور الدستور المؤقت في1965، وتم صدور الدستور الثالث في 1976، الذي طرا عليه عدد من التعديلات في 1980 و1988 وجاء الدستور

3- ثناء فؤاد عبد الله، **مرجع سابق**، ص49.

4- **المرجع نفسه**، ص50.

5- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص98.

1- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص99.

الرابع في 1989 يمثل تخليا صريحا عن المبادئ السياسية لدستور 1976 ويدشن الحقبة التعددية في تاريخ الجزائر، إلا انه جرى تعطيله في سنة 1992 وقد ظل الدستور معطلا إلى سنة 1996 وهي سنة صدور الدستور الخامس الذي هدف إلى إصلاح اختلالات دستور 1989 واستعمال البناء المؤسساتي للدولة[1].

دستور 1963 وميثاق 1964: نص هذا الدستور في مبادئه الكبرى أن الجزائر هي جزء من المغرب العربي والعالم العربي وأن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية للدولة، وأن الإسلام دين الدولة وتبنى الإيديولوجية الاشتراكية وجدد الدستور المؤسسات السياسية الأساسية وشكل الدولة والحكومة حيث يتميز النظام السياسي بوجود ثلاث مؤسسات رئيسية[2] هي: الجمعية الوطنية المشكلة من غرفة واحدة ورئيس الجمهورية والحزب الوحيد FLN، منح دستور 1963 صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية بتحكمه في الجهاز التنفيذي إضافة إلى إنشاء بعض الهيئات التابعة كالمجلس الدستوري، المجلس الأعلى للقضاء والمجلس الأعلى للدفاع والمجلس الأعلى الاقتصادي والاجتماعي[3].

أما ميثاق الجزائر فقد كان يمثل التوجيهات السياسية والإيديولوجية التي تحكم مسيرة المجتمع وقيادته في عملية انجاز مهمات التطوير والتنمية.

2- هناء عبيد،" أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر،" في: منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، 2004)، ص 148.

2- Fougère, L., "La Constitution Algérienne," **Annuaire de L'Afrique du Nord** (1963), pp.12-15

3- Ibid., pp. 12 – 15.

تضمنت هذه الوثيقة أربعة أقسام تدور حول أربعة محاور كبرى وهي محور الاشتراكية، ومشاكل الانتقال والتحول ومهمات التشييد ووسائل التحقيق والانجاز الممثلة في"الحزب- الدولة"، والحلول النهائية"، كان هدف مقرري ميثاق الجزائر إقامة نظام حزب وحيد قوي، فقد نص صراحة على أفضلية الحزب واسبقيته[1] على الدولة " **الدولة أداة لتسيير البلاد يحركها ويراقبها الحزب**"وتمكين الرئيس من صلاحيات كبيرة بجمعه بين منصب الأمانة العامة ورئاسة الجمهورية وتمكينه من عناصر الاقتدار الرسمية التي حطمتها لاحقا قيادة أركان الجيش لذلك فقد مثل الدستور والميثاق السندين السياسيين والإيديولوجيين للنظام السياسي الجزائري في هذه المرحلة لبناء الدولة الحديثة[2].

ميثاق ودستور 1976 و قبلها مجلس الثورة: كان انقلاب 19 جوان1965 نتيجة لتسييس القوى الاجتماعية وضعف المؤسسات أو غيابها وانعدام التمايز بين المؤسسات وغياب الفصل بين السلطات وتصارع الكتل والمصالح، فقد أعلن قادة الانقلاب وعلى رأسهم العقيد هواري بومدين بيان ينص على أن مجلس الثورة قد قام بجميع الإجراءات الضرورية لضمان السير الحسن للمؤسسات القائمة وتأمين عملها، وإقامة جهاز دولة قوي وفعال، وقام بتأسيس الحكومة حيث نص على

1- عبد العالي دبلة، " النظام السياسي الجزائري: من الأحادية إلى التعددية،" في: **السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية**،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 193.

2- عبد الرزاق صاغور، **بناء الدولة الجزائرية الحديثة دراسة تقيمية**، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر :2008)، ص 39.

أن مجلس الثورة هو صاحب السيادة إلى حين صدور دستور جديد وإقراره سنة 1976.[1]

ميثاق و دستور 1976 : تمحورت بنود هذا الميثاق حول الأطر السياسية والإيديولوجية التي ينبغي أن تقود عمليات بناء الدولة في أبعادها الفلسفية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2]، وتم تحديد برامج العمل والسياسات الكبرى والاستراتيجيات التنموية لبناء دولة اشتراكية حديثة.

ابرز الميثاق الوطني الأهداف المسطرة للاشتراكية في ثلاثة عناصر: تعزيز الاستقلال الوطني، تشييد المجتمع المتحرر من استغلال الإنسان للإنسان، وأخيرا تطوير الإنسان وتفتحه وتحسين مستواه الاجتماعي والثقافي[3]، كما حدد الميثاق المحاور الكبرى لبناء الاشتراكية بتحقيق ثورة ثقافية ورفع المستوى التعليمي والثقافي ومكافحة الأمية والجهل وإقامة ثورة صناعية تعمل على إحداث تحولات عميقة في الاقتصاد الوطني وتحفيز القطاعات الأخرى والقضاء على التبعية والتخلف، وشدد الميثاق على أحادية حزب جبهة التحرير كحزب طليعي، وكقوة قائدة ومرشدة ومنظمة لتحقيق أهداف الثورة.[4]، وتم طرح دستور للاستفتاء الشعبي يوم 19 نوفمبر 1976 وحقق أغلبية ساحقة وأصبح وثيقة رسمية صاغتها القيادة السياسية مستهدفة بها

1- **المرجع نفسه**، ص 48.47

2- صاغور، **مرجع سابق**، ص 74

3- Lambotte, Robert (Introduction), **Algérie Naissance D'une Société** (Nouvelle (Paris: editions Socials, 1976), pp. 68.

4- Ibid., pp.70

إضفاء الشرعية على الهيئات الفعلية القائمة، وقد جاء الدستور ليحول المبادئ التي نص عليها الميثاق الوطني إلى إجراءات عملية ملزمة.

تضمن الدستور مقدمة وتسعا وتسعين مادة(99) حيث شدد على النهج الاشتراكي وابرز الطابع الجمهوري للدولة، وصلاحيات المجلس الشعبي الوطني، والجيش الشعبي الوطني والسياسة الخارجية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، واستخدام عبارة الوظيفة التشريعية والقضائية والتنفيذية بدلا من مصطلح السلطة، وقد أعطى لرئيس الجمهورية صلاحيات كبيرة، وأوضح آليات الوصول إلى السلطة وكيفية ممارستها.

السلطة التشريعية: يمكن تقسيمها إلى مراحل محددة نظرا لعدم توافقها على صيغة واحدة.

فالمؤسسات البرلمانية بعد الاستقلال تقسم إلى 04 فترات:

مرحلة احمد بن بلة 1965، 1962: كانت المؤسسة التشريعية ممثلة في" المجلس الوطني التأسيسي" الذي كان من مهامه تسلم السلطة من الهيئة التنفيذية والحكومة المؤقتة الجزائرية[1] غير انه كانت تعمل على محاولة إضفاء الشرعية على أنشطة القيادة النافذة، حيث كان لسيطرة جماعة المكتب السياسي بقيادة الرئيس بن بلة وتحالفه مع قيادة الأركان تأثير كبير في أفراغ المجلس أو الجمعية الوطنية من أدوارها التشريعية[2]، ويعتبر الحزب جبهة التحرير المصدر الوحيد

1- محمد سالمان طايع، المؤسسة التشريعية في الجزائر، أحمد الرشيدي (محرر)، **المؤسسة التشريعية في العالم العربي**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997)، ص 77.

2- صاغور، **مرجع سابق**، ص 42.

للسلطة كما انه هو الذي يوم بتحديد السياسات العامة ويمارس الرقابة على كل من الجمعية الوطنية والحكومة[1].

يتكون المجلس الوطني الجزائري من مجلس واحد لمدة 5 سنوات ويحدد القانون طريقة انتخاب النواب وعددهم وشروط أهلية انتخابهم، وطبقا للمادتين (34) و(57) من دستور 1963 فان رئيس المجلس الوطني هو الشخصية الثانية في الدولة وهو الذي يخلف رئيس الجمهورية في تسيير شؤون الدولة في حالة استقالة هذا الأخير أو وفاته أو عجزه النهائي[2].

لكن كان دور الجمعية غائبا وفي أمس الأحوال متأخرا ومزكيا وصامتا بشأن عديد القضايا الجوهرية التي اتخذتها القيادة السياسية دون الرجوع إلى الجمعية الوطنية.

المرحلة الانتقالية 1965- 1976: أولى الخطوات تمثلت في محاولة إرساء المؤسسات السياسية الجديدة في إنشاء مجلس لقيادة الثورة[3] وبذلك فقد نصب المجلس نفسه محل كل المؤسسات السابقة وأكد في الأمر رقم 65- 182 المؤرخ في 15 يوليو 1965 الذي تضمن تأسيس الحكومة على أن مجلس الثورة هو صاحب السيادة[4] وهو بذلك يلغي دستور 1963 وبذلك فقد جسد السلطة العليا في البلاد ومن ضمن وظائف مجلس الثورة انه بمثابة المؤسسة التشريعية حيث اعل نفى

1- محمد سالمان طايع، **مرجع سابق**، ص 78.

2- أحمد مطاطلة، **نشأة المؤسسات البرلمانية وتطورها في الجزائر المعاصرة**، (الجزائر: 1981)، ص269-270.

3- **المرجع نفسه**.

4- صاغور، **مرجع سابق**، ص 78.

الأمـر الصـادر في 15 جويليـة 1965 يتحـدث عـن وظـائف الحكومـة وخضوعها لمراقبة مجلس الثورة مضيفا في المادة (3) منه بان الحكومة قائمة تحت سلطة مجلس الثورة الذي يمكنه أن يعدلها جزئيا أو كليا بناء على أوامر مجلسيه بصدورها.

أما من حيث التشريع فان مجلس الثورة قد فوض للحكومة أن تصدر أوامر في المجال القانوني و مراسيم في المجال التنظيمي وبما أن رئيس مجلس الثورة هو نفسه رئيس الحكومة فلا يوجد أي إشكال في العمل التشريعي وقد استمرت هذه الوظيفة من 19 جوان 1965 إلى غاية 1976 سنة صدور دستور جديد.

مرحلة 1976- 1989: أطلق دستور 1976 على السلطة التشريعية اسم الوظيفة التشريعية وتشكل المجلس الوطني الشعبي في

25 فيفري 1977 وتم اعتماد نظام المجلس الواحد حيث يمارس المجلس الوطني الشعبي المتكون من 261 نائبا الوظيفة التشريعية نيابة عن الشعب صاحب السيادة بيدا أن هذا لا يعني اقتصار حق التشريع عليه وحده إذ يتمتع رئيس الدولة أيضا بهذا الحق في مناسبات معينة يمكن القول أن الوظيفة التشريعية حسب دستور 1976 تمارس من قبل طرفين:

1- المجلس التمثيلي للشعب الوطني 2- رئيس الدولة

أما عملية الترشيح فهي بيد اللجنة الوطنية التي يرأسها رئيس الجمهورية و القيادة السياسية المعاونة له هي الكلمة الأخيرة في عملية الترشيح لمنصب النيابة لما كان الحزب يحتكر مهمة الترشيح للنيابة، فان النائب مجبر على التقيّد بالسياسات الحزبية، ويلعب المكتب السياسي واللجنة المركزية دورا أساسيا ومطلقا في عملية التوزيع للمناصب الأساسية داخل المجلس.

الحزب: جبهة التحرير الوطني

كان للدور النضالي الذي قامت به جبهة التحرير الوطني دورا في توحيد مختلف فئات الشعب الجزائري في مقاومة المحتل الفرنسي وافتكاك الاستقلال، وكانت تقود الآلة العسكرية والحربية الآلة السياسية والأداة الإعلامية، كان لهذا الدور البارز على الثورة تأثيره على فترة الاستقلال وبناء الدولة الجزائرية والمكانة التي ينبغي لهذه الفاعلية الكبيرة أن تتبوأها، قد نصت المادة 23 من دستور 1963 على منع تشكيل الأحزاب السياسية المعارضة[1] وتأكد ذلك بمرسوم 14 أوت 1963 الذي ينص على انه ممنوع على كامل التراب الوطني أي

1- هناء عبيد، **مرجع سابق**، ص148.

تشكيلة أو تجمع ذو طابع سياسي، هذا التوجه نحو الأحادية يقدم له مبررات من قبل قادة الدولة المستقلة حديثا بتعبئة الجماهير وتجنيدهم وتوجيههم وتوحيدهم حول الخيارات الإيديولوجية المتبناة إضافة إلى مبررات آخرى ممثلة في عدم القدرة على تحمل التعددية السياسية التي قد تكون سببا قويا لتعمق الانقسامات الموروثة عن المرحلة الاستعمارية، لذلك كان السعي إلى إقامة الحزب السياسي الوحيد كوسيلة لتحقيق نوع من الدمج السياسي وكآلية لتحقيق متطلبات بناء الدولة والتنمية[1]، فقد ظل حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الحاكم الوحيد الرسمي في الفترة ما بين 1963 إلى 1989 غير انه لم يحل دون ظهور أحزاب سياسية مارست عملها بشكل سري في فترة الأحادية الحزبية وهي أحزاب جبهة القوى الاشتراكية الذي أنشأه ابن احمد في سبتمبر1963 وحزب الطليعة الاشتراكية الذي تأسس في 1966 والحركة من اجل الديمقراطية الذي بدأ نشاطه في بداية الثمانينيات بعد إطلاق سراح احمد بن بلة، وكذلك نشطت عدة حركات إسلامية في بداية الثمانينات مثل حركة الموحدين التي تأسست في 1963 وعرفت فيما بعد بحركة "حمس" وجماعة الدعوة والتبليغ التي تأسست في 1966 وعرفت منذ عام 1974 بجماعة الإخوان المحليين وتعرف حاليا بحركة النهضة[2]، لكن اعتبرت النصوص الرسمية أن الحزب هو صاحب الصدارة في مجال التنظيم السياسي وقد ركز برنامج إعادة تنظيم الحزب عام 1968 على تبعية المنظمات الوطنية للحزب، وعدت

1- أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث** (الكويت: عالم المعرفة، 1987) ص ص 144-147

2- هناء عبيد، **مرجع سابق**، ص157.

هذه التبعية قضية جوهرية يتوجب التمسك بها والتقييد بمستلزماتها، وجاء الأمر الصادر عام 1971 ضمن إعادة الهيكلة إلى إنشاء الجمعيات، ونصت المادة 23 على أن الجمعيات ذات الطابع السياسي تنشئ بناء على قرار من الهيئات العليا للحزب وجاء الأمر الصادر 1973 ليؤكد ذلك ويعزز أكثر دور الحزب وحده في تقرير الجمعيات والإشراف على تسييرها[1] وإدارتها[*]

المؤسسة العسكرية: كان لجيش التحرير الوطني مهمات نضالية ضد الاستعمار ودفعه إلى الاستجابة لمطالب الجزائريين الداعية للاستقلال، وبذلك تمكن من الإستناد عليها للحصول على شرعية ثورية وتاريخية واحتلال مواقع في السلطة بتسيير الشؤون العسكرية وإدارة الشؤون المدنية[2] وأداء وظائف تنموية واجتماعية وثقافية وسياسية[*].

هذه الأدوار والوظائف تطورت وفقا لمعطيات تاريخية وسياسية واجتماعية، وأصبح متحكم في السلطة ومراقبا للعملية السياسية[3] فالجيش الجزائري تنتمي لنمط عرف بالنمط الحاكم، ويتسم هذا النمط بعدم ثقة العسكريين في حكم المدنيين وسيطرتهم على الحكم[3] فكان له دور في إقصاء الحكومة المؤقتة، وإيصال أحمد بن بلة إلى سدة الحكم والإطاحة به بقيام العقيد بومدين وزير الدفاع

1- صاغور، **مرجع سابق**، ص 58.

2- **المرجع نفسه**، ص 205.

(*) شارك في شق الطرقات وتشييد الجسور وغرس كالسد الأخضر ومواجهة الكوارث الطبيعية وغيرها من الأدوار والوظائف

3- هناء عبيد، **مرجع سابق**، ص165.

بانقلاب في 1968 بتأييد جميع القادة العسكريين حيث انفرد بالحكم باسم المؤسسة العسكرية وتم إدراجه في النظام الاشتراكي بادوار كبيرة تخدم هذا النهج وقيادة المشروع التنموي الاشتراكي في الجزائر وأدى الجيش دورا كبيرا في إنجاح عملية تأميم المحروقات عام 1971 وحراسة الحدود وفرض الثورة الزراعية و تأميم الأراضي و إدخالها إلى صندوق الثورة الزراعي بأساليب إكرامية، إلا أن العلاقة بين الجيش والرئاسة هي علاقة جدلية تتسم بتجاذب الأدوار بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة الرئاسية فبالرغم من خلفية بومدين العسكرية إلا انه قلص تدريجيا من النفوذ السياسي للجيش.

بعد وفاة الرئيس "هواري بومدين" حسم الجيش الموقف ليصعد الشاذلي "بن جديد" إلى الحكم وليبعد عبد العزيز بوتفليقة ومحمد الصالح يحياوي عن الساحة السياسية، سمي "بن جديد " رغم خلفيته العسكرية ورغم دور الجيش في وصوله إلى السلطة إلى إجراء إصلاحات سياسية يصب بعضها في تقليص الدور السياسي للجيش.

أسس البناء السياسي والمؤسساتي والجوانب الإيديولوجية الممهدة لبناء الدولة في المغرب الجوانب الإيديولوجية والسياسية:

يعتبر الإطار السلفي الإطار السائد كتوجيه عام[1] وكطريقة لإضفاء الشرعية غلى التغيرات الممكنة في المغرب، فقد كانت للسلفية النهضاوية المنطلقة من الشرق صدى واسع في الأوساط الثقافية

1- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص40.

(*) علال الفاسي أحد أعلام الحركة الإسلامية الحديثة التي ظهرت في القرن العشرين، الداعية إلى نوع من السلفية التجديدية، ومؤسس حزب الاستقلال رائد الحركة الوطنية المغربية .

والسياسية[1]، وبين الزعيم المغربي علال الفاسي(*) الطرق التي تحولت عبرها السلفية في المغرب الأقصى إلى حركة وطنية سلفية الإطار ليبرالية المضمون.

يمتلك المغرب مرتكزات تاريخية ضاربة في عمق المجتمع المغربي ويستند إليها النظام الملكي ذلك بجمعه بين التقليدية والحداثة ويجمع بين البربرية والإسلامية والغربية التي تتعايش لتكسب الديمقراطية المغربية طابعا مختلطا وأحيانا متناقضا[2].

ينشأ من هذا التضارب إيديولوجيتين يتبناهما النظام، الأولى وحدوية فوق الدستور وهي الإيديولوجية الملكية والثانية ديمقراطية تحملها الأحزاب السياسية[3]، إضافة إلى جمعه بين نمطين من الشرعية الأولى مرتبطة بالخلافة أي الشرعية الدينية[4] والتي تعرف بالشرعية الضمنية والشرعية التعاقدية، حيث يمثل المغرب الأقصى النموذج الذي نجح في الجمع بين هذين الشرعيتين من التقليد السياسي، في الوقت نفسه نجح "العلويون" في مشروعهم السياسي بإبراز انحدارهم من فرع نسبي واحد "الشرفاء" ودعموا موقفهم عبر بيعة العلماء لهم[5].

1- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص41.

2- عبد السلام نوير،" قضايا التحول الديمقراطي في المغرب،"في: منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، 2004)، ص89.

3- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص40.

4- عبد السلام نوير، **المكان نفسه** .

5- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص40.

أما الشرعية الثانية فهي مستوحاة من الديمقراطية الليبرالية لمحاولة بناء نظام إداري عصري في دمقرطة النظام السياسي والاعتماد على تعدد الأحزاب، وفي عزمها على المشاركة في ممارسة السلطة أو على الأقل التأثير على توجهاته[1].

كما حاول المغرب تدعيم الشرعية بمصدر آخر، من خلال إسباغ مظاهر العقلانية القانونية التي تهدف لزيادة فعالية النظام، هذا الصنف من الشرعية ذات المصادر المختلفة تعطي الملك مكانة لا تعادلها مكانة أخرى، ليس داخل المؤسسات فقط بل فوقها أيضا فهو من ناحية يستند إلى هذا الجهاز الإيديولوجي[1] الذي يؤكد الوحدة والإجماع والالتحام بين الشعب والملك،(*) وهو من ناحية أخرى يعتمد على جهاز إداري وعسكري أقامه الاستعمار وتم تدعيمه فيها بعد، فالملك قادر على أن يجدد مؤسساته كملكية حاكمة (**).

الإطار الدستوري والتشريعي والتعددية الحزبية في المغرب:

1- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص90.

(*) هذا الالتحام محدد بمرتكزات: البيعة من قبل العلماء وزعماء القبائل وكبار المسؤولين كأمير المؤمنين–دور الملك كحكم بين الفرقاء–الملك كضامن للوحدة.

(**) " **إن تاريخنا يصرخ بهذه الحقيقة، فلا وجود للمغرب بدون ملكية شعبية فالشعب المغربي في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى ملكية شعبة إصلاحية حاكمة...ولهذا فالملك هو الذي حكم في المغرب...ولا يفهم الشعب إذا حكم الملك** " مقطع من الخطاب الملكي، للمزيد انظر الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،ط2 .1999)، ص89

محطات تاريخية لتطور الدستور المغربي: تكمن الانطلاقة الأولى في المؤسسة القديمة العتيقة وهي مؤسسة البيعة التي لها تاريخ طويل في الغرب وتطورت فيه[1] عبر أسلوب قديم كان سائدا لدى الملكيات الأوروبية المطلقة بما يعرف" بالمنحة"، لكن لم يختف حتى الآن في عدد من الأنظمة الملكية إذ تكون السلطة بكاملها ملكا خاصا بالملك اكتسبه عن طريق الإرث[*]، والدستور المغربي لسنة 1962 يمثل نموذجا لذلك، حيث لم تتجاوز قواعد وضع وتعديل الدستور سقف الطرق التقليدية، دون أن ترقى في أي وقت من الأوقات إلى صيغة الجمعية التأسيسية أو الاستفتاء الدستوري[2] **وكان التطور التاريخي للدستور المغربي وفق هذا الترتيب:**

أولا المجلس الوطني الاستشاري وانشأ "بظهر ملكي" في03 أوت 1956 وتشكل من 76 عضو تم اختيارهم عن طريق التعيين، أما اختصاصاته فكانت مجرد اختصاصات استشارية إذ لم تكن له صفة تشريعية أو تقريرية وانتهت مهمة هذا المجلس عمليا في 23 جويلية 1959 وتم إصدار قانون الحريات العام في15 جويلية 1958 ويعتبر خطوة نحو إعداد نظام دستوري بالمغرب، ثم أعلن الملك الراحل محمد الخامس في 26 اوت 1960 عن تأسيس المجلس الدستوري وأوكل إليه إعداد دستور للمملكة قبل ديسمبر1962 وفي02 جوان 1961 إصدار الملك الراحل الحسن الثاني القانون الأساسي للمملكة المكون من17 فصلا يظم

1- عبد الله العروي، جريدة الإتحاد الاشتراكي، 16- 03 – 2011 متحصل عليه من:
http://www.maghress.com/alittihad/125381 last visited: 25/04/2011

(*) مثال ذلك الدستور الفرنسي 1819، الدستور الياباني 1889ودستور قطر 1971.

2- جريدة الصباح، **دساتير المغرب من 1962 إلى 2011**، (المغرب:ع 3394 السنة 11)، ص01-03.

أسسا دستورية اعتمدتها الدساتير اللاحقة، تم إقرار دستور 14 ديسمبر1962 المعد من طرف الحسن الثاني نفسه وحصل على الأغلبية عند عرضه على الاستفتاء[1] "**فكان وصفا وفيا للوضع القائم بعد أن استعاد ملك المغرب السلطة التي سلبتها منه معاهدة الحماية**"[2] وبعد ثماني سنوات تم إقرار دستور 24 جويلية 1970 بعد خمس سنوات من حالة الاستثناء ليأتي دستور10مارس1972 الذي لم يتم العمل بها إلا سنة 1977 وشكلت المراجعات الدستورية التي عرفها دستور 9 مارس 1972 وعددها ثلاث مرجعيات وتمثلت مراجعة 1992 التي قامت بإعادة تحديد طبيعة العلاقة بين الحكومة والبرلمان، أما المراجعة الدستورية لسنة 1996 فقد أحدثت غرفة ثانية بالبرلمان هي مجلس المستشارين وإعادة النظر في التقسيم الإداري للمملكة.

المؤسسة الملكية: تحتل الملكية مكانة سياسة بين المؤسسات الدستورية بحيث توجد على قمتها وتملك من الصلاحيات الدستورية[3] ما يمكنها من لعب دور محوري في النظام السياسي المغربي وقد كرست هذه الوضعية كل الدساتير التي عرفتها المملكة بدءا بأول دستور1962[4] إلى دستور2011[*] المعمول به حاليا وقد اكتسى هذا

1- جريدة الصباح، **مرجع سابق**، ص03

2- عبد الله العروي، **من ديوان السياسة**، (المغرب: المركز الثقافي العربي،2009) ص 115

3- حسن طارق، "الملكية والإصلاح،" **مجلة فكر ونقد**، ع87.السنة 2007.

(*) مازالت المؤسسة الملكية تحتل القمة الهرمية في الحقل السياسي المغربي رغم التعديل الدستوري 2011 الذي يقلص من صلاحياتها.

4- محمد نويري النظام السياسي المغربي مقاربة مؤسسات قانونية، **الحوار المتمدن** ع2935. متحصل عليه من

التكريس طابعا احتكاريا للصفة المؤسسية[1] التي أهلتها خصائصها لأن تجعل منها الفاعل الوحيد المتمتع بوضع "المؤسسة" وعدم ارتباط شرعيتها بتقلبات الرأي العام وتعدد الخطاطات، الكتابات والبيانات التي تستقي منها مبررات إجابتها عن السؤال باسم ماذا تحكم؟.

ومن المنطلقات الأساسية في الفهم للمكانة الكلية للملكية في النسق السياسي المغربي. فعلاوة على تمتعها بالمشروعية الدينية (الإنتساب إلى آل البيت)، تحظى الملكية بمشروعية تاريخية جعلتها في نفس مرتبة الحركة الوطنية من حيث النضال ضد المستعمِر، مما يعني تقاسمها المشروعية المؤسسة على خطاب المقاومة ومواجهة الآخر مع النخبة الوطنية[2].

إن خاصية المؤسسة لدى الملكية الناتجة عن تجذرها الاجتماعي وتعدد واجهات الشرعية وعدم ارتباطها بتنافسية للتحالفات السياسية، جعل منها فاعلا قادرا على امتلاك شرعية موازية لشرعية مؤسسات النظام السياسي[3] وأصبحت بفعل دورها التاريخي والديني، رمزا للوحدة الوطنية وموطنا للإجماع الشعبي[4] لتنطلق الملكية في تصورها لمكانتها الدستورية من اعتبارات تتجاوز المنطوق الدستوري لتستحضر جوانب مستمدة من الثقافة السياسية السائدة اعتمادا على شرعية

1- حسن طارق، **مرجع سابق**.

2- امحمد مالكي، "عسر التعددية تطور الاحزاب السياسية في البلاد العربية (حالة المغرب الأقصى)،" **العرب الأسبوعي**، 2007/06/16، ص12.

3- محمد اتركين، التغيير الدستوري ومشاريع الانتقال الديمقراطي بالمغرب،

4- جون واتر بوري، **الملكية والنخبة السياسية في المغرب**، تر: ماجد نعمة، (بيوت: دار الوحدة للطباعة والنشر، 1982)، ص 230.

تقليدية تمزج بين الدين والتاريخ[1]، وعلى هذا الأساس تتجه الملكية إلى الدلالات الدينية لتوظيفها في خطابها السياسي قصد تأكيد سموها السياسي الدستوري، معتبرة أن أمر الحكم في المغرب يتصل برابطة بين الملك وشعبه، التي تبقى كما يقول الحسن الثاني: «**اكبر عامل في صنع تاريخنا المديد، فهي التي كفلت استمرار المغرب طيلة قرون تحت سلطة أسلافنا المقدسين كدولة لها كيان محفوظ ومقومات محترمة**»[2] وهو الوضع الذي يمدها بعناصر القوة التي تخولها صفتي السمو والهيمنة، ومن هذا المنظور اختارت الملكية دستورا "**يتلاءم مع التقاليد المغربية والمزاج المغربي والإنسية المغربية**" وهو ما يفسر التداخلات التي تمزج بين المضمر والمعلن والعرفي المكتوب في التعامل مع الشأن السياسي في المغرب وبصرف النظر عن الاختصاصات الكلاسيكية لرئيس الدولة فان المكانة السياسية- الدستورية للمؤسسة الملكية تحتل موقعا مهيمنا في الهرم الدستوري برمته، كما يجسد ذلك الفصل19 الذي ينص على أن الملك[*] «**هو أمير المؤمنين و الممثل الاسمي للأمة و ضامن دوام الدولة واستمرارها وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات وهو**

1- يونس برادة، "الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب، «في: **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،.1999)، ص 109

2- مقطع من خطاب العرش 03 مارس 1963.

(*) يقول عبد الله العروي "**للإمامة قداسة لاشك في ذلك قداسة تخص شخص واحدا ووظيفيا ومعينا"لا باس أن تدل على ذلك مراسم محددة من مظاهر اللباس وتقبيل اليد**" للمزيد: انظر عبد الله العروي، **من ديوان السياسة**، ص145.

الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة»[1] أهمية هذا الفصل لا تأتي من كونه مفتاحا مبدئيا لتحديد مركزية المؤسسة الملكية في البناء الدستوري بل كذلك من كونه تجسيد المنطلقات العقائدية الكبرى التي تراهن عليها الملكية لإدارة دفة الحكم في البلاد[2] كذلك على مستوى الخطاب الملكي فانه أكد على العلاقة السياسية الدينية وهي رابطة تجمع هرميا أمير المؤمنين بجماعة أفراد الأمة، فالخطاب موجه إلى كل من يرتبط بأمير المؤمنين بحيث يظهر الملك كإمام يلزم بالحفاظ على القواعد والمبادئ الدينية الإسلامية ويسهر على نشرها بالوسائل المختلفة[3] بقوله **«إن الشعب المغربي اليوم أكثر من أي وقت مضى في حاجة إلى ملكية شعبية اسلامية ولهذا يحكم الملك في المغرب، والشعب نفسه لا يستطيع أن يفهم كيف يمكن أن يكون ملكا ولا يحكم، فلكي يستطيع الشعب أن يعيش...وتكون الدولة محكومة يجب أن يعمل الملك وأن يأخذ بين يديه سلطاته ويتحمل مسؤولياته"**[4].

وعلى صعيد آخر بالحديث عن الخطب الملكية وبوصف الملك رئيسا للدولة، يخاطب الشعب أي ينتقل من المستوى الديني إلى المستوى السياسي- فذكر كلمة "شعب" مباشرة بعد الحمدلة المعتادة يجعل الخطاب ينتقل من مستواه الأول وهو الديني إلى مستواه الثالث وهو

1- الفصل التاسع عشر من الدساتير المغربية.

2- حسن طارق، **مرجع سابق**.

3- عبد الله ساعف، "الحالة المغربية،" نفين مسعد (محرر)، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية؟**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2010)، ص526.

4- الحسن الثاني، **التحدي**، (الرباط:المطبعة الملكية، 1982) ص 24.

مستوى الدولة مرورا بالمستوى الثاني الذي يمثل المستوى الملكي[1] لذلك تحيل اختصاصات الملكية الواسعة إلى مفهوم "الحكم الفاعل" الذي يمكنه ما تنحية كل من يتجاوز قواعد اللعب وهو ما يتماشى في دلالاته وأبعاده مع مراهنة المؤسسة الملكية استراتجيا على التحكم في الحياة السياسية والدستورية والنهوض بدور"الموجه المرشد الناصح الأمين" الذي يعلو فوق كل انتماء فالعاهل المغربي هو رأس السلطة التنفيذية والدستور المغربي يضفي على مكانته خصائص تجعلها أكثر سموا فالملك يتولى مهمة ثلاثية دينية ، **قومية وسياسية ويمارس العديد من الاختصاصات أهمها:**[2]

1- يعين رئيس الوزراء الوزير الأول و الوزراء مسؤولين أمامه.

2- حق التعيين في الوظائف المدنية و العسكرية ويفوض لغيره ممارسة هذا الحق.

3- يترأس المجلس الوزاري والمجلس الأعلى للقضاء والمجلس الأعلى للتعليم

4- تعيين القضاة و إصدار القوانين.

5- حق حل مجلس النواب بمرسوم ملكي (ظهير شريف)

6- يوقع الملك على المعاهدات ويصادق عليها.

7- امتلاكه حق إعلان حالة الاستثناء.

1- عبد الله ساعف، **المكان نفسه.**

2- عمر سالمان طايع، النخبة السياسية في المغرب في علي الصاوي (محررا) **النخبة السياسية في العالم العربي،** (أعمال المؤتمر الرابع للباحثين الشباب)، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1996، ص498.

8- القائد الأعلى للقوات المسلحة.

وويمكن أن يراقب المستويات الدنيا من الجهاز الإداري بواسطة الكاتب العام للحكومة[1].

المؤسسة التشريعية في المغرب: تحتل المؤسسة التشريعية في المغرب المكانة الثانية بعد الملكية في الهندسة الدستورية، وقد كرست له الدساتير المتعاقبة منذ 1962 فصولا تضمنت أحكاما حددت طبيعة تكوينية ونظمت اختصاصاته وصلاحياته وحكمت علاقاته مع الحكومة[2] وشهد المغرب ميلاد أول برلمان من غرفتين مع صدور أول دستور بعد الاستقلال ديسمبر1962 وإجراء أول انتخابات تشريعية في ماي 1963 وحتى التوقيع على اتفاقية الاستقلال عرف المغرب مرحلة انتقالية دامت ست سنوات (1956- 1962) تم التدرج خلالها في بناء مؤسسات الدولة الوطنية الحديثة، ووضع القوانين ذات الصلة بالحريات العامة 1958 والانتخابات 1959 ومجلس الدستور 1960 والقانون الأساسي للمملكة 1961[*] ففي سياق النقاش السياسي حول إستراتيجية

1- جون واتر بوري، **مرجع سابق**، 240-243.

2- المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، **البرلمان في الدول العربية رصد وتحليل "الأردن-لبنان-المغرب-مصر"**(بيروت: المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة،2007) ص 358.

(*) صدر القانون للمملكة بواسطة ظهير شريف رقم 1-61-18-187 بتاريخ 8جوان 1961 بعد وفاة الملك محمد الخامس بشهور وانتقال السلطة إلى خلفه الحسن الثاني ومثل إطارا مرجعيا للعديد من المبادئ الدستورية المصادق عليها بالاستفتاء وتضمنت الإشارة إلى عروبة المغرب وإسلاميته التشديد على استكمال الوحدة= =الترابية و التأكد على المساواة بين المواطنين غير أن مقابل ذلك لم يتم الإشارة إلى السلطة التشريعية

بناء الدولة الحديثة، طالبت الحركة الوطنية بضرورة إقامة نظام برلماني تؤول السلطة التشريعية فيه لممثلي المنتخبين بعدما ظل العمل التشريعي اختصاص سلطانيا[**] ملكيا مطلقا وفي هذا الصدد يقول العروي "**يقول الدستور الملكي: البرلمان ممثل إرادة الشعب يملك السلطة التشريعية يقول هذا ثم يضع حدودا لتلك السلطة**"[1]

فقد خضع البرلمان المغربي منذ إحداثه أول مرة (1962-1963) إلى سلسلة من المؤثرات كيفت عمله وجعلت أداؤه محدودا ومقيدا وفق الوثيقة الدستورية فقد كانت التجربة البرلمانية المغربية تجد تفسيرها في عوامل ذات صلة بالمكانة التي رسمت للبرلمان في إستراتيجية بناء الدولة الوطنية[2]. حتمت تجربة الجمهورية الفرنسية الرابعة (1946- 1958) على بناء الجمهورية الخامسة أن يعقلنوا عمل البرلمان بتحديد اختصاصاته بغية استبعاد المشرع الأوحد وتأصيل نظرية البرلمان المشرع يشارك مع السلطة التنفيذية فتم اعتماد مبدأ العقلنة البرلمانية[***] لذلك استند المغرب إلى إخضاع البرلمان للعقلنة منذ التأسيس متأثرا بالتوجه الفرنسي.

(*) ظل لقب السلطان هو الشائع من حيث الاستعمال ولم يظهر لقب ملك إلا مع دستور 1962

1- عبد الله العروي، **من ديوان السياسة**، مرجع سابق، ص 123.

2- المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، **مرجع سابق**، ص 360.

(**) يقصد بالعقلنة البرلمانية التي تقابلها بالفرنسية rationalisation parlementaire تلك التقنية الهادفة إلى تحديد اختصاصات البرلمان أو مجال القانون على سبيل الحصر مقابل اختصاصات الحكومة و مجال الأصل domaine de ieglent وقد استلهمت فرنسا المبدأ من تجربة الجمهورية الرابعة (1946-1958) حيث توسعت دائرة تدخل البرلمان على حساب سلطة الرئيس والحكومة فالعقلنة هنا تروم تحديد وحصر وتقييد سلطات البرلمان لذلك تأثرت المغرب بهذه التقنية.

فهكذا حصرت الوثيقة الدستورية مجال تدخل البرلمان ورسمت حدود اختصاصه وغير ذلك من الصلاحيات التي أدخلتها ضمن مجال السلطة التنظيمية التي يباشرها الملك ويمارسها الوزير الأول وتأسيسا على أحكام الفصل الثامن والستين(68) من دستور 1962 يضاف إلى ذلك أن المشرع المغربي أخذ بنظرية تفويض التشريع من نظيره الفرنسي لفائدة الحكومة في حالتين اثنتين بمقتضى ما يسمى قانون "الأذن" أي الحالة التي يأذن فيها البرلمان بموجب قانون الحكومة باتخاذ تدابير تشريعية تدخل في صلب اختصاصه بصريح أحكام الدستور بمقتضى مرسوم لمدة محددة ولغاية معينة، وفي هذه الحالة تكتسب المراسيم قيمة تشريعية[*] أما الحالة الثانية فهي متعلقة بالتشريع الحكومي المؤقت حين يسمح للحكومة في إطاره أن تصدر خلال الفترة الفاصلة بين الدورات وباتفاق مع اللجان البرلمانية المختصة بمراسيم ذات قوة نافذة بمجرد نشرها شريطة عرضها على الدورة التي تليها مباشرة قصد المصادقة عليها[1] وللحكومة الحق في الدفع بعدم قبول اقتراحات أو تعديلات تدخل في حيز مجال السلطة التشريعية، يذكر أن البرلمان جاء في هندسة الوثيقة الدستورية في الباب الثالث بعد الأحكام العامة والمبادئ الأساسية والملكية[2] وقد حضي بما يفوق بقليل بنسبة 15 % من مجموع الفصول الواردة في الدستور[**] الأمر الذي يعكس مكانته المحدودة في المنظومة الدستورية والسياسية فعلا على العقلنة التي طالت

1- المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، **مرجع سابق**، ص 361.

(*) قوة نفاذ المراسيم تكون سارية المفعول خلال المدة المحددة بمقتضى قانون الأذن ويبطل أثرها عند حل البرلمان كما قضى بذلك الفصل السابع و الأربعون (47) من دستور 1962

(**) ورد في الباب الثالث الخاص بالبرلمان سبعة عشر (17) فصلا من أصل (110 في دستور المغربي الاول 1962 وواحد وعشرون فصلا في الدستور الأصلي أكتوبر 1946

دائرة نشاطه منذ ولادته يجعل المشرع مجال اختصاصه مقتسما بين الملك ولحكومة[1].

كما يحصر الفصل الخامس والأربعون من الدستور المغربي المجالات التي يسمح لمجلس النواب أن يصدر قوانين بشأنها في المجالات التالية.

- الحقوق الفردية والجماعية والمنصوص عليها في الباب الأول من الدستور وهي مجالات تتعلق بحرية تكوين الأحزاب والمساواة والقانون والحريات الشخصية وغيرها.
- تحديد الجرائم والعقوبات الجارية عليها والمحاكم المختصة.
- النظام الأساسي للقضاة، النظام الأساسي للطبقة العمومية والضمانات الأساسية الممنوحة للموظفين المدنيين والعسكريين.
- النظام الانتخابي لمجالس المدنية والتجارية وإحداث المؤسسات العمومية وتأميم المنشآت ونقلها من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

ويقضي نفس الفصل بأن للمجلس صلاحية التصويت على قوانين تضع إطارا للأهداف الأساسية لنشاط الدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[1]، لكن يترأس الملك وفقا للفصل25 من دستور1962 المجلس الوزاري حيث تتم الموافقة على مشاريع القوانين

1- إدريس عبده المراكشي، "الممارسات الديمقراطية من خلال النص التعاقدي أو الدستوري،" في مجموعة مؤلفين: **التجربة الديمقراطية في المملكة المغربية** (القاهرة: جامعة الأمم المتحدة منتدى العالم الثالث دار المستقبل العربي 1987)، ص59.

1- خالد السرجاني،" المؤسسة التشريعية في المغرب" في احمد الرشيدي محررا، **المؤسسة التشريعية في الوطن العربي**، (مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة)1997 ص 114

المتخذة من طرف الحكومة والتي تشكل أكثر من تسعين في المائة(91%) من النسبة العامة للإنتاج التشريعي[2] كما يتولد إصدار الأمر بتنفيذ القانون "promulgation des Lois" ويعرض مشروع أو اقتراح قانون على الاستفتاء وبإمكانه طلب قراءة جديدة لاقتراح قانون ويحق له حل مجلس النواب كما يمارس السلطة التشريعية خلال حالة الاستثناء[*] كما يتخذ التدابير خلال الفترة الانتقالية[*] .

لذلك فالدستور يعطي سلطات أوسع للحكومة التي تحال إليها المسائل الأكثر أهمية مثل القضايا التي تهم السياسة العامة للدولة (حالة الطوارئ إشهار الحرب مشروعات تعديل الدستور) أما عن بنية البرلمان فسنتحدث عنه بدراسة مقارنة في المرحلة الثانية من البناء ضمن المبحث الثالث من الدراسة.

الأحزاب السياسية:

كانت المرحلة الاستعمارية في المغرب (1912- 1956) إطارا لبروز الأحزاب السياسية منذ 1943، تاريخ انبثاق أول تنظيم حزبي ممثلا في كتلة العمل الوطني التي كانت جسرا لترادف عدد من

2- المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، **مرجع سابق**، ص 362.

(*) كان ذلك ممكنا قبل سبتمبر 1992 بعد أضافت فقرة جديد في الفصل الخامس والثلاثين (35) الخاصة بحالة الاستثناء قضت بما يلي: لا يترتب على حالة الاستثناء حل البرلمان" مما يعني أن المؤسسة التشريعية تبقى قائمة الذات ولا يتوقف العمل بها كما حصل بين 1965و 1970 حين تم اللجوء إلى إعلان حالة الاستثناء (الطوارئ)

(**) قضى الفصل العاشر بعد إحالته من دستور 1962 على ما يلي:"إلى أن يتم تنصيب البرلمان يتخذ جلالة الملك التدابير التشريعية و التنظيمية اللازمة لإقامة المؤسسات الدستورية و لتدبير شؤون الدولة".

المكونات الحزبية في المغرب(*) في صيرورة اكتست طابع رد الفعل على الحماية الفرنسية والاسبانية.

إذا كانت وضعية الاستعمار قد طرحت نفسها كمحدد موضوعي في تفاعل المكونات الحزبية مع الواقع المفروض، فإن مرحلة الاستقلال فرضت رهانات جديدة على مستوى البناء السياسي للبلاد، حيث ظهر الاختلاف جليا حول منطلقات تأسيس مغرب ما بعد الحماية، سواء داخل مكونات أحزاب الحركة الوطنية في طليعتها حزب الاستقلال، أو بين هذه الأحزاب والمؤسسة الملكية التي راهنت على استثمار شرعيتها لما قبل الحماية وشرعيتها السياسية في عهد الحماية للتموقع كفاعل مركزي ومتحكم في السلطة السياسية ما بعد الحماية[1].

وقد تم إتباع إستراتيجية اتجاه الأحزاب من قبل المؤسسة الملكية تقوم على مجموعة من المرتكزات الدستورية[2]، حيث يمنع الفصل الثالث(3) من الدستور منعا تاما قيام نظام الحزب الوحيد الذي يعتبر نظاما غير مشروع(*) وقد جاء الفصل للرد على أطروحات حزب الاستقلال الذي كان يعتبر نفسه الحزب الوحيد في المغرب.

(*) كانت في منطقتين السلطانية الواقعة تحت تصرف النفوذ الفرنسي وتحدد جغرافيا وسط المغرب والخلفية الخاضعة للاستعمار الاسباني والمحدد جغرافيا بشمال وجنوب المغرب.

1- يونس برادة، **مرجع سابق**، ص 185.

(**) كانت ممثلة في منطقتين السلطانية الواقعة تحت تصرف النفوذ الفرنسي وتحدد جغرافيا وسط المغرب و الخلفية الخاضعة للاستعمار الاسباني والمحدد جغرافيا لشمال و جنوب المغرب.

2- عبد الله ساعف، **مرجع سابق**، ص 532.

(*) أقام هذا المبدأ في جميع الدساتير .

أما الخلفية السياسية لهذا الفصل فكانت لضمان عدم صعود أية قوة سياسية مؤطرة إلى جانب الملكية للأخذ بدواليب الدولة والتحكم في الحياة السياسية المغربية.

كما لا يعطي النص الدستوري للحزب أي امتياز بل يدمجه في لائحة الهيئات الأخرى كالمنظمات النقابية والمجالس الجماعية والغرف المهنية.

وبذلك فهي " **لا تبحث عن تطبيق برامجها السياسية أو تحويل المجتمع حسب مشاريعها بل تتنافس للتأثير على الحكم وخدمته لا الاستيلاء عليه**"[1] وهناك قيودا على الوظائف التقليدية للأحزاب السياسية في المغرب.

وإذا كان قانون الأحزاب السياسية قد جاء بتعريف للحزب السياسي بأنه ذلك الذي يجعل منه تنظيما دائم يتمتع بالشخصية المعنوية(...) قصد المشاركة في تدبير الشؤون العمومية بطرق ديمقراطية ولغاية غير توزيع الإرباح[2] والمساهمة في تنظيم المواطنين وتمثيلهم[3]، فضلا عن المساهمة في نشر الثقافة السياسية ومشاركة المواطنين في الحياة العامة وتأهيل نخب قادرة على تحمل المسؤوليات العمومية

1- احمد بوز ، الأحزاب المغربية واشكالية الوظيفة، **مجلة فكر ونقد**، ع،91، السنة 2008.

2- المادة 1 من قانون الأحزاب السياسية في المغرب. بموجب ظهير شريف رقم 1.06.18 صادر في 14 فيفري 2006 بتنفيذ القنون رقم 36.04 المتعلق بالاحزاب السياسية

3- المادة 2من قانون الأحزاب السياسية في المغرب، **مرجع سابق**.

وتنشيط الحقل السياسي[1]، فإن هذا التعريف بدوره لم يتجاوز القيود المفروضة على وظيفة الحزب في النسق السياسي المغربي، **هذه الوضعية محددة وفق مجموعة من الاعتبارات منها:**

- تنافي طبيعة السلطة في المغرب مع وجود أي ممارسة سياسية تطمح إلى الحصول على السلطة.
- الملكية تعمل على احتلال موقع الصدارة داخل النظام السياسي المغربي وهو تصدر يقابله في نفس الوقت تراجع مختلف القوى السياسية بما فيها الأحزاب السياسية.
- محاولات الحكم الدائمة للحد من نشاط كل ظاهرة حزبية، فنشاط الحزب حدد من طرف النظام وفي إطار ضيق لا يمكن تجاوزه[2].

فالمجال الوظيفي للحزب محرر في ثنائية التأطير والتمثيل[3]، والمشرع الدستوري عمل على ضبط التحرك الوظيفي للحزب السياسي[4].

كما حدد البند الأول من الفصل الثالث من دستور ديسمبر 1962 وظيفة الحزب داخل النظام في كون" **الأحزاب السياسية تساهم**

1- المادة 3 من قانون الأحزاب السياسية في المغرب، **مرجع سابق**.

2 -احمد بوز ، **مرجع سابق**.

3- يونس برادة، الملكية والأحزاب في المغرب، **مجلة فكر ونقد**، ع، 65، السنة 2008.

4- يونس برادة، الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب، **مرجع سابق**، ص196.

في تنظيم المواطنين وتمثيلهم" على هذا المستوى يتبين أن الدستور مضى في تحديد الوظيفة الحزبية ارتكازا على منطقها العام المتعارف عليه في التصنيف الكلاسيكي الذي يحدد ثلاث وظائف للحزب السياسي تتمثل في تشكيل الرأي واختيار المرشحين وتأطير المنتخبين، وهي الوظيفة التي تعتبر إحدى الوظائف المركزية للحزب السياسي خاصة في المنظومة الثالثية من خلال الأحزاب الأساسية المرتبطة بحركات التحرير الوطني والتعبئة من اجل بناء الدولة الحديثة[1].

انطلاقا من هذه الوضعية يمكن القول بأن الحقل السياسي المغربي بقي على الأقل منذ الحصول على الاستقلال مشوبا بانحصار بنيوي بدءا بالمستوى الدستوري وصولا إلى المنافسة السياسية التي ظلت مجالا مطلبيا للأحزاب التاريخية، وهو واقع انعكس جوهريا على الممارسة الحزبية التي اتصفت بمختلف أشكال رد الفعل، ضمن نسق مغلق أو دائري يعيد إنتاج نفسه دون مراجعات.

أسس البناء السياسي والمؤسساتي والجوانب الإيديولوجية الممهدة لبناء الدولة في تونس الجوانب الإيديولوجية والسياسية:

كانت المحاور الكبرى لعملية بناء الدولة في تونس مؤسسة على ثلاثية العقلنة والعلمانية وكذلك المركزة، وهو المسار المنتهج من خير الدين التونسي إلى بورقيبة مرورا بالحداد، غير أن هذا المشروع اصطدم بردود فعل عديدة على المستويين المحلي من طرف المجموعة الجهوية أو على المستوى القومي من طرف الولاء إلى الإسلامية والعروبية[2]، خاصة

1- **المرجع نفسه**، ص 197.

2- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص25.

في فترة الاستقلال حين تمكن زعماء حزب الدستور الجديد من انتزاع الزعامة السياسية وعمل بورقيبة في مواجهة خصمه صالح بن يوسف وتحول الخلاف السياسي بين الرجلين إلى نوع من الاستقطاب حول مسألة الهوية والخيارات الثقافية والمجتمعية([1])، ورغم أن هذا الانقسام كان داخليا بين جناح الديوان السياسي الذي انحاز لبورقيبة وبين الأمانة العامة التي يمثلها صالح بن يوسف إلا أن حالات الصراع قد انتهت إلى نسج تحالفات وبناء شرعيات متصادمة[(*)] حسمت لصالح الجناح البورقيبي التحديثي والمفرنس ولصالح الزعامة الفردية المتماهية في الدولة، حيث كان التوجه العام يتسم بالثورية البرجوازية ضمن الأفق العلماني[(*)] وهو الأمر الذي جعلها تجسد في مشروعها الوصائي على المجتمع المدني نوعا من العقلانية[(**)]، يقول ميشل كامو" **لقد طغت الدولة على المجموع الاجتماعي باسم عقلانية مشروعها، وهذا التطور المفرط للجهاز كان يعني في الوقت عينه غياب فضاء عام محدد بصورة متميزة، و مجهز بقواعده الخاصة وبممثليه و بمقدار ما كانت الدولة مفصولة عن المجتمع، كانت لا تستطيع تمثيله والدولة التي كانت**

2- رفيق عبد السلام بوشلاكة ،" الاستبداد الحداثي العربي التجربة التونسية نموذجا،"في علي: خليفة الكواري(محررا)، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة،** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2004)، ص ص 85-137 .

(*) شرعية يوسفية تستند إلى المخزون العروبى الإسلامي و الروابط التاريخية والعربية و شرعية حداثية بورقيبة مرتبطة بمقولة الأمة التونسية و الالتحاق بما أسماه بورقيبة ركب الأمم المتقدمة التي تعد فرنسا نموذجها الأكمل و الأمثل.

(*) اعتناق العلمانية البرجوازية الفرنسية و تأثر بورقيبة بكمال اتاتورك بوجه خاص.

(**) عقلانية "ثورة من الأعلى" التي تخدم البناء القومي والإيديولوجي والسياسي للنظام الجديد، وتدعيم طابع الكلية الدولتية كنفي سلبي لدور الشعب.

تشكل وحدة تامة مع جهازها وبيروقراطيتها، كانت خارجة عن المحكومين، إن الصفة الخارجية والتداخل، وجدا التعبير عنهما في مركب الدولة- الحزب" (1)

أما العلمانية فكانت المشروع التحديثي الهادف إلى إحداث تغيرات سياسية، اقتصادية وثقافية في بنية المجتمع التونسي وبذلك صفى بورقيبة البنية التحتية الاقتصادية للمؤسسة الإسلامية التقليدية من خلال إلغاء مؤسسة الحبس والأوقاف واتخذ قرارات غاية في الجذرية مثل إعلان مجلة الأحوال الشخصية ووحد القضاء على أسس وضعية وقام بتغيير جذري للمؤسسة التعليمية حسب قانون (2) 26 مارس1956 إضافة إلى النزعة الحداثية التي قادها بورقيبة والناتجة بالدرجة الأولى عن الاحتكاك والتأثر بالحداثة الأوروبية والتركيز في الوقت ذاته على الإيديولوجية القومية الكلية الممثلة في نموذج الأمة التونسية(*) المعبرة عن الخصوصية التاريخية والحضارية لتونس حيث تم تحويل هذا المفهوم الجديد(*) إلى معطى نظري من قبل بعض النخب الفكرية والسياسية (3)

1- ميشال كامو، "الدولة التونسية بين الوصاية و التحرر" **جريدة السفير**

2- توفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي** (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997) ص21

(*) كان الحزب الدستوري بزعامة بورقيبة يدافع عن فكرة الأمة التونسية نظرا لعدائه الشديد لفكرة الأمة العربية، وان قضايا العروبة إجمالا قضايا غير رئيسية، ومساندته لفلسطين هي من باب التضامن لا من باب الانتماء

(**) نشأ مفهوم الأمة التونسية مع ظهور الدولة الحديثة في تونس بداية من سنة 1957

3- سالم لبيض، قرءة في علاقة الدولة القطرية بالمجتمع السياسي مثال تونس(1957-1987) ، في: **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2004)، ص 204.

وقال في هذا الصدد يقول الكاتب الصادق شعبان "**نحن أمة لنا اليوم كل مقومات الأمة، لتميز عن الآخرين يمينا ويسارا، شمالا وجنوبا، لنا وعي مشترك، ضمير مشترك، شعب متجانس... قيم واحدة أحلام واحدة**"[1].

البناء الدستوري في تونس :

يعتبر الدستور القرطاجي[*]أول دستور تعرفه تونس بعده جاء الدستور الثاني الذي صدر في 1861/01/26 ليكون عبارة عن ميثاق لحقوق المواطن وحريته[2]، لكن إبرام الباي لصفقات مالية مع الفرنسيين ساهم في فرض الحماية على تونس في ماي 1881 حيث تحولت السلطة التنفيذية من الباي إلى المقيم العام الفرنسي، ومع استقلال تونس في مارس 1956 قاد الحزب الحر الدستوري[*] حركة نشطة لانتخاب مجلس قومي تأسيسي، ورغم معارضة الباي كانت مهمته وضع الدستور[*] تحت شعار ملكية دستورية، لكن بورقيبة عمل على استبعاد الملكية من مشروع الدستور الجديد منذ جلسة افتتاح المجلس التأسيسي في أفريل 1956.

1- الصادق شعبان، **النظام السياسي التونسي نظرة متجددة** (تونس: الدار العربية للكتاب، 2006) ص 24

2- كتابة الدولة للعلام، **تونس التغيير والانجاز**، نوفمبر 1992، ص22

(*) مكن من الديمقراطية من خلال انتخاب نائبين عن الشعب في كل سنة وتشكيل مجلس الشيوخ من 300 عضو بجانب مجلس ومنظمات شعبية تقوم بدور المراقبة و الضغط على الهيئات المنتخبة.

(**) دخل الحزب الانتخابات في جبهة قومية مع المنظمات المهنية (العمال، الفلاحون، الصناعيون، التجار) نافسه الحزب الشيوعي التونسي و بعض المستقلين حصل الحزب على جميع المقاعد بنسبة 98.34 % من الأصوات.

ظهرت الرغبة في إعادة السيادة للشعب وفي إقامة جمهورية(*) وتميز العمل التأسيسي للمجلس من 1956 إلى 1959 بطول المدة بسبب الحاجة إلى تدعيم الاستقلال ليتم إقرار الدستور التونسي في الفاتح جوان 1959 وهو أول دستور لتونس بعد خروجها من الاستعمار سعت خلاله النخبة بزعامة الحزب الدستوري إلى إرساء مؤسسات سياسية على النمط الليبرالي فوقع التشديد على أهمية إنشاء دستور مستوحى من التجارب الدستورية السابقة من أجل ترسيخ سلوك سياسي جديد وثقافة دستورية جديدة عمادها المبدأ الانتخابي وتكون مستوحاة من التجربة السياسية والثقافية الليبرالية الأوربية، تعمل على اعتبار أن الشعب مصدر السلطات والتأكيد على مكانة حقوق الإنسان وكونية مبادئها والحفاظ على الاستقلال الترابي واستقلالية القرار وتحقيق التوازن بين الحرية والاستقرار.

لكن بالمقابل اعتمد نظام رئاسي يعطي صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية[1] ويختار حكومته التي تنفذ سياسته وتكون مسئولة أمامه ويقوم بتحديد السياسة العامة للدولة والإشراف على تطبيقها.

(**) كانت فكرة الدستور من أهم مقومات الحركة الوطنية التونسية ومطلبا من أهم مطالبها ليصبح واقع يجسد قيام الدولة الوطنية والمجتمع الحديث.

تولدت اللجان الخمسة التي تشكلت في صلب المجلس القومي التأسيسي في الدولة، إعداد مشروع ملكية دستورية لكنها بعد الإطاحة بالنظام الملكي تم استبداله بمشروع رئاسي جمهوري.

1- الصادق شعبان، **مرجع سابق** ص 83.

عمل النظام التونسي على أخذ بعض خاصيات النظام البرلماني بداية من تعديل 1976 دون أن يفقد طابعه الرئاسي أما الجوانب المتعلقة بالحريات المدنية والسياسية وحريات التعبير والتنظيم والترشيح والانتخاب والاجتماع والنشر وغيرها ، فإن الدستور التونسي لم يفرد قسما مستقلا لباب الحريات وجاءت النصوص المتعلقة بالحريات العامة بمختلف أشكالها موزعة على مختلف فصول الدستور[1] وعلى الرغم من أن نصوص الدستور تقر بالنظام الرئاسي والفصل بين السلطات فقد منح الدستور الرئيس ممارسة السلطة التشريعية في بعض الأوقات[*]، والجدير بالذكر أن دستور 1959 قد أدخلت عليه عدة تعديلات أهمها تعديل 1976/04/08 حيث أصبح بمقتضى هذا التعديل بإمكان مجلس النواب قلب الحكومة وذلك بعد المصادقة على لائحة لوم وفي الوقت نفسه يسند إلى رئيس الجمهورية حق حل المجلس في حالة المصادقة على لائحتي لوم في مدة نيابية واحدة[2]، ومن ثم الدستور أو

1- المنيسي، **مرجع سابق** ،ص187.

(*) حق رئيس الجمهورية تقديم مشروعات القوانين إلى مجلس النواب كما أعطاها الأولوية مقارنة بغيرها من المشروعات كما في ذلك المقدمة من إحصاء مجلس النواب.

2- المؤسسة التشريعية في تونس، أحمد الرشيدي (محرر)، **المؤسسة التشريعية في العالم العربي**، (أعمال المؤتمر الرابع للباحثين الشباب، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997)، ص 77.

(*) أهم التعديلات تعديل 19 مارس 1975 المتعلق بتنقيح الفصلين 40 و 51 من الدستور لإقرار الرئاسة مدى الحياة.

تعديل 01 جويلية 1965 المتعلق بتنقيح الفصل 29 من الدستور الغى نظام الدورتين وعوضه بنظام الدورة الواحدة.

تعديلاته[*] طوال فترة بورقيبة قد أعطت للسلطة التنفيذية ثقلا كبيرا ودورا محوريا رئيسيا خاصة بعدما أدخل بورقيبة نصا دستوريا يشير إلى أن يتولى رئاسة الدولة مدى الحياة.

القيادة السياسية لمركب الدولة- الحزب "بورقيبة والحزب الدستوري".

إن قيام المشروع التحديثي لبناء الدولة في تونس كان بالأساس مرتكز على تجربة الحزب الشمولي الواحد، وشرعية الزعامة الفردية السياسية والتاريخية للرئيس بورقيبة[1] التي تتحكم (=التجربة) فيها

تعديل 30 جوان 1967 المتعلق بتنقيح الفصل 02 من الدستور في بداية الدورة العادية السنوية ونهايتها.

تعديل 31 ديسمبر 1969 المتعلق بتنقيح الفصل 51 من الدستور بخصوص خلافة رئيس الجمهورية بصفة وقتية أو شغور منصب رئاسة الجمهورية بسبب الوفاة أو الاستقالة أو العجز التام وتكليف الوزير الأول بالتولي الفوري لمهام رئاسة الدولة وهذا ما أحدث لغطا كبير على خلفية هروب الرئيس بن على .

تعديل 08 افريل 1976 شمل بالخصوص رقابة مجلس النواب على الحكومة (لائحة اللوم) كما مكن رئيس الدولة من حل البرلمان.

تعديل 09 جوان 1981 المتعلق بتنقيح بعض الفصول من الدستور وتغيير تسمية مجلس الأمة إلى مجلس النواب.

1- توفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، مرجع سابق،** ص 25.

(*) وتشمل النضال و التصدي للنخب التقليدية، التعبئة ضد الاستعمار الفرنسي، التعبئة في المعركة الاقتصادية.

عقلية التكيف والاندماج والتحول عبر مراحل تاريخية محددة(*) وقد تم إفراغ العملية السياسية من المعارضة وهيمنة الحزب على النقابات وزيادة تدخله في الاقتصاد وخلق مجال سياسي تقتصد فيها المساهمة السياسية علـى بيروقراطيـة الدولـة- الحـزب(**) الشـمولي وأصـبحت (= البيروقراطية) تعبر عن نفسها المالكة الوحيدة بمعنى الدولة، مجسدة بذلك ظاهرة استبدادية محدثة(***) من خلال احتكارها المطلق للدولة إلى الدرجة التي تقضي فيه باطلاقية على كل مكونات المجتمع المدني السياسية والاجتماعية عبر سيطرة نزعة التماثل أو التماهي مع الدولة وفق الجوانب السيكولوجية والتصور البورقيبي لبناء الدولة في تونس.

هذا النزوع الاستبدادي المحدث يتجسد في الحكم الشخصي للرئيس بورقيبة المعتبر نفسه الرمز الحي لشكل الدولة غير الشخصي وذلك بحكم ما كان يتمتع به من شرعية تاريخية وقدرات خطابية وحضور سحري عبر سلطته الأبوية، فقد نصب نفسه مجاهدا أكبر لايمكـن المس أو التطاول علـى زعامتـه الانفراديـة[1] ولـه طموحـات تحديثية (النموذج التركي) من جهة، كما أبدى تعلقه بالنموذج الفاشي المتمركز حول طلائعية الدولة والزعامة الفوقية من جهة أخرى، وعمل دائما على تقديم نفسه بالمصلح الأكبر والمجتهد الأكبر، بل القيام على الفتوى الدينية والتدخل في أخص خواص القناعات والحياة الفردية لمواطنيه.

(**) كما تشمل أيضا المؤيدين والموالين التكنوقراط والمنتفعين من السلطة.

(***) عبر عن ذلك الأستاذ رفيق عبد السلام بوشلاكة بالاستبداد الحداثي.

1- رفيق عبد السلام بوشلاكة ، **مرجع سابق**، ص 85-137

كانت أفكاره ومشاعره أقرب إلى المدرسة الليبرالية الفرنسية " مخلوطة بتأثر بالغ بالزعامة والتمركز حول الذات[1] تعبر عن شخصنة للسلطة(*) وكل قرار أو اختيار يبقى مرتبطا بشخص الرئيس(**) فعملية صنع القرار تتجاهل صاحبها الأصلي "الشعب" وأصبحت حكرا على مصدر وشخص واحد قام بتعطيل الهياكل الوسطى والقاعدية والعليا وعمل منذ بداية حكمه على تسيير مؤسسات الدولة بطريقة لا تواجه سلطاته(***) لأنه الوحيد المؤهل لتوزيع أوراق اللعبة السياسية، فهو يعتمد إستراتيجية في ممارسة قراراته قائمة على أن يكون الموقف صادرا عنه ويتخفى وراء مسؤول عينه هو في حالة حدوث أخطاء، إضافة إلى مراجعة الدستور وإيجاد مخرج قانوني وصيغ تسمح بممارسة التسيير من دون التزام مباشر في ظروف متغيرة(*) بحيث أصبح الرئيس يمارس الحكم

1- بوشلاكة، **مرجع سابق** ص85-137.

(*) أصبحت المؤسسات خلال فترة بورقيبة خارج إطار المجتمع التونسي وعبر عن قدرته الهائلة في معالجة عراقيل واجهت تونس وهي: الرئاسة مدى الحياة، تقليص دور رئيس الوزراء، التبعية من خلال الحزب الواحد.

(**) يتضح في سؤال لصحفي فرنسي حينما سأله عن طبيعة النظام السياسي فما كان إلا أن قال له أي نظام؟ أنا النظام "Je suis le système" فهناك مؤسسات ودستور و حزب و نظام فصل بين سلطات لكنها خالية من مضمونها.

(***) هناك مؤسسات لكنها تؤيده، و دستور لكنه يفصل وفق أهوائه و رغباته وحزب دائما يديره للترويج لشرعيته وتقوية المركزية و النظام الانتخابي.

(*) ذرائعيته السياسية تمنعه من تغيير شعاراته السابقة وامتطاء موجة التأميم والاشتراكية مع صعود نجم المعسكر الاشتراكي واتساع نفوذ التيارات السياسية في الساحة التونسية والإقليمية، ثم الانقلاب على ذلك لاحقا والعودة إلى الليبرالية الاقتصادية، فبورقيبة لا يتردد في استخدام الشيء ونقيضه،وليس عنده الشعارات والعناوين التي تتغلف بها الدولة المهم عنده المحافظة على سلطته الفوقية.

الفعلي لكن بواسطة حكومة في حالة الخطأ تتحمل وحدها المسؤولية دون أن يخسر رقابته على الدولة.

بورقيبة رئيسا لمركب الدولة- الحزب:

تشكل في تونس حكم شمولي تحت غطاء الحزب الدستوري(**) المنفرد بالحكم منذ الاستقلال[1] بزعامة بورقيبة الذي استمد مبدأه وفعاليته من الواجهة المؤسيسة لسلطة بيروقراطية(*) الدولة[2] ونظام الحزب الواحد الذي اكتسب شرعية وجوده خلال مرحلة النضال ضد الاستعمار الفرنسي وما كونه من رصيد نضالي وشعبيه تخولانه تحقيق عملية تعبئة شاملة محورها شخصية بورقيبة

1- بوشلاكة، **مرجع سابق**، ص 85-137

(**) أخذ عدة تسميات والحزب الاشتراكي الدستوري هو الوريث المباشر للحزب الدستوري الجديد الذي ظهر على إثر مؤتمر قصر هلال في مارس 1934 من طرف ما يعرف بمجموعة العمل وهي المجموعة التي قادت من خلال هذا المؤتمر انقلابا على الحزب الحر الدستوري الذي أسس سنة 1920 من طرف عبد العزيز التعالي و الذي كان أبرز مطالبه قيام نظام دستوري في البلاد وتشكيل حكومة وطنية ما الشعب وبعد توقيع بروتوكول استقلال تونس في مارس 1956 انتقلت السلطة إلى بورقيبة والحزب الحر الدستوري الجديد بعد أن اطمأنت السلطة الاستعمارية إلى توجهاته

(*) إيديولوجية بيروقراطية الدولة تفهم و تمارس في بعدها التقني البرغماتي وترفض منطق الصراع الفكري و الجدل الثقافي و المعرفي.

2- توفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، مرجع سابق**، ص 26

الكارزماتية التي تعدت أذهان الجماهير لتصل إلى أذهان النخبة من رواد البناء الوطني [1].

تأسست المرحلة الأولى من البناء الوطني على توجه يقوم على المزج والانسجام[**] بين الحزب والدولة بمختلف هياكلها ومؤسساتها وكانت نهاية الخمسينات (1959) محطة مهمة في تاريخ الحزب الدستوري إذ شهدت في هذه الفترة انعقاد ما يعرف بمؤتمر النصر في 02 مارس 1959بمدينة سوسة[2] انتهى بتحديد ملامح مؤسسات الدولة المحدثة وسياستها[*] فالحزب سبق الدولة ليحتويها في مرحلتها الأولى ثم

1- حافظ عبد الرحيم، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي قراءة اجتماعية – سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص222-223.

(**) حيث يقوم انسجام تام بين مسؤولي الحكومة ومسؤولي الحزب داخل النسق السياسي التونسي الذي يقوم أساسا على الحزب الواحد فكان من مقتضيات منطق الأشياء أن يتحول رئيس الحزب منذ وجود الاستقلال إلى رئيس للمجلس ثم رئيس للدولة بعد حل النظام الملكي وهذه الفترة الانتقالية تميزت بالسعي إلى تجميع السلطات بيد الرئيس ثم أعضائه الوزراء بالاستعانة بالحزب الذي سيغدو إلى جانب الحكومة جسما واحدا لا تنفصل أجزاءه

2- سالم لبيض، **مرجع سابق**، ص 222.

(*) قد تم تحديد هذه المؤسسات و السياسات كما يلي: مارس 1956 انتخاب المجلس التأسيسي للبلاد في ماي من العام التالي ثم انتخاب المجالس البلدية وفي جويلية 1958 تم إلغاء النظام الملكي وقيام النظام الجمهوري.على صعيد الإجراءات القانونية فقد صدرت الأوامر في أوت 1956 بتوحيد القضاء والغاء المحاكم الشرعية وصدرت في بداية 1957 مجلة الأحوال الشخصية ضمنت للمرأة التونسية حقوقا جديدة في ماي 1958 أصدر بورقيبة رئيس الحزب للولاة تعليمة لتوزيع الأراضي الصالحة للزراعة من أملاك الدولة على المواطنين وفي إطار الإجراءات الاقتصادية

ليتحول هذا الاحتواء إلى هيمنته، ويصل إلى قمته سنة 1963 عندما تقرر إسناد رئاسة لجان التنسيق الحزبي آليا إلى الوالي الذي أصبح الممثل الأول لرئيس الجمهورية وللحكومة جهويا (= الوالي) وهو نفسه الممثل الأول للحزب، في سنة 1964 انعقد المؤتمر السابع للحزب الدستوري في مدينة بنزرت أطلقت عليه تسمية مؤتمر المنستير، وقد ناقش هذا المؤتمر أربع نقاط رئيسية وهي على التوالي: السياسة العامة والخارجية، المشكلات المذهبية المتعلقة بالخيارات الإيديولوجية للحزب وتبنيه للاشتراكية الدستورية، التنظيم الحزبي والنظام الداخلي والديمقراطية داخل الأحزاب والقضايا الاقتصادية للبلاد، لقد أقر هذا المؤتمر بعض التحولات في سياسة الحزب والسلطة[1] من ذلك تغيير اسم الحزب الذي أصبح الحزب الاشتراكي الدستوري، وتم توسيع قيادته مع التأكيد على خيار الاشتراكية الدستورية وتمكين أحمد بن صالح[*] من صلاحيات واسعة باعتباره المشرف على تجربة التعاضد هذا الالتجاء إلى الممارسة السياسية القائمة على الدولة القصوى إنما يعود أساسا إلى الرغبة التي كانت تحدو المسؤولين بخاصة الرئيس بورقيبة في ممارسة الرقابة على كل شيء، وليس قبول بورقيبة بالنظام التعاضدي، بعد رفضه سابقا لأنه يوفر إمكانيات في احتواء النخب وتعبئتها في خدمة مشروعه فقط [2] بل إضافة إلى احتواء الجماهير الريفية التي كانت

قامت سلطة الحزب بإلغاء الأوقاف وفي سنة 1959 تم تأميم شركات النقل والكهرباء كما تم التوقيع على إنشاء البنك المركزي التونسي للمزيد أنظر فايز سارة، الأحزاب والحركات السياسية في تونس 1932-1984، ص: 29، 30.

1- سالم لبيض، **مرجع سابق**، ص223.

(*) التعريف بشخصية بن صالح

2- حافظ عبد الرحيم، **مرجع سابق**، ص225.

بعيدة عن رقابته، فالتعاضدية وسيلة لممارسة رقابة مباشرة على هذه الشرائح وفي هذا السياق لعبت الشعب(*) الحزبية دورا بالغ الأهمية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، إذ مثلت أداة تعبئة لدعم الحكومة إضافة إلى مساهمتها في التنمية على المستوى المحلي عبر القيام بدور الوسيط بين السلطة المركزية والجماعات المحلية(1)، وبذلك سعى الحزب إلى احتواء كل الفئات السيوسيو مهنية(***) وهو احتواء يرمي إلى توسيع مجال هيمنة الحزب على كل المنظمات خدمة لبرامج هي في البداية وفي النهاية برامج الحزب، لكن خلال ذلك كاد يهمل (=الحزب) الأساليب التي يحافظ بها على مساندة الجماهير.

وتطرق الباحث "اشفورد" إلى دور الاختلافات الجيلية في خلق الهوة بين الحزب والجماهير(*) وطرح سؤال كيف تعامل الحزب مع حالات عدم الرضا؟ وتبين للباحث أن الحزب يعمد في كل مرة يواجه فيها مثل هذه الحالات إلى عرقلة مركز عدم الرضى في مرحلة أولى ليمر في مرحلة ثانية إلى إفراغه من كل شحنة التزام بغرض تفريق القوى التي يمكن أن تتحالف معه، وذلك عبر التركيز على ما سماه

(**) الشعبة الدستورية مكون قاعدي من مكونات الهيكلة الحزبية للحزب الدستوري إذ تتوزع هياكل الحزب جغرافيا أو مهنيا فتضم ما لا يقل عن 50 عضوا و يسيرها مكتب يتألف من 18 و10 أعضاء، و يشرف على مجموع الشعب داخل الولاية هيكل يسمى الدائرة الحزبية، وقد عول الحزب كثيرا على هذه الهياكل العليا أو القاعدية سواء خلال مرحلة النضال المباشر ضد الاستعمار أو خلال بناء الدولة واختيار نمط العلاقة بين المجتمع و الدولة.

1- حافظ عبد الرحيم، **المرجع نفسه**، ص 226-227.

(***) احتواء كل الفئات الأطفال والشباب من خلال قياد الحزب بنشر تكوين سياسي الهدف منه نشر الثقافة الاشتراكية الدستورية و العمال والموظفين والإطارات

بمساحات عدم الرضا (Areas of Discountent) وبذلك نجح الحزب بقيادة زعيمه الكاريزماتي في إبداء قدرة عجيبة على تمثل الأفكار المعارضة واستعمالها وتوظيفها داخل الحزب ذاته، إذ تمكنت السلطة السياسية من فرض رقابتها الكلية على المجتمع وهمشت كل ما هو غير "دولاني" فغابت الثقافة السياسية والنقدية، وبرواج الثقافة الرسمية وغياب المشاركة الفعلية زاد لاحقا غضب عدة قطاعات وبرزت معارضة طلابية تتنامى أساليبها في التعبير والاحتجاج.

أما على علاقة السلطة التنفيذية ممثلة في الحزب الحاكم أساسا بالسلطة التشريعية فيمثل السياق التاريخي السياسي السابق الإطار الذي يتحدد فيه نمط العلاقة بين السلطتين المتمثلتين في مجلس النواب والحزب، وهي علاقة تقوم على الانسجام[1] الذي تجلى من خلال التركيبة الحزبية لمجلس النواب(*) حيث لم يوجد داخل المجلس إلى نهاية الثمانينات أي نائب ينتمي إلى حزب معارض.

1- حافظ عبد الرحيم، **مرجع سابق**، ص231.

(*) قسم الباحث في دراسة النخب الحاكمة في تونس إلى أجيال ثلاثة معتبرا الجيل الذي صنع الاستقلال و تحمل أعباءه الحكم بعد عام 1956 لبناء الدولة يمثل الجيل الثاني، أما الجيل الثالث فيتألف من الفئات التي مازالت على مقاعد الدراسة =إضافة إلى الفئات التي تحتل مواقع حكومية صغرى ولم تساهم في صنع الاستقلال.

(*) كل النواب يتم انتخابهم عبر قائمات موحدة أعدها الحزب بعد استشارة هياكله القاعدية، أعضاء يترشحون باسم الحزب و تحت لواء الزعامة البورقيبية.

(**) في مثل هذه الحالة يكون من المنطقي جدا أن يساند النواب سياسة الحكومة التي هي حكومتهم و أن يدعموا تصورات الحزب الذي هو حزبهم بشكل يجعل السلطات التنفيذية و التشريعية تنطلقان من الأرضية نفسها و تتجهان الاتجاه ذاته و تنتهيان إلى النتائج عينها.

هـذا إضـافة إلى أن أعضـاء الحكومـة المنتمين إلى الحـزب مـن حقهـم الجمـع بـين صـفتهم الحكوميـة التنفيذيـة وصـفتهم البرلمانيـة التشـريعية(**) بمـا يتعـارض مـع مبـدأ الفصـل بـين السـلطات كأحـد مرتكزات الممارسة الديمقراطية المعاصرة.

وبناء على هذا الانسجام القائم وباقي المؤسسات (= المنظمات والبرلمان تحديدا)، تتأكـد هـذه العلاقـة الوطيـدة بـين الحـزب والدولـة بمؤسساتها المختلفة، يتجلى ذلك واضحا من خلال تولي رئيس الدولة رئاسـة الحـزب في الآن نفسـه فهـو لديـه صـلاحيات تحديـد التوجهـات الكبرى للساسة العامة وكذلك إعطاء الدفع الضروري للحزب والدولة، إضافة إلى أن من مشمولاته اختيار الرجال القادرين على وضع تصورات موضع القرار وتحديد التوجهات الكبرى واختيار نظرائهم من منفذي البرامج المسطرة.[1]

لكـن اعتمـاد الحـزب علـى الأسـلوب الاسـقاطي المعتمـد في تركيـزه بمـا يجعـل المنطـق الوصـائي نفسـه الـذي كانـت هـذه الفئـات الاجتماعيـة ترفضـه، بـل إن الرغبـة في الاسـتقلالية والـتخلص مـن رقابـة الحـزب(*) سـتظهر علـى الأزمـة الطلابيـة[1] وبـالعودة إلى التجربـة

1- حافظ عبد الرحيم، **مرجع سابق**، ص232.

(*) أحد مظاهر الأزمة الطلابية شكلها مؤتمر قربية عام 1971 إذ يعد التعبير الأوضح عن رغبة عملية في رفض الوصاية الحزبية وتحقيق الاستقلال بعد تحول الجامعة إلى مسرح الأعمال عنف بين مختلف الشرائح الطلابية بل كذلك على النسق السياسي العام وطرق أدائه خلال حكومتي السبعينات و النصف الأول للثمانينات بعد النجاح في خلق شرعية موازية بنية على اتهام الشرعية القائمة على خلفية أنها شرعية بنيت على مقولة الأحادية: رجل واحد، حزب واحد و رأي واحد و مارادفها و تعد من الأسباب التي ساعدت على بروز ظاهرة الأصولية في مواجهة الحداثة.

البنصالحية(**) التي ساهمت في زيادة مساحة عدم الرضى كما عبر عنها "اشفورد" لتتخذ نهاية التجربة بعدا مأسويا بعد تضافر عوامل سياسية، اقتصادية وثقافية متداخلة خلفت صراعا عميقا داخل الحزب بين دعاة التخطيط الاقتصادي الذي يقوده أحمد بن صالح(***) ودعاة البرلمانية والانفتاح الاقتصادي بقيادة الهادي نويرة حسمت بانتصار دعاة الليبرالية بزعامة نويرة[2] الذي أعطت حكومته اتجاها جديدا للتنمية الاقتصادية يدور حول تشجيع المبادرات الخاصة[3] كما يتضمن تحويرا جزئيا للعبة السياسية(*).

كما أن الخطاب الرئاسي في 8 جوان 1970 الذي أفتتح به مرحلة ما بعد التعاضد[4] يعبر عن التوجه نحو نظام سياسي مبني على

1- المرجع نفسه، ص 234.

(**) حملت التجربة في طياتها بوادر إنهيارها بالعودة إلى الأساليب المستعملة في فرض الممارسة الوصائية التي يرمي المجتمع السياسي إلى تسليطها على المجتمع المدني، خاصة بعد فشل الحزب في معالجة الاختلافات الجيلية نسبة إلى أحمد بن صالح وزير الاقتصاد.

(***) تم حل التعاضدية وزج سنة 1969 بوزير الاقتصاد أحمد بن صالح في السجن ومحاكمته بتهمة الخيانة العظمى، لكن المهم هو نمط الأداء السياسي و كيفية تعامل الرئيس أعلى هرم السلطة مع هذه النهاية حيث تملص من كل ما حصل و تبرئة نفسه.

2- سالم لبيض، **مرجع سابق**، ص 223..

(*) لكن هذا لا يعني بالضرورة الدخول إلى عالم الممارسة الديمقراطية فكانت الآراء متباينة بين متحمس إلى دمقرطة الحياة السياسية (= من داخل الحزب و من خارجه) و بين متمسك بالممارسة الرقابية المعهودة

3- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص 111.

4- حافظ عبد الرحيم، **مرجع سابق**، ص237-240

المؤسسات والقانون ويكسب شرعيته على أسس أكثر ديمقراطية، وبناءا عليه سيدعو إلى توزيع السلطات والمسؤوليات في إطار التكامل بين الأدوار لتجنب الوقوع في الخطأ لكن توجه السيد الهادي نويرة نحو الانفتاح كان مقتصرا على البعد الاقتصادي البحت وهو حسبه (= نويرة) رهان يتطلب تعبئة كل الطاقات والقوى لتحقيق ذلك بعيدا عن المطلبية الضيقة والاختلافات الإيديولوجية غير المجدية، إلا أن بعض القوى من داخل الحزب ذاته أخذت من الخطاب الرئاسي بتاريخ 8 جوان 1970 منطلقا لشرعية جديدة عمادها نظام سياسي مبني على المؤسسات والقانون، وبناءا عليه سيدعو المسيتري إلى المزيد من دمقرطة الحياة السياسية داخل الحزب ثم خارجه انطلاقا من قرارات المؤتمر الثاني ذاته، هذا الخلاف سيكون بورقيبة الفيصل فيه بتجاهل قرارات المؤتمر ودعم سياسة الهادي نويرة، وبهذا تقلصت حظوظ عملية الانفتاح لكي لا تتعدى الميدان الاقتصادي وإلى حد ما الاجتماعي، في هذه الأثناء دعم الاتحاد التونسي للشغل موقف الهادي نويرة لأغراض تكتيكية، فكان بحاجة إلى استرجاع دوره بعد فترة من التهميش والركود وكان المستفيد الأكبر من التحول بنجاحه في استثمار المجالات الفارغة التي تركها الحزب فقبول النقابة بسياسة الانفتاح الاقتصادي كان مؤسسا على أن هذه السياسة توفر مواطن الشغل وتضمن زيادة في الأجور، وبالمقابل قبلت الحكومة بمبدأ السياسة التعاقدية وفي هذا المجال تصدر اتحاد الشغل السياسة المطلبية بالبلاد، ووصل إلى سد الفراغ السياسي الذي حققه غياب الحزب، وقد زاد في ديناميكية اتحاد الشغل التي استطاعت بفضل استقلالها النسبي، وما لها من وسائل وموارد أن تستقطب أغلب القوى التي تعارض الحزب الدستوري وتريد أن تجد مكانا للتعبير والممارسة(5)، من هنا سيتحول

5- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص 112

الاتحـاد إلى موضـوع عـدم الرضـى مـن قبـل المسـؤولين الحـزبيين الـذين نافسهم على الأرضية نفسها، فكانت محاولات المواجهة ما المنطق ذاته ببعـث مـا سمـي بالشـعب المهنيـة كخلايـا موازيـة، إلا أن فشـل هـذه الأسـاليب أدت إلى حصول المجابهة بما يعرف بـالخميس الأسـود في 26 جـانفي 1978(*) لتزيـدها أحـداث قفصـة عمقـا سـنة 1980" وتعيـد إلى الأذهـان جملـة مـن الاعتبـارات منهـا أن قـوة الـبلاد مرهونـة بقـوة الجهـة الداخليـة وأن الحركـة النقابيـة هـي الـرقم الصـعب في أيـة معادلـة ترمـي إلى حـل الأزمـة في الـبلاد"، هـذه الأحداث(*) تدل على تفاقم الغضب الشعبي وتزايد اغتراب الشباب الذي أصبح يلجأ إلى العنف(*) وهو ما شكل قطيعة تامة مع النظام وطرق العمل التي تتبعها المعارضة التي عملت على التنديد بالإجماع على هذه العملية، وتجاوب رئيس الدولة مع هذا التنديد بالاعتراف بحقها في المشاركة في اللعبة السياسية بعد سنة فقط من وقوع العملية حيث أقر رئيس الدولة في المؤتمر الاستثنائي في أفريل 1981 مبدأ التعددية وقضى علـى المعـايير الـتي يجـب أن تتـوافر في أي منظمـة أو هيئـة لكـي يقـع الاعتراف بها قانونيا وهذه الشروط هي الاعتراف بشرعية دستور البلاد، نبـذ العنـف، عـدم الـولاء ماديـا أو تنظيميـا أو إيـديولوجيا لأي جهـة أجنبية.(**).

(*) من ذلك نجاحه في استقطاب الفئات الشابة في الفاعلين السياسيين الرافضين للأحادية و الراغبين في ممارسة المشاركة السياسية.

(*) الموارد و الرسائل ممثلة في زيادة المطابع و الصحف التي تعمل لها وممثليها في البرلمان وصداها في المنظمات الدولية.

(**) قوبل هذا الموقف المعارض للانفتاح باستقالة الحبيب بولعراس من منصبه كوزير للشؤون الثقافية والإعلام يوم 17 جوان 1970 ثم استقالة السيد أحمد المستيري في 21 جوان 1970 لكنها رفضت.

حيث تم الاعتراف بحزب الاشتراكيين الديمقراطيين الذي يقوده الأستاذ احمد المستيري وبحركة الوحدة الشعبية التي على رأسها السيد محمد بالحاج عمر[1]، ومكنتها السلطة من العمل القانوني على مرحلتين – المرحلة الأولى بدأت سنة 1981 عندما منحت الحركة حق إصدار صحيفة سياسية تسمى بالوحدة والمرحلة الثانية تمكينها من الحزب باسم حركة الوحدة الشعبية[2] أما الحزب الشيوعي فقد

1- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص 114.

(***) كانت هذه الأحداث منعطف حاسما في مسيرة الدولة بوجه عام و الاتحاد بوجه خاص حيث كشفت الأحداث أن إقصاء المناضلين و تنصيب القيادات غير الممثلة لم يعد طريقة ناجحة و إن ذلك العهد قد ولى.

(****) وقعت هذه الأحداث في الجنوب الذي عرف تاريخيا باستعداد حاضر لمناهضة المركز نظرا لعدم وجود توازن جهوي تنموي وهذه المنطقة هي التي انطلقت منها شرارة الثورة في تونس (منطقة سيدي بوزيد) لتنشر إلى المركز.

(*) تجلى هذا الاتحاد إلى حد ما في أحداث قفصة عندما تحرك شبان أرهقتهم المشاكل، نفس السيناريو حدث في ديسمبر 2010 انتهى بهروب الرئيس بن علي في 14 جانفي 2011.

(**) اضطر النظام إلى الاعتراف أو السماح بوجود حركات سياسية أخذت اتجاهين:

الاتجاه الأول: يؤمن بعلمنة المجتمع ، وتكوين مجتمع صناعي متطور ويطالبون بمبدأ إرساء التعددية، وقد أنجزت هذه الحركة التي يقودها احمد المستيري القسم الأكبر في مجال مأسسة الحياة السياسية ، أما الحركة الثانية من الاتجاه ذاته حركة الوحدة الشعبية التي تشارك انطلاقا من التصور نفسه للمجتمع ولكن أعضاؤها يختلفون عن الحزب الحاكم في طرق تحقيق الأهداف في العدالة الاجتماعية.

الاتجاه الثاني: يتمثل أساسا في الاتجاه الإسلامي، فهو يختلف أساسا عن النظام بقدر ما يختلف عن المعارضة التقليدية في تونس.

2- سالم لبيض، **مرجع سابق**، ص229.

اعترف به في 17 جويلية 1981[1] أسندت أمانته العامة إلى علي جراد بعد انتخابه أما الحركة الإسلامية فإنها مازالت تترقب صدور القانون الذي سينظم الحياة السياسية في تونس والذي كانت وعدت به الحكومة منذ سنتين لكن توتر العلاقة بين السلطة والاتجاه الإسلامي(*) حال دون ذلك[2].

وعلى الرغم من هذه التطورات الكبرى التي شهدها النسق السياسي التونسي لمحاولة التكيف مع تطورات المجتمع والاستجابة لمطالب الفئات الجديدة التي افرزها التغيير الاجتماعي فان التحديات كانت اكبر من الاستجابة(*) يقول الهرماسي" **لا يبدو لنا أن التنازلات التي قدمها النظام قد أكسبته قوة خاصة لمجابهة هذه التحديات المتزايدة**"[3]، واتضح أن الأزمة التي مرت بها تونس أعمق مما كان يتصور المسؤولين وان ردود الفعل حتى الايجابية منها جاءت متأخرة، ومن موقع الاضطرار ظهرت سلسلة من الأحداث تدل على تفاقم الغضب الشعبي تجلى في أحداث مدينة تالة(**)، عبر احمد المستيري عن الإبعاد

1- الهرماسي، **المرجع نفسه**، ص 114.

2- سالم لبيض، **مرجع سابق**، ص238، 239.

(*) تعرضت قيادات حركة النهضة وكوادرها إلى المحاكمات النفي سنوات 1981، 1982، 1983 لتعود بعد انتفاضة 2010 إلى سدة الحكم بعد فوزها بالانتخابات 2011.

(**) هي التحديات ذاتها التي انتهت نظام بن علي بعد انتفاضة ديسمبر 2010.

3- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص 214،215.

(*) جاءت هذه الأحداث عقب أحداث قفصة احتجاجا على تراجع الحكومة عن بناء مصنع للجير.

التي يكتسيها بروز الشارع كطرف خطير على استقرار[1] الدولة ونبه من مغبة تجاهل الأمر الذي حدث في 03 جانفي 1984احتجاجا على رفع الدعم عن الحبوب مما أدى إلى مضاعفة أسعارها وأسعار مشتقاتها بما يزيد عن عشرة بالمائة(*)

كما عبر المفكر التونسي هشام جعيط عن وجود ثلاث أزمات(**) أدت إلى أحداث جانفي 1984 وهم أزمة مجتمع وأزمة ذهنية وأزمة نظام:

1- الهرماسي **مرجع سابق**، ص 215.

(**) قد تنبأ السيد احمد المستيري بحدوث انتفاضة شعبية وعدم التحكم فيها وهذا ما حدث فعلا في تونس في ديسمبر 2010 إذ يقول بعد أحداث الثمانينات " **سوف يأتي وقت إذا استمر الأمر على ما هو عليه يصعب فيه تنظيم الجماهير الشعبية وتجنيدها وتعجز الهياكل السياسية... إذا بلغ الغضب درجة معينة وبلغ رد الفعل العفوي درجة معينة، لا يمكن لأي أحد أن يوجه الجماهير...، هذا ما يجب ان نفكر فيه ، وما لا يدركه المسؤولون، لقد لاحظوا عجزهم أمام الجماهير في تالة التي توجهت قبل كل شيء إلى مقر مسؤول الحزب الدستوري في المنطقة، وسوف يأتي يوم إذا ما ازداد الغضب الشعبي والعفوية والتلقائية في رد الفعل الشعبي فلن يتمكن احد من المسك بزمام الأمور**"، فمخاوف المستيري وجدت طريقها في الواقع عبر حدثين انتفاضة الخبز وثورة الياسمين، في نفس السياق المتمحور حول قدرة النظام في تونس تفادي الصدمة من قبل الشارع يقول= =الهرماسي" **فان السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو هل يمكن للنظام والمجتمع أن يتحملان هزة أخرى مشابهة لتلك التي حدثت في 03 جانفي 1984 أن ذلك لا يبدو ممكنا**"حيث لم يتمكن الجنرال بن علي من مواجهة الهزة الأخيرة رغم اعتماده على الأجهزة الأمنية والاستخبارتية التي كانت عاملا من عوامل الأزمة

1- أزمة المجتمع تنحدر من وضعية تتسم بتعايش مجتمعين في فضاء واحد أولهما فقير والثاني غير الأول مندمج في نظام الدولة، والاستهلاك في نظام التواصل والآخر هو خارج كل ذلك(**).

2- أزمة ذهنية ظهرت لانقطاع التواصل بين الزعامة والمجموعة الوطنية.

3- أزمة نظام تعبر عن أزمة نسق سياسي مسدود.

بورقيبة في هذه الفترة لا يحكم، لكنه لا يترك للوزير الأول ممارسة سلطاته بحرية [1]، فمع تراجع الحضور الكاريزمي لشخص بورقيبة بسبب المرض والشيخوخة، توازى مع اشتداد الضغط السياسي الداخلي ازدادت حاجة بورقيبة إلى الاعتماد على الأجهزة الأمنية ظهر نمط جديد من الوزراء ممثل في بن علي بعدما كان جنرالا آمر الحرس الوطني ثم وزيرا للداخلية فوزيرا أول وتمكن من افتكاك الرئاسة ليمثل مرحلة ثانية من بناء الدولة حتى تاريخ 14 جانفي 2011 تاريخ هروبه من البلاد بعد انتفاضة شعبية.

المؤسسة التشريعية في تونس:

1- الهرماسي **مرجع سابق**، ص 215.

(*) يقول جعيط " إن انتفاضة الخبز يمكن أن تكون كل شيء إلا أن تكون انتفاضة البطون الجائعة ...إنها في جانبها التلقائي وقفة للدفاع عن المكسب المهم والعملي الوحيد لعهد الاستقلال إنها انتفاضة في ظاهرها الخبز".

كـان المجلـس التشـريعي في فـترة بورقيبـة يتـألف مـن غرفـة(*) واحدة(1) بعد ان تم العدول عن الغـرفتين في 1959 - تمت العـودة إليهـا بتعديل 2002 - بشكل مخالف وظروف مختلفة(2).

يتـألف المجلـس التشـريعي قبـل 1976 مـن 112 نائبـا منتخـب حسـب اقـتراع القائمـة وتمتـد الفـترة النيابيـة خمـس سـنوات، ويمـارس المجلس العمل التشريعي على مستوى اللجان الدائمة المختصة التي لها حق تقـديم مشـاريع القـوانين ويـتم الاقـتراع عليهـا بالأغلبيـة المطلقـة ويخـول لـرئيس الجمهوريـة حـق إرجـاع نـص تشـريعي كقـراءة ثانيـة و لا يصـبح النص قانونا إلا بعد إن يصادق عليه المجلس بأغلبية الثلثين(3).

أما فترة بعد 1976 تكون البرلمان من مجلس واحد سمي مجلس النـواب يتـألف مـن 141 نائبـا منتخبـا لمـدة خمـس سـنوات، وكانـت أول نيابة في ظل تعدد الأحزاب(*) في سنة 1981.

وحتـى عـام 1974 كانـت هنـاك انتخابـات مشـتركة رئاسـية وتشريعية حتى تعديل الدستور وتعيين بورقيبة رئيسا مدى الحياة.

عنـد تتبـع تـاريخ نتـائج الانتخابـات لمعرفـة هيكـل مجلـس النـواب فيتضـح انـه في سـنة 1959 شـاركـت ثـلاث قـوى هـي الحـزب الدسـتوري الحــزب الشــيوعي والمســتقلون فــاز الدســتوريون بالكامــل، وجــاءت

1- المؤسسة التشريعية في تونس، **مرجع سابق**، ص 46.

(*) لكن وفق المشروع الأول للدستور الذي وقع العدول عنه في إطار المجلس التأسيسي في 20 نوفمبر 1956 كان الاتجاه هو تكوين مجلس امة بغرفتين مجلس وطني ومجلس شوري.

2- الصادق شعبان، **مرجع سابق**، ص 97.

3- المؤسسة التشريعية في تونس، **مرجع سابق**، ص 46.

انتخابات1964 خاضها الحزب الدستوري منفردا(**) وفي سنة 1974 تاريخ آخر دورة لانتخاب عهدة رئاسية وتشريعية معا في العهد البورقيبي، يتلخص مما سبق انه كان لبورقيبة وحزبه سيادة على الدولة من خلال عدم أحقية النواب استجواب الحكومة إنما مجرد توجيه أسئلة إليها كما لم يكن للمجلس حق مراقبة الحكومة أو إسقاطها وأصبح المجلس مجرد هيئة استشارية ومساندة للحكومة.

كما تجلى حرص بورقيبة على تهميش دور هذا المجلس منذ بداية حكمه من خلال لغة خطابه "**من الضروري للرجل الذي حصل على ثقة الأمة إن يتصرف ثم يخبر المجلس بعد ذلك بأعماله**"[1] وهذا تأكيد على أن السلطة التنفيذية متمثلة في شخص الرئيس بورقيبة قد سيطرة على كافة سلطات الدولة الأخرى وخاصة السلطة التشريعية .

البناء الإيديولوجي والمؤسسي للدولة الليبية (الجماهيرية) الإطار الإيديولوجي والدستوري في ليبيا .

أولا: الحقبة الملكية 1951-1569

عمل الدستور الليبي في هذه الفترة على جعل مصدر السيادة إلهيا بالشكل الذي تريده القيادة السياسية دون إن تكون موضعا للمساءلة

1- مقطع من خطاب ألقاه بورقيبة في 10 نوفمبر 1959.

(*) الأحزاب المشاركة: حركة الديمقراطية الاشتراكية- حزب الوحدة الشعبية - الحزب الشيوعي، أما الأحزاب غير المعترف بها ذات التوجهات الإسلامية واليسارية والقومية العربية فقد ظلت لفترة طويلة تمثل الثقل الأساسي في معارضة النهج البورقيبي .

(**) ذلك بعد تجميد نشاط الحزب الشيوعي في 1962 عقب اتهام أعضائه بمحاولة الانقلاب على بورقيبة سنة 1961.

السياسية[1] حيث أوضحت المادة 40 من الدستور أن السيادة لله وهي بإرادته وديعة للأمة ثم جاءت المادة 44 لتنقل هذه الوديعة من يد الأمة إلى يد شخص طبيعي هو الملك(*) ثم لأولاده من بعده[2] واهم المشاكل (استمرت مع عهد القذافي) بروز دائرة الولاءات التي ظلت لصيقة بالقبلية أكثر منها للمملكة[3] ومع ذلك فقد اختارت ليبيا نظاما سياسيا لا يتعارض مع الملكية فحسب بل يتعارض مع التوجهات الثورية القومية(*)ودخول ليبيا في حالة من عدم الاستقرار خلال السنوات الممتدة من 1963 الى1969(**) أفسحت المجال لثورة الجيش[4] التي قادها

1- فوزي احمد يتم، عطا محمد صالح، **النظم السياسية العربية المعاصرة**،(بنغازي منشورات جامعة قار يونس ج 2 1988. ص 362.

(*) السمة الدينية التي كان يتمتع بها الملك استنادا إلى كونه رأس السنوسية الحركة الدينية .

2- نجلاء محمد نجيب، المؤسسة التشريعية في ليبيا تطور البنية والوظائف من الحقبة الملكية إلي الحقبة الجماهيرية، أحمد الرشيدي (محرر)، **المؤسسة التشريعية في العالم العربي**، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997)، ص19.

3- سعيد عكاشة،"الجدل حول التحولات الديمقراطية والليبرالية في ليبيا " في: منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**،(القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، 2004)، ص 215.

(*) اختار لبيبيا في العهد الملكي النهج الليبرالي بشكله التقليدي مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت تعتمد الحكومة الليبية على المساعدات قبل اكتشاف النفط.

(**) اندلاع تظاهرات في الشارع الليبي في أعقاب نشوب حرب جوان 1967 هوجمت السفارتين البريطانية والأمريكية من الجماهير الليبية

4- سعيد عكاشة، **المرجع نفسه**، ص 217.

العقيد معمر القذافي ورفاقه في مطلع سبتمبر 1969 أثناء وجود الملك إدريس السنوسي في تركيا للعلاج.

التوجه الإيديولوجي والدستوري في العهد الجماهيري معمر القذافي وكتابه الأخضر ونظريته العالمية الثالثة.

أتت النظرية العالمية الثالثة(***) التي وردت في الكتاب الأخضر للعقيد معمر القذافي في مجملها عبارة عن هجوم على الديمقراطية الغربية وما تمثله من ارتياب في مدى ملائمتها للمجتمعات العربية[1] لذلك صاحب خطابه العام استخدام مفردات خاصة بتعاليم القران ورفض المؤثرات الحضارية الوافدة من الغرب(***).

يوجه الكتاب الأخضر نقدا كبيرا للديمقراطية الغربية ويرفض بشدة المجالس النيابية وما يتصل بها من انتخابات عامة، ويهاجم الحزب والطبقة والاستفتاء، وينطلق من مسلمة أولية هي أن الديمقراطية هي حكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه.[2]

1- محمد صفي الدين خربوش، " رؤية القيادة الليبية للديمقراطية: دراسة مقارنة مع التجارب العربية الأخرى،" في نفين عبد المنعم مسعد محررا، **التحولات الديمقراطية في الوطن العربي**، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1993)، ص 53.

(***) في البداية أطلق عليها اسم الثورة الثقافية في افريل 1973 وقدمها بهذا المصطلح أي النظرية العالمية الثالثة في ماي من نفس السنة على أنها نظرية تتغلب على عيوب كل من الاشتراكية والرأسمالية وأعتبرها الحل النهائي لمشاكل البشرية جميعا.

2- سعيد عكاشة، **المرجع نفسه**،ص 219.

(*) رفض القذافي استخدام اللغات الأجنبية حتى في جوازات السفر، كما قام بإقرار بعض العقوبات المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية مثل قطع يد السارق

يفتتح الكتاب الأخضر بعبارة "**أداة الحكم هي المشكلة الأساسية الأولى التي تواجه الجماعات البشرية**"[1] ثم يقرر في ثقة "**كافة الأنظمة السياسية في العالم الآن هي نتيجة صراع أدوات الحكم على السلطة صراعا سلميا أو مسلحا كصراع الطبقات أو الطوائف أو القبائل أو الأفراد ونتيجته دائما فوز أداة الحكم فرد أو جماعة أو حزب أو طبقة ...وهزيمة الشعب أي هزيمة الديمقراطية الحقيقية**".[2]

ثم يقدم الكتاب الأخضر الدليل على صحة وجهة نظره فيذكر أن الصراع السياسي الذي يسفر على فوز مرشحا بنسبة 51 بالمائة من مجموع أصوات الناخبين تكون نتيجته أداة حكم ديكتاتورية في ثوب ديمقراطي مزيف، حيث أن 49 بالمائة من الناخبين تحكمهم أداة لم ينتخبوها، بل فرضت عليهم، وتلك هي الديكتاتورية[3]، ويرفض القذافي جميع أنواع التعددية السياسية والتمثيل السياسي وأساليب تداول السلطة المتعارف عليها بالمعنى التقليدي لممارسة الديمقراطية، وان أساس سلطة الشعب بدون نيابة عنه ويقول" **كافة أنظمة الحكم السائدة في العالم الآن ليست ديمقراطية ما لم تهتد إلى هذا الأسلوب، المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية هي الثمرة النهائية لكفاح الشعوب من اجل الديمقراطية ...وهي ليست من صنع الخيال بقدر ما هي نتاج الفكر الإنساني الذي استوعب كافة التجارب الإنسانية من اجل الديمقراطية**

1- معمر القذافي، **الكتاب الأخضر**، (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر) ص6.

2- **المرجع نفسه**، ص 07.06

3- أم العز الفارسي، **المرأة والمشاركة السياسية في ليبيا 1997 – 2005**، (القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، 2005)، ص 103.

.....ليس لسلطة الشعب إلا وجه واحد ولا يمكن تحقيق السلطة الشعبية الا بكيفية واحدة وهي المؤتمرات الشعبية فلا شعبية بدون مؤتمرات شعبية واللجان في كل مكان".[1]

ينتقل الكتاب الأخضر للحديث عن الحزبية والأحزاب فيعتبرها الدولة الديكتاتورية العصرية إذ أن الحزب هو حكم جزء للكل وهو أخر الأدوات الدكتاتورية، فالحزب أداة الدكتاتورية تمكن أصحاب الرؤية الواحدة أو المصلحة الواحدة من حكم بأكمله أي شعب، والحزب هو الأقلية بالنسبة للشعب.[2]

يتوجه الكتاب الأخضر بعد ذلك إلى الحديث عن الاستفتاء باعتباره أسلوبا من أساليب الاحتكام إلى الشعب في القضايا ذات الأهمية، وينتقد الكتاب هذا الأسلوب باعتباره تدجيلا على الديمقراطية[3]، ولان الذين يقولون "نعم" والذين يقولون "لا" لم يعبروا في الحقيقة عن إرادتهم إلا بكلمة واحدة وهي إما "نعم" أو "لا".

ثم يعتبر الاستفتاء أقسى وأقصى نظام دكتاتوري كبحي، لان كلا من الرافض والموافق لم يعلل رفضه أو موافقته.

لكن المحك الحقيقي للنظرية هو اختبارها على ارض الواقع مهما بلغت درجة سلامتها الفكرية وصحتها المنطقية ومن ثم تظل هذه الرؤية دون قيمة حقيقية ما لم يتمكن الشعب حكم نفسه بنفسه ولنفسه في جميع المستويات[4]، والملاحظ أن العقيد معمر القذافي يخرق

1- معمر القذافي، **مرجع سابق**، ص 45-48.

2- **المرجع نفسه**، ص 20.19

3- محمد صفي الدين خربوش، **مرجع سابق**، ص 64.

4- **المرجع سابق**، ص 75.

هذه القاعدة في النظرية فيتدخل بنفسه في كل مؤتمر شعبي عام شارحا رأيه[1] في كل موضوع من موضوعات جدول الأعمال(*) ليحولها إلى قرارات وقوانين نافذة، فضلا على أن القذافي استأثر لنفسه وحرم المؤتمرات واللجان الشعبية من مناقشة الأمور المتعلقة بقضايا الأمن والقوات المسلحة والنفط بحجة أنها ذات طبيعة ثورية، وإذا كان الكتاب الأخضر يعتبر أن التمثيل تدجيل وان المجلس النيابي حكم غيابي، فانه لم يجد سوى التمثيل وسيلة لتكوين أمانات اللجان الشعبية ومؤتمر الشعب العام[2]، حيث أن المؤتمر الذي يضم ممثلين لا يجتمع إلا سنويا أو دوريا ظلت السلطة الحقيقية في يد أمانة مؤتمر الشعب العام، وبذلك اظهر الكتاب الأخضر لغة قاطعة في صحة رؤيته ونفى وجود رؤى أخرى يمكنها تحقيق الديمقراطية بالمعنى الحقيقي(**)

الجوانب الشخصية للعقيد معمر القذافي:

1- نجلاء محمد نجيب،" نخبة المجتمع الهيدروكربوني في الجماهيرية العربية الليبية،"في: علي الصاوي (محررا) **النخبة السياسية في العالم العربي**، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1996) ، ص40.

(*) يمكن الإشارة إلى موقف القذافي عندما لاحظ توجها عاما في المؤتمر الشعبي العام المنعقد في مستهل عام 1990الى إجراء بعض التخفيضات في الضرائب فذهب إلى المؤتمر معلنا" هذه ليست قرارات الشعب الذي اعرفه جيدا وعلى الفور تم التراجع عن تلك التوجهات اعترافا بأن الزعيم يعرف مطالب شعبه على نحو أفضل من ممثليه أنفسهم

2- محمد صفي الدين خربوش، **مرجع سابق**، ص 64.

(*) فقد الكتاب الأخضر من بعد سقوط مؤلفه العقيد القذافي في 2011 وجوده قدسيته وقيمته التي كانت أساسا مفروضة من قبل الزعيم

جاءت أفكار النظرية العالمية الثالثة وتناقضاتها انطلاقا من تركيبة الزعيم القذافي التي دائما ما تثير علامات كبيرة من الريبة والتحجب والتناقض .

فقد شكلت الثقافة السياسية عند القذافي عن طريق تأثرها بعوامل أساسية:

أولا نشأته: السمة العامة لهذه النشأة هي الفقر والإحباط فقد ولد لأسرة فقيرة تنتمي إلى قبيلة صغيرة تعيش بالقرب من مدينة سرت، كان يضطر إلى للنوم بالقرب من مدرسته لتوفير نفقاته.

ثانيا قراءاته: اعتاد منذ وجوده في المدرسة الثانوية على قراءة مؤلفات ذات طبيعة ثورية اشتراكية بالأساس لمؤلفين من آمثال فيدال كاسترو، "تشي غيفارا، " "ماو تسي تونغ" و"ماركيز" في مرحلة لاحقة.

إضافة إلى تأثره بالنموذج الناصري، فقد كانت شخصية جمال عبد الناصر الثورية خاصة كتابه فلسفة الثورة ملهما أساسيا للقذافي[1]، بذلك يمكن القول بأن الثقافة السياسية في ليبيا هي ثقافة تجد الديمقراطية المباشرة على المستوى الدعائي لكسب مزيد من الشرعية[*] وتفرغها من مضمونها على الصعيد العملي ضمانا لاستمرار سمات المجتمع الهيدروكربوني[**] الذي يستلزم سلطوية شديدة اقرب إلى الملكية المستبدة.

اللجان الشعبية السلطة التنفيذية في ليبيا :

1- John Davis, Libyan Politics: Tribe and revolution, London: I.B Touris an dCO Ltd., Society and Culture in the Modern Middle East, 1987. p.p. 261- 263.

تتولى اللجان الشعبية أداء الوظائف التنفيذية بمختلف المناطق الليبية، وتمثل اللجنة الشعبية العامة اعلي مستويات السلطة التنفيذية ذلك على غرار مجلس الوزراء في النظم السياسية المختلفة[1].

المنطلق الأساسي لهذا التصور مستمد من أسس الثورة الشعبية المعلنة في1977التي تفترض أن يمارس الشعب أيضا السلطة التنفيذية من خلال تعيين كل مؤتمر شعبي للجنة شعبية تضطلع بالمهام التنفيذية على كل مستوى من مستويات الدولة، ومن هذا فانه من المنوط بالمؤتمر الشعبي العام تعيين اللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء) التي تكون

1- أم العز الفارسي، **مرجع سابق**، ص 133.

(*) تآكلت هذه الشرعية رغم استمرارها لفترة طويلة نتيجة تمسك القذافي بموقعه كزعيم افتراضي بعد قيام الثورة انطلاقا من الغرب (بنغازي) وصولا الى العاصمة طرابلس والقضاء على القذافي.

(**) المجتمع الهيدروكربوني: يعود أصل مفهومه إلى Karl Wittfogel الذي طور مفهوم المجتمع الهيدروليكي(والذي كان يعني أن سيطرة الدولة على تنظيم الري في أي مجتمع نهري تؤدي إلى استبداد سلطة هذه الدولة) معتبرا أن سيطرة الدولة على الإنتاج بشكل عام تؤدي إلى استبداد السلطة الحاكمة في تلك الدولة، وقد جاء تسمية المجتمع الهيدروكربوني مستمدة من حقيقة أن معظم الدول التي تمارس هيمنة مطلقة على شئونها الداخلية والخارجية اعتمادا على إنتاج سلعة أولية واحدة هي دول نفطية بالأساس. ومن أهم سمات هذه المجتمعات الهيدروكربونية سمتين أساسيتين:

الأولى: الاعتماد الكبير على الخارج سواء بالنسبة لاستيراد العمالة. =

=الثانية: انعدام الحاجة العملية إلي التمثيل السياسي(السلطة النيابية) فالحاكم في هذه الدول ليس بحاجة إلي سلطة تقر شرعية فرض الضرائب لتغطية النفقات العامة للحكومة، ذلك أن موارده من حصيلة بيع سلعته الأولية تغطي هذه النفقات ومن ثم فهو لا يرى ضرورة لوجود هذه السلطة النيابية .

مسؤولة عن تنفيذها للقرارات والقوانين التي يصدرها المؤتمر الشعبي العام وتكون مسؤولة إمامه[1].

هذا التنظيم ظل مستقرا في إطاره العام خلال لاحقة من تاريخ الدولة الليبية أما من حيث الهيكلية والإجراءات الداخلية ومدتها وتشكيلاتها فقد مرت بتغيرات عديدة وتم تشكيلها وإحداث تغيرات في عدد الأمانات المكونة لها بالزيادة والنقص والضم والتقييم، وتشابك بنية اللجان الشعبية وتترابط بالدرجة التي تؤثر على أدائها وتقسيماتها الإدارية، كما تؤثر التغيرات المختلفة فيها على عدد وتقسيمات الفروع البلدية وأداء اللجان الشعبية النوعية فيها[2].

كان من المفروض أن تكون لهذه السلطة دور كبير في العملية السياسية في ليبيا ومن ثم يكون لأفرادها مكانة محورية، إلا أن ذلك لم يحدث في الواقع العملي نتيجة استئثار القذافي بالسلطة التنفيذية بالبلاد، حتى أن معظم مرؤوسي الوزراء الليبيين يرفضون تنفيذ قراراتهم انتظارا لإقرارها أو إلغائها من قبل القذافي الذي كان يحرص على إضعاف سلطة القائمين على تلك اللجان بتغييرهم بصورة مستمرة حيث تم تعديل تشكيل اللجنة الشعبية العامة في الفترة من 1977 - 1994 أربعة عشر مرة بمعدل 14.6 شهرا لكل لجنة في المقاعد الوزارية الأمر الذي جعل الباقي الوحيد في هذه الفترة هو القذافي وصاحب السلطة التنفيذية(*)

1- نجلاء محمد نجيب،" نخبة المجتمع الهيدروكربوني في الجماهيرية العربية الليبية"، **مرجع سابق**، ص 16.

2- أم العز الفارسي، **مرجع سابق**، ص 133.

اللجان الشعبية السلطة التشريعية في ليبيا مرت المؤسسة التشريعية في ليبيا بمرحلتين منذ حصولها على الاستقلال حيث امتدت المرحلة الأولى طوال العهد الملكي الليبي 1951- 1969 بينما امتدت المرحلة الثانية طوال العهد الجماهير الذي بدأ عام 1977 وكانت مرحلة انتقالية امتدت من ثورة الفاتح سبتمبر 1969 إلى ثورة الشعب 1977 ومرحلة انتقالية أخرى بدأت مع ثورة 2011 وسقوط القذافي مازالت لم تتضح معالمها بعد.

وعلى هذا سيتم تناول المؤسسة التشريعية الليبية في مرحلتين من خلال ربط مخرجات المؤسسة التشريعية أدائها لوظائفها بالخصائص البنائية لتلك المؤسسة ثم العوامل السياسية الاجتماعية – الاقتصادية التي تشكل بيئة النظام التشريعي ككل[1].

المحددات الاجتماعية والاقتصادية . خصائص البناء التشريعي . الأداء الوظيفي للبرلمان.

المحددات السياسية ـــ خصائص البناء التشريعي ـــ الأداء الوظيفي للبرلمان.

1- نجلاء محمد نجيب، المؤسسة التشريعية في ليبيا تطور البنية والوظائف من الحقبة الملكية إلي الحقبة الجماهيرية، **مرجع سابق**، ص 14.

(*) تقوم فكرة هذا النموذج على أساس أن ثمة عوامل سياسية في مقدمتها طبيعة الدولة ونظامها الحزبي وطبيعة العلاقة بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية تتفاعل مع عوامل أخرى اجتماعية واقتصادية أبرزها مدى انتشار العليم وأدوات= =الاتصال، والانقسامات الدينية والقبلية والتركب القبلي ومدى سيطرة جهاز الدولة على النشاط الاقتصادي الذي يرتبط بمدى أولية هذا الاقتصاد

نمـوذج تصـوري للعلاقـة بـين المـتغيرات الاجتماعيـة والسياسـية والسـمات البنيويـة والأداء الـوظيفي للبرلمـان حيـث ينـتج عـن تفاعلهمـا بنيـة تشـريعية تشـكل إلى حـد كـبير انعكاسـا لجدليـة التفـاعلات بـين تلـك المتغيرات مجتمعة، وتنعكس بدورها على أداء البرلمان لوظائفه لاسيما الوظائف الأربـع الكـبرى المتمثلـة في التشـريع أو وضـع القاعـدة القانونيـة والرقابة على السلطة التنفيذية والتعبير عن المصالح التنشئة السياسية[1].

بنية المؤسسة التشريعية في ليبيا الملكية:

اخـذ الدسـتور الملكـي الليبي بنظـام المجلسـين اذ تكـون مجلـس الأمـة أو البرلمـان ومـن مجلـس اعلـي يـدعى مجلـس النـواب، وقـد سـاوى المشرع بين المجلسـين في الاختصـاص كقاعـدة عامـة عـدا مـا كـان منهـا متعلق بالأمور المالية وبالمسؤولية الوزارية إذ خص مجلس النواب بهما[2].

مجلس النـواب جـاء كانعكـاس للطبيعـة الفيدراليـة الـتي مثلـت فيـه الولايـات الـثلاث بعـدد متسـاو مـن الأعضـاء يحـث للملـك تعـيين 24 عضـوا[3] الـذي يمثـل نصـف الأعضـاء علـى أن ينتخـب النصـف الآخـر، مجلس النواب مثل هذا الجانب التمثيلي للشعب الليبي بواقـع ممثـل واحـد لكـل عشـرون ألـف مـواطن، كانـت عضـوية المجلس رابـع سنوات يقـوم أعضاؤه بانتخاب رئيس ووكلين للمجلس وحيال هـذا المجلس تمتـع الملـك

1- كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة** (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع،1987)ص ص 231-240.

2- نجلاء محمد نجيب، المؤسسة التشريعية في ليبيا تطور البنية والوظائف من الحقبة الملكية إلي الحقبة الجماهيرية، **مرجع سابق**، ص 19.

3- سعيد عكاشة، **مرجع سابق**، ص 216.

بحق حله متى أراد على أن يدعو لانتخابات برلمانية جديدة في غضون 3 أشهر **وقد امتلكت المؤسسة التشريعية أثناء الحقبة الملكية :**

- حق اقتراح مشروعات القوانين وفقا للمادة 138 من الدستور الملكي.
- حق التصديق على القوانين وفقا للمواد 199، 198، 136، 135 من الدستور الملكي
- حق الإيقاف المؤقت لمشروعات القوانين وحق إصدار القوانين وفقا للمادتين 41 و68 من الدستور الملكي.
- إصدار مراسيم لها قوة القانون أثناء غياب مجلس الأمة[1].

والواقع أن الوظيفة المعروفة بالمبادرة التشريعية كانت حكرا بالفعل طوال تلك المدة على الحكومة والملك فحسب.

المؤسسة التشريعية في العهد الجماهيري :

في عام1977 أعلنت الثورة الشعبية في ليبيا مثلت العملية التشريعية الأساس الثاني من أسس الثورة بعد السلطة التنفيذية وأصبحت من اختصاص المؤتمرات الشعبية ووفقا لذلك تم تقسيم ليبيا إلى بلديات كل بلدية تنقسم إلى عدة فروع وكل فرع ينقسم إلى عدد اكبر من المحلات وتعقد المؤتمرات على مستوى المحلات حيث يشترك في المؤتمر الشعبي الأساسي للحلة كل سكانها لمناقشة السياسات الداخلية والخارجية للبلاد كبيرها وصغيرها، ثم يأتي بعد ذلك دور المؤتمرات الشعبية على مستوى الفروع والتي تتكون من أعضاء

1- نجلاء محمد نجيب، **مرجع سابق**، ص 21.

المؤتمرات الشعبية الأساسية للمحلات التابعة لهذا الفرع ،[1] ظل هذا الهيكل التنظيمي للمؤتمرات الشعبية بمستوياته السابقة خلال الفترة 1977 - 1992 إلى أن ادخل القذافي تعديلات نبرزها في المرحلة الثانية، أما ما يتعلق بصنع القاعدة القانونية(التشريع) فالمفترض وفق لنظام المؤتمرات الذي حدده الكتاب الأخضر أن تكون المبادرة التشريعية باقتراح مشروع القانون وولايته حكرا على المؤتمرات الشعبية الأساسية الأمر الذي يجعل لكل مواطن حق المبادأة التشريعية و لا يكون لمؤتمر الشعب العام حينئذ إلا تجميع لمشروعات القوانين المصعدة من المؤتمرات الشعبية الأساسية وصياغتها وإصدارها على نحو نهائي، إلا أن الواقع الفعلي يشير إلى أن أمانة المؤتمر الشعبي العام وهي تعد جدول الإعمال للمؤتمر تستلهم بالأساس تلك الموضوعات التي تطرحها عليها اللجنة الشعبية العامة(مجلس الوزراء) واللجان الثورية[*] وهكذا ينتقل فعليا حق المبادأة التشريعية من الجماهير إلى السلطة التنفيذية إلى الكيان القمعي التابع تماما للعقيد القذافي[2] مثلت البنية المتفردة للمؤسسة التشريعية في ليبيا الجماهيرية كانعكاس واضح للمفروضات[*] في البنية الفكرية للقيادة الليبية الأمر الذي عززه واقع المجتمع الليبي

1- نجلاء محمد نجيب، المؤسسة التشريعية في ليبيا تطور البنية والوظائف من الحقبة الملكية إلي الحقبة الجماهيرية، **مرجع سابق**، ص 29.

2- **المرجع نفسه**.ص30.

(*) اللجان الثورية هي كيان ابتكره القذافي في مارس 1979 بسبب الحاجة إلى تنظيم يقوم بعملية التعبئة الشعبية لنظام الثورة بعد فشل الاتحاد الاشتراكي العربي وقد دعا القذافي إلى تشكيل اللجان الثورية في كل مكان، في المؤتمرات الشعبية= =ونقابات العمال والروابط المهنية والمؤسسات التعليمية والقوات المسلحة والشرطة وكل الإدارات والأجهزة الحكومية .

الهيـدروكـربوني وخلـو السـاحة السياسـية مـن التنظيمـات السياسـية المسـتقلة الفاعلـة مـا أدى إلى تـدني أداء المؤسسـة التشـريعية لوظائفهـا إلى الحد الأدنى.

البناء الإيديولوجي والمؤسسي للدولة الموريتانية :

تسـلمت القيـادة السياسـية في موريتانيـا السـلطة مـن المسـتعمر الفرنسـي الـذي حـاول التـدخل في مشـروع بنـاء الدولـة الوطنيـة[1] - المرفـوض مـن قبـل العديـد مـن النخـب السياسـية- [*]، لكـن في ظـل المشـاكل الـتي ظهـرت مـع أول دولـة مركـزيـة في تـاريخ موريتانيـا، إذ انبثقت في مجتمع بدوي وقبلي لم يعرف الحداثة، سواء في مؤسسـاتها أو ثقافتهـا، ذلك أن الاستعمار لم يترك في البلاد أي مقومات مدنية، ولم يستطع خرق التحصين الثقافي الذي لعبته المؤسسات الدينية التقليدية.

وطرحت إشكالية الشرعية منذ البداية، إذ لا يمكن أن تستند إلى القاعدة التاريخية المفقودة، باعتبـار أن الدولـة المركزية ظلت دائمـا موضع رفض، كما أن الآليات التمثيلية الإيديولوجية شكلت عائقا حال دون وجودهـا، ممـا نتج عنـه نـوع مـن "العائلـة الدينيـة" الضـمنية الـتي تـأبى تعاطي العنف وتعوض دولة المدنية "بسلطة القداسة" القائمة على الشعار المعروف عند علماء البلاد "من حمل السلاح فقد ترك الصلاح"، كما أن الشـرعية المطلوبـة لم يمكـن لهـا أن تسـتند إلى النضـال الـوطني كمـا كـان الأمر في تونس والجزائر، إذ إن التيار المتحكم في البلاد قد وصل

1- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص178.

(*) وخصوصا التيار الوطني المناضل ضد الاستعمار، والداعي إلى استقلال البلاد ثم وحدتها مع المغرب.

إلى السلطة، بتخطيط ومساندة من الاستعمار ذاته، وظل وثيق الارتباط به عن طريق معاهدات واتفاقيات مكتوبة.

ومن ثم أصبحت الشرعية قائمة على مشروع بناء الدولة ذاته بما يعنيه ذلك من تأسيس قطاع الحداثة في المجتمع وغرس مفهوم الدولة في الإطار التمثيلي- الثقافي، وهو المشروع الذي يستدعي مجابهة العوائق الثقافية- البيئية على المستوى الداخلي والتصدي للمطالع الأجنبية على المستوى الخارجي[1]. وقد بدأت الدولة تتلمس طريقها مستلهمة خطابا تعبويا يبرز ضرورة بناء الدولة والتفاف جميع الحساسيات السياسية حولها من مختلف الاتجاهات والألوان، مما نتج عنه اندماج كل هذه التكتلات وانضمامها إلى حزب جامع هو حزب الشعب الموريتاني الذي أنشئ سنة 1960.

بذلك استطاعت الدولة أن تؤسس شرعيتها الإيديولوجية على خطاب الحداثة ذاته، أي خطاب شامل يستوعب كل تموجاتها وتوجهاتها من التعريب القومي والتأميم اليساري وحتى تطبيق الشريعة الإسلامية.

الحكم العسكري:

كان الانقلاب العسكري ثمرة تخطيط أطراف متعددة المصالح والاتجاهات، إذ نجد خلف الضباط الذين أنهكتهم الحرب، المتطلعين إلى نهايتها، كل الأحقاد السياسية والقبلية والجهوية المتراكمة طوال فترة حكم الرئيس ولد داده.

1- الهرماسي، **المرجع نفسه**، ص179.

كما كان خطاب الجيش الموريتاني خال من أي بعد عقائدي سياسي - كما هو الأمر بالنسبة إلى جيش المشرق العربي- ، فتمحور منذ البداية حول مجموعة من الأهداف ومنها تحقيق السلام وإنهاء الحرب، الذي تحقق فعلا عن طريق الاتفاقية الموقعة مع البوليساريو في أوت 1979، والتي تتنازل بمقتضاها موريتانيا عن كل شبر في الصحراء الغربية[1].

أما على الساحة الداخلية بدأت موريتانيا منذ استيلاء العسكريين على السلطة تدخل مرحلة جديدة من عدم الاستقرار السياسي لم يسبق لها مثيل في تاريخها الحديث، إذ توالت الانقلابات ومحاولاتها وتكاثرت التحالفات السياسية القصيرة وتعددت التعديلات الحكومية. كما أن القوى السياسية والتقليدية التي دعمت الحكم العسكري من البداية تصدعت وتمزقت بفعل المؤامرات الداخلية وانعكاسات النفوذ الخارجي المتمثل في بعض السفارات العربية النشيطة (العراق- ليبيا- سوريا).

تطور المنظومة الدستورية في موريتانيا :

1- مرحلة ما قبل الاستقلال

خضعت موريتانيا للاستعمار الفرنسي واعتبرت ملحقة بأفريقيا الغربية في شهر جانفي 1920، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت خاضعة للقانون الداخلي الفرنسي علي غرار أقاليم ما وراء البحار.

1- **المرجع نفسه**، ص 180.

ويرأس الإقليم من هذه الأقاليم وال يمثل الحكومة الفرنسية يتمتع بحق انتخاب نائب عام في الجمعية الوطنية، وقد مثلت موريتانيا في هذه الجمعية من طرف النائب أحمد ولد حرمة ولد بيانا.

وبعد إصدار" قانون الإطار" منحت موريتانيا شكلا من أشكال الاستقلال السياسي تمثل في نظام شبه نيابي قائم علي مجلس حكومة منتخب من طرف الجمعية الإقليمية.

وقد نظمت انتخابات في موريتانيا في مارس1957، فاز فيها الاتحاد التقدمي الموريتاني حيث حصل علي23 من 24 مقعدا، وتم انتخاب أول مجلس حكومة في ماي1957 من طرف الجمعية الإقليمية التي انتخبت أول رئيس موريتانيا كنائب لرئيس هذا المجلس، أما رئاسة هذا الأخير فكان يتولاها الوالي الفرنسي، وكانت اختصاصات الجمعية الإقليمية ذات طابع تشريعي ومالي ولم يكن الوزراء مسئولين أمامها.[1]

ونتيجة للهزات العنيفة التي عرفتها المستعمرات الفرنسية والمطالب المتصاعدة بمنحها الاستقلال نص الدستور الفرنسي الصادر في 04 أكتوبر1985 علي إجراء استفتاء داخل المستعمرات لتحديد رغبتها في الاستقلال ونتيجة للتزوير في الانتخابات من طرف فرنسا بقيت موريتانيا تحت السيطرة الفرنسية مع تمتعها بالاستقلال الذاتي.

1- الفاغ محمد ولد السيباني، "المؤسسة التشريعية في موريتانيا في ضوء دستور 20 يوليو 1991 ،" في أحمد الرشيدي (محرر)، **المؤسسة التشريعية في العالم العربي،** (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997) ، ص 127-155.

وتحولت الجمعية الإقليمية إلي جمعية تأسيسية حررت الدستور الموريتاني الأول وصوتت عليه في 22 مارس 1959، وقد أقام هذا الدستور نظاما برلمانيا حيث نص علي:

1- تكوين حكومة يرأسها وزير أول منتخب من طرف الجمعية الوطنية.

2- الحكومة مسئولة أمام الجمعية الوطنية.

3- تستطيع الحكومة حل الجمعية الوطنية بعد أن تتعرض لأزمتين خلال 36 شهرا يكون سببها تصويت البرلمان ضدها.

4- كونت لجنة دستورية أسندت إليها مهمة مراقبة دستورية القوانين.

5- نص الدستور في فصله التاسع علي تعدد الأحزاب شريطة أن تلتزم بمبادئ الديمقراطية وتحترم السيادة الوطنية والوحدة الترابية والشكل الجمهوري للدولة وقد ظهرت أربعة أحزاب سياسية هي:

   1- حزب التجمع الموريتاني.

   2- حزب النهضة الموريتاني.

   3- حزب الاتحاد الوطني.

   4- حزب الاشتراكيين المسلمين الموريتانيين.[1]

إلا أن العمل بدستور 22 مارس 1959 لم يدم طويلا فأمام إصرار الأحزاب الوطنية علي الحصول علي الاستقلال والاعتقالات التي تعرض لها مناضلو "حزب النهضة" جرت مفاوضات في باريس بين الحكومتين الموريتانية والفرنسية انتهت بتوقيع اتفاقية 19 أكتوبر

1- الفاغ محمد ولد السيباني، **مرجع سابق**، ص 127-155.

1960 وبموجبها تم نقل سلطات الاتحاد إلى الحكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية التي أصبحت دولة مستقلة في 28 نوفمبر 1960.

تميزت مرحلة ما بعد الاستقلال بثلاثة أنواع من المؤسسات التشريعية أقامها دستور 20 ماي 1961، وأخرى أقامها النظام العسكري 1978- 1991، ومؤسسات أقامها دستور 20 جويلية 1991.

الفترة الأولى: أقام دستور 20 ماي 1991 قطاعا رئاسيا ينتخب فيه الرئيس لمدة 05 سنوات بالاقتراع العام المباشر، ويتمتع في ظله بصلاحيات هامة تتمثل في تعيين الوزراء وإقالتهم ويمارس السلطة التنظيمية بواسطة مراسيم بينما يمارس الوزراء هذه السلطة بتفويض من رئيس الجمهورية وبواسطة قرارات طبقا للمادة 35 من الدستور وله اختصاصات تشريعية ودبلوماسية وقضائية.

كما أقر بإقامة سلطة تشريعية تتكون من مجلس واحد هو الجمعية الوطنية على أن النواب يقع انتخابهم لمدة 05 سنوات عن طريق اقتراع اللائحة الأغلبية في دورة واحدة، ويتمتع النواب بالحصانة البرلمانية، وتعقد الجمعية الوطنية دورتين أولهما في النصف الأول من نوفمبر والثانية في النصف الأول من شهر ماي، و لا تتجاوز شهرين، كما يمكن أن تعقد دورة فوق العادة بطلب من رئيس الجمهورية أو الأغلبية المطلقة، ولها اختصاصات تشريعية ومالية وقضائية ودبلوماسية، واستمر الحكم المدني 18 عاما[1].

1- طربوش قائد محمد، **السلطة التشريعية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري**. (بيروت مؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. 1995).ص177.

الفترة الثانية: 1978- 1991: في10 جويلية 1978 تحركت القوات المسلحة في انقلاب أطاح بالحكم المدني وحلت الجمعية الوطنية وحزب الشعب الموريتاني وكافة الهيئات التابعة له وأخضعوا البلاد للحكم الاستثنائي.

وفي ظل هذا الحكم صدرت 06 مواثيق ومشروع الدستور نيابي سنة 1980، وقد أكدت هذه المواثيق على طابعها المؤقت باعتبارها فترة انتقالية فيبقى العمل بها فور إقامة مؤسسات ديمقراطية[1]، وقد كانت اللجنة العسكرية تتولى السلطة التشريعية ويتمتع أعضاؤها بالحصانة البرلمانية.

وإن كانت قد جرت محاولات لإشراك السكان في تسيير شؤونهم من خلال تنظيم هياكل تهذيب الجماهير ابتداءا من1981، كما شهدت موريتانيا في 1986 إقامة مجالس بلدية شملت عواصم الولايات والمقاطعات والمراكز الإدارية وكذلك البلديات الريفية.

المطلب الثالث

أسس البناء التنموي والاقتصادي في أقطار المغرب العربي

انصب اهتمام النخب في أقطار المغرب العربي بعد الاستقلال حول مسألة بناء الاقتصاد القومي وهيكلته، وقد عكست الاختيارات في مجال السياسة الاقتصادية العلاقات بين القوى الاجتماعية كما أنها عكست أيضا درجة التوجيه والتنظيم للنخب السياسية[2]، ورغم الجهود المبذولة في هذه الفترة في بناء الاقتصاد، إلا أنها وجدت صعوبات

1- الفاغ محمد ولد السيباني، **مرجع سابق**، ص 127-155.

2- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص59.

ومشاكل نتيجة لتبعية التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا ، اثر هذا الوضع على المجتمعات المغاربية من بطالة متفاقمة ومكشوفة من جهة ، ومقنعة ومنتشرة من جهة أخرى ، في مثل هذه الحالة برزت مصاعب التنمية وضعف معدلات النمو ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وإنتاجية العمل[1].

والملاحظ أن هذه الإشكاليات الكبيرة ظهرت في وقت مبكر في اقتصاديات الدول المغاربية ، ساهم النقص الملموس في قدراتها المالية وقلة رؤوس الأموال الضرورية للتوظيف في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والتنمية البشرية من تفاقمها ، - رغم وجود تباين في ما تمتلكه هذه البلدان من موارد- .

هذه الظروف جعلت الدول المغاربية تتجه إلى طلب القروض المالية من الخارج لمعالجتها ، هذا التوجه وضع الحكومات المغاربية تدريجيا وعبر فترات متباينة أمام السياسات الاقتصادية والمالية التي روج لها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[2].

أولا : البعد التنموي الجزائر.

نالت الجزائر استقلالها في ظروف استثنائية وبعد حرب طويلة ومدمرة[3] خلفت تركة ثقيلة من التخلف الاقتصادي والاجتماعي(*) ،

---

1 كاظم حبيب، **دراسات في الاقتصاد والمجتمع وحالة حقوق الإنسان في الدول المغاربية (تونس- الجزائر- المغرب)**، (برلين، 2000) ص 09.

2- **المرجع نفسه**، ص 12.

3- سمير أمين، **المغرب العربي الحديث**، مرجع سابق، ص157، 156.

وكان على القيادة السياسية أن تواجه آمال الجزائريين وطموحاتهم ببناء دولة عصرية(*) قوية وعادلة، تحسن أوضاعهم وترفع مستويات المعيشة في مجالات عدة خاصة الصحة التعليم والإسكان فكان المنهج المتبع هو أن تسير الدولة وتقود عملية تحقيق التراكم، أدى مشروع الدولة للتصنيع والتحديث السريع، وإرادة بناء المجتمع من جديد بحسب سياسة معينة إلى بروز تكنوقراط جديدة في البلاد، كما ورد في الميثاق الوطني الجزائري أن الاشتراكية في البلدان المتخلفة يجب أن تخلق كل شيء بنفسها[1] لذلك كان نموذج التسيير الذاتي مرحلة أولية وتلقائية بعد مغادرة مئات الآلاف من المستوطنين الفرنسيين تاركين المزارع والمصانع والمتاجر بهدف إحداث فراغ كبير يهز البناء الاقتصادي والاجتماعي للبلاد[2].

(*) تمثل التخلف الاقتصادي في قطاعات ومجالات عديدة كالمواصلات والطرق والإنارة الكهربائية – خصوصا في المناطق الريفية – وكذلك قطاع الهيكل= =الإنتاجي كالصناعة التي تكاد تكون معدومة والزراعة التي في الغالب تقليدية غير تقنية. أما اجتماعيا فالتخلف مس الصحة والتعليم والسكن.

(*) كانت القيادة الجزائرية بعد الاستقلال تنطلق دائما من الاعتقاد بأن الشعب الجزائري قد عانى من الاستعمار ما يستوجب تجنب التغيرات ذات التأثير الواسع باستخدام الريع النفطي لتطوير البلاد دون إخضاع الشعب إلى الحرمان، لكن كان لهذه السياسة انعكاسات أخرى تمثلت في نمو فئة تكنوبيروقراطية تتحكم في مستقبله.

1- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص 76.

2- دبلة، **مرجع سابق**، ص301، 300.

ومن ثم فان الهدف في نظام إنتاج إشراكي[1] هو انجاز مهمات بناء الدولة الجزائرية في أبعادها المختلفة وتحقيق العيش الكريم للمواطن الجزائري الذي عانى الحرمان والفقر.[2]

من هذا المنطلق كانت الجزائر تنتهج التملك الجماعي لوسائل الإنتاج الذي يعني أن الدولة هي المالك والمشغل الأكبر ويتبع ذلك أن التناقضات الأساسية لن تبرز بين القطاع العام والقطاع الخاص بقدر ما ستبرز بين مسيري التصنيع من جهة والعمال من ناحية أخرى[3].

مراحل التوجه التنموي في الجزائر :

التوجه الزراعي: كانت الفلاحة تمثل القطاع الأهم في الاقتصاد الجزائري في فترة ما بعد الاستقلال[4]، حيث طبق أسلوب التسيير الذاتي تلقائيا بعد مغادرة المستوطنين الفرنسيين، ولهذا قام العمال والفلاحون بتسيير الوحدات الإنتاجية[5] ومن ثم اعلنت القيادة الجزائرية أسلوب التسيير الذاتي لإدارة القطاع الفلاحي كآلية إجرائية لتطبيق الخيار الاشتراكي[*]لكن واجه الفلاحون القائمون على مستثمرات التسيير الذاتي نقصا في التمويل لتغطية الأجور وإدارة التسويق وشراء المواد الضرورية والتجهيزات وضعف التأطير وغياب

1- **المرجع نفسه**، ص 302.

2- صاغور، **مرجع سابق**، ص153.

3- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص 78.

4- صاغور، **مرجع سابق**، ص154.

5- دبلة، **مرجع سابق**، ص301، 300.

(*) تبعا لذلك تم إنشاء 1994 قطاعا مسيرا ذاتيا يغطي حوالي 2.3 مليون هكتار أي 35% من المساحة القابلة للفلاحة.

الخبرة مما جعل هذا القطاع بعيدا عن تحقيق الإغراض الاقتصادية والاجتماعية والتنموية المرجوة منه، وظلت تحكمه الفوضى ومنطق التسيب والإهمال ما ترتب عليه انخفاض كبير في الإنتاج.

التوجه الصناعي: تولت الدولة تسيير المرافق العامة كالغاز والكهرباء والنقل الجوي والسكك الحديدية والإذاعة والتلفزيون والتجارة(*) ولجأت الدولة إلى تأميم قطاعات صناعية وخدماتية وإنشاء شركات وهيئات وطنية تأخذ على عاتقها إدارة تلك القطاعات(**)، كما عملت الجزائر على انتهاج الخيار التنموي القائم على أساس الصناعة القاعدية، ساهم في ذلك توفر إمكانات ضخمة من النفط(***) وصناعة الحديد والصلب وهو ما حفز على إنشاء صناعة ثقيلة تلبي احتياجات الخيارات التنموية، بالاعتماد على سياسة التخطيط وضخ أموال كبيرة لبناء قاعدة صناعية وبناء أرضية تحتية هامة تهدف إلى اختيار مبدأ التوازن الجهوي بعد أن ورثت اختلالا كبيرا من حيث النشاط الاقتصادي حسب مناطق الوطن[1] تركز أهم النشاطات في الشمال ومنطقة الوسط، كما مثلت الاستثمارات الفعلية في قطاع الصناعة من خلال مرحلة التخطيط الممتدة من 1967- 1979 واعتبرت مرحلة التحول من مجتمع زراعي ريفي إلى مجتمع يعرف الصناعة

(*) تم إنشاء الديوان الوطني للتجارة عام 1962، وكذلك إنشاء الوكالة السياحية والصيد البحري وتولت الدولة قطاع الضمان الاجتماعي والبنوك

(**) ذلك بإنشاء الشركة الوطنية للنقل وتجارة المحروقات – سونا طراك– في ديسمبر 1963 والشركة الوطنية للحديد عام 1964 والشركة الوطنية للدقيق والعجائن.

(***) تعتمد الجزائر على هذا القطاع الذي يمثل ثلث الناتج الداخلي PIB وتقريبا ثلثي المداخل الضريبية للدولة، 97% من إيرادات الصادرات.

1- صاغور، **مرجع سابق**، ص154.

ويتعامل معها، وجاء المخطط الخماسي الأول 1980- 1984 في ظروف مختلفة ومغايرة لظروف المخططات التي سبقته حيث ساهمت في إعداده هياكل الحزب والمجالس المنتخبة بمناقشة وعرض مشروعه على مؤتمر استثنائي للحزب في جوان 1980[1] إضافة إلى انه جاء في عهد رئيس جديد وهو الشاذلي بن جديد الذي لا يخفي ميوله الانفتاحية، ليكرس مرحلة هيكلة الاقتصاد الوطني، في شكل المخطط الخماسي الأول[*] 1980- 1984 الذي اهتمّ بالقطاع شبه المنتج وإسناده القطاع المنتج، وتزويده بالخدمات المرتبطة بالنشاط الإنتاجي.

لقد اهتمت الدّولة في تفصيلات المخطط الخماسي الأول بالبنية الاقتصادية[**] والاجتماعية، واتخذ من هذه السياسة وسيلة لتحقيق

1- صاغور، **مرجع سابق**، ص168.

(*) طبقا للمادة 05 من القانون المتضمن المخطط الخماسي الأول والصادر في 12 ديسمبر 1980 تحت رقم11- 80 إثر مصادقة المجلس الشعبي الوطني على مشروع قانونه، تحدّدت أهداف المخطط الخماسي الأول السياسية فيما يلي:

- مواصلة بناء الاقتصاد الوطني.- ضمان تغطية الحاجات الأساسية للمواطنين وللأمة، خلال العشرية الجارية، اعتمادا على الإنتاج الوطني بصفة رئيسية.- تعبئة الطاقات و الكفاءات الوطنية.- ضمان دعم الاستقلال الاقتصادي للبلاد، والتحكم في التوازنات، والنسب العامة للاقتصاد وتنمية النشاطات الاقتصادية المتكاملة، ونشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر كامل التراب الوطني.

(**) بدأت الإصلاحات وتنظيم الاقتصاد في المخطط الخماسي الأول منذ سنة 1982، واعتمد في ذلك سياسية إعادة الهيكلة التي أسفرت عن رفع عدد المؤسسات الجزائرية عام 1983 من 70 مؤسسة إلى 328 مؤسسة جديدة، وأدت هذه السياسة إلى تجزئة الشركات الوطنية وخلق شركات أكثر تخصص وأقل حجم، وذلك لتسهيل عملية التسيير والمراقبة. أما قطاع الفلاحة و الرّي فقد أعطيت له= =الأهمية في هذا المخطط، حيث احتل الرتبة الثانية بعد قطاع الصناعة وخصص له برنامج استثماري

هـدف التهيئـة الإقليميـة، والتـوازن الجهـوي مـن بـين المنـاطق المختلفـة والفقيرة نسبيا في مواردها الزراعية الموجودة جغرافيا في المناطق الجبلية والهضاب العليا، والمناطق المتطورة من جهة ثانية.

أما المخطط الخماسي الثاني1985- 1989 استمرت الدّولة في عملية الإصلاحات التي بدأتها من خلال إعادة الهيكلة، وترتيب الأولويات، وحدّدت أهداف هذا المخطط في تنظيم الاقتصاد الوطني، وتطوير قطاع الفلاحة والري، وتقليل من الاعتماد على الخارج.

الأبعاد الاجتماعية للبناء التنموي في الجزائر:

أولت المخططات التنموية اهتماما بالغا في برامجها بموضوع التعليم والتكوين، وشرع في تبني شعار الثورة الثقافية إلى جانب الثورة الزراعية والصناعية، **وتمثلت الأهداف المحددة لسياسة التعليم في الجزائر منذ البداية تتلخص في مجموعة من النقاط أهمها:**

- الاستجابة للمطلب الاجتماعي للتربية.
- ربط التعليم باحتياجات التنمية الاقتصادية بإعطاء الأولوية للمواد العلمية.
- إتاحة فرص التعليم أمام جميع الأطفال الجزائريين ومجانيته إلى نهاية المراحل الجامعية العليا.

بلغ حجمه 115،42 مليار دينار جزائري وزعت على الزراعة بـ 54،70 مليار دينار جزائري، والري 0،72 مليار دينار جزائري، والحصة التي تمثلها الفلاحة والّري من استثمار المخطط الخماسي الثاني هي حوالي 14 % من تكاليف البرامج البالغة 828،38 مليار دينار جزائري أو من الاعتماد المالي للمخطط الذي يرتفع إلى 550 مليار دينار جزائري.

- توفير المنح الدراسية والمطاعم والعلاج لجميع الأطفال وتوفير الكتب المدرسية[1].

أما في مجال محو الأمية قامت الجزائر بحملة كبيرة سنة 1970 شملت كل الفئات والقطاعات بما فيها المساجد والمحلات التجارية والأحياء، كما حلت المدرسة الأساسية محل التعليم التقليدي عام[2] 1980. للمزيد انظر الجابري

كما كان من الضروري توفير الإطارات الكافية لإدارة مختلف شؤونها لذلك تم الاعتماد على تكوين المعلمين وتدريبهم واستقدام آخرين من الأقطار العربية بغية سد العجز.

كان عدد المعلمين باللغة العربية والفرنسية خلال العام الدراسي 1962- 1963 حوالي 19908 معلم باللغتين العربية والفرنسية ليرتفع إلى حوالي 30666 معلم خلال العام الدراسي 1966- 1967 ويصبح عددهم خلال 1987- 1988 حوالي 244963 هذا بالنسبة للتعليم الابتدائي، أما التعليم المتوسط والثانوي فقد تطور سواء بالنسبة للتلاميذ أو الأساتذة فكان عدد التلاميذ خلال 1962- 1963 حوالي 31923 تلميذ وتلميذة، كما وصل الى حدود 11904 تلميذ وتلميذة سنة 1978- 1979 و591783 خلال 1987- 1988.

هذا ما تلخصه المادة 66 من دستور 1976: والتي تنص" **لكل مواطن الحق في التعلم**".

1- رابح تركي، "سياسة التعريب في الجزائر،" **المستقبل العربي**، ع 57. نوفمبر، 1983. ص 81.

2- صاغور، **مرجع سابق**، ص265.

- التعليم مجاني وهو إجباري بالنسبة لمدة المدرسة الأساسية في إطار الشروط المحددة بالقانون.
- تضمن الدولة التطبيق المتساوي لحق التعليم.
- تنظم الدولة التعليم.
- تسهر الدولة على أن تكون أبواب التعليم و التكوين المهني و الثقافة مفتوحة بالتساوي أمام الجميع.[1]

أما التعليم الجامعي فكانت فلسفة الجزائر في ميدان التعليم العالي تركز بالخصوص على الجانب النوعي، وركزت على عوامل لتطوير ميدان التعليم ومنها.

- إنشاء ديوان المطبوعات الجامعية التي تتيح في اجال قريبة توفير الكتب والمنشورات التي بدورها تسمح للطلبة بمواصلة تعليمهم بدون مشكلات في هذا الجانب.

- التكوين في الخارج ففي سنة 1979 كان هناك حوالي 2000 طالبا يتكونون بالخارج وبلغ العدد سنة 1984 حوالي 4000 طالبا.[2]

- نتيجة للتطورات التي حصلت بدأ الاهتمام بالفروع العلمية وأصبح لها الأهمية بالنسبة لباقي الفروع.

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الدستور الجزائري 1996**، المادة.66

2- دبلة، **مرجع سابق**، ص383.

- أصبحت الجزائر تظم سنة 1988 حوالي 29 مدينة جامعية و60 معهدا وطنيا تابعا للتعليم العالي، وتطور عدد الأساتذة سنة 1988 ليصل إلى 19117 وحوالي 18110 متحصل على شهادة جامعية.

بذلك تكون المحصلة حتى الدخول الجامعي 1988 سبعة جامعات كبرى و(29) مدىنة جامعية و(60) معهدا وطنيا للتعليم العالي و(04) معاهد للعلوم الطبية، ووصل عدد الطلبة في التدرج (207457) طالب وطالبة و(18000) طالب وطالبة لما بعد التدرج، وبلغ عدد الأساتذة (14087) منهم (13077) أستاذ جزائري، وبلغ عدد الأسرة لإىواء الطلبة حوالي (87120) سرىر، بالإضافة إلى المطاعم الجامعية والنقل الجامعي والمنح والمكتبات، والملحقات الترفيهية والرياضية، ومراكز البحث ومنتدىات الإعلام الآلي[1].

كانت السياسة السكانية أكثر الحلقات ضعفا ضمن سائر السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ذلك انه بسبب عقد الآمال على العقارات التي خلفها الأوربيون، ولم تمنح هذا القطاع الأهمية الكافية[2] لذلك تجدر الإشارة إلى انه اعتبارا من عام 1975 ازداد الناتج السنوي للسكن لكنه لم يلب حاجات الطبقة الوسطى وتم تسليم 55000 مسكن خلال 1982 فيما تقدر الحاجة الفعلية بـ 02 مليون وحدة سكنية.

1- المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الدليل الاقتصادي والاجتماعي (الجزائر، 1989) ص 7.

2- عبد اللطيف بن اشنهو"، التجربة الجزائرية في التنمية "، في نادر فرجاني وآخرون، **التنمية المستقلة في الوطن العربي**،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 1986)، ص509.

هـذا العجـز جعـل الدولـة تلجـأ إلى بعـض الإجـراءات كالبنـاء الـذاتي والبنـاء الجـاهز، لكـن دون الوصـول إلى حـل، كمـا سـاهمت الأزمة المالية سنة 1986 وما نجم عنها من قيود تجاه المؤسسـات الدولية الدائنة زاد من المشكلة.

أما السياسة الصحية فمنذ الاستقلال تكفلت الدولة الجزائرية الحديثة بمسألة الصحة والسكن وتم إنشاء المعهد الوطني للصحة العمومية في عام 1966 وصدور الأمر المنظم لمهنة الأطباء والصيادلة.

ويعتبر العلاج المجاني الذي اقر عام 1974 احد أهم المكاسب التي حققتها السياسة الجزائرية في مجال الصحة، هذا ما ثمنه دستور 1976 ويشير إلى أحقيته وتنص المادة 67 لكل **المواطنين الحق في الرعاية الصحية.**

وهذا الحق مضمون عن طريق توفير خدمات صحية عامة ومجانية، و بتوسيع مجال الطب الوقائي، والتحسين الدائم لظروف العيش والعمل، وكذلك عن طريق ترقية التربية البدنية والرياضية ووسائل الترفيه[1].

أسس البناء التنموي في المغرب:

كانت للتجربة التنموية في المغرب خصوصية تميزها عن التجارب التنموية في المغرب العربي، حيث لم يتم الأخذ بالحزب الوحيد مما يسمح بتواجد جملة من الآراء[2]، إضافة إلى العمل وفق

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الدستور الجزائري 1996**، المادة 67.

2- محمد عابد الجابري، **المغرب المعاصر الخصوصية والهوية..الحداثة والتنمية** (مؤسسة بنشرة الدار البيضاء،1988)، ص 147.

الإحصاء(*) هذا من جهة ومن جهة أخرى انتهجت التجربة المغربي الطابع الليبرالي حيث لم تعرف التأميمات الاشتراكية، ورغم أنها ورثت ملكية بعض التجهيزات الأساسية من دولة الحماية إلا أنها شجعت القطاع الخاص وقدمت له المساعدات والتجهيزات الأساسية مما كرس الازدواجية في البنية الاقتصادية المغربية[1].

كل هذه المعطيات لا تنفي تموقع الملكية على الساحة الاقتصادية التي لم تكن مستعدة للتنازل عن الحكم أو القبول ببرامج تنموية[2] يكون من نتائجها إضعاف وجودها وشرعيتها، وبقدر ما حافظت هذه المؤسسة على دورها المركزي، بقدر ما تضاءلت الطموحات التنموية إضافة إلى فرض الملك كوسيط بين المجتمع الريفي والمجتمع المدني، ومن نتائج هذا الاختيار إهمال المشاريع التصنيعية الكبرى وإعطاء الأولوية للزراعة التصديرية وملحقاتها الصناعية، وبدرجة ثانية للسياحة ومثلت هذه التوجهات الإطار العام الذي أدى برجوازية زراعية قوية ودعمها(*).

فقد طرح المخطط الثلاثي الأول 1965- 1968 حصر مجهود التنمية في ثلاث قطاعات اعتبرت صاحبة الأولوية المطلقة وهي الفلاحة، السياحة وتكوين الأطر.

في القطاع الأول اهتم المخطط بالاستثمار في ميدان السدود فوجه نصف الاستثمارات الحكومية إلى هذا القطاع وكانت

1- **المرجع سابق**، ص148.

2- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص 81.

(*) هذه البرجوازية تستفيد من الأراضي ومن مشاريع بناء السدود المكلفة، وتحافظ بالمقابل على البنية التقليدية القائمة مادامت تدين بوجودها للحكم.

الإستراتيجية العامة التي اتبعها المخطط تقوم على توجيه الفلاحة نحو التصدير واستخدام القطاع العصري بهدف تلبية السوق الأوروبية من البواكير والحوامض ذلك على حساب حاجيات البلاد وسكانها من الحبوب.

أما في قطاع السياحة فقد اتجه المخطط إلى أنشاء تجهيزات رفيعة المستوى بهدف جلب السواح الأوروبيين لكن كذلك على حساب السياحة الداخلية[1]، أما تكوين الأطر فكان لخدمة السياحة بتكوين الأطر الخدماتية السياحية.

ويأتي المخطط الخماسي 1968- 1972 ليكرس نفس الاختيارات ويقرر نفس الأولويات، في هذه الفترة وجد المغرب نفسه مضطرا إلى تمتين روابط التنمية مع السوق الأوروبية المشتركة فأصبحت مقدراته الاقتصادية مرهونة باختيارات هذه السوق بكيفية خاصة وبتقلبات السوق العالمية بصورة عامة[2]، كما كان لعدم إقبال الرأسمال الأجنبي على الاستثمار في المغرب إلى ارتفاع قيمة الديون الخارجية والتي زادت مع تسخير القطاع العام لفائدة القطاع الخاص ما أحدث أزمة اقتصادية واجتماعية[3].

تأتي الخطة الخماسية 1973- 1977 ويطلق عليها بإستراتيجية التصحيح على أساس أنها مبنية على دراسات للأوضاع

1- عابد الجابري، **المغرب المعاصر الخصوصية والهوية..الحداثة والتنمية، مرجع سابق**، ص162.

2- **المرجع نفسه**، ص163.

3- **المرجع نفسه**، ص 164.

الاجتماعية والاقتصادية التي أفرزتها مرحلة الستينات **وقد حددت الخطة هدفين رئيسين**

1- زيادة معدل النمو الاقتصادي إلى 7.5 بالمائة سنويا من خلال تحقيق زيادة التصدير وزيادة الإنفاق الاستثماري[1].

2- تحسين توزيع الدخل القومي بين الطبقات والأقاليم.

كما ظهرت سياسة الخصخصة على مستوى الخطاب كفلسفة اقتصادية وفق ليبرالية منطقية، وفي هذا الإطار استخدمت تعبيرات من قبيل العقلنة، الترشيد، التصفية والشفافية للاقتصاد الوطني[2]، وساهم العامل الخارجي في تحديد مضمون سياسة الخصخصة في عام 1985.

تقدم المغرب بطلب الاقتراض من اجل القيام بإصلاحات تهم القطاع العام، فكان الرفض من قبل البنك الدولي لعدم جدوى القطاع العام وفاعليته.

آما النتائج الاجتماعية المترتبة على هذه السياسات الاقتصادية اتساع الهوة بشكل كبير بين طبقة برجوازية صغيرة الحجم وبين الشعب بطبقاته المتوسطة والمحرومة[3].

1- خيري عزيز، **التجربة المغربية للتنمية والتحديث**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1980) ص ص 19-21.

2- ساعف، **مرجع سابق**، ص 542.

3- عابد الجابري، **المغرب المعاصر الخصوصية والهوية..الحداثة والتنمية، مرجع سابق**، ص164.

هـذا الفـرق بـين الأغنيـاء والفقـراء انعكـس بـدوره علـى دخـل السـكان الحضـر والسـكان القـرويين، أعـدت وزارة الفلاحـة تقريـرا في أوائـل السـبعينات أن 2.7٪ مـن الفلاحـين الكبـار يملكـون 38.7٪ مـن المساحات الزراعية، وان 02٪ من الفلاحين تصرفوا في أكثر من 70٪ من القروض الفردية التي يمنحها القرض الفلاحي.

أسس البناء التنموي في تونس:

مثلمـا اشـرنا سـابقا بـأن الاختيـارات التنمويـة للأقطـار المغاربيـة عرفت تباينـات، ففـي حـين انتهجـت الجزائـر المنهج التصنيعي والـدولوي انتهج المغرب الأقصى سياسـة انفتاحيـا منـذ البداية[1] مـع التأكيـد علـى الفلاحة والسياحة، احتلت تونس مكانا وسطا بين هذين التوجهين، مما جعلها تعرف كلا من النمط الاشتراكي والنمط الليبرالي في التنمية.

ويعد الاقتصاد التونسي من الاقتصاديات الناشئة، يتميـز بـالتنوع حيـث يعتمـد بالدرجـة الأولى علـى الزراعـة والمنـاجم والطاقـة والسـياحة وكذلك الصناعات التحويلية[2].

كـان التوجه نحو بناء الدولة وبناء الاقتصاد في تـونس مـبني علـى أسـس دولويـة أمـام ضـعف الخصـخصـة وترددهـا قـررت الدولـة التـدخل المباشر في بناء المؤسسات الاقتصادية وإدارتها.

1- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص 60.

(*) الذي استبدل فيه الحزب الحاكم اسمه، وأصبح يسمى منذ ذلك التاريخ وحتى مؤتمر العام 1988 "الحزب الاشتراكي الدستوري التونسي".

2- Central Intelligence Agency (CIA), **THE WORLD FACTBOOK 2007: Tunisia,** https://www.cia.gov/library/publications/the- world-factbook /fields/2116.html, last visited: 19/12/2010

لكن مع مطلع سنة 1970 وقع الاختيار على إتباع سياسة انفتاحية تشجع مبادرات الخواص، كان لهذه السياسة الاقتصادية تأثيرها على التركيبة الطبقية وتمثلت نتائجها في إفراز النمو الاقتصادي وطبقة رجال الأعمال في فترة قصيرة كانت لها تبعاتها.

بذلك حاولت تونس بناء رأسمالية الدولة عبر تدخلها في التخطيط وإقرار مسألة "الاشتراكية الدستورية"[1] في مؤتمر المصير[*] المنعقد في بنزرت العام 1964، وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد الذي يتجسد في شخصنة الدولة، وتبعية المجتمع لها.

كما كانت عملية التراكم الرأسمالي[**] في تونس خاضعة لمنطق مزدوج: فالتراكم الذي وظفته الدولة جعلته كعنصر تابع صغير من النظام الرأسمالي العالمي في وقت معاً خاضع لقوانين التقسيم الدولي للعمل، لأن مصادر تراكم الرأسمال والحصول على الموارد الضرورية لتمويل خطط التصنيع وتحديث الزراعة القائم على إنشاء حركة التعاضديات في الزراعة وتعميمها منذ بداية الستينات، كانت تعتمد

1- توفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997) ص814.

(*) لم يشكل المظهر "الاقتصادي" لشمولية توسيع دور الدولة التسلطية وتدخلها في الاقتصاد والمجتمع باعتبار ذلك يدخل في نطاق الاستجابة لدوافع ضبط عملية التراكم الرأسمالي فقط، وانما كانا يدخلان أيضاً في إطار الاستجابة لضرورات التكامل السياسي، وولادة جماعة سياسية جديدة متجانسة.

(**) مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، وصندوق التنمية الأوروبي في إطار السوق الأوروبية المشتركة، حيث أن هذه الأجهزة الدولية للتسليف والتمويل كانت خاضعة لهيمنة الولايات المتحدة الأميركية، التي رسخت مواقعها في النظام الرأسمالي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

بشكل رئيسي على استيراد رأس المال الاحتكاري الأجنبي، من خلال القروض التي كانت تمنحها البنوك الدولية(***) فالاستثمارات العائدة للرأسمال الأجنبي اضطلعت بدور بارز جداً، ذلك أن نسبتها ارتفعت من 48٪ العام 1960، من حجم الاستثمارات العامة إلى 67٪ في العام 1969، وبلغ استثمار رؤوس الأموال الأجنبية مبلغ 50٪ من مجموع استثمارات المخطط العشري (1962- 1971) وفي غضون ذلك، تفاقم حجم الديون الخارجية الذي ارتفع من 25٪ من مجموع المنتوج الداخلي الخام العام 1960إلى 495 ٪ العام 1971[1]. وبذلك فإن السياسة الاقتصادية للاشتراكية الدستورية قادت إلى ربط الاقتصاد التونسي ربطاً وثيقاً بالسوق الرأسمالية العالمية. وهكذا ظهرت تجربة "الاشتراكية الدستورية" كمنتوج لحركة اجتماعية حاملة لإعادة ضبط عملية التراكم الرأسمالي وفق قوانين التقسيم الدولي للعمل في محاولة للتأثير فيها.

ووفق هذا المنظور أصبح تدخل الدولة تقوده دوافع إنتاج هيمنة على المجتمع، وتوسيع قواعد الرأسمال الخاص، وطبقة الإجراء، ولقد تشكلت في خضم هذه التجربة "رأسمالية الدولة" وعمليات الضبط التي قامت بها الدولة على الرغم من هامشها، شريحة البرجوازية البيروقراطية ذات النزعة التسلطية.

(*) لكن تجربة "الاشتراكية الدستورية" مهدت الطريق لتطوير الرأسمالية التابعة في الريف، وشكلت القاعدة المادية لعملية التراكم الرأسمالي لمصلحة البرجوازية التقليدية، والبيروقراطية الجديدة.

1- توفيق المديني، **مرجع سابق**، ص815.

غير أن عواقب هذه التجربة، تمثلت في ازدياد التفاوتات الاجتماعية في المجتمع والتمايزات الطبقية، واشتداد الاستغلال الرأسمالي(*).

شكلت سنة 1969 نهاية مرحلة "رأسمالية الدولة" التي شهدتها تونس في العام 1962 إلى أواخر العام 1969، تحت راية "الاشتراكية الدستورية"، وتعايش القطاعات الثلاث، بقيادة الجناح البيروقراطي التسييري في الحزب (أحمد بن صالح)، فالتجربة أسهمت في تأسيس قاعدة اقتصادية واجتماعية صلبة[1] (أملاك الدولة - التعاضيات الرأسمالية) للبرجوازية البيروقراطية التسلطية التي أصبحت تفرض هيمنتها داخل السلطة السياسية مما مكنها من التحكم في مركزية القرار السياسي بلا منازع.

وكانت النتيجة التاريخية لهذه التجربة أن حصل التماثل الطبقي، بين البرجوازية التكنوبيروقراطية الكولونيالية والبرجوازية الكولونيالية التقليدية، لتكون البرجوازية الجديدة[2].

1- ميشال كامو، **الدولة التونسية بين الوصاية والتحرر**، جريدة السفير 1985/9/10.

(*) وهو ما أدى إلى احتدام التناحرات الطبقية في الريف مع ازدياد تسلط البيروقراطية، واحتكارها للقرار السياسي والاقتصادي، وممارستها الطغيان والاستبداد على جميع الفلاحين، وقمع القوى الوطنية والديمقراطية، وضرب النقابات، وتعميم الشعب المهنية الدستورية (أي خلايا الحزب الحاكم) في كل المصانع والمؤسسات، وتنصيب قيادة مساومة ومتناقضة جذرية مع مصالح العمال على رأس الاتحاد العام التونسي للشغل.

2- توفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص819.

وبعد إنهاء تجربة رأسمالية الدولة، انعقد المؤتمر الثامن للحزب الحاكم في المنستير(*) العام 1971 لحاول فرض نهجاً ديمقراطياً، في شكله البرجوازي الليبرالي على ساحة الاختيارات السياسية(**) للبلاد، وتعاظم دور البيروقراطية الحديثة التي تجسد خط البرجوازية التكنوبيروقراطية التي كان يمثلها الثالوث الهادي نويرة رئيس الحكومة السابق، محمد الصياح مدير الحزب وعبد الله فرحات وزير الدفاع، والتي تتميز بنزعتها الاستبدادية المحدثة.

(*) غير أنه مع ازدياد الهجوم الذي قاده أحمد بن صالح ضد جبهة رأس المال الخاص، وتلويحه بخطر التأميم في نهاية الستينات، تعرضت الدولة البيروقراطية لخطر تعرية عجزها، الأمر الذي قاد إلى تحالف جناح البرجوازية التقليدي ذي الميول الليبرالية، مع جناح البرجوازية البيروقراطية المتصلب حيث قاد هذا التحالف حملة تصفية لتجربة "رأسمالية الدولة وتقديم رائدها أحمد بن صالح للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى

(**) كان يضم جناحي البرجوازية التونسية، اللذين اكتملا تبلورهما السياسي والأيديولوجي من حيث انطلاقهما من الأرضية الأيديولوجية عينها، أي اعتناق مذهب الليبرالية الاقتصادية، الذي يمثل أساس الوحدة بينهما، وإن كان يحتوي على فوارق على صعيد تصور الوعي السياسي في تطبيقاته الاجتماعية والسياسية.
الجناح الأول: يمثله الهادي نويرة، ومحمد المصمودي، ووسيلة بورقيبة، ومحمد الصياح، والطاهر بلخوجة، وبورقيبة الابن، والشاذلي العياري. وكان هذا الجناح يريد انتهاج سياسة رأسمالية خاصة تقوم على المبادرة الحرة، والمنافسة الرأسمالية على صعيد الانتاج، والمحافظة على المواقع (السياسية والاقتصادية) المناطقية للبرجوازية الكمبرادورية التونسية ذات المنبت الساحلي، والتي ينتمي إليها بورقيبة.
والجناح الثاني، ويمثله أحمد المستيري والباهي الأدغم، وقائد السبسي، والحبيب بولعراس، وكان هذا الجناح قد برز كمدافع عن الديمقراطية والليبرالية

لقد انتقلت تونس في مرحلة الستينات من تجربة "الاشتراكية الدستورية" إلى نموذج فرعي جديد للحكم التسلطي في مرحلة السبعينات، يقوم على اتجاه تنمية الرأسمالية الخاصة الليبرالية وتمتين علاقاتها بالرأسمال الأجنبي، وتعميق الإنخراط أكثر فأكثر بالسوق الرأسمالية العالمية. وكانت الدولة آنذاك تضطلع بدور إعادة توجيه عمليات الضبط من أجل توسيع قواعد الرأسمال الخاص، الذي كانت توظيفاته موجهة أساساً نحو إنشاء المشاريع الصناعية والمعملية المخصصة نحو التصدير للسوق الرأسمالية العالمية، في إطار سياسة استبدال الواردات عن طريق تشجيع السياسة التصديرية، وكانت توظيفات الرأسمال الخاص ذات المنشأ الوطني والأجنبي متمركزة بشكل رئيسي في مدينة تونس والساحل (90٪ من العمالات الصناعية التي أوجدت بين 1973 - 1979).[1]

كما شكل التطور الاقتصادي غير متكافئ، وانعدام التوازن بين المنطقة الساحلية، المجهزة ببناء تحتي عصري يتجاوز بصورة واسعة المتوسط الوطني، حيث يتركز فيها النشاط الاقتصادي، سواء أكان صناعياً أو تجارياً أو إدارياً أو سياحياً، وبين مناطق الجنوب والغرب[*]، غير المجهزة ببناء تحتي حديث، وحيث النشاط الاقتصادي فيها محدود، مع بعض الاستثناءات، في الزراعة والتجارة الصغيرة.

1- ميشال كامو، **الدولة التونسية بين الوصاية والتحرر**، مرجع سابق.

(*) إحدى أهم الأسباب التي أحدثت الانتفاضة التونسي في عدة فترات من التاريخ السياسي والاقتصادي لتونس أخرها انتفاضة ديسمبر 2010 التي أدت إلى تغيير راديكالي في تونس.

إن هـذا التفـاوت في النمـو النـاجم عـن التـأثيرات التراكميـة قـد خلق جماعات متمايزة بوضوح داخل المجتمع التونسي، بسبب ما خلفته هذه التباينات الجغرافية بالنمو من انقسامات على صعيد البناء التحتي ومستوى التطور الاقتصادي، وجدد النزعة الأقليمية والمناطقية (الجهوية)، التي أصبحت تشكل معطى اجتماعياً وسياسياً ثابتاً في واقع تونس، جسدته الدولة التسلطية التونسية ذات المنبت الساحلي[1].

ولما كان الإنتاج لا يهدف إلى تلبية حاجات السوق الداخلية الوطنية بل هو مخصص نحو التصدير إلى السوق الرأسمالية العالمية، فإن توجيه عمليات الضبط الدولتية لا تهدف فقط إلى تحقيق تطابق في التركيب الجديد بين متطلبات رفع قيمة الرأسمال ومعطيات سوق العمالة، وإنما تهدف أيضاً إلى تجديد المبادلات مع الخارج، وجعل الاقتصاد التونسي خاضعاً بشكل مباشر لسيطرة الرأسمالية الأجنبية[2]، وجعلت عمليات الضبط من قبل الدولة خاضعة لقوانين السوق الغربية، من هنا اتخذت حكومة الهادي نويرة خطوات مهمة أسهمت في تغلغل الرأسمال الأجنبي، والارتماء في أحضان السوق الرأسمالية العالمية(*).

1- **المكان نفسه.**

2- ميشال كامو، **الدولة التونسية بين الوصاية والتحرر**، مرجع سابق

(*) منها: 1- قانون 27 افريل 1972 الذي يسمح لرؤوس الأموال الأجنبية بإقامة مصانع في تونس، والذي يعفي رؤوس الأموال الصناعية الأجنبية المصدرة من الضرائب 100 بالمائة لمدة عشر سنوات.

2- قانون 23 أوت 1974 الخاص بالصناعات المعملية. يمنح هذا القانون إمتيازات عديدة في مجال الضرائب بالنسبة للصناعات التي تخلق فرص عمل أكثر من عشرة، وكلما كان حجم رأس المال أكبر، كلما تناقصت الضرائب، وهذا القانون موجه بصورة رئيسة إلى تشجيع الرأسماليين التونسيين على إنشاء صناعات لتطوير السوق الداخلية.

إن السياسة الاقتصادية التي انتهجتها البرجوازية التونسية أفرزت نتائج كبيرة في أوائل السبعينات، إلى حد أن تونس كان لها نمو اقتصادي يتجاوز 7 ٪ في العام، بشهادة المنظمات المالية الدولية، وهو يعتبر من أفضل معدلات النمو العشرة في العالم.

لقد عاشت تونس طفرة اقتصادية كبيرة في الخطة الخماسية الأولى 1971- 1975، تمثلت في زيادة سريعة للناتج الوطني الخام بنسبة 8.8 ٪ كل عام، وبنحو 5.5 ٪ كمعدل وسطي من إنتاجية العمل، وبنمو إيجابي في إنتاجية رأس مال المال 1.1 ٪ كل عام. وكان هذا التقدم يعزى بصورة أساسية إلى ارتفاع حجم الاستثمارات الذي كان يغطي الخسارة في إنتاجية العمل ورأس المال، ومضاعفة العائدات السياحية من العملة الصعبة - خمسة أضعاف خلال 1972- 1981 التي أصبحت تحتل المرتبة الثانية بعد المنتجات النفطية، 17.7 ٪ من عائدات تصدير الخيرات والخدمات، أما وزن المنتجات النفطية فهي بنحو4.7 ٪، كما عرفت قيمة الاستيراد ازدياداً قوياً، إذ مثل هذا الازدياد بصورة وسطية 39 ٪من الناتج الوطني الخام في مقابل 21 ٪ خلال عقد الستينات، وهو ما يشير إلى ازدياد قيمة الاستيراد الغذائية، خصوصاً الحبوب.

وفي هذا السياق تم العودة إلى سياسة العقد الاجتماعي التي تهدف إلى إرساء الحوار بين الحكومة ونقابات العمال، ونقابات أرباب العمل، في نطاق من التعاون الطبقي، في إطار الشرعية البرجوازية، باعتبار أن الاتحاد العام التونسي للشغل أصبح في ظل حكومة نويرة "طرفاً اجتماعياً" تطور في ديناميكيته كقوة حية من قوى المجتمع

المدني جراء اضطلاعه بدور المدافع عن مطالب الشغالين في البلاد، وإعادة تنشيط الهياكل النقابية.

فبعد الخلل الذي سجل أوائل الثمانينيات في التوازن الاقتصادي الكلي، شكلت أواسط الثمانينيات منعرجا مهما بالنسبة للاقتصاد التونسي، حيث شرع منذ 1986- 1987 في تطبيق برنامج تحرير الاقتصاد وإعادة هيكلته بغية إقرار آليات السوق وتحرير التجارة الداخلية والخارجية وتشجيع المبادرة الخاصة والإسراع في خصخصة المؤسسات العمومية.

وشملت الإصلاحات جملة من المجالات كالسياسة التجارية وسياسة العملة وعمليات التحويل إلى القطاع الخاص بالإضافة إلى الإصلاحات المتعلقة بالاستثمار والجباية، كما أدخلت إصلاحات عديدة على النظام المالي والبنكي[1].

ولقد مكنت هذه الإصلاحات من تغيير ملامح الاقتصاد وتحقيق نتائج انعكست بشكل مباشر على مؤشرات أدائه. فبالنسبة لنمو الاقتصاد معبرا عنه بمعدل نمو الناتج الداخلي الخام فقد سجل

1- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **استعراض النظراء الطوعي لسياسة المنافسة:** تونس (تقرير توليفي)، نيويورك وجنيف 2006، ص4.

(*) تمكنت الطبقة العاملة من الإسهام في وضع الطبقة البرجوازية في أزمة سياسية، بفضل عدد الإضرابات العمالية الذي بلغ 452/ إضرابا في العام 1977/ وزيادة حدة التوترات الاجتماعية، واحتدام التناقضات داخل الدولة التسلطية. وهكذا تطورت في مرحلة السبعينات النضالات النقابية والعمالية والطلابية، والنضالات السياسية لكل القوى الديمقراطية، وشكل الاتحاد العام التونسي للشغل مركز استقطاب للنشاط والنضال القاعدي لكل اليساريين، المتمحور حول القضايا الرئيسية الثلاث: القمع، والحريات الديمقراطية، والسيطرة الإمبريالية.

ارتفاعا ملحوظا سنة 1987 بـ 6.7 ٪ مقارنة بالمعدل السالب المسجل سنة 1986 والمقدر بـ - 1.5٪

بالإضافة إلى ذلك تميزت سنة 1992 بأعلى معدل وصل إلى 7.8٪. [1]

أسس البناء التنموي في ليبيا :

اثر اكتشاف النفط على الاقتصاد الليبي: في عام 1962 بدأ النفط يأخذ دورا قياديا في مجال الصادرات الليبية وحقق الاقتصاد الليبي بفضل ذلك فائضا في الميزان التجاري لأول مرة سنة 1963 والذي بلغ حوالي 35 مليون دينار وذلك بدلا من عجز سابق مستمر بلغ 56- 45- 23 مليون دينار في الفترات من 1960 إلى 1962 على التوالي، وكنتيجة حتمية لهذه التطورات النفطية لم يعد الاقتصاد الليبي معتمدا على بعض المساعدات الأجنبية أو الصادرات لبعض السلع الزراعية البسيطة وإنما كحالة فريدة من الاقتصاديات النامية الغنية إذا ما اعتمدنا في ذلك على مستوى الدخل الفردي أو القومي وتركنا جانبا المعايير الأخرى للنمو الاقتصادي.

لذلك فقد حقق الاقتصاد الليبي نمو اقتصاديا بعد اكتشاف النفط ويعرف النمو الاقتصادي بمدى استمرارية التغير في كل من الدخل أو الناتج الوطني والدخل الفردي وكذلك مصادر هذا الدخل

---

1 -International Monetary Fund, **World Economic Outlook Database**, April 2008.

ومدى التغيرات التي تطرأ عليها من وقت إلى أخر زهو ما يعبر عنها بالهيكل الاقتصادي[1].

حقق الدخل القومي النقدي زيادة هائلة حيث ارتفع بما يزيد عن 29 مرة في سنة 1973 عنه في سنة 1958 وذلك بمعدل مركب نمو 23.4٪ سنويا.

والملاحظ أن قطاع النفط هو المحرك الرئيسي وراء هذه التطورات الملحوظة في الدخل القومي حيث بلغت نسبة مشاركة إنتاج هذا القطاع في الناتج القومي حوالي 70٪ في السنة 1971 في حين لم يمثل أكثر من 7٪ سنة 1958 ولكن الملاحظ أيضا أن هذه النسبة بدأت في التناقص منذ سنة 1971 وذلك كأثر مباشر لسياسة تنويع الاقتصاد القومي التي اتبعتها الدولة منذ قيام الثورة سنة 1969.

مراحل التخطيط في الاقتصاد الليبي :

المرحلة الأولى: (1973- 1975) اتسمت هذه المرحلة بتحرير الاقتصاد الوطني من هيمنة الشركات الأجنبية، وبممارسة النشاط الاقتصادي من خلال القطاع العام إلى جانب القطاع الخاص، كما تميزت هذه المرحلة تشريعيا بصدور عدة قوانين التي عملت على تأميم الحصص الأجنبية في المصارف العاملة في ليبيا، وتأميم شركات التأمين، وحصر مزاولة الأعمال المصرفية على الليبيين، إضافة إلى قوانين أخرى عملت على حظر ممارسة النشاط التجاري على غير الأشخاص الطبيعيين الليبيين .

1- ميلود جمعة الحاسية، **دور النقود في الاقتصاد الليبي-دراسة تحليلية وتطبيقية-**، (بنغازي :مطابع الثورة للطباعة والنشر) ص 16.

ويمكن القول كذلك بان هذه المرحلة اهتمت بالدرجة الأولى بالبنية التحتية الاجتماعية (تحقيق إلزامية التعليم، واستيعاب جميع من هم في سن الدراسة في المرحلة الإلزامية في المدارس، وتصحيح الهرم التعليمي، وتحسين بنية ومستوى الخدمات الصحية، وتطوير الوضع الإسكاني، والاهتمام بتوازن التنمية المكانية).[1]

المرحلة الثانية (1976- 1985) تميزت هذه المرحلة التي تخللت الخطتين الثانية والثالثة بترسيخ التوجهات نحو حلول الدولة والشركات الوطنية والمنشآت المملوكة للمجتمع محل الأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي بصورة عامة والنشاط التجاري بصورة خاصة، وجرى تنظيم الملكية بصورة جذرية خلال هذه المرحلة، في ظل تزايد عوائد النفط، تم التوجه بكثافة أكثر مما حدث في نظيرتها المرحلة الأولى، نحو خلق قاعدة إنتاجية سلعية في اقتصاد لم يزل متصفا بانخفاض مستويات الإنتاج، وببساطة هيكله الإنتاجي، تأكدت القناعة في هذه المرحلة الثانية من التجربة التخطيطية بأن القطاع العام هو المؤهل لخلق هذه القاعدة، وباعتباره الأداة الأساسية للتعبير عن الإرادة الوطنية[2] في تشكيل الاقتصاد، والإطار المؤسسي لتنفيذ خطط التحول، حيث يكون مسئولاً أمام الدولة، ويتولى إنجاز المشروعات الإنمائية، ويضمن تحقيق سياسة الاستخدام الكامل، ويتأكد من تثبيت أسعار السلع لتكون في يد الجماهير بتعبير أدق أخذ الاقتصاد

1- فهيمة الهادي الشكشوكي، **مستقبل الاقتصاد الليبي في ظل التغيرات الاقتصادية الراهنة والمستمرة**،(ليبيا: المعهد التخطيط للدراسات العليا.ص.4.

2- الجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية، **اللجنة الشعبية العامة للتخطيط "خطة التحول الاقتصادي ولاجتماعي 1981-1985**،"ص.1-3

الليبي في هذه المرحلة[1] بعد الثورة توجهاً شعبياً* ولتعزيز هذا المسار صدرت عدة تشريعات في هذه المرحلة، من أهمها قانون تأميم التجارة الخارجية، وحصر نشاط الاستيراد والتصدير على المنشآت والشركات العامة، وكذلك صدور القوانين التي تحدد الضوابط الخاصة بالتعامل التجاري، والتي يمنع بموجبها الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الطبيعيين في الجماهيرية من القيام بالأعمال التجارية. وقد صحب ذلك في المجال الزراعي صدور القوانين المتعلقة بإلغاء ملكية الأرض،

وفي الواقع، فإن التوسع الكبير لدائرة عمل القطاع العام في الاقتصاد الوطني، قد بدأ فعليا مع تنفيذ خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي الثانية (1976 – 1980) ويظهر ذلك التوسع المهيمن جلياً من خلال استعراض توزيع التكوين الرأسمالي الثابت المخطط بين القطاع العام والقطاع الخاص خلال فترة سنوات الخطة، **حيث تتضح المفارقات التالية:**

- استأثر القطاع العام بصورة إجمالية بنحو 86.6٪ من حجم الاستثمار الكلي بينما حظي القطاع الخاص بنحو 13.4٪، وبلغ نصيب القطاع العام النسبي من المخصصات الاستثمارية للزراعة نحو 93.1 ٪ مقابل نحو 6.9٪ للقطاع الخاص.

1- **المكان نفسه.**

(*) المقصود بالشعبي أنه عمل على تأميم الأصول التصنيعية والزراعية وساهم في تغيير هيكل الاقتصاد من مشاركة واضحة للقطاع الخاص إلى غلبة مطلقة للقطاع العام، وتبنى سياسة التوسع في الأنفاق لمواجهة نمو القطاع العام وخلق مواطن الاستخدام وتطوير القطاعات الاجتماعية.

ـ بالنسبة لقطاع الصناعة بلغ نصيب القطاع العام من الحجم الاستثماري المخصص للقطاع نحو 97.7٪ مقابل 2.3٪ للقطاع الخاص. ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى رغبة الدولة في تدعيم النمو الصناعي، وإقامة المشروعات الصناعية الكبرى التي تحتاج إلى رؤوس ضخمة قد لا تتوفر لدى القطاع الخاص، أو قد لا يجرأ على اقتحام ميادينها، خصوصا في أول عهد التنمية والتحول، الأمر الذي أعطى للقطاع العام الصناعي مسؤولية رائدة في هذا المجال، وفيما يتعلق بقطاع النقل والمواصلات، فإن نسبة الحجم الاستثماري الذي خصصت له مقارنة بالحجم الكلي لاستثمارات الخطة بلغت نحو 18.9٪ حظي القطاع العام بنسبة 15.3٪ والقطاع الخاص بنسبة 3.6٪.

ومن أجل إنجاز هذا الهدف الصعب، فقد كانت مساهمة القطاع العام مساهمة مكثفة واسعة مقارنة بمساهمة القطاع الخاص، بالرغم من استمرار هذا الأخير، وبالإطار المقارن، بممارسة نشاطه في حقل الإنشاء[1] والتشييد بصورة أوسع من بقية القطاعات، حيث أعانت الدولة الأفراد بتقديم قروض لبناء المساكن بغير فائدة.

وعليه، ومن بين نحو 15.2٪ تم تخصيصها لقطاع ملكية المساكن من إجمالي الاستثمارات الكلية للخطة ،حظي القطاع العام بنسبة 9.7٪، وأستأثر القطاع الخاص بالباقي، أي نحو 5.5٪ .

ـ وأخيرا، وفي مجال خدمات المال والتأمين والعقارات، فقد تخصص لهذا الحقل نحو 0.1٪ من إجمالي الاستثمارات كانت بأجمعها من نصيب القطاع العام، ترتب على هذه التوجهات والأعباء التي تحملها

1- الجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية، **اللجنة الشعبية العامة للتخطيط "خطة التحول الاقتصادي ولاجتماعي 1981-1985"** ص ص6- 8.

القطاع العام جملة من النتائج والتبعات، **حيث يمكن تحديد أهم النتائج بالآتي:**

- التمكن من تنفيذ البنية التحتية للاقتصاد الوطني المادية والاجتماعية.
- الشروع ببناء قاعدة صناعية وطنية تتمثل في المصانع والمنشآت الإنتاجية والخدمية المصاحبة في مختلف المجالات.

أما التبعات فتمثلت في عدة نقاط أهمها:

- الاعتماد على الخزانة العامة كممول رئيسي لكافة النشاطات الاقتصادية، وباتكال على إيرادات النفط وعوائد تصدير المنتجات النفطية.
- تلاشي أثر الدخل العائد من الملكية.
- أصبح القطاع العام هو المستخدم الرئيسي لقوة العمل في المجتمع.

بذلك فان النمو الاقتصادي الذي استطاع أن يحققه القطاع العام لم يتمكن من الاحتفاظ بصفات التواصل والاستدامة، فقد تعرض للتقطع أثر الأزمة النفطية التي ظهرت مع السنوات الأولى في الثمانينات، وبدأت تبعاتها واضحة على الاقتصاد الليبي أثناء خطة التحول الثالثة التي انتهت عام 1985.[1]

1- المكان نفسه.

حيث أصبحت ليبيا، كحال البلدان النفطية الأخرى، تواجه مشاكل[*] في عملية التمويل حدت من قدرتها على استكمال برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مصحوبة بتدني إيرادات الخزانة العامة من المصادر المحلية، مما انعكس بأجمعه على مستويات الأداء ومعدلات الكفاءة بالمشروعات الإنتاجية والخدمية العامة، ومن ثم تدنى العائد في غالبية المشروعات الاستثمارية.

وفيما يتعلق بدور الدولة الذي صاحب ذلك التوسع الهائل في القطاع العام خلال المرحلة التخطيطية الثانية يمكن القول بأنها قد تولت القيام بثلاثة أدوار أساسية محدده:

- دور الدولة كمتخذ قرار تستمده من سلطة الشعب الممثلة بالمؤتمرات الشعبية الأساسية
- دور الدولة كوسيط للمصالح المجتمعية.
- دور الدولة كمنتج، وبمعنى دورها كموفر للسلع التوزيعية والجماعية من خلال مركزية القطاع العام كمؤسسة في الاقتصاد السياسي للتنمية في ليبيا.

كما تضمنت الخطة النهوض بمستوى الخدمات في كل المجالات المتعلقة بالحاجات الأساسية (التعليم، الصحة، السكن، المرافق)، وتحقيق أهداف العدالة في توزيع الدخل، والتوازن في التنمية

(*) بالإضافة لذلك فقد واجه الاقتصاد الوطني حصارا تقنياً منذ منتصف الثمانينات فرض عليه من الخارج وصاحبه الحضر الجوي منذ بداية التسعينات ليحول دون حصول المشروعات الصناعية على التقنية الحديثة والمعدات اللازمة.

المكانية، والتطوير المستمر والفعال للبنية التحتية، وغيرها من الأهداف التنموية .

المبحث الثالث

المرحلة الثانية من بناء الدولة في المغرب العربي

المطلب الأول

أهم المتغيرات الدولية والداخلية المؤثرة في عملية إعادة بناء الدولة في المغرب العربي

أهم المتغيرات الداخلية (الوطنية) المؤثرة في عملية إعادة بناء الدولة في المغرب العربي:

يحيل مفهوم التغيير السياسي إلى التحول في البنى والسلوكيات والغايات السياسية التي تؤثر في توزيع وممارسة السلطة في كل تجلياتها، ويطرح المفهوم عدة إشكالات في علاقته بالتغيير الاجتماعي[1]، وتمثل التغيرات الاجتماعية والسياسية محددا في تطور الأشكال السياسية والمؤسساتية، فبالنسبة إلى "دافيد ابتر" D.Appter تصل الأنظمة السياسية إلى أفق لا يمكن تجاوزه عندما تتجاوز التحولات الوظيفية في المجتمع بين القبول والمسؤولية، حيث ينصرف مفهوم شرعية النظام الحاكم وبشكل مبسط إلى صدى قبول المواطنين أما النظام غير الشرعي فهو الذي لا يتمتع به، وكون النظام يستند إلى إطار قانوني بعينه لا يعني شرعية هذا النظام ذلك أن ثمة فارق بين مصطلحي الشرعية والمسؤولية التي تتوافق مع الإطار القانوني القائم.

1- Francois Bourricaud, Changement Social, dans : Encyclopedia Universalis France S.A(Paris : Encyclopedia Universalis, 1990), vol.5,p.353.

يـذهـب "مـاكـس فيـبر" في هـذا الإطـار إلى أن النظـام الحـاكـم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه لان ذلك النظام يستحق التأييد وقد ينبع هذا التأييد من أسباب روحية أو عقلية دنيوية.[1]

وفي مسـألة الشـرعية مثـل نهايـة عقـد الثمانينـات وبدايـة عقـد التسـعينات مرحلـة جديـدة مـن التأقلمـات الصـعبة في المغـرب العربـي[2] والمنطقة العربية بل في العالم ككل من حيث إعادة صياغة دور الدولة في صناعة القـرار السياسـي والاقتصـادي، والتوصـل لنتيجـة مفادهـا أن الدولة لم تعد تستطيع أن تلعب الدور المحرك والمسيطر على كل الأمور بـل يجـب أن نتعامـل بانفتـاح مـع كـل الاتجاهـات الموازيـة للمجتمـع ومـع الواقع المتمثل في دور الدولة الإضافي يجعل منها محورا للتناقضات ويمثل رهانا بالنسبة للدول المغاربية في كيفية إعادة صياغة دور الدولة مع تميـز كـل قطـر تاريخيـا بمفـاهيم عامـة ومعينـة حـول التنميـة الاقتصـادية والسياسـية، وبنـى مسـتويات مختلفـة مـن القـوى المؤسسـاتية للتعامـل مـع المتغيرات المتوقعـة بعـد جيـل مـن الاسـتقلال كمـا كـان لغيـاب الرابطـة الرمزية بين الحاكم والمحكوم لشمال إفريقيا تحديا على المرحلة الثانية من بناء الدولة في شكل بحث عن إطار جديد من الإجماع والشرعية.[3]

وفي نفس التوجـه كـان انهيـار شـرعية النظـام السـلطوي وتتعـدد مظاهـر أزمة شـرعية النظـام، - هـي في أساسـها أزمـة دسـتورية بمعنـى أن

1- أحمـد منيسـي، "آفـاق التحـول الـديمقراطي فـي دول المغـرب،" فـي: منيسـي أحمـد، **التحـول الـديمقراطي فـي دول المغـرب العربـي،**(القـاهرة :مركـز الدراسـات السياسـية والإستراتجية، 2004)، ص 297.

2- الهرماسي، **مرجع سابق،** ص139.

3- الهرماسي، **مرجع سابق،** ص140.

تكون المؤسسات ومن يشغلونها لا يتمتعون بالرضا أو القبول العام - والمشكلة الأكبر في هذا الإطار عدم الرضا عن المؤسسات ذاتها لان التغيير المؤسسي أكثر صعوبة من تغيير الأشخاص[1]، إضافة إلى عدم تمثيل النظام السياسي لمختلف قيم ومصالح المجتمع وهذا ما يدعم فرص عدم الاستقرار السياسي، وعدم قدرة القدرة النظام السياسي على استيعاب التغيرات الجديدة في المجتمع وفي مقدمتها ظهور فئات جديدة يعجز عن توفير فرص المشاركة لها.

ومن جهة أخرى برز ضعف دور ومكانة البرلمان في النظام السياسي وهذا الاعتبار له وضعية خاصة بالنظر إلى البرلمان الذي يجسد الإرادة العامة ومن ثم فان عجزه يؤدي إلى خلق فجوة بين النظام والمجتمع ما يؤدي بشكل عام إلى أن ضعف المؤسسة التشريعية سبب مباشر **لأزمة** الشرعية التي قد يعانيها النظام، فبعد مرحلة التحرر الوطني وقبول الدولة الوطنية كإطار سياسي لمجتمع ما بعد الاحتلال، بدأت بوادر أزمة الشرعية بعد الفشل في تحقيق الحد الأدنى من التنمية وتكريس الصورة الحديثة لدولة ما بعد الاستعمار، وقد تكثفت أسباب عدم شرعية النظم المغاربية في ذات المشهد باحتكار الدولة للفضاء السياسي وتأميم المجتمع لصالح نخبة بعينها .

أما وضع البرلمان إن وجد فكان ضعيفا لا يلبي اشتراطات تجسيد عنصر الإرادة العامة بفعل سيطرة المؤسسة التنفيذية، وفشل النظام على المستوى السياسي قابله فشل مشابه في السياسة التنموية حيث مثلت الاضطرابات العنيفة التي عرفتها تونس وبعدها الجزائر في

1- أحمد منيسي، "آفاق التحول الديمقراطي في دول المغرب،" في منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مرجع سابق ص 297.

أواخر الثمانينات من القرن الماضي احتجاجا على عدم توفر الحاجات الأساسية.

شكلت القيادة السياسية دورا كبير في عملية التغيير والتحول حيث أن التوجهات الانفتاحية كانت بمبادرة من قمة السلطة ذاتها لكن هذا التحول مقترن آساسا بطبيعة القيادة ومدى رغبتها في التغيير، فقد تلجأ القيادة إلى صيغة الانفتاح بغرض حماية وتأمين وجودها في السلطة نتيجة تزايد آزمة الشرعية وتلجأ إلى الانفتاح كنوع من المراوغة والتحايل تحت الضغوط دون أن يكون لديها إرادة أو قناعة بعملية التحول نحو الديمقراطية.[1]

كما مثلت الأزمات الاقتصادية عامل محفز لزيادة ترهل شرعية الأنظمة المغاربية وشكلت إحدى عوامل عدم الاستقرار وهو ما ساعد تجارب الانفتاح في دول المغرب العربي، فقد أدى احتكار الدولة للفضاء السياسي والاقتصادي إلى فشل عملية التنمية الاقتصادية ومن ثم تراكم الضغوط الدافعة نحو تغيير السياسات في سياق رزنامة من الإصلاحات وعلى الرغم من أن الدولة استطاعت التعايش مع هذا الوضع لفترة إلا أن الضغوط جعلت الدول المغاربية تتوجه نحو تخفيف القبضة على الحياة العامة، ومن هذه الإجراءات اتجاه كل من المغرب وتونس إلى إفساح المجال لمشاركة القطاع الخاص بعملية التنمية في منتصف عقد الثمانينات، ولكن يبدو أن هذه التوجهات الجديدة جاءت متأخرة كما حدث في حالة الجزائر عام 1988 كانت الدولة تحاول التمسك بخطها السياسي من خلال هذه الإصلاحات الاقتصادية، بيد إن محدودية مردود

1- أحمد منيسي، "آفاق التحول الديمقراطي في دول المغرب،" في منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مرجع سابق ص 299- 302 .

هذه الإصلاحات فتح الباب مع مطلع التسعينات أمام توجهات سياسة جديدة قوامها الانفتاح بهدف التعاطي مع تلك الضغوط الاقتصادية.[1]

إجمالا لم تستطع أي حكومة من الرباط إلى طرابلس[2] أن تتجنب المطالب التي تذهب في الغالب حل الحاجة إلى اقتصاد فاعل، التجديد السياسي، التواصل بين الأجيال وصعود النخب الجديدة، الحاجة إلى إجماع جديد وخلق حريات عامة أوسع مدى لذلك كان التغيير يمثل منحى طبيعي ففي ليبيا عملت على تحفيف القيود على التجارة الخاصة وبدأت خطوات باتجاه التحرر السياسي، انتهت بإصدار الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان[*] أما الجزائر وبعد ثلاثة عقود من حكم الحزب الواحد دعت الحكومة في جويلية 1990 إلى مجتمع مدني للتصرف بمسؤولية خلال الانتخابات المحلية والبلدية وقبل ذلك بأشهر قليلة كان الدستور الجزائري الجديد قد اسقط كل الإشارات إلى الاشتراكية وفي تونس اقترح الرئيس التونسي آنذاك بن علي في نوفمبر 1988 ميثاقا وطنيا لإدماج كل المجموعات المنظمة في البلاد للمساعدة في تطوير مستقبلها، وفي المغرب تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاقتصادية من دون تقديم أية تنازلات سياسية فعلية.[3]

1- **المرجع نفسه**، ص 302 .

2- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص141.

3- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص141- 142.

(*) الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهيرية أو الدستور الأخضر الذي اقر من قبل المؤتمر العام للشعب الذي انعقد في 12 جويلية 1988.

أهم المتغيرات الخارجية (الدولية) المؤثرة في عملية إعادة بناء الدولة في المغرب العربي:

يعتبر التحول - خاصة في المجال السياسي- في أي مجتمع هو نتيجة لتداخل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية[1] التي تلعب دور المساعد والمحفز(*)، فالدور الخارجي مهم ومكمل للبيئة الداخلية التي دون نضجها لا يكون للبعد الخارجي أي تأثير، لكن دور البيئة الخارجية تغير وأصبح أكثر تأثيرا في التحولات السياسية(**) كما كان لاتساع مساحة الديمقراطية على الصعيد الدولي، وتحول نظم غير ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية أن تخلق ضغوطا قوية على الأنظمة غير الديمقراطية[2]، فقد ساهمت العولمة بإضافة مكونات جديدة تمتد تأثيراتها إلى الواقع الداخلي لدول متجاوزة حاجز السيادة الوطنية بشكل جعل من الصعوبة التمييز بين الشأنين الداخلي والخارجي وفرضت ظروف سياسية واقتصادية جديدة داخلية كما تصاعدت تيارات فكرية ونظرية تدعو إلى الاستجابة لإستراتيجية وإجراءات دولتيه Etatique تتجلى في العديد من الأحداث السياسية التي برزت أواخر

1- صالح بن محمد الخثلان، "السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع 19، 2008، ص129،128.

(*) وفقا للمدرسة الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية فان بنية السياق الدولي هي المحدد الرئيس حيث تتجاوز أهمية المحددات الداخلية.

(**) هذا ما حدث في ما سمي بالربيع العربي وقوة التدخل الأجنبي وذلك بسبب الثورة الهائلة في مجال الاتصالات وتصاعد ظاهرة العولمة .

2- أحمد منيسي، "آفاق التحول الديمقراطي في دول المغرب،" في: منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مرجع سابق ص 305.

الثمانينات وبداية التسعينات[1] أدت إلى إلغاء إيديولوجيات وأفكار أو على الأقل تراجعها في مقابل كرست نجاح إيديولوجيات معينة تم التعامل معها في بعض الدوائر الفكرية على أنها مسلمات تاريخية[*] وكان التزامن مع الإعلان عن فشل كل السياسات التنموية التي تبنتها تلك الدول مع انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وضعف مؤشرات التحول القريب نحو نظام متعدد الأقطاب ومنذ التسعينات سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توظيف هيمنتها الأحادية في تحقيق مصالحها وفقا لقواعد اللعبة الدولية التقليدية وأبرزها استخدام التفوق الهائل في ميزان القوة لتوجيه العلاقات الدولية والتأثير في السلوك الخارجي للدول[2] بما يخدم مصالحها الإستراتيجية ويتضح ذلك بإعلان الرئيس الأمريكي "جورج بوش" الأب خلال حرب الخليج الثانية بعد إخراج القوات العراقية من الكويت إنما كانت بداية لنظام دولي جديد شعاره الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات.

أدت هذه التحولات إلى فرض أجندات وقضايا جديدة سواء على المستوى السياسات العالمية أو على مستوى الدولة الوطنية[3] وهذا ما

1- رضوان بروسي، **الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم** (مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2009)،ص 57.

(*) تجسد هذا في انتصار النموذج الديمقراطي الليبرالي والضغط المتزايد في اتجاه تبني هذا النموذج ضمن موجات الانتقال الديمقراطي التي شهدتها دول ما بعد الاستعمار في فترة التسعينات.

2- صالح بن محمد الخثلان، **مرجع سابق**، ص131.

3- رضوان بروسي، **مرجع سابق**، ص57.

شكل تحديا في وجه استمرار النظم المغاربية على حالها ما دفعها إلى الانفتاح السياسي، كما كان لهذا التحدي تأثيراته الملموسة من عدة أوجه[1] فمن ناحية مثل التحول نحو الديمقراطية عاملا محفزا للقوى الاجتماعية المطالبة بالإصلاح السياسي للدفع في سبيل الانفتاح، ومن ناحية أخرى فقد وجدت النظم الحاكمة نفسها في موقع يفرض عليها تجديد روافد شرعيتها بمصادر ديمقراطية، بعد أن أصبح التحول إلى الديمقراطية السمة الأكثر بروزا على الصعيد الدولي[2].

شهدت فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات أواخر القرن العشرين أحداثا متتالية ذات تأثير كبير على صعيد الدولة الوطنية وعلى الصعيد الدولي، تمثلت في الترهل السياسي والاقتصادي الذي أصاب الاتحاد السوفيتي(*) وقاد إلى تفككه سنة 1991 وفي نفس الاتجاه انهارت الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية(**).

شكلت تلك الأحداث بداية نهاية الحرب الباردة ونقطة التحول في: نهاية الهيكلية العالمية ذات القطبين التي مثلت أساس النظام الدولي منذ الأربعينات من القرن العشرين.

1- أحمد منيسي، "آفاق التحول الديمقراطي في دول المغرب،" في منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مرجع سابق ص 305 .

2- نفس المرجع السابق، ص306.

(*) رغم المحاولات الجديدة لتجنب هذا التراجع والعجز مثل انتهاج سياسة الانفتاح، وسياسة إعادة البناء التي تبناها غورباتشوف.

(**) تمثل ذلك في تحطم جدار برلين في نوفمبر 1989 وسقوط الحكومة في تشيكوسلوفاكيا تحت ضغوط الاحتجاجات الشعبية، وكذلك كان الحال بالنسبة لرومانيا، وانهيار حكومة بولندا وهنغاريا خلال الأشهر الأولى من عام 1989.

وكذلك التغيرات المهمة التي مست الدولة الوطنية، حيث عانت الدول الشيوعية السابقة من أثار المرحلة الانتقالية التي مرت بها من الانهيار الاقتصادي إلى تفككها كما أدى إلى إعادة تفكير الدول في مصالحها الوطنية فدول العالم الثالث أمام تحد كبير بما أنها كانت دول "زبونة" للقوى العظمى.[1]

ومع انهيار تجربة نظام الحزب الواحد في الدول الأصل (الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية) فقدت الدول الأخرى مبرر استمرارها كما أن تمدد ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي الذي يضم الكثير من المنظمات العالمية غير الحكومية المعنية لحقوق الإنسان فقد شكل نوع من الضغوط النسبية على النظم التسلطية في المنطقة المغاربية والعربية عموما.[2]

هذا ما فرض المنطق الليبرالي نفسه على الساحة الدولية ليتشكل النظام العالمي الجديد World System New بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ومن ابرز خصائصه (النظام الجديد) السعي لنشر وتطبيق الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية مثل التعددية الحزبية ونظام اقتصاد السوق ودعم منظمات المجتمع المدني[*]، من ناحية أخرى كان التأثير على الجوانب الاقتصادية بالغا من خلال انتهاج اقتصاديات

1- رضوان بروسي، **مرجع سابق**، ص59.

2- حسنين إبراهيم توفيق، "العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي،" **مجلة المستقبل العربي**، ع 349، 2008، ص21.

(*) لكن وفق قواعد ومبادئ تخدم المصالح الغربية الساعية إلى السيطرة لا الحرية والتعايش.

السوق وزيادة دور القطاع الخاص(*) ومع إنشاء منظمة التجارة العامية إضافة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أدى إلى التغير في وظائف الدولة وانتهاج معظم دول العالم لسياسات وبرامج الخوصصة [1] عن طريق جدولة الديون ومنحها القروض وتسهيلات اقتصادية للسير في طريق التعددية السياسية والانفتاح السياسي، وذلك باعتبار أن هذه المؤسسات تشدد على مسائل مثل: حقوق الإنسان وسيادة القانون والشفافية، إلا انه بالمقابل فان سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي اضطرت الدول المغاربية عموما لتنفيذها بحسب وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين وبضغوط منهما ما نتج عنها تأثيرات سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول المعنية وترتب عن هذه السياسات اندلاع تظاهرات وأعمال عنف في عديد من الدول واصطلح عليها باضطرابات صندوق النقد لكن مع تزايد أهمية المبادلات التجارية التي بدورها تؤدي إلى انخفاض نسبة تعلق المواطنين بسلطة الدولة كل هذه التحولات قادت إلى سيادة مفاهيم تنموية جديدة تجسدت أساسا في النيوليبرالية هذا المفهوم الذي يستند على الحرية الفردية والخيار الشخصي [2] أدى في المجال التنموي إلى الانتقال من المشروطية الاقتصادية إلى المشروطية السياسية المرتبطة بمبادئ الحكومة الديمقراطية كما استدعت اعتماد مقاربة تنموية تتكيف مع الظروف الجديدة التي أثرت على اقتصاديات وسياسات الدول النامية فيما يتعلق بإعادة مفهوم الحكم في سنوات التسعينات يشير المفهوم الجديد إلى

(*) خاصة في ظل بيئة عالمية عالية التنافسية تتميز بالتقدم التكنولوجي الهائل الذي أدى إلى تحقيق عالمية الأسواق.

1- رضوان بروسي، **مرجع سابق**، ص64.

2- رضوان بروسي، **مرجع سابق**، ص65.

إعادة النظر في العملية الكلاسيكية لاتخاذ القرار السياسي بالأخذ بعين الاعتبار التعدد المتنامي للفاعلين والعلاقات المتغيرة والمعقدة بين هؤلاء الفاعلين سواء من داخل مؤسسات الدول الوطنية أو النظام العالمي.

انطلاقا من هذه الخلفية تم الحديث عن مفهوم الحكم الراشد (*) Good Gouvernance كمشروطية سياسية أو الديمقراطية إلى جانب المشروطية الاقتصادية المالية وهذا ما اعتمدته الوكالات الدولية للتنمية والدول المانحة كمقاربة تشترط من خلالها على الدول النامية تطبيق إصلاحات على المستوى السياسي والإداري والاقتصادي لتقديم المساعدات التنموية[1] والواقع أن استخدام المساعدات كسلاح سياسي ليس جديدا ، فقد استخدمته على نطاق واسع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، لفرض توجهات بعينها على الدول المتلقية للمساعدات المقدمة من كليهما.[2]

وبالتطبيق على حالات الدول المغاربية يلاحظ ان الداخل المغربي كان له التأثير الأكبر في عملية الانفتاح التي شهدتها تلك الدول ولكن ذلك لا ينفي الدور الخارجي و ما يتضح بشكل اكبر بالإشارة إلى الاشتراطات الدولية للمساهمة في علاج الوضع الاقتصادي المتردي في تلك

(*) هذا المفهوم محدد وفق ثلاث اتجاهات ، تطبيق سياسات اقتصادية من خلال مبادئ اقتصاد السوق (النيو ليبرالية) والتسيير الجيد للخدمات العامة (الإدارة الرشيدة) واقامة حكومة ديمقراطية منتخبة تحترم دولة القانون وحقوق الإنسان.

1- **المرجع نفسه**، ص .67

2- أحمد منيسي، "آفاق التحول الديمقراطي في دول المغرب،" في منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مرجع سابق ص 306 .

الدول، حيث ارتبطت المعونات الدولية التي قدمت لها بضرورة إحداث انفتاح على المستوى الاقتصادي من خلال الدفع في سبيل إفساح المجال للقطاع الخاص وقد تطلب هذا بالضرورة حدوث تغيير انفتاحي مماثل على الصعيد السياسي، ونشير في هذا السياق إلى أن الضغوط التي مارسها الاتحاد الأوروبي على الدول المغاربية كانت هي الأهم في تأثير العوامل الخارجية على الانفتاح السياسي في هذه الدول فمنذ مطلع التسعينات بدا واضحا أن الاتحاد الأوروبي أصبح له دور كبير في الضغوط الدافعة لعملية التحول، وبحكم ان هذه الدول تعد منطقة نفوذ تاريخي سابق لدول أوروبية، فقد مارست وبخاصة في حالات تونس، الجزائر والمغرب ضغوطا قوية لدفعها إلى تدشين تجارب الانفتاح السياسي وكان لفرنسا بالتحديد دور بارز في هذا السياق.

كما لعبت المؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي الذي ساهم بور فاعل في توجيه الدول المغاربية اقتصاديا وسياسيا عبر تقويم سياسات التقويم الهيكلي بسبب الوضعية الاقتصادية والمالية المتأزمة لهذه البلدان، وقد تجلت هذه السياسات في فرض إجراءات ذات طابع تقشفي في الميادين المالية والاقتصادية والاجتماعية[1] كما ربطت المؤسسات المالية بين الاستجابة إلى تقديم القروض وبين الأخذ بتلك السياسات ونموذج التنمية "المقترح"منها، ولم تتردد حكومات الدول المغاربية الثلاث تونس، الجزائر والمغرب في قبول ذلك النموذج التنموي وتنفيذ السياسات

1- أمحمد الداسر، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، متحصل عليه من موقع: www.shebacss.com/docs/poadt009-09.pdf last visited: 19/10/2011

والشـروط[1] وكـذلك الالتـزام بتنفيـذها في إطـار السياسـات الاقتصـادية والمالية والاجتماعية للدولـة(*) في حـين كانـت هنـاك أهـداف معلنـة مـن صندوق النقد الدولي والبك الدولي مـن وراء هـذه السياسـات تتلخص في الوصـول إلى تقليص الـديون الخارجيـة وتحقيـق معـدلات اسـتثمار ونمـو اقتصادي أكثـر ارتفاعـا[2] وتقليص البطالـة وتأمين دور قيادي للقطـاع الخـاص في عمليـة البنـاء الاقتصـادي وإلغـاء قطـاع الدولـة ودوره في الاقتصـاديات الوطنيـة وزيـادة قـدرة البلـدان علـى الانـدماج في الـدول الرأسمالية المتقدمة وفي التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل.

المطلب الثاني
التوجهات السياسية والتنموية
لعملية إعادة البناء في المغرب العربي

شكلت فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات مرحلة انتقالية وحاسمـة علـى المسـتويين الـدولي والـداخلي، وتم اعتمـاد هـذه الحقبـة كنقطة تحول ومرجعية تاريخية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، فكانـت ملامـح التغيير في المنطقـة المغاربيـة ممثلـة بدايـة في تـونس مـع

1- كاظم حبيب، **مرجع سابق**، ص13.

(*) كان التوجه بقبول ما سمي بسياسة التثبيت والتصحيح الهيكلي وتتلخص جوهر هذه السياسة في إجراءات أهمها:

- تخلي الدولة في الشؤون الاقتصادية وترك المجال مفتوح للقطاع الخاص.
- التخلي عن التخطيط الاقتصادي الحكومي والذي يعني في الوقت تخلي الدولة عن رسم سياسات الأسعار، الأجور، التوظيف وغيرها، علما إن الدول المغاربية قد أخذت وفي فترات مختلفة ببعض جوانب البرمجة الاقتصادية.

2- **المرجع نفسه**، ص 14.

وصول الجنرال بن علي الى سدة الحكم في 07 نوفمبر1987 وما صاحبه من تغيرات إلى درجة اتخاذ الرقم 07 كشعار للدولة التونسية .

أما في الجزائر فكانت المرحلة المفصلية على أعقاب الحراك الشعبي في 1988 الذي أفضى إلى تعديل التوجهات والإيديولوجية من الحادية إلى التعددية السياسية.

في المغرب مثل دستور 1992 توجها جديدا أطلق عليه "بالعهد الجديد" لما تضمنه من تغيير في السياسات خاصة على المستوى الحقوقي.

أما طبيعة التحولات في ليبيا التي كانت شكلية في إقرار القذافي بعض المبادرات على غرار وثيقة حقوق الإنسان وإلغاء جهاز المخابرات سنة1989.

في موريتانيا شكلت المنافسة الانتخابية على منصب الرئاسة في 24 جانفي 1992 بداية الجمهورية الموريتانية، والذي يعد حدث غير مسبوق بعد سلسلة الانتقال العنيف للسلطة قبل ذلك.

المرحلة الثانية من البناء السياسي والمؤسسي في الجزائر:

مثلت أحداث أكتوبر 1988 تحولا فاصلا بين التوجه الاشتراكي القائم على فكرة الكل للدولة وبين التوجه التعددي[1] ومحاولة انتهاج السلوك الإصلاحي والتحول الديمقراطي[*]، من خلال طرح دستور جديد للاستفتاء الشعبي في 23 فيفري 1989، ليحصل على الموافقة ويجسد لجمهورية ثانية، لما تضمنه من تحولات وتغيرات

1- جون انتلس، ليزا ارون، " الجزائر على مفترق الطرق،" **مجلة التضامن**، ع.16، 1993.

(*)بسقوط المادتين 94-95 من دستور 19765 والقاضيتين بمبدأ الحزب الواحد.

سياسـية ومؤسسـية واقتصـادية هامـة في مقـدمتها التخلـي عـن الطـابع الإيديولوجي الاشتراكي والتخلي عـن فكـرة الأحاديـة في مضمون المـادة 40 من الدستور الجديد التي تنص علـى" **ان حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب**"[1] فأصبح رئيس الجمهورية بموجب هـذا الدسـتور يمثل وحدة الأمة على العكس ما كان عليه بتجسيده للحزب والدولة.

دستور1989 وأهم افرازاته :تضمن دستور 1989 مائة وسبعة وستون (167) مـادة تجمعها أربعة أبواب تتعلق بتنظيم السلطة والمراقبة والمؤسسات الدستورية كما تم تخصيص فصلا عن الحقوق والحريات(*)

كما منح الدستور صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية وعمل على تقوية مؤسسة الرئاسة وظلت تتصدر محورية رسم السياسة العامة

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الدستور الجزائري 1989**، المادة 40.

(*) المادة 31 من دستور 1989 "**الحريات الأساسية و حقوق الإنسان و المواطن مضمونة وتكون تراثا مشتركا من جميع الجزائريين والجزائريات، واجبهم أن ينقلوه من جيل إلى جيل كي يحافظوا على سلامته وعدم انتهاك حرمته**".

(**) لكن ظلت المؤسسة العسكرية مركزا محوريا لقوة النظام السياسي في التعبئة وفي حماية المصالح الإستراتيجية السياسية والاقتصادية، وزادت قوتها في فترة حكم بن جديد، وتجاوزت دورها المحدد دستوريا في الحفاظ على السلامة الترابية، ليرسم التوجهات والخيارات السياسية الكبرى في مواجهة المعارضة مع تنامي قوة الحركة الإسلامية.

وسلطة البت والتقرير في مقابل تراجع لدور الحزب وإبعاد الجيش(*) من الحياة السياسية واهتمامه بالدفاع عن وحدة أراضي البلاد وسلامتها[1].

كما لم يحدد الدستور(**) دور الأحزاب السياسية في بناء الدولة وتكريس الديمقراطية في ظل إرتفاع عددها الذي قارب الستين حزب، وكان من أهم الأحزاب إلى جانب جبهة التحرير الوطني جبهة الإنقاذ الإسلامية، وتأسست جبهة القوى الاشتراكية ذات الخط العلماني، وتأسس التجمع الثقافي الديمقراطيRCD كما تأسست حركة المجتمع الإسلامي (حماس) بقيادة الراحل محفوظ نحناح، وفي نفس التوجيه الإسلامي ظهرت حركة النهضة الإسلامية التي يعودها عبد الله جاب، كما تشكلت أحزاب أخرى لكن وزنها السياسي يظل نسبيا مقارنة بالأحزاب السالفة الذكر.[2]

1- نبيل عبد الفتاح، " الأزمة السياسية في الجزائر المكونات، الصراعات والمسارات،" **السياسة الدولية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، ع.1992،808، ص188.

2- صاغور، **مرجع سابق**، ص 93-95.

(*) تتجلى على العموم الإصلاحات السياسية التي أتى بها دستور 1989 في:- السماح بالتعددية السياسية من خلال المادة 40 من الدستور التي تنص على إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، ثم صدر القانون العضوي بها في 5 جويلية 1989- إعطاء ضمانات دستورية فيما يتعلق بالحقوق المرتبطة بالشخص- إلغاء النص على أن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة، إلغاء النص على أن رئيس الدولة يعين الحكومة، ويحدد سياستها- تقليص محدود لصلاحيات رئيس الجمهورية الذي تنازل عن حقه في المبادرة بتقديم القوانين إلى البرلمان حيث انتقل هذا الحق إلى رئيس الحكومة- استحداث عدد من النصوص في مجال حقوق الإنسان والحريات و التي شكلت الفصل الرابع من الدستور شكل من أشكال التدخل- التأكيد على استقلالية السلطة القضائية وحماية القاضي ضد= =أي

وفي هذا السياق جرت أول انتخابات تعددية في 1990 شملت الانتخابات البلدية فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بنسبة 46٪ فيما حصلت جبهة التحرير الوطني على نحو 37٪.[1] وفي العام 1991 سمحت السلطات الجزائرية بإجراء أول انتخابات نيابية لتشكيل البرلمان، في ظل قانون انتخابي يحاول تفتيت الدوائر الانتخابية ما دعا الجبهة الإسلامية للإنقاذ للاحتجاج والقيام بإضراب عام، ما دفع الرئيس بن جديد إلى الاستعانة بالجيش وإصدار مرسوما رئاسيا يعلن حالة الطوارئ مانحا سلطات أوسع للمؤسسة العسكرية منها حظر التجمعات، وحل المجالس المحلية والأحزاب السياسية، جرت الانتخابات النيابية في ديسمبر1991 وفازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بـ 188 مقعدا ومشاركتها بعدد كبير من المقاعد للدور الثاني(*) بينما حصل حزب جبهة التحرير الوطني على 16 مقعدا أي اقل من 4٪، وحصلت جبهة القوى الاشتراكية على 24 مقعدا بنسبة 6٪. ترتب على هذه النتائج تدخل الجيش واستقالة الرئيس بن جديد في جانفي 1992 وتوقيف

أو الضغط، كما تم النص لأول مرة على استقلالية القضاء في المادة 29 من الدستور، و إقامة مجلس دستوري وظيفته حماية الدستور بموجب المادة 153 من الدستور – إنهاء الدور السياسي للجيش، إذ نص الدستور على انحصار مسؤولية الجيش في حفظ الاستقرار والسيادة الوطنية والدفاع عن حدود البلاد.

1- هناء عبيد، " أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر،" **مرجع سابق**، ص 139.

(*) كان فقط في حاجة إلى الفوز بـ 30 مقعدا في الدور الثاني من الانتخابات لتكون مؤهلة لتشكيل حكومة جديدة، ما يعني إحداث تغيرات راديكالية على النظام السياسي الجزائري.

المسار الانتخابي، أحدث فراغا دستوريا، تولى المجلس الأعلى للأمن(*) المهمة بعد أن أصدر الرئيس قرارا بحل البرلمان، ليتشكل المجلس الأعلى للدولة الذي سيحل محل مؤسسة الرئاسة ويعمل تحت رئاسة جماعية

مكونة من خالد نزار وزير الدفاع علي كافي مسؤول منظمة المجاهدين وعلي هارون كاتب الدولة لحقوق الإنسان والتيجاني هدام عميد مسجد باريس ومحمد بوضياف الذي يرأس هذا المجلس(1).

الفترة الانتقالية وحكم المجلس الأعلى للدولة:

اولا فترة محمد بوضياف1992: لجأت قيادات المؤسسة العسكرية إلى محاولة إسباغ شرعية جديدة على النظام من خلال اختيار شخصية بوضياف العسكري القديم وأحد صانعي الاستقلال، الذي رغم قبوله المهمة ظل مرتاب من ممارسات المتنفذين في السلطة.

لذلك اتسم دور بوضياف بالمحدودية، وقصر فترة حكمه من جانفي إلى جوان 1992تاريخ اغتياله، وعمل في تلك الفترة على إرساء موع من الوفاق بضم معظم التيارات السياسية باستثناء جبهة الإنقاذ(2) التي قام بحلها وحل المجالس المحلية التي تهيمن عليها.

ثانيا فترة حكم علي كافي 1992- 1994: تم استخلاف الراحل بوضياف بعلي كافي لرئاسة المجلس الأعلى للدولة وأقيل رئيس الحكومة احمد غزالي ليحل محله بلعيد عبد السلام، وكانت أهم

(*) هيئة استشارية تتشكل من رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان ورئيس الحكومة ووزراء: الداخلية، الدفاع، الخارجية والدفاع وقائد الأركان.

1- صاغور، **مرجع سابق**، ص 100.

2- هناء عبيد، **مرجع سابق**، ص 141.

الاهتمامات المطروحة ممثلة في التسيير الاقتصادي، وتم إتباع سياسة اقتصادية موجهة، لكنها لم تدم حكومة بلعيد طويلا ليحل محله رضا مالكا ليصب اهتماماته الأمنية في تلك الفترة، إلى غاية أوت 1994 أين حلت حكومة مقداد سيفي التي باشرت عمليات الإصلاح الاقتصادي وإعادة الجدولة والتفاوض مع المؤسسات المالية، على اثر انتهاء ولاية علي كافي الانتقالية تدخل الجيش ليعلن أن تعيين منصب رئيس الجمهورية من اختصاص المجلس الأعلى للأمن الذي أعلن أن اللواء الأمين زروال هو المرشح الوحيد لشغل منصب رئيس الدولة ويمثل مرحلة جديدة في النظام السياسي الجزائري.

فترة الأمين زروال 1994- 1998: فور تولي زروال للحكم تعامل مع الموقف بسياسة قوامها الحوار حيث اخرج شيوخ الجبهة الإسلامية من السجن ووضعهم تحت الحراسة في منازلهم كما عمل على تنظيم سلسلة من الانتخابات بغية إضفاء طابع الشرعية على سلطته ليحدد يوم 16 نوفمبر1996 تاريخ لإجراء الانتخابات الرئاسية معه السماح لكل الأحزاب بالمشاركة باستثناء جبهة الإنقاذ.

مثلت هذه الانتخابات استعادة النظام لشرعية مفقودة ومن ثم قام الرئيس زروال بتوكيل اويحيى لتعيين حكومة جديدة هدفها مواصلة مسيرة الإصلاحات الاقتصادية وتطبيق برنامج صندوق النقد الدولي ومتابعة مسيرة إعادة البناء المؤسسات السياسية نتج عنه التعديل الدستوري 1996.

التعديل الدستوري 1996: الذي يهدف أساسا إلى إصلاح الاختلالات في دستور 1989 واستكمال البناء المؤسسي للدولة على

أساس انتخابات حرة ديمقراطية[1] ليتضمن مادة تنص على انتخاب رئيس الجمهورية لعهدتين اثنتين فقط، وإدراج نظام التمثيل النسبي للانتخابات، وعدل المؤسسة التشريعية لتتضمن مجلسين، مجلس النواب ومجلس الأمة، وبعد إقرار الدستور الجديد شرع في الانتخابات التشريعية في جوان 1997 لانتخاب أول برلمان تعددي، وفوز في هذه الانتخابات حزب التجمع الوطني الديمقراطي(*) الذي لم يمض على ظهوره سوى ثلاثة أشهر[2]. حصل التجمع الوطني الديمقراطي على 156 مقعدا فيما حصلت حمس(**) على 69 مقعدا وجبهة التحرير الوطني على 62 مقعدا والنهضة على 34 وجبهة القوى الاشتراكية على 20 مقعدا. كما نص على حق الرئيس في إصدار قرارات لها قوة القانون في غياب البرلمان ساهم في زيادة تقوية سلطات الرئيس التنفيذية والتشريعية، كما قيد دستور 1996 من صلاحيات مجلس الأمة وقدرة أحزاب المعارضة على عملية التأثير في القرار السياسي(***).

1- هناء عبيد، **مرجع سابق**، ص 134.

(*) اتهم التجمع الوطني الديمقراطي بالتزوير المفضوح، واحتجاج الأحزاب لكن قبلت الأحزاب هذا الوضع نتيجة الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

2- عبد العالي دبلة، " النظام السياسي الجزائري: من الأحادية إلى التعددية، **مرجع سابق**، ص 205.

(**) جاءت النصوص القانونية بمنع إنشاء أحزاب على أساس ديني أو عرقي وبذلك قامت حركة حماس بنزع كلمة إسلامي وغيرت تسميتها إلى حركة حمس أو حركة مجتمع السلم بعد أن كانت حركة المجتمع الإسلامي.

(***) من خلال تعيين ثلث أعضاء مجلس الأمة من قبل الرئيس، وهو الهيئة المراقبة للقوانين التي يصادق عليها المجلس الوطني.

مرحلة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999- الآن: بدأت هذه المرحلة مع استقالة أو تقليص الأمين زروال من عهدته، وإجراء انتخابات رئاسية مسبقة بتواجد ستة مترشحين، لكن مع بدء العملية الانتخابية انسحب المترشحون المنافسون لبوتفليقة وإعلان المجلس الدستوري صحة الانتخابات بفوز بوتفليقة ليصبح الرئيس السابع للجمهورية الجمهورية منذ استقلالها.

عمل بوتفليقة منذ توليه المسؤولية على طرح منهج جديد للخروج من أزمة الشرعية السياسية وأحداث العنف الدموية التي خلفت العديد من الضحايا والخسائر، على الصعيدين الدولي والداخلي

فعلى المستوى الدولي، برزت تنشيط الدبلوماسية بما يدعم المكانة الدولية للجزائر(*) وكانت قمة الوحدة الإفريقية التي انعقدت في صيف 1999 بالجزائر التي ساهمت في كسر العزلة على الجزائر وإعادة بعث الدور الإفريقي للجزائر، وترسيخ هذا الدور بفعل نجاح الوساطة بين إثيوبيا واريتريا.[1]

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2011 نجح بوتفليقة في إعادة الجزائر إلى مركزها كحليف مع الولايات المتحدة وأوروبا في الحرب على الإرهاب، وقيام التعاون الأمني[2].

1- صاغور، **مرجع سابق**، ص 116.

2- رشيد سليماني،" الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية،"**أوراق كارنيغي**، ع 07.جانفي 2008. مركز كارنغي للشرق الأوسط ص 08-09.

وفي السياق الداخلي قدم مشروع المصالحة الوطنية[1] الذي يراد منه إرجاع السلم والأمن للبلاد، كما تم العمل على فتح ورشات إصلاح على عدة مجالات: سياسية، اقتصادية، تربوية وقضائية.

بذلك ساهمت سياسية الوئام المدني ثم المصالحة الوطنية في استعادة الأمن والعودة إلى قيم التسامح و الحوار العريقة لدى الشعب الجزائري، متيحة من ثمة اطراد اتساع مجال الحريات، مع تكريس اللغة الأمازيغية كلغة وطنية وعزم السلطات العمومية على إبرازها ونشرها لإتاحة تفتح كافة الأبعاد التي تزخر بها ثقافة و حضارة الجزائر[2].

في هذه الفترة ساهمت زيادة مداخيل النفط والبحبوحة المالية من التمكين الجزئي لتسديد الديون وفتح ورشات الاستثمار والإصلاح في إطار ما يسمى بالإنعاش الاقتصادي وتعزيز دولة القانون الرهان الكبير نحو الهدف الأسمى المتمثل في تكريس المسار الديمقراطي في الوطن من خلال اتجاهات أساسية[3] تم التركيز عليها منذ سنة 1999 **ويمكن إجمالها في ما يلي:**

1- هناء عبيد، **مرجع سابق**، ص 145.

2- مذكرة حول الإصلاحات في الجزائر متحصل عليه من موقع الرئاسة:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite.htm last visited: 19/10/2011

3- حصيلة الرئيس بوتفليقة متحصل عليه من موقع الموقع الرسمي بوتفليقة 2009- مديرية الحملة:
http://www.bouteflika2009.com/arabe/content/view/217/42/last visited: 19/10/2011

تدعيم شرعية الدولة بصفتها هي التي تسن القوانين وتلتزم باحترامها وذلك بتعزيز دور المجلس الدستوري ومجلس الدولة وكذا عن طريق إصلاح منظومة العدالة والتوقيع على الاتفاقات الدولية وإصلاح مؤسسات الدولة وتحسين أداء العديد من المصالح في مجال ضبط ومراقبة النشاط الاقتصادي، وإضفاء طابع الشرعية على المؤسسات المنتخبة والسلطات المعينة بعد إجراء انتخابات منتظمة والتي سمحت بعد الحصول على نسب المشاركة على المجالس الأكثر انتخابا منذ الاستقلال.

تطبيق إصلاح هياكل ومهام الدولة من خلال الإجراءات الساعية إلى تحسين اداءات الخدمات العمومية مع عقلنة أنماط تدخل الجماعات المحلية.

إصلاح العدالة التي أحرزت تطورات معتبرة لا سيما فيما يتعلق بالتكيف مع المعايير الدولية، تكوين وإعلام الموظفين، عصرنة الجهاز القضائي، إصلاح السجون و تنمية المنشآت القاعدية للقطاع.

فيما يتعلق بمكافحة الرشوة و تبييض الأموال تجدر الإشارة إلى استمرارية هذه الآفة وأعد الرئيس بوتفليقة هيكلا وطنيا لمكافحة الرشوة كما وسع في إجبارية التصريح بالممتلكات.

إصلاح المنظومة التعليمية سواء المنظومة التربوية أو منظومة التعليم العالي والإصلاح الحساس الذي شهدته منظومة التعليم العالي يتركز أساس في: إدراج نظام (LMD) الجديد والذي أخذ بالتعليم في طريق جديد للتطورات الدولية.[1]

1- صبع عامر، دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين 1999- 2004 (مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008)، ص112.

التعديل الدستوري 2008 فتح المجال أمام عهدة ثالثة لبوتفليقة: على عكس الدساتير السابقة، لم يتم عرض هذا التعديل الدستوري للاستفتاء الشعبي[1]، بل أقره البرلمان الجزائري بغرفتيه، بغرض فسح المجال أمام الرئيس الحالي للجزائر للترشح لفترة رئاسية ثالثة[2] بعدما كانت المادة 74 تحدد فترات تولي الرئاسة على فترتين رئاسيتين فقط مدة كل واحدة خمسة سنوات.

كما شمل التعديل الدستوري 11 مادة من الدستور السابق وأضاف مادة جديدة تتعلق بدعم الحقوق السياسية للمرأة بما يوسع مشاركتها في المجالس المحلية والمنتخبة.

لقد طرح هذا التعديل الدستوري العديد من التساؤلات لعل أبرزها ماذا قدم من إضافة لبناء دولة القانون واحترام الحريات في الجزائر. هذا بالإضافة إلى تساؤلات أخرى تتعلق بأسباب نزوله ومقاصده والآثار الممكنة والمحتملة له. ومما يلاحظ بالنسبة لهذا التعديل انه لم يأت عن طريق توسيع قاعدة الحوار والمناقشة وبناء التأييد لمنح مقاصد التعديل قدرا معقولا من القبول الطوعي والشرعية، بغية ضمان استقرار وفعالية الآثار المنتظرة من عملية مراجعة الدستور.

1- صالح زياني، الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية ، **دفاتر السياسة والقانون** (جامعة ورقلة: عدد خاص، افريل 2011) ص 316.

2- **المرجع نفسه**، ص 317

لتتجلى حاجة الجزائر لطبقة سياسية مستقلة تتبنى المعارضة وتمارسها بإيجابية، وذلك خدمة لتطوير المشروع الديمقراطي وبناء الدولة الجزائرية القوية والحديثة، التي تصان فيها الحقوق والحريات.[1]

المرحلة الثانية من البناء السياسي والمؤسسي في تونس:

بدأت المرحلة الثانية من البناء الدولاتي في تونس مع وصول الجنرال بن علي إلى سدة الحكم(*) في 07 نوفمبر 1987 عبر انقلاب ابيض بعد مرض الرئيس بورقيبة.

مع وصول بن علي للرئاسة اقر بيان السابع من نوفمبر 1987 ليعبر عن المشروع المجتمعي للتغيير بقوله " **إن شعبنا بلغ من الوعي والنضج ما يسمح لكل أبنائه وفئاته بالمشاركة البناءة في تصريف شؤونه في ظل نظام جمهوري يولي المؤسسات مكانتها ويوفر اسبب الديمقراطية المسؤولة...فشعبنا جدير بحياة سياسية متطورة ومنظمة تعتمد بحق تعددية الاحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية**".[2]

تميزت بداية هذه المرحلة باهتمام النظام الجديد على بناء مصادر شرعيته(**) ذلك بالتركيز على عنصرين رئيسيين، الأول اتخاذ عدد من الإجراءات الهامة على طريق تخفيف الضغوط والقيود السياسية المفروضة على عمل القوى السياسية والتخفيف من حالة الاحتقان السياسي، والثاني العمل على بناء حالة من التوافق الوطني حول طبيعة

1- صاغور، **مرجع سابق**، ص 121.

2- مقطع من نص بيان 07 نوفمبر 1987.

(*) قبل وصوله إلى الرئاسة كان بن علي وزيرا للداخلية، وفي أكتوبر 1987 عين كوزير أول بهدف التعامل مع الأحداث الشعبية التي عرفتها تونس خلال تلك الفترة.

المرحلة التي يمر بها النظام السياسي وأولويات عمل تلك المرحلة[1] بقوله" **إن مسيرة التنمية الشاملة التي اعتمدناها ، أولت التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية منزلة المبدأ الثابت والقيمة الراسخة، وأحكمت التفاعل مع الإصلاحات السياسية والتحديث الثقافي والحضاري الذي تشهده بلادنا منذ 1987**".[2]

وفي محاولة من الرئيس زين العابدين بن علي لتعزيز المسار الديمقراطي في البلاد أدخل بن علي تعديلات على الدستور[3] شملت إلغاء الفقرة التي تنص على حكم الرئيس مدى الحياة، وأصبح كل خمس سنوات ينتخب الرئيس ولا يزيد عن مدتين فقط وألا يزيد عمر الرئيس عن 70 عاماً، ولو حدث ما يعوق الرئيس عن تأدية عمله ينوب عنه رئيس المجلس الوطني كما يمارس رئيس الجمهورية حق الاعتراض

الذي لا يمكن أن يرفض إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس كما أن له الحق في اقتراح التشريعات وسن القوانين بتصريح من المجلس الوطني لمدة معينة ولهدف محدد.

1- محمد فايز فرحات، "أبعاد التحول الديمقراطي في تونس،" في: منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**،(القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، 2004)، ص 177.

2- مقطع من خطاب بن علي بمناسبة الاحتفالات بذكرى 07 نوفمبر .

3- خالد فياض، النخبة السياسية في تونس (1987- 1995)، في: علي الصاوي (محررا) **النخبة السياسية في العالم العربي**، (أعمال المؤتمر الرابع للباحثين الشباب)، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1996،

ثم جاء الميثاق الوطني في تونس ليؤسس لحياة جديدة [1] منطلقا من ثوابت لانجاز برامج الإصلاحات التي ظلت شكلية مفادها في الإطار العام إقرار التعددية الحزبية(*) وتعديل قانون الصحافة بهدف التخفيف من القيود المفروضة على حريات النشر.

لكن أهم تعديل دستوري كان في الفاتح جوان 2002(**) أطلق عليه تسمية "جمهورية الغد" على اعتبار ما يحمله من مبادئ لتعزيز الجمهورية، ومن هذه المبادئ ضمان حقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها وترسيخ قيم التضامن، وقيم التسامح، ما أشار إليه الفصل 05 "فالجمهورية تضمن حقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها وتكاملها وترابطها" كما أدرج في نفس الفصل أن الدولة والمجتمع يعملان عل ترسيخ قيم التضامن والتآزر والتسامح.

ما تضمن التعديل إقامة دولة القانون، والتعددية بما تعنيه من احترام لسلطات الدولة للقوانين التي أصدرتها الدولة واحترام لحقوق الإفراد وحرياتهم، وممارسة القضاء وظائفه بصورة مستقلة.

1- محمد صالح القادري، **الدولة والمجتمع المدني بين علمية المقاربة وخصوصية التجربة التونسية**، (تونس: جريدة الحرية، 2009)، ص 157.

(*) يعبر الصادق شعبان عن هذه المرحلة بدولة التغيير"...... **كيف انتقل في عقد ونصف فقط بعد 1987، من حال إلى حال. من حزب واحد إلى 8 أحزاب. من ألفي جمعية إلى ثمانية آلاف. من معارضة غائبة إلى معارضة حاضرة في البرلمان بـ 37 نائب. من رئاسة مدى الحياة إلى 4 ترشحات للرئاسية في 2004.** للمزيد انظر: الصادق شعبان، **النظام السياسي التونسي نظرة متجددة** (تونس: الدار العربية للكتاب، 2006) ص 19.

(**) عرض تعديل 2002 على الاستفتاء واعتمد بـ 99.59% من الأصوات.

أما فيما يتعلق بمبدأ التعددية فان إدراجه في الدستور يعد إحدى أهم مرتكزات البناء الديمقراطي في تونس، فينص الدستور في فصله الثامن على ان "**حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة وتمارس حسبما يضبطه القانون والحق النقابي مضمون...**"[1]

هذا ما يحيلنا إلى الحديث عن الأحزاب والتعددية حيث صدر القانون الخاص بها في 1988[*] لكن بوتيرة تحافظ على إغلاق الباب أمام الحركات الدينية والتذرع بأنها حركات تقوم على التعصب تؤسس لتمزق الوطن، وبقي التجمع الدستوري مسيطرا على كامل الحياة السياسية في تونس حتى انتفاضة ديسمبر 2010 ليتم حله وعودة نشاط حركة النهضة الإسلامية التي شكلت الحكومة في أكتوبر 2011.

بهذه المعطيات الدالة على أن الشعب التونسي عاش في كنف الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة ودولة الحق القانون وبتقاليد حكم سوي، وبذلك فان حياته السياسية قد تطورت وأن تصنف تونس ضمن أكبر الديمقراطيات وأن تذكر في كل مكان باعتبارها الأنموذج الأنجح لغرس هذه المبادئ الأساسية والمعترف بها كونيا للحياة السياسية العصرية في بلد من بلدان العالم الثالث.

السؤال الذي يطرح هو مدى صحة هذه الادعاءات؟ هي كذلك فقط في حالة إذا كان المحتكم إليه هو الخطاب الرسمي، فالمسؤولون الحكوميون ووسائل الإعلام الرسمية تنسب للنظام بن علي شرف هذه النجاحات وترفض النقد.

1- الجمهورية التونسية، **الدستور التونسي**، الفصل الثامن.

لـكن الواقع، يؤكد أن نظام بن علي يتوهم في تقييم حساباته ويغالط المواطنين التونسيين في شأن واقع التطور السياسي الذي عرفته تونس، اتجه نحو أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية بعيدة عن طريق التنمية والحرية والديمقراطية والعدالة[1]. عبرت عن هذه الحقيقة الانتفاضة الشعبية والحضارية التي قام بها الشعب التونسي في ديسمبر 2010 من أجل الحرية والعدالة وإلغاء منطق الدولة البوليسية.

المرحلة الثانية من البناء السياسي والمؤسسي في المغرب:

سنحاول الإشارة إلى أهم محطات البناء الدولتي في المرحلة الثانية للمغرب الأقصى على أن نأتي على ذكر تفاصيلها في الفصل الثالث المخصص لدراسة أهم مراحل بناء الدولة المغربية.

أول محطة من المرحلة الثانية هي المراجعة الدستورية 1992 وما حملته من تعديلات ومعطيات جديدة وعلى أكثر من صعيد نذكر مثلا تحيد العلاقة بين المؤسسة الملكية والبرلمان وعلاقة الملك بالحكومة وتأسيس المجلس الدستوري، لكن دائما دون الإخلال ببنية وهندسة النظام السياسي المغربي القائم على محورية المؤسسة الملكية من جهة، ومحاولة الاستجابة للمتطلبات الدولية، من خلال الاعتراف بكونية حقوق الإنسان من جهة أخرى.

1- محمد البوصيري بوعبدلي، **يوم أدركت أن تونس لم تعد بلد حرية**، (فرنسا، 2009) ص 33.

(*) الأحزاب السياسية في قانون 3 ماي 1988 والفصل الثالث منه :**الفصل 3** – لايجوز لأي حزب سياسي أساسا في مستوى مبادئه أو أهدافه أو نشاطه أو برامجه على دين أو لغة أو عنصر أو جنس أو جهة.

ثم جاءت المراجعة الدستورية 1996 لتدرج نظام الغرفتين والقيام بتدابير اقتصادية وتفعيل مؤسسات الدولة الاقتصادية.

كما كان لتجربة التناوب العاثر الكبير في إعادة العلاقة بين الملكية وأحزاب المعارضة بعد انتخابات 1997 وفوز الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ليطلب الملك الحسن الثاني من زعيمه السيد عبد الرحمان اليوسفي تشكيل الحكومة بعد أن كان دائما اختصاصا ملكيا.

ومع وصول الملك محمد السادس إلى الحكم في سنة 1999 برزت مقولات الملك الشاب المعبر عن التوجه الحداثي ويراعي الاهتمامات الاجتماعية لينال لقب ملك الفقراء، وأولى اهتمامات كبيرة لمسألة حقوق الإنسان حتى الوصول إلى موجة الربيع العربي بتأثيراته المختلفة .

المرحلة الثانية من البناء التنموي في الأقطار المغاربية:

ظهرت في أدبيات الاقتصاد خلال السنوات الأخيرة الكثير من المصطلحات التي تحاول تعريف مناهج وعوامل الفكر الدولي في مسألة الإصلاحات الاقتصادية، وفي هذا المجال وردت الكثير من التعابير والمفاهيم التي تتقاطع، وتتطابق أحيانا منها:

التصحيح الهيكلي، وإعادة الهيكلة، والتكييف الهيكلي، والتقويم الهيكلي، والتعديل الهيكلي، والإصلاح الهيكلي، وهناك العديد من المصطلحات التي تعبر في مجملها عن التعديل في الاتجاه المرغوب فيه، والذي هو في عرف المؤسسات المالية الدولية عمل يتوجب القيام به إزاء ما يسمي بالصدمات، أما الإصلاحات الاقتصادية فتحتوي على تصور كمي وقيمي يعبر عن إجراءات تتخذها الحكومة وتساهم

في تشكيل السلوك الاقتصادي علي أساس آليات السوق الحرة، ويمكن أن تتراوح هذه الإجراءات بين تحرير الأسعار في قطاع معين وسلعة معينة إلي بيع وحدات القطاع العام وفي بعض الحالات يشار إلى الإصلاحات الاقتصادية علي أنها إصلاح تقليدي تعبر عن نتاج اجتماع واشنطن(*)، وعادة ما يشير مصطلح الإصلاحات الاقتصادية إلى المعاني التالية : "عن تعديل مفردات النسق الاقتصادي في اتجاه مرغوب" (1)

وترتبط برامج الإصلاحات ارتباطا كبيرا بقضايا الحكم والسياسات المرتبطة به، من خلال إصلاح الأنظمة التقليدية عن طريق ما يسمي الحكامة أو الحكم الراشد(**).

بدأت الإصلاحات الاقتصادية في المنطقة بصفة مبكرة في تونس والمغرب وبطريقة واسعة النطاق لضبط الأوضاع الاقتصادية الكلية في

1- حاكمي بوحفص، "الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر – المغرب – تونس، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد السابع، ص 6.

(*) وهي عشرة بنود أساسية تتضمن ما يلي: سياسة صرف تؤدي إلي نمو الصادرات، تحرير السياسات المالية. الترشيد المالي، الإصلاح الضريبي. تحرير التجارة، تشجيع الاستثمار الأجنبي، تخصيص المشاريع العامة، إعادة تكييف القوانين، مراقبة النفقات العامة، ضمان حقوق الملكية.

(**) استخدم هذا المفهوم في بداية ثمانينيات القرن 20، وقد شاع في أدبيات الإدارة العامة والسياسات العامة والحكومات ويحمل هذا المفهوم في طياته بعدين رئيسين، يعكس الأول فكر البنك العالمي الذي يتبنى الجوانب الإدارية والاقتصادية للمفهوم، أما البعد الثاني فيتعلق بالجانب السياسي للمفهوم ويشمل بالإضافة إلي الإصلاح الكفاءة والتمييز الإداري.

إطار برامج يدعمها صندوق النقد الدولي[1]، فقد بدأ البلدان (تونس والمغرب) في وقت مبكر نسبيا وقطعا شوطا أطول مقارنة بالجزائر(*)، حيث عقد المغرب تسع اتفاقيات مع الصندوق في كل سنة خلال الفترة 1980 إلى1993 ، بينما عقدت تونس اتفاق الاستعداد الائتماني سنة 1986 وتلاه اتفاق لمدة أربع سنوات، وعلي الرغم من تأخر الجزائر حيث انطلقت الإصلاحات بصفة علنية وسريعة في 1994.

أولا الجزائر: إن إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا تندرج علي المستوي الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة، برنامج الإنعاش وبرنامج دعم النمو وهي برامج تسعي إلي دعم النمو خارج الميزانية، وفي إطار إستراتيجية النمو الاقتصادي خارج الميزانية العامة.

1- بوحفص حاكمي، **مرجع سابق**، ص9.

(*) في تونس بداية الإصلاحات 1986 سجلت تونس تحكما في التوازنات الكبرى، حيث بلغ معدل النمو: 2.4 % في الفترة 1962- 1986 ، ثم 4.77 % في الفترة 1987 – 1988 وأدى ذلك إلى تحسن دخل الفرد و تقليص البطالة و تحكم في نمو السكان .

في المغرب الذي يعد أول بلد مغاربي يشرع في تطبيق الإصلاحات سنة 1983 استطاع التحكم في التوازنات المالية الكبرى، النتائج كانت متأرجحة مع قليل من الايجابية. النمو سنة 1983 بلغ 0,6 % ووصل النمو إلى 4 % في المتوسط في حقبة تسعينات

اما في الجزائر فتبلورت جهود الإصلاحات سنة 1986 وتسارعت سنة 1995، بعد مرحلة السلبية في النمو استطاعت الإصلاحات تحقيق استقرار التوازنات الكلية وعودة النمو الايجابي محققا 3,2 % سنة 1998.ومعدل النمو بين 1962- 1998 بلغ 1,4 %، وبمتوسط بلغ 1,14 % خلال فترة الإصلاحات، إلا أن الجانب السلبي يتعلق بتدهور الجوانب الاجتماعية مقابل تحسن الجوانب النقدية.

برنامج التصحيح الهيكلي: الذي يغطي الفترة 31 مارس 1995 و01 افريل 1998 كما تم في سنة 1994 ثم في نهاية شهر ماي 1996 إمضاء اتفاق برنامج التعديل الهيكلي مع البنك العالمي لمدة سنتين[1].

وتم تحيد أهداف بغرض توسيع وزيادة الاصلاح[2] الضريبي(*) وكذلك إتباع سياسة الإصلاح المالي من خلال السياسة النقدية، وإصلاحات الصرف الأجنبي وسياسة الميزانية وكل ذلك من اجل ترشيد الانفاق العام مع زيادة ورفع مستوى الإنتاجية وزيادة النشاط الاقتصادي والإنتاج الوطني.

برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

حدّدت المهلة الزمنية لهذا البرنامج بفترة ممتدة من 2001-2004، وخصص له غلاف مالي قدر بحوالي 525 مليار دينار جزائري وهذا للقضاء على الآثار المترتبة عن سياسة الإصلاحات التي أثقلت

1- بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد الأول، ص 183.

(*) من خلال: توسيع الضريبة على القيمة المضافة- زيادة المردود الضريبي على القيمة المضافة- زيادة المردود الضريبي وذلك عن طريق:

- تخفيض النفقات الإدارية- التحكم في كتلة أجور الوظيف العمومي- إزالة دعم الأسعار للمواد المدعمة، وتخفيض نفقات صندوق التطهير المالي للمؤسسات العمومية- عقلية نفقات التجهيز. كما حدد قانون المالية 2001 معدلات الرسم على القيمة المضافة ليشمل معدلين ، معدل مخفض07% ومعدل عادي 17%.

2- عبد الله بن عيدة، "التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية"، في محمد عبد الله وآخرين، **الإصلاحات الاقتصادية في البلدان العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص ص. 3

كاهل المواطنين، وكذا التحضير لانتعاش اقتصادي جديد، وذلك من خلال وضع إستراتيجية تسمح بانطلاق عملية التنمية المستدامة.[1]

فتحليل المتغيرات الأساسية للاقتصاد الجزائري بالاعتماد على عدد من مؤشرات الأداء الاقتصادي و قياس نموه على التغير في حجم ناتجه الداخلي الخام حيث بينت الإحصائيات التطور الملحوظ في مؤشر الناتج الداخلي الخام للجزائر ابتداء من 2004 حيث بلغ 85.14 مليار دولار ليستمر في الارتفاع ويصل إلى131.57 مليار دولار سنة 2007 ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد، وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي من المتوقع أن يصل سنة 2008 إلى ما يقارب 158.69 مليار دولار.

كما يعد نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من أهم المؤشرات دلالة على مستوى الرفاهية في الدولة خاصة وأنه يعبر عن مدى تغير دخل الفرد ومدى تطور حصته من إجمالي الدخل في الاقتصاد.

ولقد بلغ نصيب الفرد الجزائري من الناتج الداخلي الخام ما يقارب 1499.14 دولار سنة 1995 ليواصل ارتفاعه إلى 3824.65 دولار سنة 2007 وتقترن زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بالزيادة الهامة لعوائد الصادرات النفطية.[2]

أما فيما يتعلق بالبطالة فالاقتصاد الجزائري يتميز بارتفاع معدلها لكنه في اتجاه مستمر نحو الانخفاض، فبعد أن سجل 29.2٪ سنة 1997 نتيجة خصخصة المؤسسات العمومية وإغلاق أخرى وضعف

1- صاغور، **مرجع سابق**، ص 188.

2- صندوق النقد العربي، **التقرير العربي الموحد 2006**، ص20 .

الهيكل الصناعي الوطني انخفض إلى معدل 15.7 ٪ سنة 2006 و14.1 ٪ سنة 2007.

كما سجلت المديونية الخارجية للجزائر تراجعا كبيرا وصل إلى 16 مليار دولار سنة 2005 مقارنة بقيمتها المرتفعة في التسعينات التي وصلت إلى 33.2 مليار دولار سنة 1996 لتواصل انخفاضها إلى حدود 5 مليار دولار سنة 2011(*) وهذا بفضل العائدات المرتفعة للمحروقات[1].

وبالتطرق إلى أهم القطاعات في الاقتصاد الجزائري بعيدا عن قطاع النفط والمحروقات نجد أن القطاع الفلاحي بصياغة إستراتيجية للتنمية المستدامة سنة 2006 ما أطلق عليه بالتجدد الريفي الذي يسعى الى تعزيز الامن الغذائي للدولة وفق ترقية محيط تحفيزي للاستغلالات الفلاحية ومتعاملي القطاع الفلاحي- الغذائي وكذا سياسة دعم مكيفة(*) مع إعداد برامج لتكثيف الإنتاج والبرامج الخاصة إضافة تجديد مستغلي قطاع الفلاحة وتعزيز إمكاناتهم التقنية من خلال

(*) حسب تصريح وزير المالية الجزائري كريم جود ان الديون الخارجية الإجمالية للجزائر تبلغ 5.2 مليار دولار في حين تم تقليص الديون الخارجية العمومية الى اقل من 480مليون دولار مع توقع ان تحقق الجزائر نسبة نمو تقدر بـ 4.7 % في العام 2012 .

1- كلثوم كبابي، **التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة: الجزائر المغرب وتونس** (مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2008)، ص 128.

(*) إجراءات تدعيميه من خلال الإعفاء و التخفيضات الجبائية فيما يتعلق بالأسمدة، البذور، العلف ومنتجات الصحة النباتية منح قروض ريفية من دون فائدة ثم تم مسح قروض الفلاحين بقرار من الرئيس بوتفليقة.

إضفاء طابع الديناميكية على التكوين، البحث والتعميم وعصرنة الإدارة الفلاحية.[1]

وفي قطاع الأشغال العمومية الذي يشكل عنصرا أساسيا في النشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة من خلال الطابع الاستراتيجي الذي شهد تسجيل مشاريع هيكلية كبرى مثل مشروع "ميقا مشروع" للطريق السيار شرق- غرب والمساهمة في وتيرة وسياسة الشغل مع التأثير على التنمية من خلال الاستثمارات المحققة[**].

ترقية الشغل بتخفيض نسبة البطالة لتبلغ 11.8٪ سنة 2007 في حين تجاوزت 29٪ سنة 1999 بسبب خلق أزيد من 3.3 مليون منصب شغل في الفترة الممتدة ما بين 2004 و2007، والعمل على تحقيق 3مليون منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة نصفها من خلال تراتيب التشغيل المؤقت فيما يخص التعليم فالأمر يتعلق بمواصلة الإصلاحات المنتهجة[*] بمراجعة 185

1- حصيلة الرئيس بوتفليقة متحصل عليه من موقع الموقع الرسمي بوتفليقة 2009- مديرية الحملة:

http://www.bouteflika2009.com/arabe/content/view/217/42/last visited: 19/10/2011

(*) إنجاز ما بين 2004 و2008، حوالي9000كلم من الطرق الجديدة- تسليم حصص إضافية خلال السداسي الأول لسنة 2009، تشمل الطريق الاجتنابي الثاني للعاصمة وأزيد من 1000 كلم من الطرق الوطنية و132 كلم من الطرق السيارة.

(**) استلام 436 ثانوية جديدة في الفترة الممتدة من جانفي 2004 إلى نهاية 2009 (ما يعادل قرابة 20 بالمائة من العدد الإجمالي للثانويات المنتشرة عبر التراب الوطني و البالغ 1671 مؤسسة) إلى جانب 1209 إكمالية (من أصل 4633 إكمالية موجودة عبر الوطن) فضلا عن 1520 مدرسة ابتدائية و 120 مؤسسة تعمل بالنظام الداخلي.

برنامجا و151 كتابا مدرسيا ومواصلة رسكلة مستخدمي قطاع التربية الوطنية[1]

أما التعليم العالي فشملت الإصلاحات(*) تعميم نظام "ليسانس - ماستر - دكتوراه" الذي شرع في تطبيقه على مستوى 49 مؤسسة جامعية، مواصلة استحداث المدارس الوطنية العليا في بعض التخصصات.

المطلب الثالث

أثر الحراك الشعبي (أحداث تونس 2010) على بناء الدولة في المغرب العربي

"**إن التغيير ليس حالة معزولة في الزمان والمكان، بل هو مسلسل من الأحداث والتراكمات التي ينتجها الفاعلون لتتوالى، فتحدث تغييرا تدريجيا أو مفاجئا**".[2] هكذا عبر الأستاذ محمد كولفراني، فالتغيير من وجهة نظره لا يهتم بمجال واحدا، بل يتعدى إلى جميع مجالات

1- حصيلة الرئيس بوتفليقة متحصل عليه من موقع الموقع الرسمي بوتفليقة 2009- مديرية الحملة:

http://www.bouteflika2009.com/arabe/content/view/ 217/42 /last visited: 19/10/2011

(*) باستكمال مسار تطوير الجامعة التي ارتفع عدد خريجيها من 65.000 سنة 2000 إلى 107.000 سنة 2004 ليبلغ 141.000 خريجا في 2008، من ضمنهم أكثر من 60 بالمائة من الإناث. و يتأهب القطاع لاستقبال مليوني (2) طالبا جامعيا في أفق2015 تحسين الظروف المعيشية للطلبة والذي تجسد من خلال القرار الأخير المتخذ من قبل رئيس الجمهورية و المتمثل في زيادة 50 % للمنحة الجامعية.

2- محمد كولفراني، "التغيير الاجتماعي والسياسي دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم،" **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع 20، 2008، ص140.

المجتمع، وموضوعه يمكن أن يكون عميقا، ومن ثم فهو بنيوي، أي يمس النسق السياسي والاجتماعي ككل،(*) كما قد يكون عرضيا، أي انه لا يمس عمق الأشياء(**).

يميز "آلان روكي" في هذا الصدد بين الأنماط المتقابلة التالية: مستمر/متقطع، داخلي/خارجي، سلمي/عنيف، متوازن/غير متوازن، جوهري/عرضي، سريع/ بطيء، وقد يأخذ أشكالا هجينة.

انطلاقا من هذا التوجه يمكن إسقاط بعض من نماذج التغيير على المنطقة المغاربية، حيث شهدت حراكا شعبيا مثلت الانتفاضة التونسية في ديسمبر 2010 بداية لانطلاقه.[1]

أسس هذا الحراك منطقا جديدا ومغايرا عما كانت عليه الدولة في المنطقة، وكانت تأثيراته تختلف من دولة إلى أخرى، حيث كل دولة أنتجت حراكها بما يتلاءم مع خصوصيتها الثقافية وبنية مؤسستها(*)، وتشكل الحركة الشبابية محور الالتقاء في إحداث

(*) يقترب هذا النموذج من الحالة الليبية الحالة التونسية، حيث تم التغيير الكلي لشكل النظام.

(**) ممثل في إدخال الجزائر والمغرب تعديلات جزئية على السياسة العامة للدولة دستوريا وسياسيا واقتصاديا.

1- **المكان نفسه.**

(***) نجد في تونس أن بداية الحركة الاحتجاجية برفع شعارات ضد الفساد ومكافحة البطالة ، كما لعبت النقابات الممثلة في الإتحاد العام للشغل دورا في اتساعها وامتدادها إلى العاصمة إلى أن رحل بن علي، أما الحالة الليبية فشكلت نموذجا أخر واتخذت شكل حرب التحرير، لكن يلتقيان في التغيير الجذري، وفي المغرب رفعت شعارات ومطالب الملكية الدستورية وتحديد صلاحيات الملك دون إسقاطه باعتباره رمزا يمثل وحدة الدولة، وفي الجزائر تم تجاوز الاحتجاجات الشعبية ببعض الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية.

التحول والتغيير، مع بقاء الخوف من عدم تغيير بنية الأفكار السائدة في الأنظمة التسلطية[1] من جهة، وبقاء التدخل الأجنبي في المنطقة من جهة أخرى.

الحالة التونسية: مثلت تونس حالة مخبرية لفهم تطورات الأحداث[2] والتغيرات في الوطن العربي باعتبارها تمثل الريادة من حيث التوقيت، هذا الحراك كان محدد وفق تراكمات نرصد بعضها في تضييق المجال السياسي وكبت الحريات العامة، الأمر الذي أدى إلى تحطيم البنى الوسطية بين الدولة والمجتمع، كما كان للترجعات في المجال الاجتماعي والاقتصادي والفساد المالي والاقتصادي بعد تداعيات الأزمة المالية العالمية اثر في ذلك أيضا، ما سبق يمثل عموما انطلاق الانتفاضة، أما محددات الاستمرارية والنجاح، فيمكن إدراج مستوى التعليم المتوافر داخل المجتمع، وكذلك وجود طبقى وسطى، ودور الجيش الذي التزم الحياد ولم يتدخل في قمع الاحتجاجات[3]، وميز بين

1- محمد عصام لعروسي، "الحراك السياسي العربي هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد؟،" **مجلة المستقبل العربي،** ع 393، نوفمبر تشرين الثاني، 2011 ص ص 122-135.

2- عزمي بشارة،" ثورتا تونس ومصر شكلتا وعيا ديمقراطيا عربيا...والإصلاح بات ضرورة حتمية،" في: الثورات والإصلاح والديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011) ص 1.

3 - عبد العالي حامي الدين،" الثورة الشعبية في تونس مدى قابلية النموذج للتعميم،" **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،** 2011، ص 1.

الدولة والنظام واكتفى بحماية المنشآت العامة[1]، والنأي بنفسه عن الدخول في أي مواجهة دموية مع الشعب، كل ذلك ساهم في التعجيل بسقوط النظام التونسي[2] إلى جانب الدور الحاسم الذي ساهمت فيه تكنولوجيا الاتصال وصحافة المواطن[3] بواسطة الانترنت عبر مواقع النقاش والتفاعل الاجتماعي وتقنيات نقل الصورة عبر الفضائيات العربية[*] التي كان لها دور مهم في هذه الحركة الاحتجاجية الممتدة عبر أربعة أسابيع أطلق شرارتها الشاب محمد البوعزيزي الذي أقدم على حرق نفسه احتجاجا على الظلم والقهر[4] انتهت بهروب الرئيس الجنرال بن علي في 14 جانفي 2011 .

المحددات الدستورية وانتخاب المجلس التأسيسي في تونس:

بعد هروب بن علي ساد لغطا دستوريا كبيرا، حظيت على إثره المسألة الدستورية مكانة خاصة في سياق الانتفاضة، وكانت من أهم

1- عزمي بشارة،" بصدد ثورة تونس الشعبية المجيدة،" **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**،2011 ص 2-6.

2- نور الدين جبنون، "تعامل الجيش مع الثورة،" في: الثورات والإصلاح والديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011) ص 1.

(*) خاصة موقعي "الفايس بوك" Facebook و"التويتر" Twitter وقناتي الجزيرة والعربية حيث ساهموا في تغذية الضمير الجمعي بمشاهد مؤثرة وصور وخطابات، كما وفروا فضاء للتنسيق وتبادل المعلومات.

3- إبراهيم بعزيز،" دور وسائل الاتصال الجديدة في إحداث التغيير السياسي في البلدان العربية ،" **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية)ع يوليو، تموز 2011، ص ص 173- 188 .

4- حامي الدين، **مرجع سابق**، ص 3.

القضايا التي فتحت باب النقاش الدستوري مسألة التكييف القانوني الواجب ترجيحه لملء الفراغ الناجم عن رحيل الرئيس، وما إذا كانت تحكمه مقتضيات الفصل السادس والخمسين أم الفصل السابع والخمسين من الدستور(*)، في ظل إشكالية رئيسية تتعدى ذلك مفادها إعادة تأسيس شرعية جديدة، بمتطلبات دستورية وقانونية وسياسية مغايرة، تحاول إرساء أسس البناء الجديد على الأصعدة الدستورية والسياسية والمؤسساتية، فكانت النقاشات في مجملها تدعو إلى القطيعة مع النظام القديم، من خلال عملية الدسترة[1] القائمة عليها

1- محمد مالكي، "الأسس الدستورية للجمهورية التونسية،" في: الثورات والإصلاح والديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011) ص 24-27.

(*) **نص المادة 56** من الدستور التونسي: لرئيس الجمهورية إذا تعذر عليه القيام بمهامه بصفة وقتية أن يفوض بأمر سلطاته إلى الوزير الأول ما عدا حق حل مجلس النواب.وأثناء مدة هذا التعذر الوقتي الحاصل لرئيس الجمهورية تبقى الحكومة قائمة إلى أن يزول هذا التعذر ولو تعرضت إلى لائحة لوم. ويعلم رئيس الجمهورية رئيس مجلس النواب بتفويضه المؤقت لسلطاته.

نص المادة 57: عند شغور منصب رئيس الجمهورية لوفاة أو لاستقالة أو لعجز تام يتولى فورا رئيس مجلس النواب مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة لأجل أدناه خمسة وأربعون يوما وأقصاه ستون يوما.ويؤدي القائم بمهام رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة اليمين الدستورية أمام مجلس النواب وعند الاقتضاء أمام مكتب المجلس.ولا يجوز للقائم بمهام رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة الترشح لرئاسة الجمهورية ولو في صورة تقديم استقالته. ويمارس القائم بمهام رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة المهام الرئاسية على انه لا يحق له أن يلجأ إلى الاستفتاء أو أن ينهي مهام الحكومة أو أن يحل مجلس النواب أو أن يتخذ التدابير الاستثنائية المنصوص عليها بالفصل 46 ولا يجوز خلال المدة الرئاسية الوقتية تقديم لائحة لوم ضد الحكومة. وخلال المدة الرئاسية الوقتية يتم انتخاب رئيس جمهورية جديد لمدة خمس سنوات. ولرئيس الجمهورية الجديد أن يحل مجلس النواب ويدعو لانتخابات تشريعية سابقة لأوانها وفقا للفقرة الثانية من الفصل63

اللجنة الخاصة بالإصلاحات الدستورية والسياسية انتهت بانتخاب المجلس التأسيسي(*). أسفرت انتخابات المجلس التأسيسي التي جرت في تونس في 23 اكتوبر 2011 عن مشهد سياسي قد يعتبر مفاجئا بفوز التيار الإسلامي الممثل في حركة النهضة وتراجع الأحزاب اليسارية، كما اتسمت الخريطة الجديدة بالتعقيد نظرا لطبيعة النظام الانتخابي القائم على قاعدة النسبية، والذي ساعد الأحزاب الصغيرة على الفوز بمقعد أو مقعدين ما أدى إلى تعايش أكثر من عشرين حزبا داخل المجلس التأسيسي [1] الذي انبثق عنه حكومة إئتلاف الأغلبية برئاسة حمادي الجبالي [2] أمين عام حركة النهضة الإسلامية(**).

ونص القانون المؤقت لتنظيم السلطات العمومية في تونس الذي أقره المجلس التأسيسي على أن رئيس الوزراء هو من يشكل الحكومة التي تختص بممارسة السلطة التنفيذية، وتسهر على تنفيذ القوانين

(*) تم التحضير لانتخابات المجلس التأسيسي بعد حل الحزب الحاكم في عهد بن على ومنح الترخيص لأحزاب جديدة كانت محظورة على غرار حركة النهضة التي فازت بالانتخابات وشكلت الحكومة وإطلاق سراح المساجين السياسيين وعودة المنفيين من الخارج مثل السيد المنصف المرزوقي الذي أصبح رئيسا لتونس.

1- رشيد خشانة، خريطة سياسية جديدة في تونس تمهد لاخرى في غضون سنة، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**،2011، ص 2-5.

(**) حصلت حكومة حمادي الجبالي على ثقة 154 نائبا من أصل 217، فيما اعترض عليها 38 نائبا، وتحفظ عليها 11 نائبا آخر وقدم الجبالي بعد حصول حكومته على الثقة، استقالته من عضوية المجلس الوطني التأسيسي عملا بأحكام الفقرة الأولى من المادة 16 من القانون التأسيسي المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلطات العامة.

2- المجلس التأسيسي التونسي يمنح حكومة إئتلاف الغالبية الثقة السبت، 24 ديسمبر 2011، متحصل عليه يوم 2012/01/20 من:
http://international.daralhayat.com/internationalarticle/342957

ويصدر الأوامر ذات الصبغة الترتيبية والفردية التي يمضيها بعد مداولة مجلس الوزراء وإعلام رئيس الجمهورية.

وينص القانون على أن رئيس الحكومة له صلاحية إحداث وتعديل المؤسسات والمنشآت العمومية والمصالح الإدارية وضبط اختصاصاتها وصلاحياتها والتعيينات في الوظائف المدنية العليا.

في المقابل، ينص الفصل العاشر من القانون على أن رئيس الجمهورية يختصّ بالقيادة العليا للقوات المسلحة وإشهار الحرب وإعلان السلم بعد موافقة ثلثي أعضاء المجلس الوطني التأسيسي وللرئيس صلاحية التعيينات والإعفاءات في الوظائف العسكرية العليا بالتوافق مع رئيس الحكومة تعيين رئيس الحكومة و التي يجب أن تؤدي اليمين أمامه، ويختص رئيس الجمهورية أيضاً بقبول اعتماد ممثلي الدول الأجنبية والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية لديه و التعيينات في الوظائف السامية لوزارة الخارجية وفي البعثات الدبلوماسية والقنصلية لدى رسم السياسة الخارجية للدولة بالتشاور والتوافق مع رئيس الحكومة إعلان الدول والمنظمات الإقليمية والدولية بالتوافق مع رئيس الحكومة كما يختصّ أيضاً ممارسة العفو الخاص عن المساجين وإعلان الأحكام والتدابير الاستثنائية في الظروف الطارئة بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس المجلس التأسيسي وعدم معارضتهما في ذلك[1].

1- صلاحيات تنتقدها المعارضة، **جريدة القبس**، 14 ديسمبر 2011. السنة 40. العدد 13843، ص 43.

وبالنظر إلى الفراغ التشريعي الذي تعاني منه البلاد بانتظار الانتخابات العامّة، سوف تتوسّع مهمّة المجلس مما يُتيح له القدرة على التصرّف مثل برلمان عادي، أي مناقشة موازنة العام 2012 وإقرارها، ومراجعة القوانين السابقة[1] وإقرار قوانين جديدة، وكذلك استجواب الأعضاء السابقين والحاليين في الحكومة. ويبدو أعضاء المجلس التأسيسي، على أتم الاستعداد للاضطلاع بهذا الدور الجديد الذي من شأنه أن يحوّل المجلس إلى هيئة تشريعية كاملة الصلاحيات.

الحالة الجزائرية:

بدأت الأحداث في الجزائر بارتفاع أسعار بعض المواد الأساسية (خاصة السكر والزيت) وانطلاق الاحتجاجات الشعبية[2] التي مست العديد من مناطق الجزائر في بداية جانفي 2011.

كان تعامل السلطات بالتركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية[*] لهذه الأحداث، التي تزامنت مع ما يجري في تونس من أحداث، في سياق ما اصطلح عليه "**بالربيع العربي**".

1- أمين غالي، "عملية إعداد الدستور في تونس: آفاق المرحلة المقبلة،" **مركز صدى التابع لمؤسسة كارنيغي للسلام الدولي،** 9 ديسمبر 2011

2- عبد الناصر جابي،" الحركات الاحتجاجية في الجزائر كانون الثاني/ يناير 2011،"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،**2011، ص 2-11.

(*) صدر أول موقف رسمي عن السلطات الرسمية على لسان وزير التجارة، تلاه تصريح وزير الشباب والرياضة الذي دعم الرؤية الرسمية على أن الاحتجاجات سببها غلاء أسعار المواد الغذائية، عبر عنها شبان عاطلون على العمل وتنقصهم وسائل الترفيه وغيرها من المشاكل الاجتماعية. ولم يتدخل وزير الداخلية – المعني الأول بضبط الأمن – إلا في اليوم السابع للاحتجاجات يوم الأحد 09 جانفي 2011.

ولما كانت سنة 2011 خالية من رهانات سياسية انتخابية(*) ساعد على إضفاء نوع من الهدوء على المشهد السياسي الجزائري وبقاء المطالب في شقها الاقتصادي والاجتماعي والتعامل وفقها بإجراءات اقتصادية لتخفيف الأزمة.

أما المبادرات السياسية للإصلاح فقد أعلنت في شهر افريل 2011 كاستجابة للتحولات المحلية(**) والإقليمية، حيث قدم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مبادرة للإصلاح الرسمي متبنيا خيار الإشراف الرئاسي على روزنامة التغيير المتدرج، بعد الانتهاء من المشاورات السياسية بين مفوضي الرئاسة وممثلي الطبقة السياسية الجزائرية[1].

جاء خطاب الرئيس بوتفليقة في سياق زمني وظروف تسودها الخشية من مآلات المستقبل السياسي، فتم إقرار مشروع يهدف إلى إطلاق الحريات والديمقراطية، لتحقيق التغيير السياسي الذي ينتهي إلى بناء مؤسسات دستورية تمثيلية، تكمل نقائص التجربة الديمقراطية الناشئة في الجزائر.

(*) مقارنة بسنة 2009 التي شهدت انتخابات رئاسية أو سنة 2010 التي شهدت حراكا سياسيا من ابرز مظاهره الصراع داخل حزب جبهة التحرير الوطني وسنة 2012 التي ستشهد انتخابات المجالس المحلية والبرلمانية.

(**) المطالب المحلية قادتها الرابطة الوطنية لحقوق الإنسان وانشاء "التنسيقية الوطنية من اجل التغيير" المطالبة بإسقاط النظام وتغييره كل يوم سبت ، لكن الصراع الداخلي من جهة وعدم التفاعل الاجتماعي معه التنسيقية من جهة أخرى أدى إلى زوالها.

1- عصام بن الشيخ،" مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر مبادرة تاريخية للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب،"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**،2011ص، 2-11

سبق خطاب التغيير(*) في الجزائر دعوة الحكومة إلى إلغاء قانون حالة الطوارئ في البلاد وتعويضه بقانون مكافحة الإرهاب، وإتاحة فرصة التظاهر السلمي للمواطنين، وإلغاء كل مظاهر التضييق السلطوي على الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، مع إقرار قانون الأحزاب السياسية[1] وفتح الباب لاعتماد أحزاب سياسية جديدة(**)

(*) خطاب الرئيس بوتفليقة في 15 افريل 2011 التزم في مضمونه بتنفيذ حزمة إصلاحات سياسية قبل نهاية السنة الجارية عبر تعديل ومراجعة شاملة لجملة قوانين ذات صلة بالحياة السياسية منها قوانين الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية وقانون الانتخابات وقانون الإعلام وسن قانون يرفع نسبة تمثيل المرأة في البرلمان والمجالس المنتخبة.

1- عصام بن الشيخ، **مرجع سابق**، ص 2-11.

كما تم نشر القانون العضوي الذي يتعلق بالإعلام تحت رقم 12-05 مؤرخ في 12 جانفي 2012، والقانون العضوي رقم 12-06 مؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات.

(**) دخل قانون الأحزاب حيز التنفيذي بدأ من اليوم الثلاثاء 17 جانفي، بعد نشره في الجريدة الرسمية في 15 من ذات الشهر، وهو المشروع الذي ينتظره العديد من الأحزاب السياسية قيد التأسيس من أجل حصولها على الاعتماد.

وقد أدرج المجلس الدستوري تغييرات على بعض مواد المشروع منها المادة الثامنة التي تتحدث عن الحالات التي يمنع فيها تأسيس أحزاب سياسية بسبب الدين والعرق والجهوية والمهنية، حيث يرى المجلس الدستوري أن المادة 8 من القانون العضوي موضوع لإخطار غير مطابقة للدستور"، بسبب أن المشرع " أقرّ توسيع الأسس التي يمنع الاستناد إليها في تأسيس حزب سياسي"، وأن هذا النص (الجانب الفقرة الشطر) تنص على أن الحل (انحلال) القضائي للحزب السياسي سينجر عنه مصادرة المنتخبين من عهداتهم الانتخابية، بالنسبة للمجلس الدستوري فإن مصادرة المنتخبين من عهداتهم الانتخابية لا يمكن ربطها=

لتعبر عن مرحلة جديدة مع الانتخابات الحلية والبرلمانية المزمع إجرائها في شهر ماي 2012 كما عبر عن ذلك الرئيس بوتفليقة في خطابه يوم 23 فيفري بمناسبة ذكرى تأميم المحروقات في الجزائر وشدد على ضرورة المشاركة الفعالة من قبل الشعب حتى يتم التخلص من ذرائع التدخل الأجنبي الذي يبقى عاملا مهددا لسيادة الدولة.

في هذا السياق الذي يعمل وفق معطيات خطاب التغيير (خطاب 15 افريل 2011) والمعبر عن رغبة شديدة في محاولة فتح أفاق جديدة لجمهورية جديدة بمعالم جديدة ومنظور جديد[1] قائم على فكرة العدالة التوزيعية والمشاركة الفعالة في محاولة إرساء دعائم دولة الحق والقانون.

الحالة الليبية:

تميز النموذج الليبي بتدخل الظاهرة القبلية في حقل الفعل السياسي والاجتماعي، حيث أثرت النزعة القبلية في الحراك السياسي، من خلال التمرد ضد النظام السياسي، الذي أخذ الطابع الجهوي و"العروشي"[2] لتظهر أهمية الوعي بالدور التاريخي للقبيلة، المؤثر في

=بانتماءاتهم الحزبية. وفي المادة 18، التي تنص على الجنسية الجزائرية الأصلية بالنسبة لمؤسسي حزب سياسي، تم فيها حذف كلمة الأصلية.

1- محند برقوق، في حلقة تحليلية لخطاب الرئيس بوتفليقة الذي ألقاه في 15 افريل ، 2011 التلفزيون الجزائري.

2- محمد نجيب بوطالب، " الابعاد السياسية لظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية، ،"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ص3-34.

مسـيرة تشـكل وعمـل نخـب سياسـية، خاصـة مـع مرحلـة بنـاء الدولـة الوطنية[1].

فالعشـيرة والقبيلـة هـي وحـدات ذهنيـة وجـدت طريقهـا إلى عقـول الثوار ووجدانهم بوصفها قيما أخلاقية ومحددات للسلوك السياسـي[2]، استطاعت أن تبـدل أسـس الـولاء للنظـام السياسـي، كمـا كـان للـدافع السياسـي في تحقيق الديمقراطية ومقاومة الاستبداد الأثر الفعـال في هـذا الحـراك، والانحيـاز للمجلس الـوطني الانتقـالي وتقـديم الـولاء لـه بطـابع الانضمام المناطقي والجماعي[3].

فمـن خـلال المواصـفات السوسـيولوجية والانثروبولوجيـة لنظـام الدولة السـائد في ليبيا، والتجربة التاريخية لمختلف الفاعلين السياسـيين، تـدرك الكيفيـة الـتي أدت إلى ميـدان المواجهـة المسـلحة معمـر القـذافي والثوار، في ظل غياب إطار تنظيمي مستقل يؤطر العمل السياسي ويفسح المجال للفعل والتفاوض السلمي والايجابي[4].

اسمرت المواجهة المسلحة[*] بين الثوار و"النيتو" مـن جهـة والقـذافي وكتائبه من جهة أخرى عدة شهور انتهت بمشهد مأسـوي لعائلـة القـذافي

1- المرجع نفسه ص 04.

2- المولدي الأحمر، مشاكل الولادة السياسية العسيرة لليبيا الجديدة،"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ص12-15.

3- محمد نجيب بوطالب، **مرجع سابق**، ص 13-14.

4- المولدي الأحمر، **مرجع سابق**، ص 19.

(*) في غمرة الأحداث التي وقعت في المنطقة العربية مع نهاية سنة 2010 وبداية 2011 جاء الحراك الشعبي في ليبيا في شكل ثورة بدأت معالمه في 17 فيفري 2011 كان المصطلحين الأكثر حضورا في المشهد الليبي الثوار، الكتائب والمرتزقة وحتى النيتو وكل مصطلحات تبرز الطابع العنيف والمسلح.

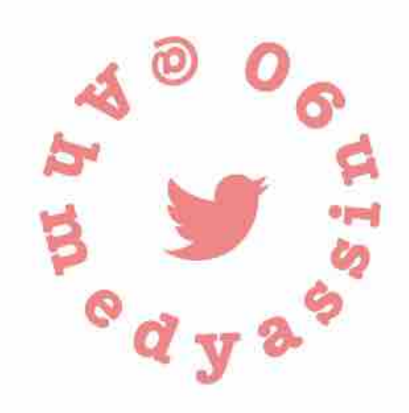
الذي قتل بطريقة بشعة، بعد ذلك تم التحكم في كامل التراب الليبي بقيادة المجلس الوطني الانتقالي بقيادة مصطفى عبد الجليل، وبرزت إشكالية بناء الدولة الليبية الجديدة بعيدا عن الفلسفة القذافية الوهمية، وكيفية نزع سلاح الثور الذي يعتبر تحدي لعملية البناء الوطنية التي تتطلب مؤسسات وذهنيات جديدة تؤسس لدولة ليبية جديدة.

أما في المغرب فسنتناول تأثير ذلك بشكل مفصل في المبحث الثالث من الفصل الثالث.



الفصل الثالث

المسارات البنيوية للدولة والمجال السياسي المغربي


@Ahmedyassin90

المبحث الأول

المحددات التاريخية والإيديولوجية لإشكالية بناء الدولة والمجال السياسي المغربي

المطلب الأول

منطلقات أساسية حول تاريخ الدولة المغربية

خصوصية الدولة المغربية "المحددات والمظاهر" :

ظهرت عدة كتابات تركز على خصوصية كل دولة على حدى والمناداة بضرورة الاهتمام بتاريخ الدولة من جهة والابتعاد على التعميم من جهة أخرى وهكذا بدأ على الصعيد الأوروبي التمييز بين مختلف الدول الأوربية من خلال التأكيد على أن تطور كل دولة اتبع صيرورة خاصة وبهذا الصدد أشار "أندرسون" إلى ذلك " **إن الدول الإقليمية التي ظهرت في مختلف بلدان أوروبا في عصر النهضة لا يمكن ببساطة إدماجها في نموذج وحيد ومتشابه فهي في الواقع تتضمن اختلافات كبيرة كانت لها نتائج هامة في تطورها حتى الآن** "[1] كما أن المنظومة العربية والإسلامية لا تخلو هي أيضا من خصوصيات قطرية تضاهي بشكل أو بآخر الخصوصيات السياسية التي تميز الدول الغربية[2] ورغم أن بقاع الوطن العربي تنتمي إلى امة واحدة ذات ثقافة رئيسية واحدة في رقعة

1- Anderson Perry, **LEtat Absolutist** (ses origins et voies, 1978), F Maspero.p10.

2- Iliya Harik, The Origins of Arab System in the **Foundations Of The Arab State**, edited by Ghassan Salam (Groom Helm London, 1987),p19.

جغرافية متصلة من المحيط إلى الخليج إلا أن هناك خصوصيات الأقاليم العربية الكبرى في إطار الوحدة العامة[1] بل إن هناك خصوصيات قطرية داخل كل هذه الأقاليم (المغرب الكبير، وادي النيل، المشرق، الجزيرة العربية) وهناك خصوصيات محلية داخل القطر الواحد هذه الخصوصيات (القطرية والإقليمية) كانت ولا تزال أمرا طبيعيا[2] هذا ما توصل إليه البحث عبد الباقي الهرماسي[3] وقد سلم بوجود عدة تباينات تهتم بالجوانب التاريخية الحديثة المميزة لكل دولة من دول المغرب العربي.

ويمكن إرجاع خصوصية الدولة بالمغرب الأقصى إلى عوامل مختلفة ترجع أساسا إلى المناخ الحضاري الذي كانت تتحرك بفعله والى الميكانيزمات التي كانت وراء تشكلها[4].

محددات الخصوصية للدولة المغربية اثر الحدود الجغرافية:

إن خصوصية كل دولة تنشأ بالأساس من محيط جغرافي متميز يعزلها عن باقي الكيانات السياسية الأخرى ويضفي عليها هوية سياسية تجعلها تختلف عن هذه الكيانات، وهكذا تميز المغرب منذ القديم بانعزاله في إطار جغرافي مقفل بلور فيما بعد وبالتدرج خصوصيته

1- سعد الدين إبراهيم، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،ط2 .1988)، ص170

2- **المرجع نفسه**، ص 171.

3- عبد الباقي الهرماسي، **مرجع سابق**، ص29-32.

4- احمد الحارثي، عناصر أولية لمقاربة إشكالية الدولة في: **جدلية الدولة والمجتمع في المغرب** (المغرب :مطبعة إفريقيا الشرق) ص155

السياسية والمتجلية في بلورة حدود سياسية قارة[1]، فالمحيط الأطلسي والبحر المتوسط والصحراء كلها حواجز طبيعية من الصعب تغييرها أو التأثير فيها الشيء الذي أدى إلى تماهي السكان معها واعتبارها حدودا مادية كرست شعورهم بهويتهم وجعل الموقع الجيوسياسي للمغرب الجناح الغربي للأمة العربية[2].

فوجود المغرب في أقصى شمال إفريقيا وصعوبة المسالك الطبيعية التي كان يتميز بها جعلت كل الاحتلالات أو الفتوحات التي اكتسحت المنطقة تصله دائما في آخر المطاف وبعدما تكون قد فقدت معظم زخمها (ملاحظة الاحتلال الاسباني سبته ومليلة) فالرومان لم يحتلوا المغرب إلا بعد سيطرتهم بوقت طويل على كل بلدان المنطقة إضافة إلى الفتح العربي الشيء الذي ساعده في الحفاظ على خصوصية المثلة في بعض المظاهر

1- Cagne Jacques, **Nation Et Nationalisme Au Maroc** (aux racines de la nation marocaine),Al Maarif Al Jadida Ribat 1989. p607.

(*) فالمغرب الأقصى تميز بالجمع بين نمطين من الشرعية (الشرعية الضمنية والشرعية التعاقدية والجزائر تميزت بالإرث التركي والتركة السياسية للأمير عبد القادر أما الدولة التونسية فتعتبر من أكثر الدول المغاربية مركزية واندماجا نظرا لضعف بنيتها القبلية وقيادتها الوسطية، والدولة الليبية تتميز بعدم اندماجها الداخلي ونشأتها الحديثة.

2- محمود صالح الكروي،" مكانة الدين في النظام الملكي بالمغرب،" **المجلة العربية للعلوم السياسية**.ع 19، 2008، ص 168.

مظاهر خصوصية الدولة المغربية:

يمكن التأكيد على خصوصية الدولة بالمغرب من خلال الاهتمام بإظهار السيرورة الخاصة التي تتميز بها الدولة المغربية عن باقي الكيانات القطرية العربية والإسلامية الأخرى بل وعن باقي كيانات المنظومة المتوسطية[1]، فاقتباس الدولة المغربية لبعض النظم السياسية والإدارية أو خضوعها في بعض الفترات التاريخية لاحتلال دول أجنبية لم يفقدها هويتها وأصالتها التاريخية[*] فالسمة الأكثر بروزا في مسار الدولة المغربية حسب الأستاذ عبد الله ساعف "**هي استمراريتها وثقل المدى الزمني الطويل الذي تميزت به كدولة قديمة ورثت موارد دائمة من الماضي**"[2] وفي هذا السياق أيضا يؤكد المفكر محمد اركون "**إن الدولة المغربية عرفت أطول استمرارية**[3] **مقارنة بدول أخرى في منطقة شمال إفريقيا**"[**]

1- محمد شقير، **تطور الدولة في المغرب – إشكالية التكون والتمركز والهيمنة –** (المغرب: إفريقيا الشرق، 2006)، ص13.

(*) الكثافة التاريخية للدولة المغربية تمتد إلى اكثرمن 20 قرنا وتعد من الدول المغرقة في القدم التي تنعت بالدول الألفية **Les Etat Millénaires**

2 –عبد الله ساعف،" اضطرابات الدولة حول العلاقة بين الدولة البنيوية والدولة المتغيرة" في: **جدلية الدولة والمجتمع في المغرب، مرجع سابق** ص252.

3- Med Arkoun, **Pour Une Critique De La Raison Islamique** (Maisonneuve 1984), p355.

(**) فبخلاف الدولة الجزائرية التي عرفت عدة تقطعات في الزمان والمكان تمتعت الدولة المغربية باستمرارية متواصلة سواء في مرحلة ما قبل الفتح الإسلامي أو في المرحلة الإسلامية.

كما يشكل الأساس القبلي المكون الجوهري لبنية الدولة في المغرب[1] فالأساس القبلي ارتبط بالدولة المغربية منذ نشأتها واستمر ملتصقا بها في مختلف مراحل تطورها [*] من خلال الطابع الأسري الذي ارتبط بسيرورة الدولة المغربية التي تجسدت عبر تاريخها من خلال تعاقب الأسر الحاكمة بدءا بالأسرة "البقشيشية" واستمرارا بالأسرة "اللمتونية" والأسرة "الكومية" و"المرينية" و"السعدية" ثم "العلوية" فقد جسد ملوك هذه الأسر وسلاطينها رموز وحدة سياسية لتنوع جغرافي وتباينات جهوية وانقسامات قبلية.

حتى وإذا كانت فترات من الضعف والتنازع على السلطة تظهر في المراحل الفاصلة بين نهاية حكم دولة وظهور أخرى" **فإن الثابت كان هو أن الدولة ظلت، بحسبانها سلطة سياسية جامعة وموحدة، واحدة وفاعلة**".[2]

1- محمد شقير ، **مرجع سابق**، ص63.

(*) ارتكزت الدولة المغربية منذ نشأتها على المؤسسة القبلية سواء في الوصول إلى الحكم أو في تسيير دفة الحكم فالأسرة الحاكمة التي سلمت السلطة في المغرب كانت من أصل قبلي وغالبا ما يوصفون من طرف المؤرخون أنها من أصول شريفيه أقاموا دولتهم على أساس قبلي، فالشرف لم يكن وسيلة للحكم بقدر ما كان وسيلة للشرعية السياسية اقتضتها التطورات التي عرفتها الدولة بالمغرب.

2- سعيد بنسعيد العلوي،" التجربة المغربية في التحول الديمقراطي،" **ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي**، 2005.

أهم التصورات المحددة لمفهوم الدولة بالمغرب التصور الإيديولوجي:

يتحدد هذا التصور في ربط مفهوم الدولة المغربية بالإسلام والشرف فانتشار الإسلام(**) بالمغرب يعتبر المهد الرئيسي لظهور الدولة المغربية وتطورها[1]، بالإضافة إلى ذلك الربط المتواصل بين مفهوم الدولة وانتشار "الشرف السياسي" بالمغرب .

التصور التحديثي:

عادة ما يتم الربط في هذا الإطار بين الدولة والحداثة فيتم رصد سيرورة الدولة في المغرب انطلاقا من إرهاصات العصرنة والإصلاح وهكذا يصبح مفهوم الوطن مثلا من المفاهيم المركزية التي يتم من خلالها تحديد مفاهيم الدولة بالمغرب كما يصبح مفهوم السلطة المركزية (المخزن) من المفاهيم الرئيسية في رصد تطورات الدولة بالمغرب

التصور الاقتصادي :

يربط هذا التصور بين الدولة وانتشار الرأسمالية في المغرب لذا فقد تم التركيز دائما على النظر إلى الدولة المغربية من خلال رسم تشكيلة اجتماعية – اقتصادية معينة سواء كانت هذه التشكيلة ذات نمط رأسمالي أو شبه رأسمالي أو نمط إنتاج مركب وكثيرا ما كان النقاش ينصب حول تحديد طبيعة نمط الإنتاج السائد في المغرب أكثر ما كان ينصب على التشكيلة السياسية المغربية الشيء الذي كان

(*) يتم النظر إلى فترة ما قبل ظهور الإسلام إلى أنها حقب متلاحقة من التمزق والتشرذم السياسي في غياب وجود أية مؤسسة سياسية أو مركز يجتمع حوله المغاربة.

1- محمد شقير، **مرجع سابق**، ص117.

يستتبع بالضرورة تعريف الدولة المغربية من خلال تحديد طبيعة نمط الإنتاج السائد.

وقد انتقد احمد الحارثي هذا التصور أو ما سماه بالطرح الاشتقاقي الذي يربط بين الدولة وكذا خاصية النظام السياسي لايمكن إدراكها حصرا من خلال الاقتصاد الرأسمالي العالمي" [1] بحيث لا يمكن أن يربط بروز الدولة بالمغرب بتطور الرأسمالية العالمية وهكذا "يمكن إثبات بنية سياسية بالمغرب القديم عبر محاولة رصد العناصر المادية المكونة للدولة من فضاء ترابي و جيش ورعايا ونظام حكم وإدارة ومؤسسات اجتماعية وثقافية وجباية وتشريع.....التي تعتبر كلها مقومات عملت مختلف السلالات التي تعاقبت على الحكم بالمغرب على تطويرها وتثبيتها وضمان استمراريتها على مدى عدة قرون.

معالم الذهنية المخزنية(*) بالمغرب:

يوضح الاستاذ عباس بوغانم مفهوم المخزن بأنه" **في صيغته المغربية يشكل دولة موازية ومكرسة داخل الدولة، وخارجة عنها، فالمخزن هو المتحكم في في قواعد اللعبة، وهو المحدد لطبيعة الادوار**

1- احمد الحارثي، **مرجع سابق**، ص102.

(*) يقصد بالمدلول الاصطلاحي للمخزن بأنه النخبة الحاكمة في المغرب، والتي تمحورت حول الملك أو السلطان سابقا. ويتألف المخزن تاريخيا من النظام الملكي والأعيان وملاك الأراضي، وزعماء القبائل وكبار العسكريين، ومدراء ورؤساء الامن، وغيرهم من أعضاء المؤسسة التنفيذية وفي العقود الأخيرة أصبحت ملامح المخزن غامضة، حيث أن الحكومة نفسها لا تعد جزءا منه. وعلى مستوى المتعلمين والنخبة، اعطي لمصطلح المخزن الدلالة القدحية، لأنه يرتبط بأسلوب الإدارة العتيقة الذي يقاوم الحريات والديمقراطية

التي يجب ان يقوم بها كل فاعل سياسي، مع تكريس هيمنة السلطة الحاكمة كقوة تحكيمية تتموقع فوق كل القوى الاجتماعية والسياسية ...فحين يحضر المخزن تغيب دولة الحق والقانون، وحين تحضر الممارسة المخزنية تنتفي الممارسة الديمقراطية..."[1]

توحيد أجهزة الدولة:

رغم المرامي السياسية التي كان يخفيها مشروع الحماية الفرنسية للتحكم في الجهاز السياسي والإداري المخزني ومراقبته[2] فقد حرصت سلطات الحماية على الحفاظ عليه سواء في مرحلة الحكم غير المباشرة(*) أو الحكم المباشر، ونتيجة لهذه السياسة ستخلق سلطات الحماية ثنائية إدارية (**).

وإذا كانت هذه الثنائية قد ضمنت للسلطات الاستعمارية التحكم السياسي في البلاد فإنها حافظت في نفس الوقت على استمرارية المؤسسة المخزنية سواء فيما تعلق[3] بالسلطة الدينية للسلطان

1- عباس بوغانم،" الامتدادات المخزنية في المغرب الحيث،"مجلة **وجهة نظر**،ع 38 خريف 2008، ص 28.

2- Abdallah Ben Mlih, **Structures Politiques Du Maroc Colonial** (Ed .lHarmttan1990), p158.

(*) امتدت الفترة الأولى من 1912الى 1925 رحيل الماريشال "ليوطي" عن المغرب لتبدأ مرحلة الحكم المباشر.

(**) نتائج سياسة الحماية خلق جهاز سياسي – إداري مزدوج جزء منه كان يتحكم فيه المقيم العام والجزء الثاني كان تحت إشراف السلطان حيث بقيت الوزارات المخزنية (بعد إلغاء بعضها) تحت إشراف المخزن كوزارة العدل ووزارة الاحباس كما تم إنشاء مجموعة من الأجهزة للتنسيق بين الإدارات المخزنية الجديدة كما كانت تسمى **Les Administrations Néo Chérifiennes**

3- محمد شقير، **مرجع سابق**، ص292.

وتقـديس شخصـه، السـلطة التشـريعية للسـلطان، السـلطة التنفيذيـة للسلطان.

تفكيـك ثنائيـة الإدارة الاسـتعمارية: بمجـرد حصـول الدولـة المغربيـة علـى اسـتقلالها سـيقوم الملـك بمسـاعدة حـزب الاسـتقلال إلى القضاء على الازدواجية التي كانت تميز الإدارة الاستعمارية على عدة مستويات.

- على المستوى السياسي سيستعيد الملك كافة السلطات التي كان يمارسها المقيم العام من سلطة تنفيذية وتشريعية وتمثيلية.
- على المستوى الإداري تتم توحيد التراب المغربي بإلغاء ما كان يسمى بالمناطق العسكرية والمناطق المدنية داخل منطقة النفوذ الفرنسي واسترجاع المناطق التي تحت الإدارة الدولية أو الإدارة الاسبانية وتقسيم التراب إلى أقاليم وعمالات يرأسها العامل الذي مثل السلطة المركزية للملك[1].
- أما على المستوى القضائي فقد تم إلغاء النظام الذي كان سائدا في عهد الحماية والذي كان يتميز بتواجد المحاكم المخزنية إلى جانب المحاكم العصرية التي أنشأتها سلطات الحماية وهكذا تم تعديل هذا النظام بخلق محاكم إقليمية ومجلس أعلى ليتم فيما بعد توحيد النظام القضائي من خلال ظهير شريف (مرسوم ملكي) 1974.
- على المستوى التشريعي تم توحيده مع توحيد التراب المغربي وأصبحت الظهائر (المراسيم الملكية) تطبق كلها على جميع أنحاء المملكة.

عملية المغربة لأطر الدولة (الأجهزة الأمنية ،الأجهزة الإدارية)

1- **المرجع نفسه**، ص293.

كانت دواليب الدولة في عهد الحماية تسير في غالبيتها من طرف الأجانب للأسباب التالية:

- الإصلاحات السياسية والإدارية و تطبيقها كان يتطلب استخدام خبرات أجنبية لها دراية بتسيير الشؤون العامة [1]
- الطابع الخاص الذي كان يميز نموذج الدولة الفرنسية والذي كان يتسم بالتفرع الإداري والقيام ببعض الأعباء التي لم يكن المخزن يعرفها أو يقوم بها.
- عملية إقصاء النخب المحلية من تولي المناصب الإدارية و خاصة العليا منها .
- سياسة التكوين التي أشرفت عليها سلطات الحماية (التكوين العسكري والإداري) وبمجرد استعادة المغرب لسيادتها، طرحت إشكالية مغرب اطر الدولة خاصة بعد مغادرة الأطر الفرنسية للبلاد وضرورة تأكيد الدولة على استرجاعها سيادتها.

الأجهزة الأمنية: بالنسبة للجيش، تم العمل على ضم مجموعة من العناصر العسكرية المحلية التي كانت تحارب في صفوف القوات الفرنسية و الاسبانية سواء فيما يتعلق بالجنود أو الضباط كما تم إسناد مهام عليا داخل الجيش لضباط مغاربة اثبتوا ولائهم للعرش **و تحول بذلك الجيش إلى جهاز مغربي من حيث:**

- التسمية التي يتميز بها (القوات الملكية العسكرية).
- السلطة المطلقة للملك على الجيش. [1]

1- Gruner Roger, **Du Maroc Traditional Au Maroc Moderne**, nouvelles éditions latines – Paris 1984-p19

- طبيعة العلاقة التي تربط بين الملك وقواته المسلحة.
- مراسيم التعيين الملكي للأفواج العسكرية المتخرجة وتحديد تسمياتها.
- التحكم الملكي في الترقية العسكرية.(*)

مغربة الأجهزة الإدارية : قام المخزن بالاعتماد على مختلف الإدارات المركزية التي خلفتها الحماية حيث تم تحويل هذه الإدارات إلى وزارات تابعة للملك، في حين واصلت هذه الوزارات المهام والأعباء التي تقوم بها، وبالأخص بعض الوزارات الإستراتيجية كوزارة الداخلية عبر عن ذلك "روسي" (في إطار توزيع مهام الدولة، أسندت لوزارة الداخلية التي خلفت إدارة الداخلية في 1956 مهمة الحفاظ على الأمن والتعلم العام وإعلام الحكومة ومراقبة الجماعات المحلية والسكان بصفة عامة(2)، كما تم إنشاء مجموعة من المعاهد والمدارس العليا لتكوين إطارات مغربية كانت الإدارة المركزية في حاجة إليها في حين كانت تسند المناصب العليا لأبناء الفئات الارستقراطية والعائلات المخزنية التي كانت السلطات الحماية في السابق تقصيها بدعوى عدم الكفاءة الإدارية وتجربتها وتكوينها.

---

1 - محمد شقير، **مرجع سابق**، ص295.

(*) بموجب هذه الصلاحيات عين أوفقير رئيسا لدائرة الأمن سنة 1960 ليتدرج في المهام والرتب (الجنرال الوزير) ليقوم بمحاولة انقلاب 1972

2- Roussel Michel, **Le Rôle Du Ministère De L'intérieur Et Sa Place Au Sein De L'administration Marocaine Dans Pouvoir Et Administration Au Maghreb**(Etudes sur les élites maghrébines) CNRS1970-P87.

أما على الصعيد المحلي فقد اعتمد المخزن على شبكة النخب القروية والأعيان من شيوخ ومقدمين الذين كانوا يشتغلون في دواليب الإدارة المحلية الاستعمارية[1] **وقد لجأ المخزن إلى هذه النخب بغرض :**

- التحكم في المجال القروي الذي سيمكن من التحكم في النظام السياسي بأكمله[*]
- اعتماد الإدارة المحلية على هذه الفئات من أعوان السلطة التي تتمثل في الشيوخ والمقدمين.

القيام بعملية التعريب: اقتضت "الإصلاحات" التي أدخلتها فرنسا على الهياكل المخزنية استخدام اللغة الفرنسية وهكذا فرضت الإدارة الاستعمارية الفرنسية لغتها الأجنبية في شتى المجالات التعليم لإدارة والمعاملات الاقتصادية [2]

وقد تجلت هذه الفرنسة في مختلف المظاهر الإدارية، والتي تمثلت على الخصوص من خلال:

- الأطر الإدارية التي تتحدث وتكتب بالفرنسية.
- المراسلات والمكاتبات الإدارية.
- القوانين واللوائح التي تتبعها الإدارة.

1- محمد شقير، **مرجع سابق**، ص295.

(*) هكذا قام القصر كمرحلة أولى بكبح كل الجهود المبذولة من طرف حزب الاستقلال لتحكمه في العالم القروي من خلال الإدارة والحزب ثم من خلال المجالس المحلية التي تم إنشاءها في نهاية عهد الحماية.

2- احمد معوض نازلي، **التعريب والقومية العربية في المغرب العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1976)، ص 82.

- القرارات والأعمال الإدارية.

- التكوين الذي كان يتم بالفرنسية.

إلى جانب ذلك فقد بقيت الإدارات المركزية تتعامل باللغة العربية(*) وبعد جلاء الوجود الاستعماري خلف وراءه دواليب إدارية مفرنسة سيتم التنافس حول تعريبها من طرف المخزن وحزب الاستقلال[1].

ورغم الاتفاق المشترك بين القصر وحزب الاستقلال حول تعريب أجهزة الدولة إلا أن أبعاد التعريب كانت تختلف حسب كل طرف فحزب الاستقلال كان يرى بأن التعريب الإداري ينبغي أن **يكون شاملا أما المخزن فقد كان ينظر إلى هذه المسألة وفق اعتبارات سياسية خاصة تتمثل بالأساس في:**

- أن مشروعيته تتجسد في الحفاظ على التوازن بين الشريحة العربية الممثلة خاصة في النخب الفاسية التي كانت تسيطر على الاقتصاد والإدارة والشريحة البربرية التي كانت تسيطر آنذاك على الجيش

- ارتباطه بفرنسا اقتصاديا وسياسيا ذلك من خلال اتفاقيات التعاون يحتم الحفاظ على فرنسة دواليب الإدارة.

- الحفاظ على بعض الهياكل المخزنية كان يتطلب الموازنة بين النخب المعربة والنخب المفرنسة[2].

(*) خاصة وزارة الاحباس كما حافظت سلطات الحماية على تعليم اللغة العربية في جامعة القروين التي كانت تخرج أفواج الفقهاء والعلماء الذين يشتغلون كعدول وأئمة.

1- محمد شقير، **مرجع سابق**، ص 298.

2- **المرجع نفسه**، ص 298.

ونتيجة لهذا التصور المخزني فقد تم انتهاج سياسة مزدوجة :

أولا: التعريب الشامل والسريع لكل الإدارات والمصالح التي لها ارتباط بالمجال الديني والقضائي كالأوقاف والقضاء بوصفهما يجسدان السلطة الدينية للملك كأمير المؤمنين.

ثانيا: مواصلة العمل باللغة الفرنسية في اغلب أجهزة الدولة.

أدى هذا الوضع إلى قيام حزب الاستقلال(خاصة في بداية السبعينات) بشن حملة تنديد على استخدام اللغة الأجنبية وعلى اثر هذه الحملة صدر مرسوم من الوزير الأول بتاريخ 1973/10/08 إلى الوزراء وكتاب الدولة ونوابهم "**ينص على ضرورة التعريب الشامل والبدء بمراسلة المواطنين باللغة العربية وان يصدر كل وزير التعليمات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف**"[1].

مظاهر مخزنة الدولة المغربية:

تجميع سلطات الدولة: بمجرد الحصول على الاستقلال طالبت الحركة الوطنية بزعامة حزب الاستقلال بوضع دستور للبلاد يحدد مختلف السلطات مواصلة بذلك مسيرة المطالب الدستورية[*] غير أن السلطان بدا عازما (بعد الاستقلال) على التمسك بكل صلاحياته التقليدية والاختصاصات التي استعادها من سلطات الإقامة العامة[**].

طبيعة السلطة: يقوم التصور المخزني على تصور ديني للسلطة التي في نظره كل لا يتجزأ وأنها حق الهي وراثي[***] ويمثل الفصل 19 من جميع الدساتير المغربية - تم تعديل فصول الدستور الجديد وتقسيم

---

1 –احمد معوض نازلي، **مرجع سابق**، ص 126-127.

الفصل 19 إلى فصلين احدهما متعلق بالصلاحيات الدينية للملك بوصفه أمير المؤمنين والثاني يحدد مكانة الملك بوصفه رئيس للدولة وضامن استقلالها واستقلالها ووحدتها الترابية- حجر أساسه ويجسد هذا التصور في أعمق تجلياته إذ انه ينص على الملك"**أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها وهو حامي حمى الدين والدستور وصيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات كما انه ضامن لاستقلال البلاد في دائرة حقوقها الحقة**".[1]

التمفصل الهيكلي للدولة : ويقصد بذلك أن هناك تمفصلا حادا يخترق مؤسسات الدولة فهناك أجهزة تابعة للقصر اكبر قوة وفاعلية وهناك أجهزة أخرى تابعة للإدارة العامة تقوم بوظيفة تسيير عادية.

1- المملكة المغربية، **الفصل التاسع عشر من دستور 1996.**

(*) متمثلة أساسا في مشروع دستور 1908 الذي أجهض بسبب تعنت السلطان عبد الحفيظ.

(**) تجلى ذلك خاصة من خلال المواقف التي اتخذها القصر في مواجهة المطالب الدستورية في حزب الاستقلال والتي تمثلت في إنشاء مجلس استشاري والامتناع عن انتخاب جمعية تأسيسية والإشراف الملكي على وضع مقتضيات الدستور ، كل هذه المبادرات كانت تمثل الأسس النظرية والعملية التي يقوم عليها التصور المخزني للعملية الدستورية.

(***) يمكن ذكر ما أشار إليه العاهل المغربي الحسن الثاني في خطاب ألقاه بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية لمجلس النواب (أكتوبر 1987) "**قلت وكررت ولا زلت اكرر انه بالنسبة لعبد الله الضعيف، خادم المغرب الأول، عبد ربه، بالنسبة لي ليس هناك فصل في السلط، أنا أب الجميع، أب المشرع، أب المنفذ....**".

- على مستوى أجهزة الحكم هناك مكتب تنسيق مكاتب الإدارة العامة للقوات الملكية المسلحة في مقابل القيادة العليا للجيش، ومقابل استخبارات الشرطة هناك جهاز الاستخبارات الملكية

- على المستوى الوزاري فمقابل الوزير الأول هناك مدير الديوان الملكي الذي يتوفر على سلطة تفوق سلطة الوزير الأول.

- على مستوى الوزراء المخزنيون الذين لهم نفوذ اكبر من الوزراء التقنيين.

- على المستوى القضائي هناك وزارة الشكيات مقابل وزارة العدل ومكتب الأبحاث والتوجيه بالديوان الملكي الذي له فعالية الغرفة الإدارية للمجلس الأعلى.

تقليدانية مراسيم الدولة: يمكن إرجاع أسباب بقاء مراسيم الدولة محافظة على طابعها المخزني إلى تكريس الحماية(1) لهذه المراسيم المخزنية بشكل كبير(*) وساهمت السياسة الملكية من جهة أخرى في إعادة إحياء مجموعة من المؤسسات البروتوكولية المخزنية التي من أهمها الإبقاء على مؤسسة الحاجب الملكي والتمسك بكل مظاهر البيعة ومراسيمها وحفلات الولاء(*) ويمكن تناول بعض البروتوكولات:

- **تنظيم الدروس الرماضنية.**

---

(1) محمد شقير، **مرجع سابق**، ص 304.

(*) تظهر هذه المراسيم خلال الخطب الملكية التي يكون الجانب التقليدي بارزا في اللباس إضافة إلى ظهور ولي العهد في الخطب الملكية

(*) حيث حرص الماريشال "ليوطي" على احترام المراسيم المخزنية من خلال إظهار كل مظاهر الاحترام التقدير سواء في تعامله مع السلطان أو حتى في مخاطبته له كما كان ينصح موظفي الحماية باحترام هاته المراسيم.

- **الاحتفال الرسمي بالاعياد والمناسبات الدينية.**
- **الحضور الرمزي في الزوايا والمواسم عبر تقديم الهدايا والإعانات.**
- **ارسال البعثات الرسمية لاداء فريضة الحج واطلاق اذاعة محمد السادس للقران الكريم.**[1]

تكريس مخزنة الدولة: إن مختلف الميكانيزمات التي استخدمها المخزن كان هدفها إعادة بناء وإنتاج البنية المخزنية سواء المستوى السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي فكان الحرص على تدجين مختلف مؤسسات الدولة والتحكم في نخبها والعمل على إعادة إنتاج الثقافة المخزنية [2].

التوغل المخزني في مؤسسات الدولة: واجهت المؤسسة الملكية بعد الاستقلال طموح حزب الاستقلال في لعب دور أساسيا في حكم البلاد وقد أدى تخوف المؤسسة الملكية من هذا الطرح بمواجهة من خلال كل فكرة حزبية تختزن مضمونا سياسيا مغايرا لممارسة الحكم ومنظورا مختلف لتصور السلطة لذا لجأت الملكية إلى إضعاف حزب الاستقلال من خلال الاستفادة من الخلافات داخل صفوفه ثم التحالف مع خصومه والسماح بظهور أحزاب أخرى كما استطاعت الملكية أن تكرس ذلك دستوريا من خلال حظر الحزب الوحيد في المغرب وحصر مهمة الحزب في تأطير المواطنين إلى جانب الهيئات الأخرى من جماعات محلية وهيئات نقابية ومجالس جهوية.

1- زين العابدين حمزاوي،" أسس هيمنة المؤسسة الملكية: نموذج إمارة المؤمنين في المغرب،" **المجلة العربية للعلوم السياسية**.ع 20، 2008، ص 155-156.

2- محمد شقير ، **مرجع سابق**، ص 304،305.

التحكيم المخزني : حيث أشار الباحثان "جيل وجيم اوبان" إلى أن الملكية قد استطاعت فرض نفسها كقوة مهيمنة في الحياة السياسية المغربية من خلال اللجوء إلى وسائل التحكيم موروثة من الماضي القديم" [1] ويهدف التحكيم إلى خلق وضعية تراضي بين الإطراف المطالبة بالتحكيم بإزالة خلافاتها ودفعها

إلى التعايش والمحافظة على النظام السياسي في توجهاته الأساسية وبنياته العميقة(*).

تحويل مهام البرلمان: بعد الاستقلال أحس المخزن بأن مطالب الحركة الوطنية بإقامة برلمان تهدف بالأساس إلى خلق سلطة منافسة لذلك عمد(=المخزن) إلى اتخاذ عدة إجراءات سياسية ودستورية لإفراغ المؤسسة البرلمانية من كلل سلطة حقيقية **وتتمثل أهم هذه الإجراءات في** [2]:

---

1 –Aubin Jules Et Jim, **Le Maroc En Suspens** – AAN 1964-p.66

(*) يلجأ الفاعلين السياسيين إلى التحكيم لحل خلاف سياسي لا تنظمه القواعد الدستورية حيث تقدمت المعارضة في أكتوبر 1991 بعدة اقتراحات تهم قوانين الانتخاب وطالبت بتمديد الدورة قصد مناقشتها، إلا أن هذا الطلب لم ينفذ. وقامت الحكومة أثناء افتتاح دورة افريل 1992 بعرض مشروع قانون يهم الانتخابات متجاهلة مقترحات المعارضة واحتدم النزاع لتلجأ المعارضة إلى التحكيم الملكي، بذلك يشكل التحكيم الملكي القاعدة الحقيقية للسلطة الملكية التي تسمح باحترام التوازن وفي نفس الوقت تساهم في المحافظة على ما هو قائم، ومقوية دور الملك التقليدي باعتباره قائدا أعلى وحارسا دينيا ودنيويا فوق الأحزاب.

2 – محمد شقير ، **مرجع سابق**، ص 304،305.

(*) كما حدث في الاستفتاء الأخير 2011 بإقرار إجراءات رغم طابعها الدستوري المرتبط بمظاهر الدولة العصرية فان جوهرها مخزنيا خالصا.

- احتكار المؤسسة الملكية للسلطة التأسيسية.

- الإشراف الملكي على وضع دستور البلاد(*).

- اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي في المصادقة على الدساتير وتعديلاتها.

فكانت إجراءات تأسيس البرلمان من البداية إجراءات مخزنية أفرغت هذه المؤسسة من كل محتوى سياسي(**). **تحويل مهام الحكومة**: رغم الاختصاصات المخولة للحكومة وما يرتبط ذلك من تقنيات عصرية وأساليب حديثة فقد بقيت الحكومة جهازا يفتقد كل استقلالية ويمكن إرجاع ذلك إلى عوامل تاريخية وسياسية وتنظيمية. **العوامل التاريخية**: التي تتلخص في الإرث المخزني الذي كان دائما يقوم على أن الوزراء كانوا مجرد كتاب للسلطان. **العوامل السياسية**: التي دفعت بالمخزن إلى تجريد المؤسسة الحكومية من كل سلطة حقيقية من خلال الحرص على عدم تكوين حكومات منسجمة سياسيا أو حزبيا إضافة إلى إسناد الوزارة الأولى(***)إلى شخصية محايدة موالية للمخزن[1]

العوامل التنظيمية: ممثلة في بقاء الأجهزة الحقيقية للسلطة (=جيش، شرطة، إدارة) من اختصاص الملك وان اغلب القرارات السياسية تتخذ داخل أجهزة القصر خاصة بعد محولتي الانقلاب1971 و1972.

(**) عملت الممارسات المخزنية على تحويل البرلمان من مؤسسة للتشريع إلى جهاز للصياغة التشريعية لاختيارت الأمة كما تضمنتها التوجيهات الملكية.

(***) اقر التعديل الدستوري الناتج عن الحراك الشعبي 2011 إدراج الوزارة الأولى المنبثقة من نتائج الانتخابات التي فاز بها الحزب الإسلامي "العدالة والتنمية وتسمية رئيس الحزب عبد الإله بنكيرن على رأسها.

1- محمد شقير، **مرجع سابق**، ص310.

تكريس الثقافة المخزنية: عمدت المؤسسة الملكية إلى استخدام مجموع من الرموز التاريخية والدينية تتمثل خاصة في:

- مراسيم البيعة وفرض اللباس التقليدي كلباس رسمي بالنسبة للنواب والوزراء والموظفين السامين[1].
- ترأس العاهل المغربي الدروس الرمضانية و التأكيد على الأبوية المخزنية (*).

ومما يزيد في ترسيخ هذه الثقافة التوظيف الرسمي لوسائل الإعلام خاصة المرئية منها لنشر مثل هذه الرموز المخزنية وترسيخها في الأذهان.

المطلب الثاني

محددات بناء المجال السياسي المغربي

المجال السياسي التقليدي (مواريث التاريخ السياسي لدولة المغرب)

شهدت الدولة في المغرب جدلية من التطور في مسارات التكوين وبناء المجال السياسي عبرت عن نفسها كما يقول الأستاذ عبد الإله بلقزيز **"في تجاذب مستمر بين آليتين :آلية صيانة المواريث والتقاليد والارتفاع بها إلى مستوى التمأسس وآلية إطلاق مفاعيل التغيير في شبكة العلاقات الناظمة للسياسة والسلطة وهو تغير حصل أحيانا**

1- Waterbury J, **La Légitimation Du Pouvoir Au Maghreb** (Tradition, protestation et répression) AAN 1977 p 414

(*) تكرار العاهل المغربي في أكثر من مناسبة بأنه " أب الجميع".

بتلقائية من داخل منطق تطور المجال السياسي مثلما أتى بأحايين أخرى بتأثير عوامل خارجية"[1].

ولا يمكن فهم هذه الجدلية من دون وصف مسار الدولة والسياسة وأفرعها المختلفة قصد بيان دور وفاعلية هذا التكوين في تشكيل ملامح التطور والبناء.

قامت الدولة المغربية بتجربة الإصلاح والتحديث منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر[2] وانتقلت الإصلاحات من تحديث الجيش إلى عصرنة الإدارة وإرسال البعثات العلمية إلى الخارج وإصلاح النظام المالي والجبائي[*] لكن كل هذه الإصلاحات باءت بالفشل نتيجة أن المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر لم يكن يتوفر على الشروط التي تسمح بقيام طبقة اجتماعية على شاكلة البرجوازية الأوروبية، كان الهدف من هذه الإصلاحات هو أنقاض الدولة السلطانية وتقويتها[3] في حين تم تغييب المجتمع المدني.

المهم في هذا السياق هو التشديد على أن الإصلاح الذي سرت مفاعله في الدولة المغربية وقف عند حدود معينة والنتيجة أن الدولة السلطانية استمرت بمحتواها المخزني التقليدي يقول الباحث التونسي

1- عبد الإله بلقزيز،" المجال السياسي المغربي محاولة للتحقيب،" في: **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص186-187 .

2- عبد الإله بلقزيز، **المرجع نفسه**، ص187.

(*) في الميدان العسكري من خلال تكوين نواة لجيش نظامي، في الميدان الإداري من خلال بناء بعض الأجهزة وبعث بعض الأطر للتكون أما مجال الضرائب بفرض ما يسمى بالموؤنة.

3- Ben Mlih, op cit – p77.

المنصف وناس " **لا شك أن الدولة المغربية، تقليدية في هيكلتها العامة وفي محاكاتها الإمبراطوريات الإسلامية القديمة وفي عودتها المرجعية الكثيفة إلى الرسول، واعتماد الملك لقب أمير المؤمنين.**[1]

لتعود إلى جوهرها دولة مطلقة تحتكر المجال السياسي وتقيم سلطانها على مقتضى ثوابتها القيادة والإمامة وكذلك نظام البيعة[2] - الذي كان وما زال تقليد يتبع - ولابد من البيعة لولي العهد ليمارس السلطة، كما يضاف موضوع الفتوى التي يطلبها "الأمير" من العلماء كلما توفرت مستجدات في الشؤون العامة والوطنية وهناك الاستفتاء أي الاستشارة التي يطلب "الأمير" بواسطتها رأي كل من له الصفة التمثيلية مثل العلماء والتجار والأعيان ورؤساء الحرف وشيوخ القبائل.[3]

وقد تمثل فشل هذه الإصلاحات في المصير الذي انتهت إليه الدولة السلطانية المغربية بحيث أرغمت على التنازل عن سيادتها لكل من اسبانيا وفرنسا[4].

حكومة الحماية ونموذج الدولة التراصفية(*):

شكل إدخال المؤسسات الاستعمارية منعطفا هاما في تاريخ الدولة بالمغرب لتلاقي شكلين للدولة ومنطقين سياسيين ونوعين من

1- المنصف وناس، **الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي**، (تونس: سراس للنشر، 1995)، ص 18

2- محمد عابد الجابري، **المغرب المعاصر الخصوصية والهوية..الحداثة والتنمية**، مرجع سابق، ص 128.

3- **المكان نفسه**.

4- محمد شقير، **مرجع سابق**، ص35.

الهيكلة السياسية يشكل ما أطلق عليه الباحث " بلمليح" بالترصيف السياسي[1] الذي تشكل انطلاقا من 1912 (**) بإقرار معاهدة الحماية المتضمنة احترام سيادة المغرب ورمزها السلطان واحترام الإرادة السياسية لشؤون البلاد من طرف حكومة المخزن في المقابل التزمت فرنسا – نصا – بإجراء إصلاحات في البلاد تعيد النظام وتقوي الإدارة والمالية وتساعد حكومة المخزن على بسط نفوذها وتنمية البلاد.

ارتبطت بداية فرض الحماية على المغرب وبشكل وثيق بالمقيم العام الماريشال "ليوطي" فالحماية شكلت مرحلة لتطبيق أفكاره التي أثرت بشكل كبير في التاريخ السياسي والاستعماري للمغرب فبالإضافة إلى الجوانب القانونية التي يتضمنها مفهوم الحماية والانعكاسات السياسية الداخلية والخارجية التي ترتبت عنها كان المشروع التحديثي للمغرب يرد إلى الدور التأسيسي الذي قام به "ليوطي" في رسم

(*) يدخل هذا الطرح (=التراصفية) ضمن منظومة الأبحاث التي اهتمت برصد التطور الذي عرفته الدولة العربية المعاصرة سواء في بعدها القومي أو بعدها القطري، فعلى المستوى القومي يميز عبد الله العروي بين نوعين من الدول، الدولة السلطانية ودولة التنظيمات، وعلى المستوى القطري يرصد الهرماسي انتقال الدولة المغاربية من دولة مخزنية إلى دولة باتريمونيالية، في هذا السياق يدخل طرح الكاتب بلمليح (من خلال كتابه البنيات السياسية للمغرب في عهد الاستعمار) من منظور جديد في تحديد التطور الذي عرفته الدولة المغربية عبر تاريخها وتتجلى جدة هذا الطرح في البعد الديناميكي الذي يميزه من خلال رصد حثيث لعملية تطور الدولة المغربية من دولة سلطانية إلى دولة تراصفية إلى دولة سديمة "**ETAT SEDIMENTAL**"

1- **المرجع نفسه**، ص 36.

(**) تاريخ إبرام معاهد الحماية في الوقت الذي كانت فيه الدولة السلطانية في مرحلة احتضار دخل الحكم الاستعماري لا لكي يقضي على هذه الدولة، بل لكي يحافظ عليها من خلال منحها وظائف خاصة في سير النظام التراصفي.

إستراتيجية المشروع وتعيين أولوياته وتحديد مرتكزات الدولة الحديثة من جهة وصون ثوابتها السياسية السلطانية من جهة أخرى حيث يقول الباحث بلقزيز في هذا الشأن "**وفي الظن أن هذه الكيمياء السياسية الفريدة التي ركبها مشروع ليوطي من عناصر متباينة في التكوين والطبيعة ستظل كيمياء السلطة والدولة في البلاد لفترات طويلة وبخاصة عقب الاستقلال السياسي**"[1].

ويمكن تلخيص تأثير أفكار ليوطي على تشكل الدولة بالمغرب بما يلي:

- يعتبر ليوطي أول من ادخل الإصلاحات على المجال المؤسسي بالمغرب.
- في أن ليوطي قد كون جيلا من الأجيال الذين استمروا في التأثير على الميكانيزمات المؤسسية في المغرب[2].
- في أن ليوطي ملكي النزعة السياسية[3] (=حفظ للملكية حرمتها)[*].

1- عبد الإله بلقزيز،" المجال السياسي المغربي محاولة للتحقيب،" **مرجع سابق**، ص189.

2- محمد شقير، **مرجع سابق**، ص36.

3- عبد الإله بلقزيز، **المرجع نفسه**، ص 189-190.

(*) لم يساوم"ليوطي" مع من راهنوا من الفرنسيين على قوى محلية أخرى كما رفض الخوض في لعبة العصابات الداخلية فلجأ إلى القبائل والقواد والزعماء والى الزوايا وشيوخ الطرق.

(**) كانت أفكار "ليوطي" ترتكز في النهاية على مفهوم الحماية حيث يشكل هذا المفهوم مبدأ محوريا في أفكاره السياسية، فالحماية ترتبط في نظره بالالتزامات

- في أن الليوطية شكلت مرجعا سياسيا لكل من خلفوا ليوطي على رأس الإقامة العامة(**).

"الإصلاحات" الاستعمارية:

قامت السلطات الاستعمارية بمجموعة من الإصلاحات شملت كل المجالات المغربية الاقتصادية والاجتماعية والإيديولوجية والمؤسسية.

وهكذا تعرض المجال المؤسسي لعملية ترصيف نموذجين سياسيين ينتميان إلى عصرين ومجالين مختلفين تماما أفرزت ازدواجية على مختلف المستويات وقد تم إدخال النموذج الاستعماري في إطار المؤسسات المحلية بمقتضى مبدأ الإصلاحات لكن الهدف الرئيسي من هذه الإصلاحات هو إرساء نظام سياسي مستمد من نموذج الدولة الغربية ويتحكم فيها منطق استعماري[1].

أهم مراحل "الإصلاح" الاستعماري:

- 1914/1912 تميزت بتحويل سلطة القرار من القصر إلى الإقامة العامة ومركزة المخزن بالرباط.
- 1920/1917 تميزت بإنشاء مديريات تقنية كمديرية الأشغال العمومية ومديرية الفلاحة.
- 1926- 1927 تميزت بتوزيع المشاركة ومجلس الحكومة.

الخارجية لفرنسا وفي نفس الوقت كوسيلة لاستعمار المغرب بأقل التكاليف وأفضل السبل لإضفاء الشرعية على المشروع الاستعماري بالمغرب.

1- محمد شقير، **مرجع سابق**، ص37.

- 1944- 1947 تميزت بخلق مجلس للوزراء .

- 1953/1952 تميزت بإدخال عدة تعديلات على الجوانب التشريعية والتقريرية لمجلس الوزراء وتقوية صلاحيته.

كانت هذه الإجراءات من قبل الدولة الحامية مرحبا بها ولقيت استعدادا مغربيا (=من المخزن والحركة الوطنية لاستقبال سياستها التحديثية في البلاد) وهو استعداد سيستمر لفترة محددة ليتحول إلى ممانعة مغربية ضد الاستعمار من اجل الاستقلال، سيجري ذلك في سياق تفاهم كامل بين الحركة الوطنية (=حزب الاستقلال) والمؤسسة الملكية.[1] وانتقل عبء بناء الدولة على قاعدة حصيلة مواريث التاريخ الحديث لمشهد سياسي في مغرب الاستقلال.

تكون المجال السياسي الحديث – ما بعد الاستعمار – مثل التحديث السياسي والإداري للدولة المغربية في الحقبة الكولونية النواة الأولى والأساس لتكوين مجال سياسي حديث، لكن مع توسعا اكبر في فترة الاستقلال من خلال عملية التراكم السياسي لوقائع التطوير التي شهدتها البنى السياسية والسلطة في مواجهة مسألة بناء دولة الاستقلال[*] التي بدأت مع مطالع الستينات بخلق مجال سياسي حديث بوجود التعددية السياسية والنقابية والاعتراف بها مع وجود قوانين

1- عبد الإله بلقزيز،" المجال السياسي المغربي محاولة للتحقيب،" **مرجع سابق،** ص191.

(*) مع أن النصف الثاني من الخمسينات لم يتجه اتجاها واضحا نحو وضع دستور وأجراء انتخابات وإقامة مؤسسات تمثيلية، لكن كانت هناك إشارات سياسية دالة على رغبة المؤسسة الملكية والحركة الوطنية والشعب في تحقيق ذلك.

وتشـريعات تـنظم هـذه التعدديـة[1]، وصـولا الى تكـون تـدريجي للـرأي العام(**) وتنامي في قوته وفعاليته ومشاركته السياسية جنبا إلى جنب مع تزايـد القـوة الماديـة والرمزيـة للصـحافة وقـوى المجتمـع المـدني في مختلـف قضايا الشأن العام[2].

ازدواجية المجالين السياسيين التقليدي والحديث في المغرب:

ورث المغرب المستقل نفس البنيـة المعقـدة الـتي تطبعهـا المركـزيـة الشديدة والازدواجية المفرطة التي كان يتأسس عليها نظام الحكم في عهد الحماية[3] يعبر عنها عبد الله العروي "**والأمر هكذا لا لأنه كان مقصودا أصلا، بل لأنه عبارة عن ارث مزدوج، تلقيح المخزن التقليدي بإدارة الحماية**"[4] وهو الشيء الذي يفسر التعقيدات الـتي تتصف بهـا الإدارة المغربية. وبذلك كان الحصاد الموضوعي للسياق السياسي يتطور وفق معطيات سياسية ممثلة في دولة سلطانية تقليدية متشبعة بالعلاقات السياسـية والإداريـة الحديثـة الموروثـة عـن التنظـيم الإداري الاسـتعماري

1- محمد عابد الجابري، **المغرب المعاصر الخصوصية والهوية..الحداثة والتنمية**، مرجع سابق، ص 126.

(*) يعبر على ذلك الحراك الشعبي الشبابي الذي قادته حركة 20 فبراير 2011 وما نتج عنها من تنازلات جزئية للملك عبر عنها التعديل الدستوري.

(**) تعايش التقليد والحداثة داخل المؤسسة الملكية وتعايش السلفية والليبرالية داخل الحركة الوطنية.

2- عبد الإله بلقزيز،" المجال السياسي المغربي محاولة للتحقيب،" **مرجع سابق**، ص195.

3- محمد عابد الجابري، **في غمار السياسة فكرا وممارسة**، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الكتاب الأول، 2009) ص 173.

4- عبد الله العروي، من ديوان السياسة، **مرجع سابق**، ص 118.

وحركة وطنية متشبعة بفكرة حديثة عن السياسة والدولة وان جاءت من أصول تقليدية سلفية، هذه المعطيات أسست لتعايش بين قوتين(*) وارادتين في الاجتماع المغربي المعاصر عبر عنه بلقزيز في قوله: **"تعايشا بين آليتين سياسيتين: بين آلية إنتاج وإعادة إنتاج التقليد في النظام السياسي، بل ومأسسته وبين آلية توليد قيم وعلاقات سياسية حديثة في ذلك النظام"**، مع تأثير لمنظومة العلاقات المخزنية التقليدية في المجال السياسي أثرا سلبيا وفق المفكر عابد الجابري **"فضلا عن الفساد الذي يجد في تلك الازدواجية مرتعا خصبا ومظلات يستظل بها في كل مجال، أما الحكومة فهي كانت ولا تزال مجرد أشخاص وحزبيين وتكنوقراطيين لا سلطة لهم إزاء هذا المركب الإداري الذي تختلط فيه المسؤوليات وتتداخل بصورة تجعل من الصعب على الوزير ان يمارس مهمة الوزير المسؤول كما في النظم الديمقراطية الحديثة"**[1]

بالتالي خرج مغرب الاستقلال بدولة ومجال سياسي مزدوج الشخصية مع سيطرة واضحة لعلاقات التقليد واحترام لمقتضيات التحديث[2].

المطلب الثالث

أهم محددات الأزمة البنيوية للدولة المغربية

1- **المكان نفسه.**

2- عبد الإله بلقزيز، " المجال السياسي المغربي محاولة للتحقيب،" **مرجع سابق،** ص193.

تعاني الدولة المغربية من تبعات الهيمنة(*) على المجتمع من خلال عدم التكافؤ الذي يطبع الدولة بمحيطها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

فبعد تراكم الهيمنة والسيطرة المخزنية التي بسطت نفوذها بفضل التجهيزات التحتية العصرية والإدارة القوية، والتنظيم الجديد لآلات الإكراه والهيمنة (الجيش، الشرطة...) والتحكم في التربية والاقتصاد بأشكال وتقنيات جديدة، ترجع إلى مخلفات السلطوية الاستعمارية [1]، وتجسد الهيمنة في الحكم المطلق وقوة الآلة السياسية والإدارية والقانونية [2] المعبرة عن السلطوية القائمة على مصادر المعرفة والقوة[3] التي عبر عنها المفكر المغربي عبد الله حمودي في نموذج

1- عبد الله حمودي، **الشيخ والمريد النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية يليه مقالة في النقد والتأويل**، تر: عبد المجيد جحفة، (المغرب: دار توبقال للنشر، ط.4، 2010)، ص 12.

2- محمد شقير، **مرجع سابق**، ص 334

(*) تجسدت ميكانيزمات السيطرة والهيمنة في المغرب أساسا في: منطقين الأول حضاري ديني فالملك بصفته أمير المؤمنين يقدم نفسه كأب وكقائد الشعب المغربي، يحضى بعناية إلهية تمتعه بذكاء سياسي خاص وسلطته نابعة من= =الشعب لأنها من الله، لكنه لا يعد مسؤولا إلا أمام الله. والمنطق الثاني يكمن في أهمية العامل السياسي البنيوي والجهاز الأمني المحكم الذي جعل منه جهازا خاصا مسؤل أمام سيده وهدفه الرئيسي أن يحافظ على سلامة سيده وان يكون أداة بطشه. وبذلك وظف شعبيته في بناء نظام دولة هو شخصيا محور دستورها وجهاز أمن ومؤسسة عسكرية تدين له بجميع ما تملك.

3- ايليا حريق 24

(*) يعبر كتاب **الشيخ والمريد** عن طرح يعالج الذهنيات والمسالك السلطوية في المجتمع المغربي يصنف ضمن التحليل المتواصل الذي يأخذ الطابع المكاني والزمني يشكل

الشيخ والمريد[*] بالعنف الرمزي، فالعاهل المغربي يبني سلطته على القيم والقهر فيمارس العنف والبركة بما فيهم من تناقض ظاهري[1].

تظهر هذه الهيمنة على المجتمع بشكل جلي في فكرة المواطنة التي تعبر عنها الباحثة المغربية هند عروب بقولها: " **ففلسفة المواطنة محاصرة من يمناها بباتريمونيالية السلطة الرعوية الواحدية المتجلية ملامحها بحسب " كارليدان وجيمس بيل في: الشخصنة وتقريب الأوفياء من الزعيم ثم العلاقات الشخصية والزبونية**[2] **وغموض مهام المؤسسات واستغلال التواترات براعيتها من جهة والتحكيم بينها من جهة أخرى، وأيضا القوة العسكرية وهيمنة الدين الرسمي، ومحاصرة من يسراها ببطركية النظام الاجتماعي وافتقاده لبنية حقوقية إنسانية من جراء غياب المعرفة والحرية والتواصل وانعدام الوعي اللازم المشكل للروابط الروحية داخل المجتمع وأيضا الشجاعة والإرادة الكافيتين لنسج مسارات مواطن صوب هدم انساق الانوية الصلبة للثقافة السياسية الرعوية لنشأة ثقافة سياسية لا رعوية** "[3].

التاريخ فيه حركة انتقالية من حالة إلى مغايرة تحافظ في الغالب عن قسط من الاستمرارية ضمن عملية التحول، صدرت أول نسخة لهذا الكتاب باللغة الانجليزية الصادرة سنة 1997 :

Abdellah Hammoudi, **Master and Disciple: The Culture Foundations Of Moroccan Authoritarianism** (Chicago, IL: University Of Chicago Press, 1997).

1- **المكان نفسه.**

2- هند عروب، "ثقافة المواطنة في بلاد الرعية: المجتمع المغربي نموذجا،" في: **السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية،**(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 178.

3- هند عروب، **المكان نفسه.**

بناءا على كل هذه المعطيات تظهر صعوبة الحديث عن مجتمع مدني في المغرب الذي مازال مرتبطا بتبعيته للدولة وبالوصاية التي تفرضها عليه.[1]

لذلك فان ديمقراطية مؤسسات الدولة تعني بالأساس تحرير المجتمع من قيود الدولة وحضورها الكثيف، أكثر من التركيز على العمليات الانتخابية مهما كانت درجة نزاهتها.

في هذا الإطار تطرق الأستاذ احمد السطاتي إلى ضرورة التخفيف من الحضور القوي للدولة بقوله "**مغرب اليوم من خلال فحص التحولات التي طرأت عليه ومن خلال مشاكله الاجتماعية والاقتصادية يحتد شعوره... للحاجة إلى مجتمع تتعايش فيه كل القوى والتيارات والسلطة فيه تدين بالمشروعية الديمقراطية...فالتخفيف من عبء الدولة الثقيل على مستوى الحياة الاجتماعية والسياسية هو المدخل إلى تأسيس مجتمع مدني**"[2].

كما سعت المؤسسة الملكية إلى إضعاف المؤسسات والهيئات السياسية بالإقصاء وفق مجموعة من الأدوات والوسائل منها ما هو قانوني ومنها ما هو قمعي.

1- محمد شقير، **مرجع سابق**، ص 335

2- أحمد السطاتي،" نحو تخفيف للحضور الكثيف للدولة، **مجلة آفاق**، ع 3..1992، ص 175.

(*) **الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والجماعات المحلية والغرف المهنية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم، ونظام الحزب الوحيد نظام غير مشروع**"نص الفصل الثالث من جميع دساتير المغرب باستثناء دستور سنة.2011.

فقد احتوى دستور 1962(*) وكل المراجعات الدستورية التي لحقته على نص دستوري يمنع تشكيل الحزب الوحيد[1] "...**نظام الحزب الوحيد نظام غير مشروع...ولا يجوز أن يكون هدفها المساس بالدين الإسلامي، أو بالنظام الملكي، أو المبادئ الدستورية، أو الأسس الديمقراطية، أو الوحدة الوطنية أو الترابية للمملكة...يحدد قانون تنظيمي، في إطار المبادئ المشار إليها في هذا الفصل، القواعد المتعلقة، بصفة خاصة، بتأسيس الأحزاب السياسية، وأنشطتها ومعايير تخويلها الدعم المالي للدولة، وكذا كيفيات مراقبة تمويلها".**[2]

وكان الدافع وراء هذا المنع هو الاعتراض على الهيمنة السياسية لحزب الاستقلال، وبذلك شجعت المؤسسة الملكية ميلاد ثقل موازن وموازي دون السعي إلى القضاء على الحزب الوطني الكبير مع حرصها على عدم تماثلها (المؤسسة الملكية) مع أي حركة سياسية هذا من جهة.[3]

ومن جهة ثانية قيام الجهاز القضائي بوصفه مؤسسة من مؤسسات الدولة، بخنق كل الفعاليات السياسية النابعة من المجتمع[4]، والتي يمكنها أن تشكل خطرا على الإيديولوجية الرسمية للدولة(*)

1- محمد شقير، **مرجع سابق**، ص 336

2- المملكة المغربية، **الفصل السابع**، دستور 2011.

3 عبد الله حمودي، **مرجع سابق**، ص 43

(*) فقد تم حظر الحزب الشيوعي المغربي سنة 1959 لكون مبادئه لا تتماشى ومبادئ الإسلام " الدين الرسمي للدولة" كما يتم حاليا منع بعض الحركات الأصولية في انتظامها في أحزاب لمخالفتها التوجه الرسمي للدولة، ورفضت وزارة الداخلية مرارا الترخيص لبعض الأحزاب بالسياسية كجماعة العدل والإحسان.

4- محمد شقير، **مرجع سابق**، ص 336.

فتعمل على تفتيت الأحزاب السياسية "الشرعية" من خلال تسهيل الانشقاقات داخل صفوفها وقمع التيارات الراديكالية داخل الأحزاب وذلك من خلال اعتقال أعضائها ومحاكمتهم تحت غطاء المادة الدستورية التالية: **"لا يجوز أن تؤسس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي، وبصفة عامة، على أي أساس من التمييز أو المخالفة لحقوق الإنسان".**[1]

كما يتم استخدام الأداة الانتخابية من خلال إشراف الإدارة على اللوائح الانتخابية وتسجيل الناخبين واختيار نظام الاقتراع مع انفراد الإدارة بالإعلان على النتائج النهائية للانتخابات، وتجسيد الأداة المالية في استفادة صحف الأحزاب من منح الدولة.

أما الجوانب القمعية فقد ساهم امتلاك الترسانة العسكرية وتطويرها باستمرار في خنق كل التمردات وتم القضاء على تمرد 1958 بالشمال وتحركات 1973 بالأطلس المتوسط كما لجأت الدولة إلى آلياتها القمعية لإخماد كل الانتفاضات الشعبية، فقد واجهت الدولة بعنف شديد سلسلة الانتفاضات التي عرفتها مدينة الدار البيضاء (1965- 1981) ومدن مراكش ومدن الشمال ومنطقة المغرب الرقي 1984 وفاس ومكناس1990.[2]

تعبر الأداة القمعية في المغرب عن انتهاكات جسيمة من الممارسات الوحشية المتفاوتة في قوة عنفها ابتداء من الرقابة والاعتقال

1- المملكة المغربية، **الفصل السابع**، دستور 2011.

2- محمد شقير، **مرجع سابق**، ص 336-337.

والتعـذيب والتنكيـل وانتهـاك الحرمـات إلى الاختفـاء والقتـل[1] كمـا كرست أشكالا خطيرة من التعدي على الصفة الإنسانية والكرامة[2] حيـث اتسـمت سـنوات السـتينات والسـبعينات علـى الخصـوص بـالعنف الشـديد حيـث واجـه الملـك تحـديات جسـاما، بمـا في ذلـك المحـاولات الانقلابية الفاشلة(*).

المبحث الثاني
أهم مراحل بناء الدولة في المغرب الأقصى بعد الاستقلال

المطلب الأول
مرحلة وضع أسس بناء الدولة الحديثة (1956-1961)

حصل المغرب على استقلاله دون أن يخوض حرب طويلة ومدمرة كما حدث بالنسبة لبلدان أخرى مستعمرة – خاصة الجزائر - وكان

---

1 محمد المصباحي، "الوجه الفلسفي لحقيقة الانتهاكات السياسية بالمغرب،" متحصل عليه من:
http://www.ibn-rushd.org/forum/Mesbahi.htm last visited: 26/05/2011

2- إدريس ولد القابلة، **إشكالات حقوقية بالمغرب**، (ناشري، للنشر الالكتروني، 2003) ص 16.

(*) أطلق على تلك الفترة بسنوات الجمر والرصاص، اختطف المئات من معارضي القصر واختفاء وسجن وتعذيب الالآف.

تاريخ 16 نوفمبر 1956 يمثل إعلان نهاية عهد الحماية بعودة السلطان محمد الخامس من منفاه، أطلق القصر على هذه العودة(*) بأنها دلالة تاريخية وسياسية لتأسيس عقد اجتماعي وتعاقد وطني يتم بموجبهما إقرار الشعب للملكية والقيادة وتلتزم الملكية بدورها بقيادة الشعب. لكن تعرضت المملكة – كما هو الشأن لبناء أي نظام سياسي واجتماعي انتقالي - لتحديات متعلقة بالصراعات على النفوذ والسلطة من جهة وعملية بناء الديمقراطية وتحديد نموذج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطبيقه من جهة أخرى.

بدأت بوادر هذه الصراعات داخل الحركة الوطنية نفسها إبان الحماية إلى صراعات وانشقاقات وكذلك تحالفات داخل الأحزاب المنبثقة مباشرة من هذه الحركة، كما أفضت إلى ظهور تشكيلات سياسية جديدة تعبر عن دينامية التعددية السياسية التي انطلقت بعد الاستقلال في ظل مخلفات مغرب إقطاعي وقبلي وجهوي ساهم التنوع الاثني واللغوي والديني في طرحها على الساحة المغربية مبكرا[1].

بذلك عاش المغرب فترة انتقالية تعبر عن المرحلة الأولى المؤسسة لإرهاصات الحكم بالدولة المغربية دامت ستة سنوات 1956- 1962

1- وثيقة تركيبية للتقرير العام: 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025، **الفصل الثاني: تحرير الامكان البشري النظام السياسي، المؤسسات والحكامة**، ص2.

(*) لابد من الاشارة الى كيفية عودة الملكية الى السلطة على الرغم من قدرة حزب الاستقلال علىى الانفراد بها، لكن رغبته في حضور الملكية كقيمة رمزية تعبر عن تاريخ المغرب كدولة وحضارة افضت الى تغلل الملك محمد الخامس من باب الزعيم الوطني والشعبية التي حضي بها طوال فترة الحماية بوقوفه الى جانب الحركة الوطنية والعمل على التصدي لمشروع التمييز بين العرب والبربر مكنت الملك من ترسيخ الملكية في المغرب.

تم التدرج خلالها في بناء مؤسسات الدولة الوطنية الحديثة ووضع القوانين ذات الصلة بالحريات العامة** سنة 1958 [1] وهو الاطار الذي من خلاله اصبحت الدولة تقنن حياة الافراد ونشاطاتهم العامة سواء تعلق الامر في حرية التجمع أو انشاء جمعيات لكن هذه الحقوق مرهونة بموافقة الدولة او رفضها[2].

اضافة الى الانتخابات المحلية حيث يؤكد الباحث لوزي عبد العزيز يقوله "**كانت الانتخابات المحلية أساس انطلاق المسلسل الديمقراطي برمته، فلأول مرة ذهب المغاربة الى صناديق الاقتراع كانت بمناسبة اختيار ممثليهم في الانتخابات الجماعية لسنة 1960**[3]، كما

1- المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، **البرلمان في الدول العربية رصد وتحليل"الأردن-لبنان-المغرب-مصر**،"مرجع سابق، ص 359

(**) شهدت سنوات الاستقلال صراعاً قوياً بين قوتين رئيستين هما: قوة القصر وقوة حزب الاستقلال. إذ كان لكل طرف منهما رؤيته للنظام الحزبي الذي سيعمل به، ينسجم مع خدمة مصالحه. فبينما كان حزب الاستقلال يسعى لإقامة نظام الحزب الوحيد المهيمن، كان القصر يراهن على النظام الحزبي "التعددي". وحين صدر ظهير الحريات العامة في 15 نوفمبر 1958، الذي حدد الإجراءات= =القانونية لتأسيس الأحزاب السياسية، ظل واقع الحريات السياسية على حاله، بسبب سياسات احتكار السلطة من جانب القصر وهضم الحقوق وانتهاك الحريات التي نهجتها الملكية طويلا، وأصابت الأفراد والأحزاب السياسية، لا سيما منها الأحزاب التي تناضل في سبيل إقامة ملكية دستورية.

2- محمد شقير ، **مرجع سابق**، ص 330-331.

3- **المرجع نفسه**، ص 341.

(*) عرف التقسيم الاداري للمجال المغربي عدة تعديلات - من 1955 الى 1956 انتقل عدد الاقاليم من 13 اقليما الى 19 اقليما و 5 عمالات- من 1959 الى 1984 انتقل

عرف التقسيم الإداري للبلاد إلى عمالات(*) ومجلس الدستور سنة 1960 والقانون الأساسي للمملكة 1961 الذي صدر بواسطة ظهير شريف رقم 187.61.1 بعد وفاة الملك محمد الخامس وانتقال السلطة إلى خلفه الحسن الثاني، وبذلك مثل هذا القانون إطارا مرجعيا للعديد من المبادئ الدستورية التي ستتضمنها الوثيقة المصادق عليها في 7 ديسمبر 1962(**) وتم الاعتراف بحرية الصحافة، كما تم تنظيمها قانونيا منذ إصدار قانون الصحافة سنة 1958 [1] وسن النظام الأساسي للوظيفة العمومية سنة 1958.

وفي سياق النقاش السياسي حول إستراتيجية بناء الدولة الحديثة طالبت الحركة الوطنية بضرورة إقامة نظام برلماني تؤول السلطة التشريعية فيه للمثلي الأمة المنتخبين بعدما ظل العمل التشريعي اختصاصا ملكيا بحتا. [2] وتم الشُروع في بناء النظام القانوني والقضائي الوطني، الذي يعد دعامة للحكامة الجيدة، منذ الاستقلال فمنذ 1956، تم الإعلان عن المبادئ الموجهة التي من المفروض أن تقود هذا البناء:

عدد الاقاليم من 16 اقليم وعمالتين الى 39 اقليما و 9 عمالات وولايتين – من 1984 الى 1997 انتقل عدد الاقاليم من 47 اقليما الى 6 ولايات و 16 جهة.

(**) من قبيل الإشارة إلى عروبة المغرب وإسلاميته، واعتبار الإسلام دين الدولة الرسمي وإقرار اللغة العربية لغة رسمية والتشديد على استكمال الوحدة الترابية وتأكيد مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وإقرار مبدأ الفصل بين السلطات واستقلال القضاء

1- وثيقة تركيبية للتقرير العام: 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025، **الفصل الثاني**، ص 8.

2 – المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، **مرجع سابق**، ص 359.

إلغـاء تـدريجي للازدواجيـة الموروثـة عـن الحمايـة، وتنحيـة الاعتبـارات الإثنيـة أو الدينيـة مـن النظـام الجديـد، واسـتقلالية القضـاء وفصـل السـلطات وسـتقود هـذه المبـادئ إلى إلغـاء محـاكم المخـزن، الـتي ستعوض بمحـاكم القانون العام، على النمط الفرنسـي (قاضـي الصـلح، المحـاكم الابتدائية، ومحكمة الاستئناف بالرباط)، وإلى إلغاء المحاكم العرفية، التي كانت تنعت سـابقا، المحـاكم "البربرية"، وإحداث قضـاء جديد مثل محاكم الشغل والمجلس الأعلى. وفضلا عن ذلك صدر قانون الأحـوال الشخصـية والمواريـث ابتـداء مـن 1957 [1] وقـانون المجـالس الحضرية والقروية الصادر بظهير 23 جوان 1960. (والذي تم تجديده في 30 سبتمبر 1976). [2]

عبر عن هذه الأوضاع المفكر عابد الجابري "**بان وضعية الدولة المستقلة حديثا والمجال السياسـي بوجـود التعددية السياسية والنقابية والاعتراف بها بل وتكريسها وأيضا وجود قوانين وتشريعات تنظم هذه التعددية وتضمنها سواء في مجال الفكر أو السياسة**" [3] لكـن ظلـت تمثل نظاما يسمح نظريا بالتعددية لكن يقيدها في التطبيق. [4]

1- وثيقـة تركيبيـة للتقريـر العـام: 50 سـنة مـن التنميـة البشـرية وآفـاق 2025، **الفصـل الثاني**، ص 12.

2 بن يونس المرزوقي،"التطورات السياسية والدستورية في المغرب العربـي"،متحصـل عليه من موقع المغرب الدستوري:
http://www.merzougui.net/Doc/maroc.htm last visited: 19/02/2011

3- محمد عابد الجابري، **المغرب المعاصر الخصوصية والهوية..الحداثة والتنمية**، مرجع سابق، ص 128.

4- مارينـا اوتـاوي، ميريـديث رايلـي،" المغـرب: مـن الاصـلاح الهرمـي الـى الانتقـال الديمقراطي،" **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**، سبتمبر، 2006 ص 7.

اما الجوانب الاقتصادية فقد اعتمد المغرب منذ الاستقلال على استراتيجية تحرير الاقتصاد المغربي بتأسيس بنك المغرب في 25 ماي 1959 بوصفه مؤسسة وطنية للصرف والقرض واصدار العملة، ليحل محل "البنك المخزني" (*) من جهة واسترجاع الاراضي من المعمرين من جهة اخرى .

كما تم الاعتماد على النموذج الليبرالي، مع إرسائه بالتدريج، في قنوات المبادلات العالمية في ظل اقتصاد مغربي بعيد عن توظيف كامل إمكانياته، فقد كان النمو إجمالا ضعيفا منذ 1955، ولم يبلغ مستوى اكتفاء مستديم، فارتبط الاقتصاد المغربي، خلال هذه الفترة بالقطاع الفلاحي، حكمته التحولات المناخية، وهو ما يفسر عدم استقرار نسب نمو اقتصاد البلاد.[1]

المطلب الثاني
مرحلة البناء الدستوري والاقتصادي
(1975-1962)

البناء الدستوري في المغرب :

عرف المغرب منذ الاستقلال، حياة دستورية ونقاشا متواترا حول الدستور، حيث أجريت مبكرا استشارات وطنية واسعة ومتكررة بين

(*) في نفس الاتجاه انشأت الحكومة بنك التنمية الاقتصادية سنة 1959 وبنك التجارة الخارجية 1959

1- وثيقة تركيبية للتقرير العام: 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025، **الفصل الرابع: تعبئة الإمكان البشري :النمو، السياسات الاقتصادية والتشغيل** ص2.

جميع القوى السياسية، سبق ذلك اعتماد قانون أساسي وقوانين بمثابة مدونة للحريات العامة والجمعيات والصحافة تم الإشارة إليهم في المرحلة الأولى.

كما أثارت كيفية إعداد الدستور بعض التوتر السياسي، إذ ساند جناح من المعارضة اليسارية المطالبة بجمعية تأسيسية لوضع القانون الأساسي للبلاد، فيما لم تكن القوى السياسية الأخرى ترى ضرورة لذلك.(1)

كما انتهج المغرب ما أطلق عليه القصر "بالملكية الديمقراطية والاجتماعية"(*) ذات المؤسسات التمثيلية للشعب، مع السماح بإنشاء الأحزاب السياسية(2) التي يلعب فيها الملك دورا حاسما على عدة مستويات، منها كونه رئيس الدولة، والمسؤول عن الجهاز التنفيذي(**).

1- وثيقة تركيبية للتقرير العام: 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025، **الفصل الثاني**، ص3.

2- مارينا اوتاوي، ميريديث رايلي،" المغرب: من الاصلاح الهرمي الى الانتقال الديمقراطي،"ص 8.

(*) فكان مشروع الدستور رجعياً لا يعمل إلا على "شرعنة " البنيات الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن سلطات الحماية، فضلا عن أنه دستور لا يؤسس ملكية دستورية بل "يدستر "constitutionnaliser" الملكية المطلقة، في حين أن المعارضة اليسارية كانت تطالب بانتخاب مجلس تأسيسي توكل إليه مهمة وضع دستور ديمقراطي.

(**) كانت استراتيجيات الحسن الثاني في هذا المجال تهدف الى التفرقة والتدجين وتحريض الاحزاب ضد بعضها البعض حتى لا يكتسب أي فريق القوة الكافية لينازعه السلطة

وفي البداية، كانت أغلبية المعارضة اليسارية، ترغب في إعادة تنظيم السلطة وضمان السيادة الواسعة للمجلس البرلماني، وفي أن يتحمل الوزير الأول المسؤولية شبه التامة للجهاز التنفيذي. وقد قدم أول دستور مغربي مبادئ ومرتكزات ظل بعضها ثابتا في المراجعات اللاحقة، وتم تغيير البعض الآخر.

تم اعتماد أول دستور عن طريق الاستفتاء في 7 ديسمبر 1962، وحظي بدعم بعض القوى السياسية، وقاطعته المعارضة اليسارية بشدة.

جاء دستور 1962 ليمثل اساس وهيكل الدساتير التالية وكرس بشكل نهائي هيمنة الملكية بوضعها قلب البناء المؤسسي للمغرب ويمنحها السلطة الاعلى من الناحية القانونية والسياسية على حساب البرلمان والحكومة[1]، فالملك بنمحه سلطة تعيين الوزير الاول والحكومة وعزلهما متى رأى ذلك ضروريا دون الرجوع الى نتائج الانتخابات وحل البرلمان ومنح نفسه سلطات غير محدودة في حالة الطوارئ ولم تدخل مراجعة الدستور[2] سنوات 1970 - 1972 - 1992 - 1996 وحتي تعديل 2011 - الذي حافظ كذلك على محورية الملك رغم ادخال صلاحيات مشتركة مع الحكومة والبرلمان - أي تغيير يذكر على نسق الهيمنة الملكية، غير ان التعددية السياسية وتوفير مساحات لمشاركة مختلف الفاعلين بما فيهم الفاعلين المعارضين للسلطات الملكية كانت دائما تمثل ثوابت للحياة السياسية في المغرب.

1- عبد الله الترابي، تعديل الدستور في المغرب تطورات في سياق من الثورات،"**مبادرة الاصلاح العربي**، نوفمبر 2011، ص2.

2- مارينا اوتاوي، ميريديث رايلي،" المغرب: من الاصلاح الهرمي الى الانتقال الديمقراطي،"ص 8.

كمـا مثـل الدسـتور الاوتـوقراطي لعـام 1970 اسـتثناء يعـزز القاعدة الدينية والاعتماد على الجيش وحده واستبعاد الحكومة حتى من السلطة التنظيمية ورغم المحاولتين الانقلابيتين[*] 1971 و 1972 إلا ان الملك ربط المؤسسة العسكرية مباشرة بالمؤسسة الملكية، بتحمله مباشرة مسؤولية القائد الاعلى للقوات المسلحة الملكية.[1]

كما صدر دستور[*] عام 1972 - الذي ظل مجمدا حتى 1977 بسبب الأحداث التي شهدتها المغرب وفي مقدمتها محاولة الاعتداء على الطائرة التي كان يستقلها الملك الحسن يوم 16 أوت 1972، وأجواء التوتر والاضطرابات التي شهدتها بعض المدن المغربية من جراء تصاعد المواجهة بين أنصار المعارضة وقوى الأمن.[2]

في هذه الاثناء وظفت المؤسسة الملكية قضية الصحراء لتجاوز اثار حالة الاستثناء وأزمة الحوار بينها وبينها وبين المعارضة السياسية آنذاك بهدف اقامة عملية التعبئة والإجماع الوطني مع الدخول في التأويل

(*) في محاولتي انقلاب 1971 (التمرد المسلح ومحاولة اغتيال الملك الحسن الثاني الراحل في قصر الصخيرات) و 1972 (مهاجمة طائرة الملك) والتي كادت تنهي العهد الملكي، وأخيرا محاولة انتفاضة مسلحة 1973 أخمدت قبل أن تنتشر.

1- عبد الرحيم العطري، **صناعة النخبة بالمغرب: المخزن والمال والنسب والمقدس طرق الوصول الى القمة**، دفاتر وجهة نظر ،9(الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، 2006)، ص 227-229

(**) عد توقيف التجربة البرلمانية الثانية، أعلن الملك في شهر فبراير 1972 عن نيته في عرض مشروع دستور جديد على الاستفتاء الشعبي. وقد قررت الكتلة الوطنية عدم المشاركة (الاستقلال والاتحاد الوطني). وكانت النتائج أيضا في صالح الاتجاه المؤيد للدستور.

2- خالد السرجاني،" المؤسسة التشريعية في المغرب،" **مرجع سابق** 114-120

التقليداني وأولوية امارة المؤمنين وشرعية البيعة، وأطلق عليها المسيرة الخضراء سنة 1975 قارن من خلالها الملك الحسن الثاني نفسه كصانع للحدث مع عودة النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة الى مكة، فالمسيرة الخضراء جسدت العلاقة القائمة بين السياسة والدين، وأعطت للمؤسسة الملكية فرصة تأدية ادوار الضامن للوحدة الترابية والممثل الاسمى للأمة[1].

ويمكن إبراز أهم الثوابت الدستورية الرئيسية على النحو الآتي:

- الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدة البلاد والضامن للحريات والحقوق الأساسية للمواطنين.
- يحتفظ الملك بالسلطات التنفيذية والتنظيمية وبصلاحيات التسمية التي يمكن أن يفوضها.
- الإسلام هو دين الدولة وحرية التدين مضمونة.
- الحريات والحقوق الأساسية للمواطن مذكورة ومضمونة بالدستور ولا يمكن ممارستها إلا بمقتضى قوانين.[2]

1- محمد أتركين،" التوظيف السياسي لقضية الصحراء الغربية وأسئلة المسلسل الديمقراطي: الشرعية، والوثيقة الدستورية،" **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع14، 2007، ص142-143.

قام الملك الحسن الثاني من خلالها باجتياح الصحراء بوساطة عشرات آلاف المغاربة حاملين المصاحف وصور الملك وذلك يوم إعلان انسحاب الجنود= =الإسبان منها.و هكذا، اصطفت مكونات الحركة الوطنية المغربية على أرضية الخط السياسي للملك، إذ حقق هذا الأخير هدفه باستيعاب أخطر أعدائه.

2- وثيقة تركيبية للتقرير العام: 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025، **الفصل الثاني**، ص4

- إقرار مبادئ فصل السلطات واستقلال القضاء.
- يملك البرلمان السلطة التشريعية في ميادين يحددها الدستور، وكذا سلطة مراقبة ورقابة الحكومة، وذلك وفق إجراءات خاصة ينص عليها الدستور (مماثلة لنموذج الجمهورية الفرنسية الخامسة).
- دور الأحزاب السياسية معترف به، ويمنع الدستور الحزب الوحيد.
- لا يمكن أن تهم أية مراجعة للدستور الدين الإسلامي للدولة أو النظام الملكي للحكم.

أما المتغيرات الدستورية الأساسية، فكانت تتعلق بما يلي:

- إن السلطة التنظيمية التي كنت مقتسمة بين الملك والوزير الأول، بمقتضى دستور 1962، قد خولت كليا للملك بحكم دستور 1970، الذي لم يعمر إلا سنتين فقط، لتعود إلى الوزير الأول في المراجعات الموالية؛
- نظام الغرفتين للبرلمان، الذي تم اعتماده سنة 1962، وتم التخلي عنه في جميع المراجعات المتتالية، إلى غاية مراجعة 1996 ، التي أقرته من جديد بتخويل مجلس المستشارين اختصاصات قريبة من تلك المخولة لمجلس النواب، على مستوى مراقبة الحكومة، بما في ذلك سلطة الرقابة على الحكومة وحجب الثقة عنها؛
- في سنة 1992، أُدخلت عدة إصلاحات على الدستور، أُدرجت مجددا في مراجعة سنة 1996 في سنة 1992، سنة 1996 اللذان سيتم التفصيل فيهما في المرحلة الرابعة من البناء الدستوري في المغرب.[1]

1- وثيقة تركيبية للتقرير العام: 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025، **الفصل الثاني**، ص4-6.

بناء الاقتصاد المغربي في هذه المرحلة:

الفلاحة: اختار المغرب اتباع سياسة اقتصادية متمركزة حول الفلاحة(*) التصديرية والتنمية السياحية وتصدير المواد الأولية، وأهمل القطاع الصناعي وكان من نتائج هذا الاختيار الاقتصادي ان القطاعات المنتجة كانت متجهة نحو مصادر دخل خارجي لا يمكن للمغرب التحكم فيها[1].

فقد تم تكريس الفلاحة كأولوية لتنمية البلاد منذ بداية الاستقلال وباتجاه المغرب نحو الحسم مع الخيارات الصناعية التي اعتمدتها اغلب بلدان العالم الثالث الأخرى، تأكدت هذه الاستراتيجية خلال أول اجتماع للمجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط في 1964.

فالمخطط الثلاثي الذي أعد في 1965 ركز على عنصرين أساسيين يمثلان ركائز الاستراتيجيات الفلاحية وهم التحديث والعقلنة.

(*) المنحى العام لتراجع نسبة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام (حوالي 15 %سنة 2010)، حيث لم يكن مرادفا للتنمية وللعصرنة في المغرب كما كان عليه الحال في عدة دول أخرى؛ ذلك أن هذا المنحى لم يكن توازيه وثيرة متسارعة في إنتاج الثرواث وانخفاض مماثل لحجم التشغيل الفلاحي وتدل كثير من المؤشرات على تطور سلبي للقطاع: فهدف الاكتفاء الذاتي الغذائي لم يتحقق بعد.

1- حسن قرنفل، **المجتمع المدني والنخبة السياسية اقصاء ام تكامل؟**(المغرب: افريقيا الشرق،2000)، ص 19.

الصناعة التحويلية: ورث المغرب عن الحماية بنية صناعية مركزة أساسا في الدار البيضاء، تتجمع فيها الصناعات الفولاذية والميكانيكية والكهربائية والفلاحية الغذائية والنسيجية.[1]

من 1950 إلى 1972 أعطيت الأولوية لإحلال الواردات وتستقطب الصناعات التحويلية الخفيفة ولاسيما منها الفلاحية الغذائية والنسيجية معظم المجهود، الذي تحد منه قدرة الاستهلاك المرتبطة بطلب الأسر، فالحاجة الملحة لتنمية الصادرات لازمت هدف تقييم موارد البلاد الطبيعية (معدنية، فلاحية، صيدية). وفي ارتباط بذلك، استدمجت آليات السياسة الصناعية وسائل الاحتراز والتحفيز والاستثمار العمومي[*].

وابتداء من سنة 1973 قررت الدولة تنويع صناعات التصدير، في إطار سيادة اقتصادية وطنية أوسع، تجسدت هذه السيادة الاقتصادية المتصاعدة بقانون المغربة في 1973، الذي قام على الخصوص، بمغربة قطاعات البناء والأشغال العمومية والنقل والسيارات والعتاد الكهربائي والإلكتروني

بذلك يمكن التمييز في هذه المرحلة بين فترتين فرعيتين: الأولى (1956- 1964) وتمثل السنوات الأولى من الاستقلال حيث أظهرت انطلاقة الاقتصاد عجزا في الميزانية بنسبة 8,6٪ كمعدل للناتج الداخلي الخام كما أبان وضع مخططات للتجهيز والتصنيع مخطط على سنتين

1- وثيقة تركيبية للتقرير العام: 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025، **الفصل الرابع: تعبئة الامكان البشري، النمو السياسات الاقتصادية والتشغيل** ص5-9

(*) سهر على تطبيق هذه السياسة مكتب الدراسات والمساهمات الصناعية، الذي أحدث غداة الاستقلال فكان الأداة المتميزة لبلورة هذا الجانب من السياسة الصناعية.

1958- 1959 ومخطط خماسي 1960- 1964 عن ارتفاع النفقات العمومية، ولاسيما منها المتعلقة بالتسيير، عملت الدولة على توظيف مكثف لتولي الأمور في الجهاز الإداري وإرضاء المتطلبات الاجتماعية، بعد مغادرة الفرنسيين.

وشهدت الفترة الفرعية الثانية (1965- 1973) عجزا في الميزانية وضعت السلطات العمومية مخططات استقرار تهدف الى الحد من النفقات العمومية، في إطار المخطط 1965- 1967 والمخطط الخماسي 1968 –1972، كما قرر المخطط الخماسي 1973- 1977 تنفيذ برنامج تجهيز مكثف (سدود وطرق وبنايات مدرسية وجامعية) لذا شهدت نفقات الاستثمار ارتفاعا بنسبة 131 ٪ ما بين 1975 و1977.

المطلب الثالث

مرحلة التوجه المحلي والإصلاح الهيكلي للاقتصاد (1992-1975)

عرفت اللامركزية الجماعية بالمغرب منحى جديد بصدور ظهير 30 سبتمبر1976، واضعا بذلك حدا للتسيير المزدوج للمجالس الجماعية، مما شكل تحولا حاسما في مسار تدبير الشأن المحلي بتعزيز اختصاصات الجماعات المحلية بكيفية تدريجية، والارتقاء بالجماعة إلى مرتبة فاعل اقتصادي أساسي بجانب الدولة والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص[1] حيث أتى بمقتضيات جديدة أحدثت تحولات على

1- الجماعة المقاولة بالمغرب: الأسس، الممكنات والرهانات متحصل عليه من:
hazbane.asso-web.com/uploaded/aljamaa-almokawila-bilmaghrib. DOClast visited: 19/09/2011

مستوى توزيع الاختصاصات والسلطات لصالح الأجهزة المنتخبة التي تولى رئيسها المهام التنفيذية، كما أصبح للجماعات اختصاص عام في تدبير شؤون التنمية المحلية.[1]

مثل ميثاق التنظيم الجماعي 1976 محاولة تعميق النهج اللامركزي، بعد تعطل المسلسل الديمقراطي الذي ظهرت بوادر نشأته من خلال الانتخابات الجماعية (1960) والبرلمانية (1963) فإن فرض حالة الاستثناء أدخلت عموم المؤسسات في جمود تام إلى حدود سنة 1970.

أقر التنظيم الجماعي لسنة 1976 إصلاحات وسعت بالملموس من هامش حرية المشاركة واختصاصات المجالس وتخويل رؤسائها السلطة التنفيذية وجعل الإدارة الجماعية تحت تصرفهم، أخذا بالاعتبار متغيرات الواقع الراهن آنذاك حيث تطور نسبيا المستوى التعليمي وكذلك سقف المطالب الاقتصادية والاجتماعية الناتجة خاصة عن توسع حركة التمدن[*].

بناء على ذلك عمل على نقل اختصاصات هامة من السلطة المحلية لصالح الأجهزة المنتخبة وفي مقدمتها رئيس المجلس بهذا

1- عبد الرحيم فاضل، التنظيم الجماعي بالمغرب على ضوء قانون 78 معدل متحصل عليه من:
hazbane.asso-web.com/uploaded/almitak.DOClast visited: 19/09/2011

(*) كما نص على إحداث نظام المجموعات الحضرية في المدن المقسمة إلى جماعات من أجل التنسيق وتعميم الخدمات الجماعية على مستوى المدينة (طرق المواصلات، النقل العمومي، التطهير، منشآت التبريد، الانارة العمومية، المجازر، أسواق الجملة، المساحات الخضراء، الوكالات المستقلة، الشركات ذات الفائدة المشتركة مع ذلك لم يقلص بالشكل الملحوظ من سلطة الوصاية.

الخصوص يدير الرئيس شؤون الجماعة وهو الجهاز التنفيذي الوحيد لقرارات المجلس مهام الآمر بصرف ميزانية الجماعة، تنفيذ الميزانية ووضع الحساب الإداري، اتخاذ الإجراءات المناسبة لوضع الضرائب والرسوم، إدارة الأملاك الجماعية، إبرام صفقات الأشغال والأدوات وتقديم الخدمات وقبول الهبات والوصايا كما يمثل الجماعة أمام القضاء زيادة على الاختصاصات التي يمارسها لصالح الجماعة فقد أضحى يمارس بعض الاختصاصات لصالح الدولة) اختصاصات الشرطة الإدارية و مهام ضابط الحالة المدنية ومهمة الإشهاد على مطابقة جميع الوثائق لأصولها و يرأس اللجنة الإدارية المختصة في بحث طلبات التقييد في اللوائح الانتخابية.(للإشارة طرحت اختصاصات الشرطة الإدارية مشاكل حول تنازع الاختصاص بشأنها والأحقية في ممارستها بين مكونات الإدارة المحلية.

الإصلاح الهيكلي للاقتصاد :

في سنة 1978 انطلقت سياسة التقشف وتطهير الوضعية المالية للدولة، حيث مكنت هذه السياسة من تخفيض نفقات الاستثمار بنسبة 40 ٪ سنة 1978، والحد من تصاعد النفقات الجارية[1]. لكن مخطط تكريس الاستقرار المالي هذا كانت مدته محدودة. مع بروز مخاطر هذا التوجه نحو تكريس الاستقرار المالي بسبب عوامل عدة منها: ارتفاع أثمان البترول، وانهيار سعر الفوسفاط، وضعف التساقطات المطرية[*] والاضطرابات الاجتماعية في جوان 1981 بالدار البيضاء وعرف طابع

1- وثيقة تركيبية للتقرير العام: 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025، **الفصل الرابع، مرجع سابق**، ص3

(*) في 1981 عرف المغرب جفافا من أشد ما شهده في تاريخه.

متقلب مع ميل واضح - للنمو الذي وصل إلي 2,5 ٪ خلال 1981 نحو الانخفاض، وضعف القطاع الزراعي، الظروف المناخية المعاكسة، الطلب الداخلي الكبير.[1]

جعلت اللاتوازنات المالية الخطيرة من التقويم الهيكلي ضرورة ملحة ومثل عجز الميزانية في 1981 نسبة 14 ٪ من الناتج الداخلي الخام ولتمويل النفقات وتغطية العجز المتكرر لجأت الدولة بكثافة إلى الدين الخارجي، في ظرفية يطبعها ارتفاع نسب الفائدة بذلك فرضت ضخامة الاستدانة الخارجية والعجز المتعدد حالة شبه انقطاع عن الأداء، استلزمت إعادة جدولة الدين واعتماد التقويم الهيكلي.

التقويم الهيكلي: 1983-1993

تبنى المغرب منذ 1983 جملة من الإصلاحات الاقتصادية على نطاق واسع من أجل بناء اقتصاد سوقي تنافسي وترقية الصادرات وتفعيل دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي وهذا بعد الأزمة الاقتصادية التي اجتازها حيث وصل عجز الميزانية إلى 12.6 بالمائة من إجمالي الناتج الداخلي الخام ووصل عجز الحسابات الجارية إلى 13 ٪ منه.[2]

شكلت الفترة **1983- 1993** منعطفا في سياسات المغرب الاقتصادية الظرفية منها والبنيوية. فقد أدت أزمة نهاية فترة السبعينات (المغرب من بين 15 بلدا الأكثر مديونية في العالم) بظرفية دولية يطغى

1- حاكمي بوحفص، **مرجع سابق**، ص12

2 كلثوم كبابي، **مرجع سابق**، ص 134-135.

(*) بهد العودة إلى مستوى مقبول من عجز الميزانية حيث أبانت سياسة تقويم المالية العمومية عن فعاليتها: 9,2 % من الناتج الداخلي الإجمالي واستقر عجز الميزانية في 2,2 % تسع سنوات بعد ذلك.

عليها الانحسار، إلى اعتماد مخطط التقويم الهيكلي سنة 1983، بهدف الحد من الدين الخارجي، وتحرير قوى السوق.

وبدعم من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ارتكز برنامج تكريس التوجه نحو الاستقرار المالي على الحد من تدخل الدولة المالي، والتحكم في الطلب الداخلي، وتشجيع الادخار المحلي، واستغلال تخصيص الموارد بشكل أمثل، وتحرير التجارة الخارجية، ونظام الصرف وإعادة هيكلة القطاع العمومي، وإلغاء تقنين الأثمان، وعصرنة القطاع المالي.[1]

تمت مرحلة الهيكلة **1983- 1993** بالتركيز على هدف تقويم المالية العمومية[*] - الذي ظل هشا بسبب مواصلة نفقات التسيير، وتزايدها فبعد 16.4 مليار درهم في 1983 بلغت هاته النفقات 36 مليار درهم سنة 1992- ونظرا للزيادة في نفقات الأجور، ورغم مستواها المرتفع سجلت نفقات التسيير انخفاضا طفيفا نسبيا، حيث انتقلت نسبتها في الناتج الداخلي الإجمالي من 16,5 ٪ سنة 1983 إلى 14,5 ٪ سنة 1992.

أما على مستوى التوازنات الخارجية كان التقدم واضحا إذ انتقل رصيد الحساب الجاري من عجز بنسبة 12,3٪ في الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1982 إلى فائض نسبته 0,9 ٪ سنة 1987[*] وقد حفّز

1- وثيقة تركيبية للتقرير العام: 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025، **الفصل الرابع، مرجع سابق**، ص4.

(*) ويعزى هذا التحسن إلى إنكماش الواردات وزيادة صادرات المواد المصنعة والحامض الفسفوري وارتفاع العائدات السياحية، بفضل السياسة التعريفية الجديدة، وتصاعد التحويلات الجارية الصافية للمغاربة القاطنين بالخارج.

على هذا التحويل الجاري الصافي، نقص في قيمة العملة بين سنتي 1983 و1985. وتظهر أهمية النتائج المتعلقة بمستوى الدين العمومي التي تزايدت بشكل سريع المبالغ التي تم دفعها برسم خدمة الدين، وذلك بضعفي نفقات التسيير ما بين 1983 و1992.[1]

كما تم تقليص النفقات ذات الطابع الإجتماعي (شغل، عمران، سكن) فلم تعد تمثل سوى 0,4 ٪ من ميزانية الدولة سنة 1987 . وعلاوة على ذلك، تغيرت بنية تمويل عجز الميزانية جذريا؛ فعوض الاقتراضات الخارجية أصبحت موارد التمويل الداخلية أكثر هيمنة، منذ العمل بمخطط التقويم الهيكلي.

المطلب الرابع
مرحلة ما بعد 1992 (العهد الجديد)

مع مطلع عقد التسعينات شهد المنتظم الدولي جملة من التحولات الجوهرية تجلت في نهاية نظام الثنائية القطبية وبروز نظام عالمي جديد يحمل بين طياته تصورات ومفاهيم جديدة؛ فانتشر المد العالمي للمسألة الديمقراطية إلى جانب إقرار حقوق الإنسان بمفهومها الكوني[2] حيث أقبل النظام السياسي المغربي على القيام بخطوات ثلاث في اتجاه الانفراج السياسي، وتوسيع مجال الحريات العامة.

1- وثيقة تركيبية للتقرير العام: 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025، **الفصل الرابع، مرجع سابق**، ص4-5.

(1) محمد زين الدين، "الإصلاحات الدستورية والسياسية في مغرب التسعينات ،"**مجلة فكر ونقد**، ع، 64، السنة 2004

فمـن جانـب أول حـدث تسـارع هـام في قـرارات العفـو وتسـريح سـجناء الـرأي وطمأنـة المغتربـين السياسـيين علـى العـودة إلى الـبلاد مـع الحصول على الضمانات الكافية في طي صفحة الماضي.

ومن جانـب ثـان حـدث اتسـاع تـدريجي في مجـال حريـة الصـحافة وتأسـيس الجمعيـات والأحـزاب، ومـن الجانـب الثالـث تم الإعـلان عـن تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان(*) في ربيع 1990.(1)

كمـا شـهد "مغـرب التسـعينات" جملـة مـن التحـولات السياسـية والاقتصادية والاجتماعية منها ما له علاقة بالتحولات الدولية - السـالفة الذكـر- ومنها ما هو مرتبط أساسا ببنية المجتمع المغربي منها ضـرورة التجاوب مع بعض المطالب التحديثية لأحزاب الكتلة التي أمسـت تطالـب بتحقيق جملة من الإصـلاحات الدسـتورية والسياسـية من خـلال تقـديمها مذكرات دستورية للملك، وظهور نوع من الوعي الذاتي "للمجتمع المدني"

1- سـعيد بنسـعيد العلـوي، "التجربـة المغربيـة فـي التحـول الـديمقراطي.،" فـي: **نـدوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي**.(القاهرة: 2005) ص 50

(*) منذ إنشائه بمقتضى الظهير رقم 12-90-1 بتاريخ 20 أفريل 1990 تم إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في سياق ظرفية خاصة عاشها المغرب، كان مـن إفرازاتهـا بـروز وعـي حقيقـي بفظاعـة الخروقـات التـي طالـت حقـوق الإنسـان وحرياتـه، وهـو وعـي كرسـه المجتمـع المـدني بهيئاتـه الحقوقيـة والسياسـية فـي إطـار مطالب ارتبطت بمشروع تاريخي تضمن بداية ضرورة الاعتراف بوجود تجاوزات، و كذا تبنـي مسار تصـحيحي فـي اتجـاه وضـع حـد لممارسـات الماضـي و طـي صـفحة سوداء من تاريخ المغرب، واستجابة لشروط الانخراط في المحيط الحقوقي الدولي ومـا تفرضـه مـن تطبيـق للمعـايير الدوليـة لحقـوق الإنسـان كمـا هـو متعـارف عليهـا دوليـا.وفـي هـذا الإطـار جـاء العفـو الملكـي العـام سـنة 1994، ممـا سـمح لقـدماء المعارضين بالتمتع بالحرية وللمنفيين بالعودة إلى البلاد.

بالمغرب وبروز نخبة اقتصادية شابة ومتطلعة للحفاظ على مصالحها عبر قنوات سياسية؛ لذلك سيأتي خلق غرفة ثانية لإيجاد تمثيل عادل للاقتصاديين المغاربة.

إزاء كل هذه المتغيرات التي ساهمت في الإصلاح الدستوري-السياسي وانتهت بدستور توافقي في صيف 1992.

مضمون المراجعة الدستورية 1992

تعتبر المراجعة الدستورية 1992 دستورا جديدا[1] لما تضمنته من تعديلات، حيث ظل المغرب في حالة ركود الى غاية بداية التسعينات[2]، فمع هذه المراجعة تم الإقرار بحقوق الإنسان[*] كما هي متعارف عليها عالميا، مثلما عرفت المؤسسات الدستورية نقلة نوعية حيث شهد العمل الحكومي حركية ومسؤولية أمام البرلمان.

1- محمد زين الدين، **مرجع سابق**.

(*) حيث تم التنصيص على إدراج هذه الحقوق المعترف بها دوليا في دستور 1992 وقد لعب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان دورا في مجال التحري حول ملفات انتهاكات حقوق الإنسان، والنهوض بالإصلاحات التشريعية، وكذا في تقديم الاستشارة للسلطات العمومية من أجل انخراطها في الاتفاقيات الدولية، وفي تكوين الموظفين وتربية المواطنين على حقوق الإنسان، وفي التعريف بتجربة المغرب وبتنمية التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان. كما أن هذا المجلس هو الذي أدلى بتوصية لإنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة 2004، وأنشأ المغرب منذ سنة 1993 وزارة لحقوق الإنسان.

2- مارينا اوتاوي، ميريديث رايلي،" المغرب: من الاصلاح الهرمي الى الانتقال الديمقراطي،" **مرجع سابق** ص 9.

استهدفت الاصلاحات التي سنها الحسن الثاني أربع مجالات(**) باستثناء النسق الفكري الإيديولوجي الذي أصلته الملكية منذ الاستقلال انطلاقا من محددين "الإسلام يمنع إقامة ملكية دستورية يفوض فيها الملك جميع سلطه ويصبح يملك دون أن يحكم" و"الملك هو فوق الجميع وأب الجميع وراعي الجميع"(1)

في خطابه لذكرى ثورة الملك والشعب كشف الملك الحسن الثاني عن عناصر التجديد التي جاءت بها هذه المراجعة الدستورية مخاطبا شعبه قائلا :" **انتظر منك أن تقول نعم لأنك ترى وسوف ترى أن هذا الدستور مبني على أهداف ثلاث :**

أولا : إعطاء الحكومة مسؤوليات أكثر حتى يمكنها عند الامتحان أن تعز أو تهان.

ثانيا: إعطاء منتخبيك الوسيلة القانونية والموضوعية لمراقبة الحكومة وتشجيعها على السير أو الطلب منها أن تتوقف عن العمل.

(**) تمثلت المجالات في الاحترام المتزايد لحقوق الانسان، التوسيع المحدود لسلطة البرلمان، تعزيز فرص مشاركة الاحزاب والمجتمع المدني في الحياة السياسية وحاولة الحد من الفساد

1- يونس برادة، الملكية والأحزاب في المغرب مقاربة السياسة الحزبية للملكية، **مرجع سابق.**

أما الركن الثالث - ورغم هذا كله- فقد بقي خديمك وملكك ساهرا على سير هذا كله لتسيير الدواليب بكيفية متوازية ومرضية لا تطاحن فيها ولا اعوجاج ولا انحراف"[1]

أهم التعديلات الجديدة على دستور 1992 :

الاعتراف بكونية حقوق الإنسان إذ تضمن تصدير مراجعة 4 سبتمبر 1992 تشبث المملكة المغربية بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا.[2] مع المصادقة على اهم المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان، وتشكيل لجنة لتقصي حالات الاختفاء القسري وبالرغم من كونها مؤشرات على انفتاح جديد الا انها ظلت خطوات محدودة النطاق، فقد بقي آلاف السجناء السياسيين قيد الاعتقال الى غاية اطلاق سراحهم من قبل الملك محمد السادس[3].

1- مقتطف من نص خطاب الملك الحسن الثاني بمناسبة الذكرى 39 لثورة الملك والشعب بتارخ 20 أوت 1992. سلسلة خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني- منشورات وزارة الإعلام - الرباط 1993 - ص93.

2- المملكة المغربي، **الشطر الثاني من ديباجة المراجعة الدستورية لسبتمبر 1992.**

3- مارينا اوتاوي، ميريديث رايلي، **مرجع سابق** ص 9.

(*) في معرض جوابه عن إحدى أسئلة الصحفي الفرنسي إيريك لوران أشار العاهل المغربي الحسن الثاني على أنه يتنازل عن بعض اختصاصاته لفائدة تقوية باقي المؤسسات الدستورية الأخرى مشيرا في هذا الصدد:" **إنني أتنازل عن بعض اختصاصاتي لكي تتحد المسؤوليات بشكل أفضل، فالملكية غدت مثل تلك المظلة التي يحتمي بظلالها الكثيرون، بينما أتلقى أنا ضربات الشمس لذا فإني أريد أن أعكس الآية شيئا ما، ومن جهة أخرى اعتقد أن المغرب خطا خطوة هامة إلى الأمام**" غير أن تقييد سلطات الملك لم يمس المهام التقليدية للسلطان المغربي بقدر ما شمل جانبا من السلطات العصرية للملك.

كما حملت المراجعة الدستورية معطا حداثيا شمل مختلف المؤسسات الدستورية المغربية دون أن يفضي إلى إفراغها من حمولتها التقليدانية(*) في سياق استمرارية الازدواجية.

وفي علاقة المؤسسة الملكية بالبرلمان يمكن رصد التقييد الدستوري لسلطات الملك في علاقته مع البرلمان عبر ثلاثة مستويات:

1- تحديد الأجل لتنفيذ القانون في ظرف 30 يوم: نصت المراجعة الدستورية لسنة 1992 في فصلها 26 على تحديد أجل 30 يوما لإصدار الملك الأمر بتنفيذ قانون توصل به من البرلمان بعد تمام المصادقة عليه.

2- إعلان حالة الاستثناء لا تفضي إلى حل البرلمان: أضيف للفصل 35 في فقرته الثانية على أنه **"لا يترتب على حالة الاستثناء حل مجلس النواب"** فالبرلمان مع هذه المراجعة تخلص من ظاهرة الحل الأتوماتيكي الذي كان يطارده عقب الإعلان عن حالة الاستثناء.

3- تقييد الإبرام الملكي على الاتفاقيات الدولية بالرغم من أهمية عنصر "السرية" في توقيع الاتفاقيات الدولية، فإن الملك المغربي لم يعد بإمكانه إبرام اتفاقية بكيفية سرية، حيث يشير العاهل المغربي في هذا الصدد: **"...غالبا ما يكون كتمان السر ضروريا؛ أما الآن فعلي أن أكشف عن كل شيء.. فكلما كانت لاتفاقية ما انعكاسات مالية على البلاد يتعين أن تتم المصادقة عليها من قبل البرلمان؛ فها أنتم ترون إذن أنني لست ملكا مطلقا حتى فيما يتعلق بالشؤون الخارجية "**.[1]

1- محمد زين الدين، **مرجع سابق.**

وفي مقابل هذا التقييد فقد جاءت المراجعة الدستورية 1992 بتوسعين أساسيين مس الأول حق إعطاء الملك حق المبادرة بتشكيل هذه الجان إسوة بأغلبية النواب، أما الثاني فيتعلق بمجال مراقبة وسهر الملك على احترام الدستور، إذ خول له الفصل 79 من هذه المراجعة الحق في إحالة القوانين العادية على المجلس الدستوري ليبث في دستوريتها قبل إصدار الأمر بتنفيذها.

اما علاقة الملك بالحكومة فقد ظل تعيين الوزير الأول اختصاصا ملكيا خالصا وغير مقيد مبدئيا؛ بل أكثر من ذلك نجد الدستور لا ينص على تعيين الوزير الأول من بين أعضاء البرلمان؛ حيث يشير الملك في هذا الصدد: "**بالرغم من أن الدستور لا يلزمني بتعيين الوزير الأول من بين أعضاء البرلمان فإن المنطق والروح يفرضان تعيين الوزير الأول من بين أعضاء مجلس النواب**".(*)

لكن تعيين وإعفاء الوزراء باقتراح من الوزير الأول، وجعل العمل الحكومي تحت مسؤولية الوزير الأول مما سيفضي إلى تقوية مركز الوزير الأول سياسيا ويعزز ممارسة السلطة التنظيمية ويفرز مسؤولية تضامنية للحكومة، مع تمتيع الحكومة بإمكانية اللجوء للمجلس

(*) في ظل المسؤولية المزدوجة للحكومة يمكن ملامسة مسؤولية الحكومة من خلال مستويين رئيسيين: أ- مسؤولية الحكومة أمام جلالة الملك بحيث تظل الحكومة في نهاية المطاف "حكومة جلالة الملك لا حكومة الوزير الأول، فالملك هو الذي يعين ويعفي الوزير الأول وباقي الوزراء إلى جانب كونه يترأس المجلس الوزاري الأمر الذي يجعله مراقبا فعليا للعمل الحكومي.ب- مسؤولية الحكومة أمام البرلمان: يتجلى ذلك في إخضاع برنامج الحكومة بالتصويت بالثقة من قبل مجلس النواب وإرغامها على الإجابة على الأسئلة الشفهية للبرلمان في أجل أقصاه 20يوما.

الدستوري للنظر في مجال جديد ألا وهو مجال "القوانين العادية" إلى جانب المجالات القديمة المتمثلة في النظر في القوانين التنظيمية.

كما سعت المراجعة الدستورية إلى توسيع اختصاصات البرلمان وتقوية سلطاته سواء في اتجاه الحكومة أو فيما يتعلق بالاحترام اللازم للقانون، إجراءات عملية انصبت بالأساس على جانب الرقابة أكثر.

ومن المستجدات التي جاءت بها المراجعة الدستورية هي انشاء مؤسسة لتدعيم دولة الحق والقانون من خلال المجلس الدستوري الذي عوض الغرفة الدستورية بالمجلس الأعلى، والتي كشفت على قدر كبير من المحدودية تجلت في اقتصارها على مراقبة دستورية القوانين التنظيمية والقانون الداخلي لمجلس النواب **مضامين الدستور المعدل لسنة 1996**

جاء الدستور المراجع لسنة 1996 امتداد للمراجعة الدستورية لسنة 1992، لكن أهم ما يميزه عن سابقه كونه ربط بين المعطى السياسي والمعطى الاقتصادي.

وفي أسباب ودوافع خلق الدستور المراجع لسنة 1996 استهدفت المؤسسة الملكية من وراء الإقدام على هذه المراجعة الدستورية محاولة استكمال عملية الإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي للمغرب فجاءت هذه المراجعة حاملة جملة من الإصلاحات الاقتصادية والإدارية بهدف تقويم الإدارة والاقتصاد المغربيين إلى جانب التصدي لقضية التعليم، حيث ابرز العاهل المغربي هذا التوجه بقوله: "**إن الإصلاح الذي نادينا به ووعدنا به شعبنا لا يقتصر على تعديل بعض مقتضيات الدستور؛ بل هو إصلاح شامل يقتضي النظر في كل ميدان يحتاج إلى الإصلاح**

التقويم ولاسيما الإدارة والاقتصاد والتعليم"[1] كما استهدفت المؤسسة الملكية من هذه المراجعة تبني نظام الازدواج البرلماني حتى يستجيب لمعطى الجهة كأساس ترابي وسياسي الذي تم توسيع صلاحياته لتشمل المصادقة على الميزانية ومسالة الوزراء[2].

كما شكل قيام حكومة- التناوب في 1998 وإسناد مهمة تشكيلها إلى المعارضة بقيادة عبد الرحمان اليوسفي- دون أن يكون الأمر متعلقاً بضغط من الشارع ولا بعملية انقلابية عسكرية أو بإملاء من قوة أجنبية- [3] نقطة تحول اخرى في مسار العلاقة بين المعارضة التقليدية والمؤسسة الملكية.

يعبر عن هذا التحول المفكر عابد الجابري بقوله "**ان تعيين أحد أبرز قادة المعارضة في المغرب، الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي، على رأس الحكومة، مثله مثل قبول هذا الأخير لهذا المنصب، حدث لا شك أنه ينطوي على قدر غير قليل من المفاجأة، حتى بالنسبة لأكثر المحللين المتتبعين للشأن المغربي! غير أن الذي يقرأ الحدث في المغرب، لا كحدث سياسي ظرفي، بل كحلقة في مسلسل من الاستمرارية، فإنه لا يشعر بالمفاجأة عند أي حدث. فـ"الجديد" في المغرب لا يكون عن عدم، بل كل شيء يحدث فيه إنما يحدث عن شيء... أقول هذا لأن شرح "تجربة التناوب" الراهنة في المغرب لا يمكن، و لا يتأتى، بدون الرجوع إلى**

1- نص خطاب الملك الحسن الثاني بمناسبة عيد العرش لسنة 1996.

2- محمد زين الدين، **مرجع سابق.**

3- سعيد بنسعيد العلوي، "التجربة المغربية في التحول الديمقراطي."، **مرجع سابق.**

(*) وهو معارض السياسي مغترب ورئيس الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية كان حكم الإعدام الغيابي يلاحقه مدة عشرين سنة قبل فترة ترأسه للحكومة .

الوراء، أربعين سنة على الأقل.[1] وهذه دلالة اخرى على تسّيد منطق التناقض والتمويه واستمرارية المعطى التقليدي.

ضمت حكومة اليوسفي عدة وزراء من –الكتلة -[**] كما ضمت وزراء عينهم الملك مباشرة على رأس وزرات السيادة – وهي وزارات الداخلية والخارجية والعدل- في مقابل الوزارات التقنية.[2] بالتالي كانت للحكومة سلطات محدودة تاركة للملك السيطرة على المشهد السياسي[**] مع تسرب الى الخطاب الحكومي ألفاظ جديدة "كالإرث الثقيل " والإكراهات السلبية " ومخلفات الحكومة المتعاقبة " وعوائق أخرى أهمها هي قوة نفوذ وزير الداخلية[***].

1- محمد عابد الجابري، "المغرب... إلى أين؟ مستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب"، **مجلة فكر ونقد.**

(**) تكتل من أحزاب المعارضة كانت تضم الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال وعدد من الاحزاب اليسارية الصغرى.

2- مارينا اوتاوي، ميريديث رايلي،" المغرب: من الاصلاح الهرمي الى الانتقال الديمقراطي،" **مرجع سابق** ص 9.

(*) ظل الملك يسيطر على على اهم القضايا السياسية حيث فرض على الاتحاد الاشتراكي ذو الميولات اليسارية، السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي امر بها صندوق النقد الدولي، بذلك نجح الملك في تدجين أهم حزبين معارضين عريقين دون الاضطرار الى التخلي عن أي سلطة أو تغيير سياساته.

(**) كان زير الداخلية في ذلك الوقت الشخص القوي إدريس البصري، الذي لم يكتب له عمر طويل داخل هذه الحكومة، إذ سرعان ما تمت تنحيته على يد الملك محمد السادس شهرين بعد اعتلائه العرش خلافا لأبيه الحسن الثاني.

وبعد وفاة الملك المؤسس لهذه الحكومة – الحسن الثاني – سنة 1999[1] سيجدد ابنه الثقة فيها ويدخل عليها تعديلات طفيفة كالتقليل من عدد وزرائها وتغيير وزراء آخرين.

لذلك واكب اعتلاء الملك الحالي محمد السادس العرش الملكي توقعات اولية كبيرة بأن المغرب في عهده سيعرف موجة من الاصلاحات، فحاول الملك الشاب منذ البداية اعطاء للعموم صورة مغايرة عن صورة ابيه، فتبنى القيم الحداثة ويحرص على ملاقاة شعبه بحيث لقب بملك الفقراء عوض ملك النخبة، واعطى الملكية اهتماما خاصا للنهوض بحقوق الانسان، فقد افرج على عدد كبير من المعتقلين السياسيين، وقام بمزيد من التدابير لملائمة القوانين المغربية مع المعاهدات الدولية، كتغيير القانون الجنائي لتجريم التعذيب.

كما اعترف بمسؤولية الدولة عن حالات الاختفاء القسري وغيرها من انتهاكات لحقوق الانسان، وتعديل مدونة الاسرة في سياق التصو الحداثي الذي جاء به محمد السادس مما اثار معارضة شديدة من قبل الجماعات الاسلامية.[2]

ويمكن ذكر اهم القرارات التي جاء بها الملك الشاب مثل القرارات المتخذة في مجال الحريات وحقوق الانسان، كقرارانشاء هيئة الانصاف والمصالحة ومراجعة القانون المنظم للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان، وسن قانون الاسرة ومعالجة قضية المرأة، وقرار اقرار التعددية

1- ادريس لكريني،" التناوب السياسي في المغرب: المسار والمعيقات،"،"متحصل عليه من موقع المغرب الدستوري:
http://drisslagrini.maktoobblog.com last visited: 19/09/2011

2- مارينا اوتاوي، ميريديث رايلي، **مرجع سابق** ص.11-13

الثقافية بانشاء المعهد الملكي للثقافة الامازيغية[1] وغيرها من القرارات التي لا ترتقي الى اطلاف صفة الاصلاحات الحقيقية عليها وهي لا تؤدي الى تغيير توزيع السلطة وطبيعة النظام السياسي[2]، ولا يزال الملك يتمسك بكامل السلطة التي تظل غير مقيدة باحكام دستورية رغم ما تم ادراجه من تعديلات اخيرة تحاول التوجه نحو ذلك.



1- عبد الله ساعف، **مرجع سابق** ص.518.

2- مارينا اوتاوي، ميريديث رايلي، **المرجع نفسه**

المبحث الثالث

مستقبل بناء الدولة في المغرب الأقصى

بعد التعديل الدستوري 2011

المطلب الأول

محددات الحراك الشعبي واهم المطالب المجتمعية في المغرب الأقصى

بعد موجة التظاهرات الشعبية التي عاشتها مختلف الأنظمة العربية (خاصة تونس، مصر واليمن) وتشكل حركات اجتماعية قامت بدور تسريع وتيرة التغيير في تلك الأنظمة[1] ظهرت في المملكة المغربية حركة مطالبة بعملية التغيير والإصلاح في ظل شيوع مصطلح " **الاستثناء المغربي**" وهو المصطلح المروج من البلاط الملكي وحاشيته.

هذا الاستثناء قائم على أساسين، يدعي الأساس الأول أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أفضل على الأقل ما هو عليه الوضع في تونس ومصر.

والأساس الثاني قائم على أن المغرب نظاما ملكيا يقوم على إمارة المؤمنين وهو ما يمنحه شرعية دينية وتاريخية ترفعه عن أي نقاش محتمل حول استمراريته.[2]

1- حكيم التوزاني، " مقتضيات الاصلاح الدستوري المرتقب في ضوء الحراك الاجتماعي المغربي،" **مجلة المستقبل العربي**، ع 394، 2011، ص64.

2- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "تعديل الدستور في المغرب اصلاح ام احتواء،" جويلية 2011. ص 1.

لكن هذا الخطاب الرسمي أثار حفيظة المطالبين بالتغيير فكانت المسيرة التظاهرية التي أطلق عليها "حركة 20 فبراير" بمثابة التعبير الراسخ على الأزمة البنيوية[1] التي يعرفها المغرب والتي تتطلب ضرورة التغيير وفق المتطلبات الشعبية.

بذلك أحدثت الحركة قطيعة مع الثقافة التنظيمية الحزبية وتقاليدها السلبية من الانغلاق والانفصال الاجتماعي والخطاب الفوقي مع" **ميلاد جيل سياسي جديد يؤسس علاقته بمن سبقه من الأجيال على قاعدة الاستمرارية والقطيعة معا وفي الآن عينه: استمرارية في التقاليد النضالية وفي الثقافة الديمقراطية، وقطيعة في وسائل العمل والأدوات ومفردات التعبئة**" كما عبر الدكتور بلقزيز.[2]

هذه الاستمرارية والقطيعة التي عبر عنها بلقزيز تظهر في تواصل المطالبة بدولة ديمقراطية تتجاوز شكل الملكية المطلقة والتأكيد المجتمعي على مطلب العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد، فكانت وسائل العمل والأدوات ممثلة في السياق التاريخي للحراك الذي تعيشه الشعوب العربية ويشكل مدخل رئيسيا لخطاب التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المغرب[3] .

بذلك دخل مطلب الملكية البرلمانية التداول العمومي وأصبح مطلبا ملحا يتم فيه تجديد التعاقد بين الحاكم والمجتمع تكون فيه

1- حكيم التوزاني، **مرجع سابق**، ص 64-65.

2- عبد الاله بلقزيز،" المغرب والانتقال الديمقراطي قرءاة في التعديلات الدستورية: سياقاتها والنتائج،" **مجلة المستقبل العربي**، ع 392، اكتوبر 2011، ص 41.

3- رشيد يلوح، "خطاب التغيير في المغرب،" **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، اكتوبر 2011 ، ص 01.

السيادة للملك والحكم للشعب بواسطة حل الحكومة والبرلمان وانشاء جمعية تأسيسية لدستور ديمقراطي جديد ينتج ملكية برلمانية مع محاسبة المفسدين وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والتوزيع العادل للثروة الوطنية وإقرار اللغة الامازيغية لغة رسمية للبلاد إلى جانب اللغة العربية[1]

كل هذه المطالب تنم على وجود تحديات واكراهات بنيوية وذهنية في مقدمتها التقييد الدستوري لسلطات الملك الواسعة وإقرار الملكية البرلمانية حيث يشير الباحث المغربي علاء الدين بنهادي" **ليس امام الملكية المغربية من خيار لضمان الاستمرار والبقاء ضمن المؤسسات الدستورية، ولعب دور فاعل وايجابي في حياتنا السياسية، كرمز للامة سوى التحول الفعلي والسريع نحو ملكية برلمانية**"[2]

وفي نفس السياق طرحت مسألة إمارة المؤمنين نقاشا من حيث ملاءمتها للديمقراطية وحتى استجابتها لشروط الإمامة كما هي في الفقه السياسي الإسلامي.

فإمارة المؤمنين هو تبرير استبداده وتعليل سيطرته على جميع السلطات المبتدعة من قبل للملك الراحل الحسن الثاني لفرض قداسته وتبرير قمع كل فرد أو جماعة تنتقد حكمه ونظامه.

ومن النقاط المثارة حول الملكية في المغرب هي مظاهر وطقوس القصر الملكي من تقبيل لليد والركوع أمام الملك والالتزام بلباس

1- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "تعديل الدستور في المغرب اصلاح ام احتواء،" **مرجع سابق**، ص 02.

2- رشيد يلوح، **مرجع سابق**، ص 04.

"الشـاش"[*] وهـي طقـوس مهينـة للـذات الانسـانية ومنافيـة لقيـم الإسـلام وخصائص الدولة العصرية والديمقراطية .

وفي موضـوع ميزانيـة[**] القصـور الملكيـة والـتي يقرهـا البرلمـان ضمن ميزانية الدولة دون ان يناقشها ، وتشكل ما نسبته 1.17٪. ويبقى التنصيص على ميزانية القصر مقتضبا جدا.[1]

كما طالت الانتقادات الشعبية في الحراك الاجتماعي في المغرب الاستثمارات الملكية في السوق المغربية وهيمنة شركات العائلة الملكية على معظم القطاعات الإنتاجية والثروات الوطنية[***] واحتكارها لرسم التوجهـات الإسـتراتيجية للسياسـة الاقتصـادية ، وخضـوع الـبرامج

(*) هي طاقية مخصصة للعبيد في القصور الملكية.

(**) المقارنة بين إجمالي الناتج المحلي وميزانية مؤسسات الحكم الأعلى في المغرب والدول متقدمة، حيث أن إجمالي الناتج المحلي في المغرب عام 2009 بلغ 90 مليار دولار، وفي فرنسا 2750 مليار دولار وفي اسبانيا 1476 مليار دولار في مقابل تبلغ ميزانية القصر الملكي المغربي 2565 مليون درهم (228مليون اورو) ، ورئاسة الجمهورية الفرنسية (قصر الاليزيه) 112.6 مليون اورو، والقصر الملكي الاسباني 8.9 مليون اورو هذه الأرقام تبين أن ميزانية القصر الملكي في المغرب تضاعف ميزانية الرئاسة الفرنسية مرتين وتضاعف 12.6 مرة ميزانية القصر الملكي الاسباني.

1- رشيد يلوح، **مرجع سابق**، ص 04-06.

(***) وبمقارنة المغرب مع بلدان العالم، يلاحظ أن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب لا تزال منخفضة، بل إن عددا من الدول التي كانت اقتصادياتها وأوضاعها الاجتماعية أسوء من أوضاع المغرب أو مماثلة لها، عرفت تحسنا في ترتيبها العالمي. فقد تمكنت دول كانت مصنفة ضمن الدول منخفضة الدخل من تحسين وضعها لتنتقل إلى الفئة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل مثل زامبيا وغانا وموريتانيا، ودول أخرى كانت أوضاعها مماثلة لأوضاع المغرب انتقلت إلى الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، مثل الصين والإكوادور والأردن وتايلاند وتونس.

الحكومية للتوجيهات الملكية في المشاريع التنموية بما يضمن الحفاظ على مصالح الكبار، وسيادة اقتصاد الريع، وتكريس التوزيع غير العادل للثروات من أراض وأموال وامتيازات وتراخيص في مجالات متنوعة وتتصرف المؤسسة الملكية في خمس الثروة الوطنية في المغرب وتنفرد بامتلاك ما يقارب 30٪ من القدرات الإنتاجية الاقتصادية المغربية عن طريق شركاتها مثل "أونا"، "سيجر،"الشركة الوطنية للاستثمار... وتستحوذ على أهم القطاعات الإستراتيجية كقطاع المال، البنوك، التأمين، المناجم، الصناعات الاستهلاكية والغذائية والكيماوية، والتوزيع، والبناء، والأسواق الكبرى، والسياحة وغيرها من القطاعات.

كما يمكن تقديم بعض الإحصائيات حول دولة المغرب في ظل الحراك والتي كانت من محدداته يمكن إضافته إلى ما تم تناوله حول الملكية في المغرب.

في هذا السياق، نورد أرقام صادرة ضمن تقرير البنك الدولي في جويلية 2011، والتي كشفت أن المغرب ما زال في خانة الشريحة الدنيا بين البلدان متوسطة الدخل يتراوح متوسط الدخل السنوي للفرد فيها بين 1006 دولارات إلى 3975 دولارا.[1]

وفيما يخص مؤشرات الفقر، يسجل تقرير البنك الدولي أن نسبة 20٪ الأكثر فقرا في المغرب يستهلكون 8.5 ٪ من الدخل القومي، فيما تستحوذ نسبة 20٪ الأكثر غنى على 47٪ من الدخل القومي. أما نسبة الأمية لدى المواطنين الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة في هذا البلد فلا تزال مرتفعة، إذ تصل إلى 56 ٪.

1- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "تعديل الدستور في المغرب اصلاح ام احتواء،" **مرجع سابق**، ص 02-06.

وفي تقرير صدر في جويلية 2011 ، سجل المركز المغربي لحقوق الإنسان، استمرار ملف الاعتقال السياسي في المغرب، واعتقال ومقاضاة مدير جريدة "المساء" الصحافي رشيد نيني، وتعرض تظاهرات "حركة 20 فبراير" في الكثير من المدن المغربية إلى المنع والتعنيف من قبل قوات الآمن.

وأكدت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، في تقريرها السنوي الصادر في جويلية 2011، أن التقييم العام لوضعية حقوق الإنسان في المغرب يظهر بجلاء أن المغرب لا يزال بعيدا عن مقومات دولة الحق والقانون .

كل هذه الإحصائيات في ظل طغيان الطابع الشبابي حيث يشكل الشباب (15- 35) ما يقارب 36٪ من نسبة السكان والفئة العمرية (15- 24) تمثل 35.7٪ من مجموع السكان النشطين، وتمثل الفئة (25- 34) نسبة 61.5٪ من هؤلاء، وتبلغ نسبة وتبلغ نسبة العاطلين عن العمل من الفئة العمرية الأولى من السكان النشطين 17.4٪ وفي الفئة العمرية الثانية نسبة 13.1٪ [1]

المطلب الثاني
أهم الإصلاحات السياسية والدستورية لبناء الدولة في المغرب الأقصى

ترتكز الدولة الحديثة على مقومات قوة الديمقراطية التعددية السياسية وضمانة الأقلية في مواجهة الأغلبية والسماح للمواطن كمعبر

1- رشيد يلوح، **مرجع سابق**، ص 2.

عن الارادة العامة في تحديد شكل الدولة ونظامها المبني على محددات الخضوع للقانون وإمكانية التداول والتناوب على الحكم وفق مطعيي الأغلبية والمعارضة ووجود تعددية سياسية منافسة في حقل انتخابي موفرة فيه ضمانات النزاهة.[1]

كل هذه المحددات حاول المغرب استدراكها حيث عبر عنها الملك بخطابه يوم 09 مارس 2011 افتتحه بمقولة " **شعبي العزيز، أخاطبك اليوم، لنجدد العهد المشترك بيننا بدستور جديد، يشكل تحولا تاريخيا حاسما، في مسار استكمال بناء دولة الحق والمؤسسات الديمقراطية، وترسيخ مبادئ وآليات الحكامة الجيدة، وتوفير المواطنة الكريمة، والعدالة الاجتماعية**".[2]

حمل هذا الخطاب مجموعة من المرتكزات الجديدة مع المحافظة في رسم معالم هذه المنظومة الدستورية الديمقراطية على قدسية الثوابت الوطنية باعتبارها ذات إجماع وطني والمتمثل في الإسلام كدين الدولة ثم إمارة المؤمنين فالنظام الملكي والوحدة الوطنية والترابية لينتهي بالخيار الديمقراطي[3]

وارتكازا على هذه الثوابت قرر الملك في خطابه ان يجرى تعديلا دستوريا يستند على مجموعة من المرتكزات[4] نوردها فيما يلي.

1- حكيم التوزاني، **مرجع سابق**، ص 68.

2- مقتطف من نص خطاب الملك محمد السادس يوم 09 مارس 2011

3- حكيم التوزاني، **مرجع سابق**، ص72

4 **المرجع نفسه**، ص73

- تكريس الطابع التعددي للهوية المغربية وخاصة المكون الامازيغي الذي وصفه الملك بأنه رصد لجميع المغاربة[1] من خلال دسترة الامازيغية كلغة رسمية للدولة دسترة إلى جانب اللغة العربية.[2]
- التكريس الدستوري للسلطات المسؤولة عن حماية حقوق الإنسان والحريات والمبادئ الحاكمة الرشيدة[3] من خلال وضع اليات للحكم الرشيد ومحاربة الفساد، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية تعزيزا لمنظومة حقوق الإنسان مع ضمان حرية ممارستها مستندا في ذلك الى توصيات هيئة الأنصاف والمصالحة ترسيخا لدولة الحق والمؤسسات[4].
- قيام سلطة برلمانية تمارس اختصاصات تشريعية واسعة تكون للبرلمان سلطة حصرية للمصادقة على النصوص التشريعية ومراقبة الحكومة[5] وفي عمق الاختلافات المؤسسية جاء مرتكزا توطيد منطق الفصل السلطات وتوازنها قصد عقلية المؤسسات الدستورية وديمقراطيتها من خلال تحويل اختصاصات جديدة لمجلس النواب للنهوض بمهامه التمثيلية والتشريعية والرقابية ينبع من الإرادة الشعبية المعبر عنها من خلال انتخابات حرة ونزيهة التي ستفرز

1- عبد الله الترابي، **مرجع سابق**، ص3

2- برنامج أجندة مفتوحة، حصة حول التعديل الدستوري في المغرب، قناة B.B.C متحصل عليه من:

http://www.youtube.com/watch?v=usqDPCYpD5wlast visited: 26/12/2011

3- **المرجع نفسه**.

4- حكيم التوزاني، **مرجع سابق**، ص73.

5- اجندة مفتوحة، **مرجع سابق**.

حكومة منتخبة ينبثق عنها وزير أول يمثل الحزب السياسي المتحصل على الأغلبية في مجلس النواب حكيم ص73

- تخويل المعارضة البرلمانية نظاما خاصا وتمكينها من حق التمثيل النسبي في كافة أجهزة البرلمان ترسيخ سلطة القضائية مستقلة وتحول المجلس الدستوري لمحكمة دستورية.
- التكريس الدستوري للمغرب الموحد للجهات يقوم على اللامركزية الواسعة.
- تعزيز اليات تخليق الحياة العامة – اعطائها الصبغة الاخلاقية – وضرورة المحاسبة اثناء فترة الحكم والتسيير[1]
- دسترة حقوق الإنسان لما هو متعارف عليها عالميا لضمان حمايتها وضمان ممارستها من خلال دسترة المواثيق الدولية ومساواة الرجل بالمرأة.

لجنة صياغة الدستور :

عين الملك لجنة استشارية لإعداد مسودة الدستور الجديد وضع على رأسها القانوني عبد اللطيف المنوني الى جانب هذه اللجنة كلف الملك مستشاره محمد معتصم بإجراء مشاورات مع قادة الأحزاب والنقابات ومقترحات التعديل الدستوري[2] وفق آلية رصد التي تقوم

1- عبد الله الترابي، **مرجع سابق**، ص3.

2- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "تعديل الدستور في المغرب اصلاح ام احتواء،" جويلية 2011. ص 3.

كحلقة وصل بين واضعي الدستور من جهة وبين الأحزاب والنقابات من جهة أخرى[1]

ناقشت القوى المعارضة المتن الدستوري شكلا وجوهرا للدستور الجديد، وترى أن هندسة الدستور تتأسس على مركزية موقع الملك في النظام السياسي، مما يجعله متحكما في السلطة التنفيذية ومحددا للتوجهات الإستراتيجية من خلال رئاسته لمجلس الوزراء(الفصل 48). ويؤكدون أن الدستور يكرس وضع الملك المهيمن على عدد من المؤسسات برئاسته لمجلس الوزراء والمجلس الآعلى للسلطة القضائية (الفصل 56) والمجلس العلمي الآعلى(الفصل 41) ، وكذلك المجلس الآعلى للأمن(الفصل45) ويشيرون إلى تخويل الدستور الملك صلاحية تعيين 6 أعضاء من أصل 12 من أعضاء المحكمة الدستورية، كما يعين رئيسها (الفصل 130) وهو الذي يعين كل الشخصيات غير المنتمية لسلك القضاء والمشاركة في تركيبة المجلس الآعلى للسلطة القضائية (الفصل 115)، ويعين أيضا نصف أعضاء المجلس الآعلى للإعلام السمعي البصري ورئيس هذا المجلس.[2] وغيرها من الصلاحيات العديدة مثل التحكيم في (الفصل 42)" **الملك الحكم الآسمى بين مؤسسات الدولة، يسهر على حسن سير المؤسسات الدستورية**". كما يضل القائد الاعلى للجيش ويرأس المجلس الاعلى للأمن[3] .

1- مارينا اوتاوي ومروان معشر ،**الانظمة الملكية العربية: فرصة للاصلاح، لما تحقق بعد**، مركز كارينغي للشرق الاوسط، ديسمبر 2011.ص4.

2- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "تعديل الدستور في المغرب اصلاح ام احتواء،" **مرجع سابق** ص 5.

3- رشيد يلوح، **مرجع سابق**، ص5

الاستفتاء: أعلنت وزارة الداخلية المغربية، في 2011/07/01 أن نتيجة الاستفتاء عبرت عن موافقة نحو 98.50 في المئة على الدستور، وأن نسبة المشاركة بلغت 73.46 في المئة، وبذلك لم تخرج هذه الأرقام عن أرقام الاستفتاءات السابقة بدءا باستفتاء دستور 1962الذي أقر بنسبة 97.05 في المئة، ومرورا باستفتاء دستور 1970 الذي تم إقراره بنسبة 98.70 في المئة، واستفتاء دستور 1972 الذي تم إقراره بنسبة 98.75 في المئة، واستفتاء دستور 1992 الذي تم إقراره بنسبة 99.98 في المئة، واستفتاء دستور 1996 الذي تم إقراره بنسبة 99.56 في المئة.[1]

وبعد موافقة الشعب عن هذا التعديل الذي صدر في الجريدة الرسمية في عددها 5964 بمقتضى ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) يتضح بعد عقد دراسة مقارنة مع دستور 1996 ما يلي:

فمن حيث الشكل ارتفع عدد فصول دستور 2011 من 108 فصول في دستور 1996 الى 180 فصلا في الدستور الجديد.

اما حيث المضمون فقد عدل ما يلي:

تقسيم الفصل التاسع عشر الى فصلين احدهما يتعلق الصلاحيات الدينية الحصرية للملك بوصفه اميرا للمؤمنين ورئيسا للمجلس الاعلى العلمي الذي رقي الى مؤسسة دستورية والثاني يحدد

1- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "تعديل الدستور في المغرب اصلاح ام احتواء،" **مرجع سابق** ص7.

مكانة الملك كرئيس للدولة والضامن لاستقلالها واستمرارها ووحدتها الترابية.[1]

الدستور القديم ينص على ان شخص الملك مقدس لا تنتهك حرمته اما الدستور الجديد فقد حذفت منه كلمة مقدس واصبح ينص على ان الملك لاتنتهك حرمته ويتمتع بواجب التوقير والاحترام.

وبموجب الدستور الجديد اصبحت اللغة الامازيغية كلغة رسمية الى جانب اللغة العربية.

كما حمل الدستور الجديد تطوير يحتم على الملك تعيين الوزير الاول من الحزب الفائز في الانتخابات.

بعد ان كان حل البرلمان من صلاحيات الملك حصرا في المغرب سمنح التعديل الدستوري رئيس الحكومة حل البرلمان تحت شروط خاصة بما فيها استشارة الملك.

اصبح رئيس الحكومة هو الذي يعين المسؤلين الكبار بعد موافقة الملك في حين كانت حصرا ضمن اختصاصات الملك سابقا.

يمنح الدستور الجديد صلاحيات واسعة للبرلمان كاصدار العفو العام بعد ان كانت صلاحية يملكها الملك وحده.

حصر الحصانة البرلمانية في التعبير عن الرأي فقط وعدم شمولها جنح وجرائم الحق العام، مع حذف المحكمة العليا الخاصة بالوزراء الذين اصبحوا يحاكمون مثل المواطنين العاديين طبقا لمبدأ مساواة الجميع امام القانون.

1- تقرير بعنوان : المغرب التحول الدستوري، قناة العربية 2011. متحصل عليه من:
http://www.youtube.com/watch?v=GIXnuz4DChclast visited: 27/12/2011

وتم احداث المجلس الاعلى للسلطة القضائية كمؤسسة دستورية يرأسها الملك والمكلفة بتعيين القضاة بعد ان كان من اختصتص الملك فقط، كما يتضمن المجلس ممثلين من المجتمع المدنيتماشيا مع فكرة ان القضاء يهم المجتمع.

هذه التعديلات تحيلنا الى استنتاج ثلاثة سلطات سلطة حصرية للملك، وسلطة تشاركية مع الملك وسلطة مستقلة عن الملك.[1]

السلطة الحصرية الرئيسة: يتمتع الملك طبقا لاحكام الفصل 41 من الدستور المعدل بسلطة اصدار الظهائر المتعلقة بالشأن الديني بوصفه امير المؤمنين ورئيس المجلس العلمي الاعلى المخول باصدار الفتاوى رسميا. وتمتد الى حالات اخرى المتعلقة بالفصل 47 في الفقرة الاولى منه المتعلقة بتعيين رئيس الحكومة والفقرة السادسة المتعلقة باعفاء الحكومة عند استقالة رئيسها والفصل 51 الخاص بحق الملك بحل مجلسي البرلمان والفصل 57 المتعلق بموافقة الملك على تعيين القضاة من قبل الجلس الاعلى للسلطة القضائية والفصل 59 الخاص باعلان الملك حالة الاستثناء بعد التشاور مع رئيس الحكومة ورئيسي مجلسي البرلمان والفصل 130 المتعلق بتعيين المحكمة الدستورية ثم الفصل 174 الخاص بعرض مشاريع ومقترحات مراجعة الدستور على الشعب قصد الاستفتاء.

السلطة التشاركية: بين الملك والحكومة والبرلمان، وهذه الشراكة تمتد الى مجالات عدة ما عدا ما يدخل في الشأن الديني،

1- عبد الاله بلقزيز،" المغرب والانتقال الديمقراطي قرءاة في التعديلات الدستورية: سياقاتها والنتائج،" **مرجع سابق** ص48-49.

ويمكن ذكر مقتضى الفصل 45 الذي يمكن للملك ان يفوض لرئيس الحكومة صلاحية رئاسة اجتماع المجلس الوزاري.

السلطة المستقلة والمقصود هو ما تقرره احكام الدستور من اختصاصات حصرية للسلطتين لا تتدخل سلطة الملك فيها، حيث باتت مساحة التشريع عند البرلمان اوسع الى درجة الندية بين مجلس النواب ومجلس المستشارين، مع زيادة السلطة الرقابية على العمل الحكومي.

انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والخلاصات، التي تتعلق بشكل وبنية الدولة في المغرب العربي، عبّر عنها النطاق الموضوعي والإشكالي للبحث، في سياق رصد تطور الدولة المغاربية وإبراز أهم مراحل تشكلها والآليات البنيوية المرتكزة عليها، كل ذلك في ظل بروز اشكاليات معرقلة لهذا المسار.

فالموضوع محط الدراسة تتخلله جوانب اشكالية متعددة انطلاقا من موضوع الدولة في حد ذاته لما يتضمنه من تعقيدات فهو يدخل ضمن نطاق حقول معرفية عديدة إضافة إلى حساسيته بالنسبة للدول المتخلفة، فقد خصت الدراسة اطارا مفهوميا ونظريا، يبرز هذا الطرح الإشكالي الذي زاده تناول الدولة المغاربية تعقيدا والتي سنتناول أهم محدداتها.

يمكن عموما الحديث عن نموذجين اساسيين ساهما في تكون الدولة المغاربية الحديثة وإنتاجها بالصورة التي هي عليها الآن:

العامل الأول محلي، داخلي وذاتي متعلق بالخصوصية المغاربية رغم اختلاف وتباين كل نموذج من دولة الى اخرى مرتبط بالجوانب الحضارية والأطر التقليدية القبلية والإرث الايديولوجي والذهنيات القائمة على الزعامة والولاء والقبلية والشخصنة والجيش وغيرها من المحددات التي يمكن تلخيصها في مصطلحي الباتريمونيالية والباتركالية لتتطور وفق اليات جديدة تعمل على اعادة انتاج الهيمنة التقليدية وتمثل النواة الصلبة التي تتمحور حولها الممارسة السياسية للدولة المعاصرة الباحثة عن شرعية سلطة تؤسس لها من خلال ارساء نيوباتريمونيالية في الاطار الاداري والتقني والعسكري والتكنولوجي

انطلاقا من استثمار الولاءات المحلية والجهوية والشخصية والطاقات التعبوية للمؤسسات الرمزية والثقافية الدينية.

يمكن ارجاع ما سبق الى المحددات التي طرحتها **نظرية التحديث** وارتكزت عليها لتبيان الاسباب الرئيسية في تخلف الدول باستمرارية حضور الجوانب التقليدية وعدم الاستجابة لمتطلبات الحداثة والتحديث.

أما العامل الثاني فكانت للمعطيات الاستعمارية دور في تشكيل جزء من البناء الدولتي بالمنطقة المغاربية في سياق تواصل التاثير المستمر انطلاقا - كحد ادنى - من الاستعمار التقليدي المباشر وما انتجه من تبعية في السياسات والنماذج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية المؤسساتية والدستورية يعبر عنها الباحث برتراند بادي "**بالدولة المستوردة**" بما تحمله من تداعيات سلبية مع عدم انكار ما تم ادخاله من تحديث وعصرنة للإدارة والمؤسسات التابعة للدولة.

عبر عن هذا المنطق مفكروا العالم المتخلف تحت لواء اتجاه **مدرسة التبعية** التي اسست لخصوصية الدولة والابتعاد عن نموذج الدولة في العالم الغربي الذي يسعى الى قيام دول متخلفة تابعة لها في جميع المجالات.

بذلك كانت الدولة المغاربية امام "**زاوج كاثوليكي**" يعبر عن امتدادات تاريخية متواصلة بين العوامل الذاتية المتعلقة بين بتاريخ وطبيعة المعطى المغاربي والحضور الكثيف للجوانب الخارجية.

اما مسار ومراحل البناء فيمكن الحديث عن مرحلتين اساسيتين:

مرحلة البناء الوطني مباشرة بعد الاستقلال حكمتها ثلاث متغيرات رئيسية متعلقة ببعضها وهي نخب البناء الوطني واستبعاد التعددية وطرح الشرعية وفق ايديولوجية معينة نستعرضها فيما يلي:

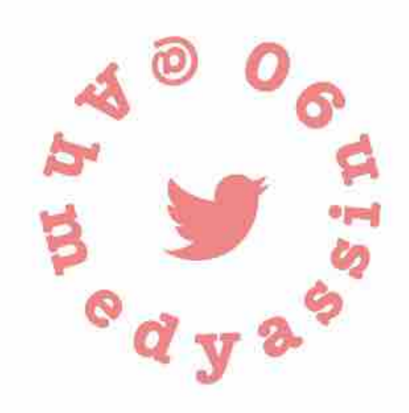
- اولها نخب البناء الوطني فكانت جبهة التحرير الوطني في الجزائر - رغم الصراع بين السياسي والعسكري على من له اولوية الحكم والتي ما زالت الى زمن قريب بسيطرة المؤسسة العسكرية- وخلق ايديولوجية قائمة على النمط الشعبوي والتعبوي في سبيل الحصول على شرعية ثورية حافظت على استمراريتها حتى الرئيس الحالي المجاهد بوتفليقة.
- وفي تونس كان مركب الدولة الحزب بزعامة بورقيبة صاحب المشروع الحداثي وفق تصوراته الشخصية ومدركاته الذاتية واقرار النموذج العلماني والذي أتمه بن علي – لكن مع الحراك الاجتماعي الاخير استحضر الشعب النموذج الاسلامي بقيادة حركة النهضة وهي دلالة على قيام نموذج للدولة والمجتمع قائم فقط على مدركات شخص الزعيم.
- كما سيطرة المؤسسة الملكية على الحياة السياسية في المغرب بجميع تفاصيلها متخذة من الايديولوجية أو العقيدة الدينية ونموذج امارة المؤمنين ورمزية الملك والملكية شرعية لها.

لذلك فرغم تباين الايديولوجيات وبالتالي اختلاف الشرعيات إلا آن مواطن التداخل والتماثل هو المحافظة على استمراريتها لفترة طويلة من الزمن رغم تخللها جوانب من التغيرات التي سنتناولها في المرحلة الثانية من البناء الدولتي في المغرب العربي.

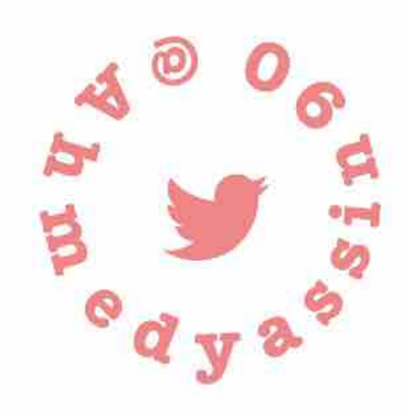
دائما تظهر المتغيرات الدولية الخارجية والمعطيات الداخلية الوطنية والتفاعل بينهما وفق التأثير المزدوج على طبيعة الدولة فكانت نهاية الحرب الباردة فترة تزامن التغيرات الاقتصادية والسياسية الدستورية في الدول المغاربية وإقرار التعددية الشكلية والمزيفة في الجزائر وتونس بعد ان سبقتهم في عملية التزييف المغرب في سياق تواصل الذهنية القائمة على **الاستبداد الحداثي**.

كما يمكن القيام بعملية اسقاط نموذج التجربة التنموية في ابعادها القائمة على الازدواجية في صياغة الاولويات الاقتصادية، حيث ساهم المستعمر في جعل دول المغرب العربي امتداد له فكانت ثروات موجهة لخدمة الاقتصاد الغربي (التشجيع على ظهور صناعة استخراجية في الجزائر والزراعة في المغرب وفي نفس الوقت سوق لتسويق منتجاتها) في ظل المحافظة على الطابع التقليدي للتنمية.

كما عملت على جرها الى مشكلة المديونية وخدمة الدين وبذلك التحكم في اقتصاديتها عبر المؤسسات المالية الدولية.


@Ahmedyassin90


قائمة المراجع


@Ahmedyassin90

1- باللغة العربية:

أولا: المصادر الرسمية

1. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1963- 1976 - 1989 - 1996

2. دستور الجمهورية التونسية 1996.

3. دستور المملكة المغربية 1962- 1970- 1972- 1992- 1996- 2011

ثانيا: الكتب

1. احمد الحارثي، عناصر أولية لمقاربة إشكالية الدولة في: **جدلية الدولة والمجتمع في المغرب** (المغرب :مطبعة إفريقيا الشرق).
2. احمد معوض نازلي، **التعريب والقومية العربية في المغرب العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1976).
3. إدريس ولد القابلة، **إشكالات حقوقية بالمغرب**، (ناشري، للنشر الالكتروني، 2003).
4. المنصف وناس، **الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي**، (تونس: سراس للنشر، 1995)..
5. سعد الدين إبراهيم، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 .1988).
6. عبد الإله بلقزيز، " المجال السياسي المغربي محاولة للتحقيب،" في: **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).

7. عبد الرحيم العطري، **صناعة النخبة بالمغرب: المخزن والمال والنسب والمقدس طرق الوصول الى القمة**، دفاتر وجهة نظر، 9(الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، 2006).
8. عبد الله حمودي، **الشيخ والمريد النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية يليه مقالة في النقد والتأويل**، تر: عبد المجيد جحفة، (المغرب: دار توبقال للنشر، ط.4، 2010).
9. محمد شقير، **تطور الدولة في المغرب – إشكالية التكون والتمركز والهيمنة** – (المغرب: إفريقيا الشرق، 2006).
10. محمد عابد الجابري، **في غمار السياسة فكرا وممارسة**، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الكتاب الأول، 2009).
11. محمود صالح الكروي، " مكانة الدين في النظام الملكي بالمغرب، " **المجلة العربية للعلوم السياسية**.ع 19، 2008.
12. هند عروب، "ثقافة المواطنة في بلاد الرعية: المجتمع المغربي نموذجا، " في: **السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
13. إحسان محمد حسن، **علم الاجتماع السياسي**، (الأردن: دار وائل للطباعة والنشر، 2005).
14. أحمد جزولي، "دولة الحق والقانون في الوطن العربي: الديمقراطية نظريا والمشاركة سياسيا..مطافات التحول وحقيقة الرهان، " في: **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002).
15. احمد زايد، **البناء السياسي في الريف المصري**، (القاهرة: دار المعارف، 1981).

16. احمد زايد، **الدولة بين نظريات التحديث والتبعية**، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2008).

17. احمد زايد، **علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية**، (القاهرة: دار المعارف، 1976).

18. أحمد مطاطلة، **نشأة المؤسسات البرلمانية وتطورها في الجزائر المعاصرة**، (الجزائر: 1981).

19. أحمد منيسي، "آفاق التحول الديمقراطي في دول المغرب،" في: منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، (القاهرة :مركز الدراسات السياسية و الإستراتجية، 2004).

20. أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث**، (الإسكندرية: الجامعة الجديدة لنشر، 2000).

21. إدريس عبده المراكشي، "الممارسات الديمقراطية من خلال النص التعاقدي أو الدستوري،" في مجموعة مؤلفين: **التجربة الديمقراطية في المملكة المغربية** (القاهرة: جامعة الأمم المتحدة منتدى العالم الثالث دار المستقبل العربي 1987).

22. أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث** (الكويت: عالم المعرفة، 1987).

23. إسماعيل زروخي، **الدولة في الفكر العربي الحديث"دراسة فكرية فلسفية**، (مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 1991).

24. أم العز الفارسي، **المرأة والمشاركة السياسية في ليبيا 1997 – 2005**، (القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، 2005).

25. أمحمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993).
26. اندرو ويبستر، **مدخل لسوسيولوجيا التنمية**، تر: حمدي يوسف، (بغداد:دار الشؤون الثقافية ، 1986).
27. البير عياش، **المغرب والاستعمار:حصيلة السيطرة الفرنسية**، تر:عبد القادر الشاوي، نور الدين سعودي، (الدار البيضاء: دار الخطابي، 1980).
28. توفيق المديني، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية**، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006).
29. توفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي** (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997).
30. توفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997)
31. ثناء فؤاد عبد الله، "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي: قضايا أساسية،" في: منيسي أحمد ، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، 2004).
32. جمال حمدان، **الجمهورية العربية الليبية:دراسة في الجغرافيا السياسية**، (القاهرة: عالم الكتب، 1973).
33. جون واتر بوري، **الملكية والنخبة السياسية في المغرب**، تر: ماجد نعمة، (بيوت: دار الوحدة للطباعة والنشر، 1982).

34. حافظ عبد الرحيم، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي قراءة اجتماعية – سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
35. الحسن الثاني، **التحدي**، (الرباط:المطبعة الملكية، 1982).
36. حسن قرنفل، **المجتمع المدني والنخبة السياسية اقصاء ام تكامل؟**(المغرب: افريقيا الشرق، 2000).
37. حسن لطيف كاظم الزبيدي، **العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة**، ع3، دار الكتاب الجامعي:الإمارات، 2002.
38. حسن لطيف كاظم، **الدولة والتنمية في الوطن العربي**، (الأردن: دار الوراق للخدمات الحديثة، 2008).
39. حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).
40. خالد السرجاني، " المؤسسة التشريعية في المغرب" في احمد الرشيدي محررا، **المؤسسة التشريعية في الوطن العربي**، (مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة).
41. خالد فياض، النخبة السياسية في تونس (1987- 1995،) في: علي الصاوي (محررا) **النخبة السياسية في العالم العربي**، (أعمال المؤتمر الرابع للباحثين الشباب)، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1996.
42. خيري عزيز، **التجربة المغربية للتنمية والتحديث**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1980).
43. رضوان سليم، **نظام الزمان العربي دراسة في التاريخيات العربية الإسلامية**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

44. رفيق عبد السلام بوشلاكة ، " الاستبداد الحداثي العربي التجربة التونسية نموذجا ، " في علي: خليفة الكواري(محررا) ، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة،** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004).

45. سالم لبيض، قرءة في علاقة الدولة القطرية بالمجتمع السياسي مثال تونس(1957- 1987) ، في: **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي،** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004).

46. سبينوزا ، رسالة في السياسة ، تر: عمر مهيبل، (الجزائر: موفم للنشر ، 1995.

47. سعاد الشرقاوي ، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، (القاهرة:دار النهضة العربية ، 2007)

48. سعد الدين إبراهيم، "نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث، " في: **إستراتيجية التنمية في مصر**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978).

49. سعيد بن سعيد العلوي، **الوطنية والتحديثية في المغرب العربي "مجموعة دراسات حول الفكر الوطني وسيرورة التحديث في المغرب المعاصر"**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997).

50. سعيد عكاشة ، "الجدل حول التحولات الديمقراطية والليبرالية في ليبيا " في: منيسي أحمد ، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتجية ، 2004).

51. سمير أمين، **المغرب العربي الحديث**، تر:كميل قيصر داغر، (بيروت: دار الحداثة، 1978).

52. السيد الحسيني، **دراسات في التنمية والتخلف" دراسة بنائية تاريخية**، (القاهرة: دار المعارف، 1982).

53. السيد عوض عثمان، "تجربة التحول الديمقراطي المقيد في موريتانيا،" في: منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، (القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، 2004).

54. الصادق شعبان، **النظام السياسي التونسي نظرة متجددة** (تونس: الدار العربية للكتاب، 2006)

55. طربوش قائد محمد، **السلطة التشريعية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري**. (بيروت مؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.1995).

56. عبد الإله بلقزيز، "السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة" في: **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2002).

57. عبد الإله بلقزيز، "السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة" في: **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).

58. عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات، في: **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002).

59. عبد الإله بلقزيز، **الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**، (بيروت:الشبكة العربية للأبحاث، 2008).

60. عبد الخالق عبد الله، **التبعية والتبعية السياسية**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986).

61. عبد السلام نوير، " قضايا التحول الديمقراطي في المغرب، "في: منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، 2004)

62. عبد العالي دبلة، " النظام السياسي الجزائري: من الأحادية إلى التعددية، " في: **السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

63. عبد العزيز بلال، **الاستثمار في المغرب، 1912- 1964** (الدار البيضاء:دار النشر المغربية، 1980)

64. عبد الغفار رشاد، **قضايا نظرية في السياسة المقارنة** (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1993).

65. عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، (المركز الثقافي العربي، 1993).

66. عبد الله العروي، **من ديوان السياسة**، (المغرب: المركز الثقافي العربي، 2009).

67. عبد الله بن عيدة، "التجربة الجزائرىة في الإصلاحات الاقتصادىة"، في محمد عبد الله وآخرون، **الإصلاحات الاقتصادية في البلدان العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

68. عبد الله ساعف، "الحالة المغربية، " نفين مسعد (محرر)، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية؟**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص526.

69. عزمي بشارة، في **المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).
70. علي الدين هلال، نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2005.
71. عمر سالمان طايع، النخبة السياسية في المغرب في علي الصاوي (محررا) **النخبة السياسية في العالم العربي**، (أعمال المؤتمر الرابع للباحثين الشباب)، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1996.
72. غسان سلامة، "قوة الدولة وضعفها، بحث في الثقافة السياسية العربية،" في: غسان سلامة وآخرون، **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ج1**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989).
73. الفاغ محمد ولد السيباني، "المؤسسة التشريعية في موريتانيا في ضوء دستور 20 يوليو 1991، " في أحمد الرشيدي (محرر)، **المؤسسة التشريعية في العالم العربي**، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997).
74. فهيمة الهادي الشكشوكي، **مستقبل الاقتصاد الليبي في ظل التغيرات الاقتصادية الراهنة والمستمرة**، (ليبيا: المعهد التخطيط للدراسات العليا.
75. فوزي احمد يتم، عطا محمد صالح، **النظم السياسية العربية المعاصرة**، (بنغازي منشورات جامعة قار يونس ج 2 1988.

76. كـاظم حبيـب، **دراسـات في الاقتصـاد والمجتمع وحالـة حقـوق الإنسان في الدول المغاربية (تونس- الجزائر- المغرب)**، (برلين، 2000).

77. كتابة الدولة للعلام، **تونس التغيير والانجاز**، نوفمبر 1992.

78. كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة** (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987)

79. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **استعراض النظـراء الطـوعي لسياسة المنافسة**: تونس (تقرير توليفي)، نيويورك وجنيف 2006.

80. محمـد البوصـيري بوعبـدلي، **يـوم أدركـت أن تـونس لم تعـد بلـد حرية**، (فرنسا، د.د.ن، 2009).

81. محمد جابر الأنصاري، **تكـوين العـرب السياسـي ومغـزى الدولـة القطرية: مدخل إلى إعـادة فهـم الواقـع العربـي**، (بيروت: مركـز دراسات الوحدة العربية، 1994).

82. محمـد جـابر الأنصـاري، **التـأزم السياسـي عنـد العـرب وموقـف الإسـلام، مكونـات الحالـة المزمنـة**، (بـيروت: المؤسسـة العربيـة للدراسات النشر، 1995.

83. محمـد سـالمان طـايع، المؤسسـة التشـريعية في الجزائـر، أحمـد الرشيدي (محرر)، **المؤسسة التشريعية في العالم العربي**، (القاهرة: مركـز البحـوث والدراسـات السياسـية، كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسية، 1997)،

84. محمد شحرور، **دراسات إسـلامية معاصـرة في الدولـة والمجتمـع**، (دمشق:الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع).

85. محمد شلبي، **المنهجية في التحليـل السياسـي: المفـاهيم، المنـاهج، الاقترابات، الأدوات**، (الجزائر: 1997).

86. محمد صالح القادري، **الدولة والمجتمع المدني بين علمية المقاربة وخصوصية التجربة التونسية**، (تونس: جريدة الحرية، 2009).
87. محمد صفي الدين خربوش، " رؤية القيادة الليبية للديمقراطية: دراسة مقارنة مع التجارب العربية الأخرى، " في نفين عبد المنعم مسعد محررا، **التحولات الديمقراطية في الوطن العربي**، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1993).
88. محمد عابد الجابري، **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989).
89. محمد عابد الجابري، **المغرب المعاصر الخصوصية والهوية..الحداثة والتنمية**، (مؤسسة بنشرة الدار البيضاء، 1988).
90. محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 .1999).
91. محمد فايز فرحات، "أبعاد التحول الديمقراطي في تونس، " في: منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، (القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، 2004).
92. محمد فريد حجاب، "أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث، في: **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002).
93. محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي** ، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).
94. محمد نصر مهنا، **مدخل إلى النظرية الحديثة دراسة مقارنة**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981).

95. محمود عبد الفضيل، **الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982).

96. المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، **البرلمان في الدول العربية رصد وتحليل"الأردن- لبنان- المغرب- مصر"**(بيروت: المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، 2007).

97. معمر القذافي، **الكتاب الأخضر**، (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر).

98. مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي – السياسي**، تر: سمير كوم، (بيوت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1993).

99. موريس غورينيه ، **العالم الثلث ثلاثة أرباع العالم** ، تر:سليم مكسور، (بيوت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر).

100.ميلود جمعة الحاسية، **دور النقود في الاقتصاد الليبي- دراسة تحليلية وتطبيقية-** ، (بنغازي :مطابع الثورة للطباعة والنشر).

101.نجلاء محمد نجيب، المؤسسة التشريعية في ليبيا تطور البنية والوظائف من الحقبة الملكية إلي الحقبة الجماهيرية، أحمد الرشيدي (محرر)، **المؤسسة التشريعية في العالم العربي**، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997).

102.نجلاء محمد نجيب، " نخبة المجتمع الهيدروكربوني في الجماهيرية العربية الليبية،"في: علي الصاوي (محررا) **النخبة السياسية في العالم العربي**، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1996).

103 .نزيه نصيف الأيوبي، **العرب ومشكلة الدولة** (بيروت: دار الساقي، 1992) .

104 .هناء عبيد، " أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر، " في: منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، 2004).

105 .يونس برادة، "الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب، «في: **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999 .

ثالثا التقارير:

1. صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد2006.
2. وثيقة تركيبية للتقرير العام: 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025 ، الفصل الثاني: تحرير الامكان البشري النظام السياسي، المؤسسات والحكامة.
3. وثيقة تركيبية للتقرير العام: 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025 ، الفصل الرابع: تعبئة الإمكان البشري:النمو، السياسات الاقتصادية والتشغيل.

رابعا الدوريات والمجلات:

1. أحمد السطاتي، " نحو تخفيف للحضور الكثيف للدولة، **مجلة آفاق**، ع 3، 1992.
2. حكيم التوزاني، " مقتضيات الاصلاح الدستوري المرتقب في ضوء الحراك الاجتماعي المغربي، " **مجلة المستقبل العربي**، ع 394، 2011.

3. زين العابدين حمزاوي، " أسس هيمنة المؤسسة الملكية: نموذج إمارة المؤمنين في المغرب، " **المجلة العربية للعلوم السياسية**.ع 20، 2008
4. سعيد بنسعيد العلوي، "التجربة المغربية في التحول الديمقراطي.،" في: **ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي**.(القاهرة: 2005).
5. عباس بوغانم، " الامتدادات المخزنية في المغرب الحيث، "مجلة **وجهة نظر**، ع 38 خريف2008.
6. عبد الله الترابي، تعديل الدستور في المغرب تطورات في سياق من الثورات، "**مبادرة الاصلاح العربي**، نوفمبر 2011
7. مارينا اوتاوي، ميريديث رايلي، " المغرب: من الاصلاح الهرمي الى الانقال الديمقراطي، " **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**، سبتمبر، 2006.
8. محمد أتركين، " التوظيف السياسي لقضية الصحراء الغربية وأسئلة المسلسل الديمقراطي: الشرعية، والوثيقة الدستورية، " **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع 14، 2007
9. إبراهيم بعزيز، " دور وسائل الاتصال الجديدة في إحداث التغيير السياسي في البلدان العربية ، " **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية)ع يوليو، تموز 2011.
10. احمد بوز، الأحزاب المغربية وإشكالية الوظيفة، **مجلة فكر ونقد**، ع، 91، السنة 2008.
11. امحمد مالكي، "عسر التعددية تطور الاحزاب السياسية في البلاد العربية (حالة المغرب الأقصى)، " **العرب الأسبوعي**، 2007/06/16.

12. أمين غالي، "عملية إعداد الدستور في تونس: آفاق المرحلة المقبلة،" **مركز صدى التابع لمؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**، 9 ديسمبر 2011

13. بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد الأول.

14. بهجت قرني، "وافدة متغربة ولكنها باقية: تناقضات الدولة العربية،" **المستقبل العربي**، ع 105، 1987.

15. جريدة الصباح، **دساتير المغرب من 1962 إلى 2011**، (المغرب:ع 3394 السنة 11).

16. جون انتلس، ليزا ارون، " الجزائر على مفترق الطرق،" **مجلة التضامن**، ع.16، 1993.

17. حاكمي بوحفص، "الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر - المغرب – تونس، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد السابع.

18. حسن طارق، "الملكية والإصلاح،" **مجلة فكر ونقد**، ع87.السنة 2007.

19. حسنين إبراهيم توفيق، "العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي،" **مجلة المستقبل العربي**، ع 349، 2008.

20. رشيد خشانة، خريطة سياسية جديدة في تونس تمهد لاخرى في غضون سنة، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 2011.

21. رشيد سليماني، " الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، " "**أوراق كارنيغي**، ع 07.جانفي 2008. مركز كارنغي للشرق الأوسط

22. رشيد يلوح، "خطاب التغيير في المغرب، " **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، اكتوبر 2011.

23. سعيد بنسعيد العلوي، " التجربة المغربية في التحول الديمقراطي، " **ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي**، 2005.

24. سمير أمين، " حول التبعية والتوسع الرأسمالي، " **المستقبل العربي**، ع93 (1987)

25. سيمور مارتن ليبست، كيونج سونج، جون نوربر، " تحليل مقارن للمتطلبات الاجتماعية الخاصة بالديمقراطية ، " **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، ع136 (ماي 1993).

26. صالح بشير، "بحث أولي في ديناميكية تكون الدولة الحديثة في بلاد المغرب، " **قضايا عربية**، السنة 6، ع. 8 (ديسمبر 1979).

27. صالح بن محمد الخثلان، "السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي، " **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع 19، 2008.

28. صالح زياني، الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية ، **دفاتر السياسة والقانون**(جامعة ورقلة: عدد خاص، افريل 2011)

29. صلاح زرنوقة ، " **الاتجاهات الحديثة في دراسة الدولة** ، "، **النهضة**، م. 7 ، ع. 2 (ربيع 2007)

30. صلاحيات تنتقدها المعارضة، **جريدة القبس**، 14 ديسمبر 2011. السنة 40. العدد 13843

31. عادل حسين، **نحو فكر عربي جديد**، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1985).

32. عبد الاله بلقزيز، "المغرب والانتقال الديمقراطي قرءاة في التعديلات الدستورية: سياقاتها والنتائج، " **مجلة المستقبل العربي**، ع 392، اكتوبر 2011.

33. - عبد العالي حامي الدين، "الثورة الشعبية في تونس مدى قابلية النموذج للتعميم، " **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 2011.

34. عبد اللطيف بن اشنهو"، التجربة الجزائرية في التنمية "، في نادر فرجاني وآخرون، التنمية المستقلة في الوطن العربي، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 .1986).

35. عبد المنعم عنوز، " مستلزمات بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، **طريق الشعب**، (ع .102 السنة 74، 2009).

36. عبد الناصر جابي، " الحركات الاحتجاجية في الجزائر كانون الثاني/ يناير 2011، "، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 2011.

37. عزمي بشارة، " بصدد ثورة تونس الشعبية المجيدة، " **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 2011 .

38. عزمي بشارة، " ثورتا تونس ومصر شكلتا وعيا ديمقراطيا عربيا..والإصلاح بات ضرورة حتمية، " في: الثورات والإصلاح

والديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية، (الدوحة: **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 2011).

39. عصام بن الشيخ، "مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر مبادرة تاريخية للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب،"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 2011.
40. مارينا اوتاوي ومروان معشر، **الانظمة الملكية العربية: فرصة للاصلاح، لما تحقق بعد**، مركز كارينغي للشرق الاوسط، ديسمبر 2011.
41. محمد زين الدين، "الإصلاحات الدستورية والسياسية في مغرب التسعينات ،"**مجلة فكر ونقد**، ع، 64، السنة 2004.
42. محمد عصام لعروسي، "الحراك السياسي العربي هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد ؟،" **مجلة المستقبل العربي**، ع 393، نوفمبر تشرين الثاني، 2011
43. محمد كولفراني، "التغيير الاجتماعي والسياسي دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم،" **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع 20، 2008.
44. محمد مالكي، "الأسس الدستورية للجمهورية التونسية،" في: **الثورات والإصلاح والديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)
45. محمد نجيب بوطالب، " الابعاد السياسية لظاهرة الفبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 2001.
46. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "تعديل الدستور في المغرب اصلاح ام احتواء،" جويلية 2011.

47. المولـدي الأحمـر، مشـاكل الـولادة السياسـية العسـيرة لليبيـا الجديدة"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 2011.
48. ميشـال كـامو، " الدولـة التونسـية بـين الوصـاية و التحـرر" **جريـدة السفير**
49. ناديـة رمسـيس فـرج، " مـدخل التشـكيلات الاجتماعيـة لتوصـيف النظم العربية ، " **المستقبل العربي**،ع91 (1979).
50. نبيـل عبـد الفتـاح، " الأزمـة السياسـية في الجزائـر المكونـات، الصـراعات والمسـارات، " **السياسـة الدوليـة** (القـاهرة: مركـز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، ع.1992،808.
51. نور الدين جبنون، "تعامل الجيش مع الثورة، " في: **الثورات والإصلاح والديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)
52. هاشم نعمة، "نظرة في مستلزمات بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، " **طريق الشعب**، (ع .79 السنة 74، 2008).
53. يونس برادة، الملكية والأحزاب في المغرب، **مجلة فكـر ونقـد**، ع، 65، السنة 2008.

رابعا الدراسات غير المنشورة:

1. جمال بوقزاطة، **خصوصية علم الاجتماع في الوطن العربي**، رسالة ماجيستر (جامعة القاهرة.1989).
2. رضوان بروسي، **الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم** (مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2009).

3. صبع عامر، دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين 1999- 2004 (مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008)، ص 112.

4. عبد الرزاق صاغور، **بناء الدولة الجزائرية الحديثة دراسة تقيمية،** أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر:2008).

5. عبد العالي دبلة، **الدولة في العالم الثالث،طبيعتها ودورها،مثال الجزائر،** (رسالة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة قسنطينة، 1996).

6. كلثوم كبابي، **التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة: الجزائر المغرب وتونس** (مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2008).

خامسا: القواميس والموسوعات:

1. **الموسوعة السياسة**، إشراف الكيلالي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ، 1981) ،ج2.

2. " **المنجد في اللغة والأدب والعلوم**"، المطبعة الكاثوليكية،ط5،مادة د.و.ل.

3. ابن منظور، **لسان العرب**، (بيروت: دار صادر، 1956) المجلد 11، المادة د.و.ل.

4. قاموس الموارد، (بيروت: دار العلم للملايين، 1991)، مادة stand.

خامسا: المواقع الالكترونية:

1. عبد الله العروي، جريدة الإتحاد الاشتراكي، 16 - 03 – 2011 متحصل عليه من:

http://www.maghress.com/alittihad/125381 last visited: 25/04/2011

2. محمد نويري النظام السياسي المغربي مقاربة مؤسسات قانونية، **الحوار المتمدن** ع2935. متحصل عليه من:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=206332

3. محمد اتركين، التغيير الدستوري وسيناريو الانتقال الديمقراطي بالمغرب، متحصل عليه

http://atarguine.blogspot.com/2007/09/blog-post_01.html

4. Central Intelligence Agency (CIA), **THE WORLD FACTBOOK 2007: Tunisia,**

   https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/ fields/2116.html, last visited: 19/12/2010

5. آمحمد الداسر، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، متحصل عليه من موقع:

www.shebacss.com/docs/poadt009-09.pdf last visited: 19/10/2011

6. مذكرة حول الإصلاحات في الجزائر متحصل عليه من موقع الرئاسة:

http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite. htm last visited: 19/10/2011

7. حصيلة الرئيس بوتفليقة متحصل عليه من موقع الموقع الرسمي بوتفليقة 2009 - مديرية الحملة:

http://www.bouteflika2009.com/arabe/content/view/217/42 /last visited: 19/10/2011

8. المجلس التأسيسي التونسي يمنح حكومة إئتلاف الغالبية الثقة السبت، 24 ديسمبر 2011 متحصل عليه يوم 2012/01/20 من:

http://international.daralhayat.com/internationalarticle/342957

9. محمد المصباحي، "الوجه الفلسفي لحقيقة الانتهاكات السياسية بالمغرب،" متحصل عليه من:

http://www.ibn-rushd.org/forum/Mesbahi.htm

10. بن يونس المرزوقي، "التطورات السياسية والدستورية في المغرب العربي، "متحصل عليه من موقع المغرب الدستوري:

http://www.merzougui.net/Doc/maroc.htm last visited: 19/02/2011

11. الجماعة المقاولة بالمغرب: الأسس، الممكنات والرهانات متحصل عليه من:

hazbane.asso-web.com/uploaded/aljamaa-almokawila-bilmaghrib.DOC last visited: 19/09/2011.

12. عبد الرحيم فاضل، التنظيم الجماعي بالمغرب على ضوء قانون 78 معدل متحصل عليه من:

hazbane.asso-web.com/uploaded/almitak.DOC last visited: 19/09/2011

13.- تقرير بعنوان : المغرب التحول الدستوري، قناة العربية 2011. متحصل عليه من:

http://www.youtube.com/watch?v=GIXnuz4DChc last visited: 27/12/2011

14. برنامج أجندة مفتوحة، حصة حول التعديل الدستوري في المغرب، قناة B.B.C متحصل عليه من:

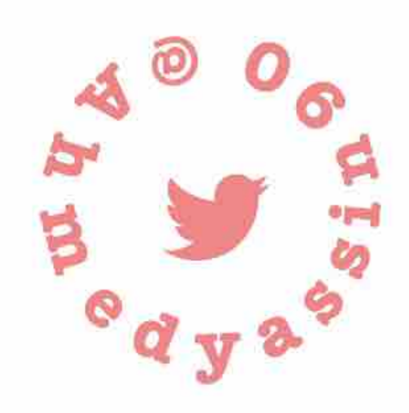
http://www.youtube.com/watch?v=usqDPCYpD5w last visited: 26/12/2011

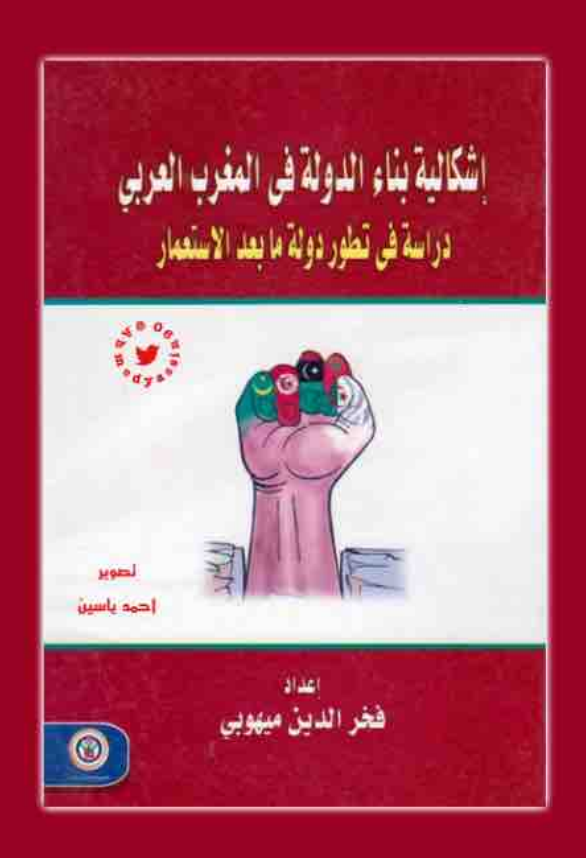
2- باللغة الاجنبية :

1- Aubin Jules Et Jim, Le Maroc En Suspens – AAN 1964
2- -Med Arkoun, Pour Une Critique De La Raison Islamique (Maisonneuve 1984).
3- Abdallah Ben Mlih, Structures Politiques Du Maroc Colonial (Ed .lHarmttan1990)
4- Alain Touraine, Production de la société (Paris le seuil,1972).
5- Alexis de Tocqueville, Ecrits et discours politique (Paris : Gallimard.1962), vol3 des œuvres completes.
6- Anderson Perry, LEtat Absolutist (ses origins et voies, 1978), F Maspero.p10.
7- -André Dumas, "Les Modèles de développement"Temps Modernes, 1972.
8- Ayoob, Mohammed, The Security Predicament Of The Third World State, " In Job, Brian (ed.) National
9- Cagne Jacques, Nation Et Nationalisme Au Maroc (aux racines de la nation marocaine),Al Maarif Al Jadida Ribat 1989.p607.
10- Charles Robert, Histoire de L Algérie contemporain(Paris Presses Universitaires de France,1979).
11- Fougère, L., "La Constitution Algérienne," Annuaire de L'Afrique du Nord (1963.
12- Francois Bourricaud, Changement Social, dans : Encyclopedia Universalis France S.A(Paris : Encyclopedia Universalis, 1990), vol.5
13- Fukuyama, Francis, State Building (London: Profile Books, 2004)
14- Gruner Roger, Du Maroc Traditional Au Maroc Moderne, nouvelles éditions latines – Paris 1984

15- Guy Perville, Les Etudiante Algériens de l'université française, 1880-1962 (Paris C.N.R.S.1984).
16- Heywwod, Andrew, Politics (London : MacMillan press, 1997)
17- Iliya Harik, The Origins of Arab System in the Foundations Of The Arab State, edited by Ghassan Salam (Groom Helm London, 1987),p19.
18- -International Encyclopaedia Of The Social Sciences, Vol.15, Macmillan CO, New York, 1968.
19- International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April 2008.
20- Jean François BAYART, "l'analyse des situation autoritaires: étude bibliographique", Revue française de science politique, année1976, vol 26, N°3.
21- John Davis, Libyan Politics: Tribe and revolution, London: l.B Touris an dCO Ltd., Society and Culture in the Modern Middle East, 1987.
22- Lambotte, Robert (Introduction), Algérie Naissance D'une Société(Nouvelle (Paris: editions Socials, 1976.
23- Mingst Karen, Essentials Of International Relations (New York: WW. Norton and Company 2008)
24- Pouligny Béatrice, State Building et Sécurité International, " Critique International, n° 28 (Juillet September 2005)
25- Roussel Michel, Le Rôle Du Ministère De L'intérieur Et Sa Place Au Sein De L'administration Marocaine Dans Pouvoir Et Administration Au Maghreb(Etudes sur les élites maghrébines) CNRS1970
26- Security Of Third World States (Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1992).
27- -Waterbury J, La Légitimation Du Pouvoir Au Maghreb(Tradition, protestation et répression) AAN 1977

قائمـــة المحتويات


@Ahmedyassin90


إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي
دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار
تصوير
أحمد ياسين
إعداد
فخر الدين ميهوبي